مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

البحوث باللغة العربية:

البحوث باللغة الإنجليزية:

مجلس النشر العلمي



ISSN: 0253 - 1097

المجلد ٣٤ - العدد ١

٢٠٠٦

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.
5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.
مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.
35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.
مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا

عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.
فاكس وهاتف: 4836026 (00965).
E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.



مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول

الاقتصاد والسياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature
(Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
Listed in ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527;
& EBSCO Publishing Products.

المجلد 34 – العدد 1 – 2006

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. وتصدر المجلة أربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والخدمة الاجتماعية، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا، والجغرافيا، وعلوم المكتبات والمعلومات. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت

E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها

ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو مجلس النشر العلمي أو جامعة الكويت.

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة التي تنتمي إلى تخصصات المجلة، أو الحالة الراهنة لأحد العلوم الاجتماعية في البلاد العربية، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم بالأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات)، كما ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيه الجداول والملاحق.

3 – يجب الاقتصار على أقل عدد من الجداول.

4 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا، واسم الباحث أو الباحثين (باللغتين: العربية والإنجليزية)، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلا عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

5 – تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً دقيقاً باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

6 – تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً Abstract دقيقاً باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي وبالشروط ذاتها).

7 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد عن سبعة مصطلحات، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

8 – يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.

9 – يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».

10– يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث

يشار إلى جميع المصادر العربية في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العائلة فقط، مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Lynn, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Antony et al., 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجديا ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و (Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و (Snyder, 2000a, 2000b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و:Jones, 1997)

59)، كما يجب إيراد أرقام الصفحات أو الأقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75)، وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (3): 45-76.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research*. New York: John Wiley, 7th ed.

أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ماجستير في علم النفس (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجديا، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 34 – العدد 1 – 2006

التقارير

البحوث باللغة الإنجليزية

افتتاحية العدد

خالد أحمد الشلال*

يصدر هذا العدد من مجلتكم (العلوم الاجتماعية) وقد ودعت الكويت أميرها الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح، تغمده الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته.

وتتواصل المجلة معكم في هذا العدد لتحقيق رسالتها الهادفة إلى طرق كل الأبواب التي تدخل ضمن مجالاتها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية..إلخ، محاولة توثيق الصلة بين الأقطار العربية وتقوية الروابط بين باحثيها ومفكريها، وإطلاع القراء على ما يدور في عالمنا العربي من تطورات في مجالات البحث العلمي، وعلى إنجازات الأقطار العربية في مختلف المجالات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية. ولذلك تحرص مجلة العلوم الاجتماعية على التنويع في تخصصات الأبحاث المنشورة من ناحية والتنويع في الدول العربية من ناحية أخرى.

ويحتوي العدد الأول من المجلد 34 لعام 2006 على مجموعة من الأبحاث المتنوعة؛ حيث يبدأ ببحث حول السياسة الاقتصادية في تونس، ويتناول في بحث آخر مرض السكر وعلاقته ببعض العوامل النفسية والسمات الشخصية، في حين يتناول البحث الثالث العلاقة بين الأسرة وتصرفات المراهقين، ويدور البحث الرابع حول توزع المدن السعودية 1425هـ/ 2004م، أما البحث الخامس فهو الأول في باب البحوث بالإنجليزية وهو بعنوان (ظاهرة الاستهلاك في المملكة العربية السعودية).

أما الجزء الخاص بمراجعات الكتب فقد توافر له التنوع في المجالات أيضاً؛ فقد بدأ بكتاب حوار الحضارة: برنامج السلم الجديد في الألفية الجديدة، والكتاب

---

* أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الكويت.

الثاني تناول وسائل تسوية منازعات التجارة الدولية إلكترونياً. في حين بحث الكتاب الثالث في سيكولوجية المقامرة. أما الكتاب الأخير فيتناول منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، واختتمت محتويات العدد بتقرير حول المدينة العربية، ومجال تطوير فضاءاتها الحياتية.

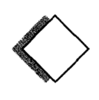
ونلفت انتباه القراء إلى تغيير طفيف في ترتيب الأبواب، حيث أدرجت الملخصات الإنجليزية في نهاية كل بحث بالعربية والعكس بالنسبة للبحوث بالإنجليزية.

ختاماً، أرجو أن نكون قد حققنا جزءاً من رسالتنا الهادفة إلى الربط بين أجزاء الوطن العربي وإطلاع الباحثين على ما يدور في هذا الوطن.

ونجدد دعوتنا للباحثين والمتخصصين إلى التواصل مع مجلة العلوم الاجتماعية وتزويدها بأبحاثهم في مجالات تخصصها.

أخيراً، أشكر كل من أسهم في نشر هذا العدد سواء بالأبحاث أو المراجعات أو التقارير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



البحوث باللغة العربية



السياسة الاقتصادية في تونس منذ برنامج الإصلاح الهيكلي

المولدي قسومي*

ملخص: يندرج العمق الابستمولوجي لهذه الدراسة ضمن علاقة التساند الوظيفي بين علم الاجتماع والاقتصاد السياسي من أجل دراسة السياسة الاقتصادية في تونس منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وقد تناولت الدراسة جملة من المحاور الاقتصادية المحدّدة لتلك السياسة، أهمّها: 1) الإصلاح الهيكلي والبحث عن الاندماج في الديناميكية الاقتصادية العالمية. 2) إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ورهان الخصخصة. 3) الاستثمار المباشر الأجنبي. 4) اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي. 5) برنامج التأهيل الشامل. 6) الإصلاح الضريبي والاستجابة لمتطلبات التكيّف. لقد برزت كل تلك المحاور الاقتصادية في سياق نظام اقتصادي عالمي جديد تميز بخاصيتين أساسيتين: تراجع الدور الاقتصادي للدولة وتصاعد دور المنظمات العالمية في تعديل الاقتصاد. والدولة التونسية في هذا الجانب أبدت طواعيتها لنسق عولمة الاقتصاد في مرحلة أولى بتطبيق كل تعليمات المؤسسات المالية العالمية، وفي مرحلة ثانية بتوقيعها على أهم الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي تهمّ المبادلات التجارية وإلغاء الحواجز الجغرافية والضريبية أمام التسويق والاستثمار. يضاف إلى ذلك جملة من الاعتبارات الداخلية التي أخضعت الاقتصاد التونسي إلى الديناميكية الاقتصادية العالمية، أهمّها نسبة استثمار غير كافية لتحقيق الازدهار الاقتصادي، وتبادلات تجارية غير متنوعة بالقدر الكافي، وصعوبات تجارية مرتبطة بالسوق الخارجية، وإيرادات مالية ضعيفة، وتأطير «ماكرو» اقتصادي لا يزال هشاً، وجاذبية ضعيفة في مجال الاستثمار المباشر الأجنبي.

* باحث في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

المصطلحات الأساسية: العولمة، السياسة الاقتصادية، مسار التنمية، الشراكة، الحركة الاقتصادية، الإصلاح الضريبي، الاتفاقيات الدولية، الاستثمار الأجنبي.

المقدمة:

لقد اكتملت منذ أكثر من عقدين ملامح سياسة الانفتاح الاقتصادي، ولكن هذه السياسة انطبعت بجملة من المعطيات التي مهّدت لها منذ بداية السبعينيات، وأبرز هذه المعطيات تمثلت في تفكيك سياسة التعاضد (الاشتراكية الدستورية) وكل المكاسب الجماعية التي تحققت منذ الاستقلال، ثم الانقلاب الدستوري الذي أعطى الرئاسة مدى الحياة للحبيب بورقيبة، تأكيداً للاستقرار الاجتماعي من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة. يضاف إلى ذلك توقيع اتفاقية التعاون بين تونس والمجموعة الأوروبيّة وكذلك توقيع الميثاق الاجتماعي (المعروف بميثاق الرّقي) الذي أسّس سياسة التعاقد الاجتماعي بين المنظمات النقابية والحكومة. كل هذه المعطيات تعد خطوات مهمّة في اتجاه تركيز سياسة الانفتاح. «وتنبع أهمية هذا الانفتاح من كونه جسّد التعبير عن انسداد كامل للآفاق السّياسيّة في وجه نظام الحزب الواحد، ودشن بداية اتجاه سياسي مرشح للاستمرار مدّة طويلة نسبيّاً...» (محمد الصالح الهرماسي، 215:1990). إلّا أنّ هذا التوجّه الجديد سرعان ما وضع البلاد في أزمة تنحدر «من وضعيّة تتسم بتعايش مجتمعين في فضاء واحد ... أوّلهما مندمج في نظام الدّولة، في الاستهلاك، في نظام التواصل، والآخر يوجد خارج كلّ ذلك، دون أمل في أن يوجد يوماً في الدّاخل» (عبد الباقي الهرماسي، 1996: 116) وإذا أراد أن يفرض منظومة تواصل له فإنها تكون عن طريق التظاهر والانتفاض باعتباره الأكثر تأثّراً بكل ما يجري من جرّاء الخيارات السياسيّة والاقتصادية. فقد «تسبب العاطلون عن العمل بعد الزيادة في أسعار الحبوب في مظاهرات عنيفة عرفها الشارع التونسي خلال الأيام الأولى من سنة 1984 (تعرف بحوادث 3 يناير 1984)؛ حيث استمدّت زخمها من اللامساواة الاجتماعية ومن ضيق قاعدة التنمية، كما استمدته من السلوك المظهري الفاحش والاستهلاك التفاخري للفئات الميسورة ومن إهمال النخب الحاكمة وعدم حكمتها» (عبد الباقي الهرماسي، 1996: 132). وعلى هذا الأساس فإنّ السؤال الذي يجب طرحه هو: لماذا لجأت الحكومة إلى زيادة أسعار المواد الأساسية وبهذه الطريقة في أواخر 1983؟

إنّ هذا القرار يدخل في إطار برنامج تخلّي الدولة عن عدّة مهام؛ فقد ارتفعت

النفقات الجملية التي تكفّلت بها الدولة بين 1973 و 1984 من 349 مليون دينار إلى 2541 مليون دينار (Dimassi,1987:334). أي أنّ نفقاتها خلال 1984 تزيد على سبعة أضعاف نفقاتها لسنة 1983، هذا ما دفع بصندوق النقد الدولي إلى أن يقدّم وصفة تمكن الحكومة من تجاوز عجز الموازنة. وهذه الوصفة تتمثل في تخفيض التعويضات على المواد الاستهلاكيّة الضرورية التي بلغت سنة 1983 نحو 11% من موازنة الدولة، كما اقترح صندوق النقد الدّولي إيقاف الانتدابات في القطاع الحكومي وتحجيم التحويلات المالية التي تتطلبها مؤسسات القطاع الحكومي (Bessis,1987:145).

أوّلاً – الإصلاح الهيكلي والبحث عن الاندماج في الديناميكية الاقتصادية العالمية:

لقد كانت الأوضاع الاقتصادية صعبة دون شكّ، ولعلها تستوجب إجراءات تقشفية. ولكن ألم يكن الانقياد لصندوق النقد الدّولي معناه اتباع منطق نقدي بحت لا يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعيّة لإجراءات التقشف؟ (عبد الباقي الهرماسي، 1996: 132)

إنّ هذه الإجراءات حتمتها أزمة نظام المراكمة؛ حيث احتدت أزمة الإنتاجيّة منذ بداية الثمانينيات، ومن ثم سجلنا منذ تلك الفترة تقهقر إنتاجية العمل وارتفاعاً في هبوط إنتاجية رأس المال؛ فبعد النّمو النسبي خلال السبعينيات (0,4 % بين 1972 و1976 و0,8 % بين1977 و1981) (Ben Hammouda,1995:118)، عرفت السنوات الموالية نمواً سلبياً (– 1,3% بين1982 و1986). وحيث إنّ الدّولة لم تعد تجابه الأزمة بمفردها فإنّ المسألة الاقتصادية والاجتماعية أصبحت محلّ تفاوض بين الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يتفاوض على قاعدة ارتفاع الأسعار وتكلفة المعيشة ويطالب بزيادة الأجور، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة الذي يربط الأجور بالإنتاج حيث لا يمكن في اعتقاده الزيادة في الأجور إلّا بمقتضى الزيادة في الإنتاج. ومن ثم فإنّ الخطاب الاقتصادي الرّسمي كان محدوداً، وانحصر في التشخيص الذي قام به بعض الخبراء لفائدة البنك الدولي. وكان عملهم مصدر برنامج الإصلاح الهيكلي الذي تمت المصادقة عليه نهائياً سنة 1986. هذه التوجهات التي فرضها البنك الدولي تعد نموّ السّوق الدّاخليّة مرتبطاً بتجاوز الخلل الحاصل في الاقتصاد التونسي، وعليه لابدّ من تسريع التكيّف في الاقتصاد العالمي بوصف

نلك حلاً جذرياً للأزمة. أمّا الدراسات العلمية والأكاديمية التي تناولت الأزمة فقد راوحت قراءتها بين اعتبار أسباب الأزمة تعود إلى ضعف الدّور التقليدي للدولة في بداية الثمانينيات إثر تراجع الرّيع البترولي (Dimassi,1984)، وبين اعتبار أنّ اللاتوازنات الاقتصادية الظاهرة هي انعكاس لحركية نمط اقتصادي أرسي خلال السبعينيات، وتميّز بتبعية تكنولوجية قويّة وتبعيّة مالية وارتفاع درجة اللاتمفصل بين البنى الإنتاجية (Bedoui et Mannoubi,1980). أمّا المنحى الثالث فيتجه إلى أن الأزمة الاقتصادية التونسية تجد أصولها في مستويين:

أوّلاً: المردود الضعيف للاستثمارات تبعاً لإجهاض إنتاجية العمل ومردود رأس المال منذ 1976، وهذا الضعف في مستوى المردود يفسّر بالاستعمال الإضافي والفرعي الزائد للإمكانات الإنتاجية ثمّ للاستثمارات الثقيلة التي تمّ بعثها دون ضمان مردودية ثابتة.

ثانياً: فقدان القدرة على التوريد بالنسبة إلى الاقتصاد التونسي بعد تعمق اللاتوازنات الخارجية. (Ben Romdhan, 1987)

إنّ هذه القراءة لأسباب الأزمة تؤكد التلازم القوي بين المؤسسات المرتبطة بالسوق الدّاخلية وتلك التابعة للسوق الخارجية، إضافة إلى رهانات حلّ الأزمة. ومن هنا، ولأجل مواجهة الصعوبات الخارجية والتراجع الملحوظ في مستوى التبادل فإنّ برنامج الإصلاح الهيكلي (PAS) اتجه إلى تحقيق تعديلات تحقق تحسين مردود الموارد، وتؤهّل طريقة استغلالها وتعبّئ الادخار الدّاخلي وتشجع الاستثمار وتعزز القدرة التنافسيّة (Gorbel,1993 :62). وفي هذا السياق فإنّ الدولة اتجهت إلى خيار متابعة برنامجها في تحرير التجارة الخارجية واتباع سياسة مرنة في تقنين التبادل. وهنا يمكن اعتبار البرنامج خطوة كبرى نحو تخلي الدولة عن أهم محاور الاقتصاد وترك المجال للقطاع الخاص للاضطلاع بالمهام الاقتصاديّة الأساسيّة. حيث تمّ التصريح للمؤسسات الصناعيّة التي تحقق أكثر من 15% من رقم معاملاتها في التصدير، بالتوريد دون ضوابط وبخاصة في مجال توريد المواد ذات الاستعمال الصناعي وأساساً التكنولوجيا والمواد المعملية ودون تحديد المبالغ التي يمكن تحويلها. في حين أنّ المؤسسات التي تحقّق أقل من 15% من أرقام معاملاتها في المجال نفسه غير مسموح لها بتجاوز تلك النسبة في مجال التوريد. هذه المقاييس مكنت من توسيع دائرة نظام التوريد الحر ليبلغ نسبة 47% من مبلغ

المشتريات المحققة لدى المزودين الأجانب خلال سنة واحدة بعد أن كان سنة 1986 لا يتجاوز 24% (Gorbel,1993:73).

إن اعتماد برنامج الإصلاح الهيكلي من أجل تحقيق التوازن المالي قد أعطى نتائج ولكن دون أن يتجنب تكلفته الاجتماعية؛ لأنّ الإصلاحات لم تشمل الفئات الاجتماعية الأقل حظّاً إلّا بشكل جانبي. فالدفع الاقتصادي لم يكن كافياً – حتى وإن كان ضرورياً – لمساعدة الطبقات الشعبية خلال مراحل الإصلاح الهيكلي، لأنّ تكلفة المرور من سياسة اقتصادية إلى أخرى لا يمكن تجنبها. لذلك تعد بعض الدراسات أنّ أزمة الاقتصاد التونسي هي أزمة تعديل Crise de régulation، «فأزمة التعديل التي عرفها الرأسمال التبعي في تونس خلال الثمانينيات يتشابه بشكل طفيف مع أزمة إعادة الهيكلة التي جرت منذ بداية السبعينيات في البلدان الرأسمالية المهيمنة. ولكن هذا يفرض مراعاة الفارق بين نمطين من الرأسمالية. سياسة التعديل لهذا المسار التراكمي تستوجب الإحاطة والتدخّل الدائم من طرف الدولة. فمنذ سنوات تعيش الدولة التونسية صعوبات لمتابعة التعديل وكذلك في تجنب اللاتوازنات الاقتصادية والاجتماعية الحادّة» (Dimassi,1984:05). ومن معالم تعديل مسار المراكمة بالنسبة إلى الدولة التي أفضت إلى تعميق اللاتوازن الاجتماعي:

– فرض رسوم على جملة من الخدمات العمومية التي كانت تقدّمها سابقاً مجاناً بالنسبة إلى الفئات غير المحظوظة (الصحة والتعليم...)

– الزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية.

– التوجّه نحو الخصخصة – بشكل جزئي على الأقل – لعدد من الأنشطة الاستراتيجية بالنسبة إلى الطبقات الشعبية مثل قطاع النقل.

– رفع التعويض على المواد الاستهلاكية ممّا أدى إلى حوادث يناير 1984، وهذا ما جعل الطبقات الشعبيّة خلال الثمانينيات تتحمّل أعباء التعديل وتكلفته في مسار المراكمة، ومن ثم عبّرت عن عدم رضاها في بداية سنة 1984.

إذا كانت حكومة محمد مزالي رفضت الاعتراف بحقيقة الوضع المتأزم، فإنّ الخطاب الرسمي غيّر من لهجته بعد رحيل مزالي (Ben Hammouda,1995:127)، ومن ثم اعترف رشيد صفر، البديل البورقيبي لمزالي على رأس الحكومة، بخطورة

المصاعب الاقتصادية التي تشق البلاد، وأعلن الانخراط الرّسمي في برنامج الإصلاح الهيكلي الذي رُسِمَت معالمه مناصفة بين السلط العمومية في تونس وخبراء مؤسسات Bretton Woods. ولكن قبل ذلك من المهم أن نشير إلى أنّ تونس بدأت تناقش هذا البرنامج منذ 1983(عندما تبنته المغرب بشكل نهائي). وقد أجلت تونس انخراطها في هذا البرنامج لمدّة ثلاث سنوات ريثما يتمّ استنفاد وصفة أخرى قدّمها صندوق النقد الدولي (FMI) لمعالجة الوضع، ومضمونها يقوم أساساً على رفع الدّعم عن المؤسسات العمومية وتخفيض اعتماداتها المالية المخصصة لصندوق الدعم. إلاّ أنّ النتائج التي ظهرت منذ بداية 1984 عبّرت عن فشل المعالجة، وبدورها أجّلت إمكانية انخراط تونس في أي برنامج تعديلي آخر.

منذ بداية الثمانينيات أصبح صندوق النقد الدولي- على المستوى المؤسساتي- الجهاز الرسمي لإدارة ديون العالم الثالث. وهكذا فإنّ كل دولة قبل مناقشتها لديونها مع نادي لندن بالنسبة إلى الالتزامات الخاصة ومع نادي باريس بالنسبة إلى الالتزامات العمومية، لابدّ أن تمضي اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي. ولكن قبل توقيع هذا الاتفاق فإن على البلدان في طور النمو (PVD) الواقعة تحت طائلة المديونية أن تلتزم تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي في إطار التنسيق الضيق والمباشر مع الصندوق. وهدف هذا البرنامج هو تقليل اللاتوازنات الخارجية وكبح التضخّم مع ضرورة المحافظة على مستوى ثابت من النّمو. ويمكن تعريف برنامج الإصلاح الهيكلي بأنّه «مسار إعادة تنظيم الهياكل الإنتاجية للبلدان المعنية من أجل ضمان توازن ميزان الدفوعات في إطار العلاقات الاقتصادية العالمية المحرّرة من كلّ سياسة تحجيم» (Ben Hammouda,1995:128). ومن ثم تنبع تفاصيل هذا البرنامج من البنية الإيديولوجية لنسق بريتون وودز Bretton Woods الذي يتّجه نحو التوسّع المؤبّد للإنتاج والنمو واندماج الاقتصادات الوطنية في الاقتصاد العالمي دون حدود. وبفضل مخططات هذا البرنامج ألزمت المؤسسات المالية العالمية بلدان الجنوب «بفتح حدودها وتوجيه اقتصاداتها - المتكيّفة ذاتياً إلى حدود اللحظة- نحو التصدير، وفرض اتفاقيات تجارية تمّ التفاوض حولها في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والتعرفة الجمركية (GATT) لتتمكّن من فتح الاقتصادات الوطنية في الجنوب كما في الشمال الحر شيئاً فشيئاً للبضائع ورؤوس الأموال» (Korten,2001:87).

إنّ مضمون برنامج الإصلاح الهيكلي ليس موحّداً بالنسبة إلى كلّ البلدان التي

اعتمدته بل يختلف محتواه من بلد إلى آخر. فهذه البرامج تبحث عن أساليب امتصاص الصعوبات الخارجية في مرحلة أولى، ثمّ تسعى إلى تحقيق المكاسب الضرورية لتسديد متطلبات الديون وفوائض الديون في مرحلة ثانية. وعلى هذا الأساس تمّت صياغة الإصلاح الهيكلي وتنفيذه على عدّة مراحل:

أوّلاً – الضغط على الطلب والتحكم فيه عبر تخفيض الاستثمارات العمومية وإيقاف الانتدابات وتجميد الأجور في مستوى القطاع العمومي والإلغاء التدريجي للتعويض على المواد الاستهلاكية.

ثانياً – تشجيع التصدير عبر التخفيض التدريجي والمتواصل لقيمة الدينار والرفع التدريجي للحماية على الاقتصاد وتحرير التوريد، إضافة إلى تقديم تشجيعات إضافية للمصدرين وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثاً – تقليص دور الدولة الاقتصادي ووزنها عبر خوصصة المؤسسات العمومية.

رابعاً – إدخال سلسلة من الإصلاحات الهيكلية وبخاصة في مجال المالية مع تحرير الأسعار وإصلاح النظام الجمركي والضريبي.

«إنّ المهم في برنامج الإصلاح الهيكلي المعتمد في تونس أنّه... يبحث عن ضمان الترفيع في الطلبات وتسهيل عملية تكيّف البنى الاقتصادية الداخلية مع متطلبات السوق العالمية. إنّ المنوال المرجعي لهذا البرنامج هو تحقيق مجال اقتصادي يتكوّن من عون خاص ينشط في سوق مفتوحة على الخارج تتفاعل فيها كل المكونات الاقتصادية دون حواجز تعرقل اشتغاله الحرّ» (Ben Hammouda,1995:134). ضمن هذه الآفاق فإنّ المنوال الذي جاء به برنامج الإصلاح الهيكلي يسعى إلى القطع مع تمفصل القطاعات الداخلية والخارجية على أساس سؤال المراكمة الذي كان خلال السبعينيات. ومنذئذ يصبح القطاع الخارجي مميزاً في مستوى استخدام الموارد (Ben Hammouda,1995:135). ومن هنا فإنّ مؤسسات برتن وودز والسلط العمومية تفضّل توجهاً كلياً لخيارات وأولويات تنموية متخارجة، دون الأخذ بعين الاعتبار أدنى إمكانات التنمية المستقلة. في حين اتجهت إلى توفير إمكانات تطبيع الهياكل الإنتاجية مع الاقتصاد العالمي. وهذه الاختيارات كانت محلّ معارضة شديدة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي وضغط البورجوازية الصناعية المرتبطة بالسوق الداخلية، ممّا يفسّر بطء وضع الإصلاحات

ولا سيما تلك المرتبطة بتحرير التوريد. ولكن تحت ضغط البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وضعت الدولة المجتمع أمام حتميات جديدة لم يصمد في مواجهتها المستثمرون المرتبطون بالسوق الدّاخلية، ولا العمال؛ مما أزاح كل التحفّظات التي ظهرت منذ البداية وعجّل بحركة تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي.

ثانياً – إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ورهان الخصخصة:

إن التشريعات الأولى المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية ترجع إلى القانون 87/47 الصادر في 2 أغسطس 1987 المتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية. وبالاعتماد على هذا القانون شكلت اللجنة الوطنية لتطهير المؤسسات العمومية (CNAREP) وإعادة هيكلتها. وهو الهيكل المسؤول عن:

– تحديد قيمة المؤسسات وعناصرها النشيطة قبل مباشرة عملية إعادة الهيكلة.

– تحديد شروط الانقطاع.

وتعود الهيئة الفنية لهذا المجلس إلى ترخيص اللجنة الوزارية المكوّنة من الوزارة* الأولى ووزارة الداخلية ووزارة التخطيط ووزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية وكتابة الدولة للحكومة ومحافظة البنك المركزي. وقد بدأت القوانين التنفيذية بصدور القانون 89/05 الصادر في أوّل فبراير 1989 المتعلق بالمشاركة في المؤسسات العمومية. وتمّ إيقاف قرارات إعادة الهيكلة من طرف الوزير الأول** الذي اقترح لجنة التطهير وإعادة هيكلة المؤسسات ذات المشاركة العمومية(CAREPP) على مرجع الفصل 27 من القانون نفسه، وقد تعزز هذا القانون بقرار تطبيقي (على عكس قانون 87 الذي بقي ينتظر قراره التطبيق بلا أجل) رقم 377 لسنة 89 المؤرخ في 15 مارس 1989. ومنذ البداية يمكن أن نلاحظ عدم اكتمال في مستوى تركيبة اللجنة وغياب بعض العناصر الممثلة للمجتمع المدني كغياب الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد أرباب العمل. لذلك فإنّ عمل هذه اللجنة سيكون منقوصاً من الدعائم السياسية والمدنية«إلى حد يمكن اعتبار اللجنة إحدى مؤسسات السلطة التنفيذية باعتبار عدم مشاركة مجلس النواب حيث تم تغييب النّواب في اتخاذ القرار حول إعادة الهيكلة وبعث المجلس (CAREPP)

---

* مجلس الوزراء.

** رئيس مجلس الوزراء.

على الرغم من أن المسألة تمس المصالح العمومية، وأول دعائم القرار في خصوصها هو تشريك المواطن عبر ممثليه في السلطة التشريعية» (Attar,1991). لذلك فإنه خلال مناقشة مشروعات قوانين 87 و 89 لم يتخلف النواب عن الإشارة إلى أن الحكومة ارتكبت تجاوزاً في عدم تشريك كل الأطراف باعتبار أنّ الدولة ملزمة بتشريك كل الأطراف الاجتماعية في قرار الخصخصة في أملاكها. ومن داخل هذا المعطى فإنّ المسألة التي تثير قلقاً أكبر هي إقصاء الأطراف الاجتماعية (نقابة أرباب العمل ونقابة العمال)، هذه الأطراف التي انخرطت في نظام الشراكة مع الحكومة منذ بداية السبعينيات، وهذا يعني أنّ الحكومة سريعة التنكّر لأطروحة المشاركة الاجتماعية والسياسية التي تبنتها مع كل مقومات المجتمع المدني ومؤسساته إلّا أنها كما يبدو لا تكترث بذلك مهما كانت أهميته في حالة الأزمات، فكما غيبت كل الأطراف في بداية الثمانينيات خلال الأزمة الاقتصادية مما أدى إلى خيبة 3 يناير 1984، فإنها في إطار اتباع سياسة مجابهة المديونية وضرورة إرساء التوازن في ميزان الدفوعات التجأت إلى برنامج إعادة هيكلة ممتلكات الدولة بكل امتثال لمقومات الدولة القصوى، وكأنّ سياسة الانفتاح ومنهج التعدّدية والديمقراطية لم يغيّر في الأمر شيئاً، وهذا ما يحوّل طبيعة العلاقات بين الأطراف الاجتماعية والحكومة – وبخاصة من جانب اتحاد الشغل – إلى علاقات نزاعية مع الدولة «أما الرأي العام، هذا المتغيب الكبير المرتهن بفصاحة الصحافة والإعلام ودقتها، فإنه مفروض عليه أن يعيش نتائج برنامج إعادة الهيكلة وبرنامج الخصخصة في القطاع العام دون أن يتابع بداية التنفيذ أو مراحله» (Attar,1990).

إنّ قانون أول فبراير 1989 الذي يلغي سابقه (قانون 2 أغسطس 1987) على الرغم من أنه لا يختلف عنه جذرياً حيث تعلق الاثنان بالموضوع نفسه، فإنه يطرح إشكاليتين أساسيتين، هما: مدى دستورية هذا القانون ثمّ مدى شرعية الإجراءات المتبعة بحسب ترتيب القانون (Larguet,1991) وبخاصة فيما يتعلق بوظيفة مجلس تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات ذات المشاركة العمومية (CAREPP)، فانطلاقاً من الفصل 24 من قانون أول فبراير 1989 الذي بعث على أساسه المجلس يبدو أنّ وظيفة هذا المجلس ذي التركيبة الواسعة تتمثل في إبداء رأيه في كل إجراءات الخصخصة في المؤسسات العمومية. وباعتبار أنّ التركيبة رفيعة المستوى (خمس وزارات وكتابة الدولة للحكومة ومحافظة البنك المركزي) فإنها تصرف النظر عن رؤساء المؤسسات المعنية ومديريها والمديرين العامين للمؤسسات والمدير العام

للقروض بالبنك المركزي. واعتباراً للدور المهيمن للوزير الأول في صلب هذا المجلس فإنّ مسألة شرعية قراراته تثير ملاحظتين أساسيتين (Larguet,1991):

أولاً – أن تعهد قرارات الهيكلة للوزير الأول، فهو أمر يبدو غير مطابق بشكل كاف لمفهوم الشرعية انطلاقاً من أنّ الوزير الأوّل يسيّر أشغال الحكومة وينسقها ولا يحتكم على سلطة إدارية أو قدرة فنية تمكّنه من اتخاذ القرار على دراية كافية. ففي بريطانيا تعهد عملية الخصخصة في المؤسسات العمومية إلى الوزارة التي تعود إليها المؤسسة بالنظر، أما رئيس الحكومة فيكتفي بترؤس اللجنة المكلفة رسم إستراتيجية القطاع العمومي وتحديد مصيره.

ثانياً – إن سلطة الإشراف التي تنظر في المؤسسات المعنية بالخصخصة يكاد ينعدم دورها انطلاقاً من أنها لا توفّر الطاقم الفني والخبرات اللازمة لإضفاء مزيد الدراسة على وضع المؤسسة بل تعهد بذلك إلى الوزير الأول الذي يبني قراره النهائي إما بناء على توجيهات تلك الوزارات أو بالتشاور فقط مع رئيس الدولة.

انطلقت عمليات الخصخصة في تونس منذ 1987 في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي، هذا البرنامج الذي يهدف إلى خصخصة المؤسسات العمومية وانسحاب الدولة من النشاطات التنافسية ودعم القطاع الخاص. ولتسويغ الخصخصة وقع اللجوء إلى ذريعة عدم جدوى القطاع العام وضعف مردوديته بحيث أصبح هذا القطاع يمثل عبئاً ثقيلاً على موازنة الدولة. لذلك وجب تغيير المعايير الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تحكم القطاع العام بمعايير جديدة تعتمد على السوق وعلى منطق الربح، ومن هنا نفهم لماذا جعلت الدولة من الخصخصة إحدى ركائز تعزيز القطاع الخاص ووسيلة لتحسين جودة الاقتصاد وقدرته التنافسية. ومن ثم تكون هناك خصخصة عندما يقع نقل ملكية مؤسسة والتصرف فيها من القطاع العام إلى القطاع الخاص أو عندما يفتح للخواص قطاع أو نشاط تابع للقطاع العام. هذا التعريف - الاستنتاج من شأنه أن يضعنا أمام فهم سياقي أعم وأشمل لمسألة الخصخصة. فالسلطات العمومية تتجه حالياً نحو تنفيذ سياسات الخوصصة عبر سلسلة من المسارات المختلفة: التطور الأقل سرعة للمؤسسات العمومية الذي هو في جانب منه نتيجة التخلي المالي للدولة؛ مما يولّد خصخصة نسبية للاقتصاد، يقابل ذلك أنّ المؤسسات الخاصة بدأت تكتسب وزناً اقتصادياً مهمّاً بشكل تدريجي. وهذا التخلي ذاته قد يثير ردود فعل من طرف المسيرين للمؤسسات العمومية من

منطلق إثباتهم لقدرتهم على الخروج من الصعوبات، وفي حالة عدم التمكن من ذلك وعجزهم عن حماية المؤسسة فإن الخدمة العمومية يمكن أن تتردى وهو سبيل إضافي إلى الخصخصة. وهناك منوال ثالث للخصخصة يتمثل في وضع المؤسسات العمومية في خدمة المؤسسات الخاصة وإجبارها على تلبية الخدمات وتوفير المنتوج بأسعار منخفضة. وهذه السياسة أقل تعميماً مما هو موجود، وهنا وفي مختلف الحالات يبدو أنّ الغاية النهائية للخصخصة هي تمكين الخواص من الدخول في الإرث المؤسساتي للدولة وطرح أنفسهم بديلاً اقتصادياً وتنموياً للدولة على الرغم من أن دور المؤسسات العمومية في النمو الاقتصادي هو دور أساسي حتى في سياق الاقتصاد الرأسمالي. «فالمؤسسة العمومية تؤدي دوراً حاسماً في تنمية عدة مجالات لأن القطاع العام يمكن أن يندفع أكثر من القطاع الخاص في الاستثمارات الأكثر تكلفة ومدة إنجازها أطول ومردوديتها غير ثابتة وغير مضمونة وغير آنية مثل الاستثمار في البنية التحتية كالطرقات والسكك الحديدية، فهي مجالات تتطلّب وقتاً أطول لإنجازها، ومردوديتها غير ثابتة وغير مضمونة» (Dubois,1974:13)

لقد حدّدت للخصخصة في تونس مجموعة من الأهداف، أهمها:

– تطوير أداء القطاع الخاص وتدعيم الاستثمار الخاص من خلال تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات وتعبئة رؤوس الأموال وتسهيل نقل التكنولوجيا.

– جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– التخفيف من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة وتوفير موارد مالية إضافية من شأنها أن تساعد الدولة على تمويل نفقاتها.

– تنشيط السوق المالية لتقوم بدورها المتمثل في تعبئة المدخرات المالية لفائدة الاستثمار.

لقد وقع توخي التدرّج في تنفيذ برنامج الخصخصة على ثلاث مراحل (Jeune Afrique, N°2030):

– **المرحلة الأولى:** وهي التي تغطي فترة المخطط السابع (1987–1991)، وقد وصفها وزير التنمية الاقتصادية في إحدى ندواته الصحفية بمرحلة التريّث؛ لأن القطاع الخاص يعيش فترة نقاهة من جراء الانعكاسات السلبية التي نتجت عن برنامج الإصلاح الهيكلي، والخطر دائماً – بحسب الوزير – هو أنّ المؤسسات التي ستعرض للخصخصة لن تجد الإقبال من طرف المستثمرين الخواص، وهو ما

يمكن أن ينتج عنه إجهاض سياسة الخصخصة منذ بدايتها. خلال هذه المرحلة وقع اللجوء إلى التفريط في أجزاء من المؤسسة، ثمّ استعملت تقنيات البيع بالجملة للأسهم وفتح رأس المال للعموم. أما المؤسسات التي شملتها الخصخصة في تلك الفترة فتنتمي إلى قطاعات التجارة والفلاحة والسياحة ونقل البضائع.

– **المرحلة الثانية:** انطلقت مع بداية المخطط الثامن (1992–1996)، حيث بدأ التفكير في خصخصة نشاطات تعد عادة إستراتيجية بوساطة اللزمة وعلى أساس احترام كراس الشروط، وقد شملت الخصخصة خلال هذه المرحلة ميادين إنتاج الكهرباء والتطهير والإسمنت والبنوك والتأمين وكذلك السوق الحرّة في المطارات التونسية.

– **المرحلة الثالثة:** بدأت منذ 1996 وخلالها عرفت الخصخصة نسقاً سريعاً لأنّها أصبحت تشمل المؤسسات الرابحة. ويمكن كذلك الإشارة إلى عاملين أسهما في هذا النسق السريع، وهما:

– المنكرة الصادرة عن البنك المركزي التونسي (23 نوفمبر 1997)، التي تسمح للبنوك بإعطاء قروض متوسطة المدى مباشرة للمعنيين بعمليات الخصخصة لتمويلها.

– إجراءات تشجيعية للمشاركة في عمليات الخصخصة، أهمّها أن الدولة وضعت على نمتهم موارد تحصّلت عليها من البنك الأوروبي للاستثمار لمساندة برامج الخصخصة. والجديد خلال هذه المرحلة أنه منذ بداية 2001 وقع توخي أسلوب جديد حيث يعلن مسبقاً عن المؤسسات التي سيقع خصخصتها مع تحديد التقنيات التي استعملتها في عمليات الخصخصة. وقد شملت عمليات الخصخصة – إلى حدود أواخر مارس 2001 – 147 مؤسسة، وفّرت 1406 ملايين دينار (جدول 1) مع العلم أن 67% من موارد الخصخصة (أي 900 مليون دينار) متأتية من المستثمرين الأجانب (Jeune Afrique,N°2063).

جدول 1

عمليات الخصخصة من 1987 إلى 31 مارس 2001

الفترة	1987- 1991	1992- 1996	1997- 2000	المجموع
الموارد (مليون دينار)	126	190	1090	1406
عدد المؤسسات المعنية	37	44	66	167
عدد عمليات الخصخصة	68	83	162	313

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية : التقرير السنوي 2000.

أمّا، وقد أصبحت الخصخصة واقعاً فهل تمكّنت من تخفيف الأعباء المالية على الدولة؟

بلغت الموارد المالية المتأتية من الخصخصة منذ 1987 حتى 31 مارس 2001 مبلغ 1406 ملايين دينار، منها 67% في شكل استثمار أجنبي، و85% من هذا الأخير منحصر في مواد البناء والإسمنت. وفي مقارنة بين تطوّر الموارد السنوية للخصخصة من جهة وعجز الموازنة من جهة أخرى يتّضح أنّ الخصخصة أسهمت في تخفيف الأعباء المالية التي تتحمّلها الدولة، ومن ثم ساعدت على التخفيض من عجز الموازنة (جدول 2).

جدول 2
تطور نسبة عجز الموازنة في الناتج الداخلي الخام

1995	1996	1997	1998	1999	2000
%4,1	%4	%4,2	%1,3	%3,5	%2,4

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية : التقرير السنوي 2000.

انطلاقاً من جدول 2 نلاحظ أنّه منذ أن ارتفع نسق الخصخصة سنة 1995 سجل انخفاض في عجز موازنة الدولة كما كان هناك ارتفاع في مداخيل الخصخصة، وأحسن مثال على ذلك هو سنتا 1998 و2000، فخلال هاتين السنتين وقعت خصخصة معامل الإسمنت الأربعة:

– سنة 1998 تمت خصخصة معملي إسمنت جبل الوسط والنفيضة مقابل 409 ملايين دينار (Jeune Afrique,N°1985).

– سنة 2000 تمّ خصخصة في معملي إسمنت قابس وجبل الجلود بمبلغ 362 مليون دينار (Jeune Afrique,N°2063).

وهو ما نتج عنه انخفاض معتبر لنسبة عجز موازنة الدولة (1,3% سنة 1998 و2,4% سنة 2000)، ويمكن كذلك الوقوف على انخفاض عجز الموازنة من جرّاء موارد الخصخصة (جدول 3).

جدول 3
انخفاض عجز الموازنة

	1999	2000
نسبة عجز الموازنة باعتبار موارد الخصخصة	%3,5	%2,4
نسبة عجز الموازنة بدون اعتبار موارد الخصخصة	%4,6	%3,7

المصدر: البنك المركزي التونسي: التقرير السنوي 2000

ثالثاً – الاستثمار المباشر الأجنبي:

يكتسي الاستثمار المباشر الأجنبي أهمية كبرى نظراً للأسباب التالية :(Gouia,1998)

– ندرة الموارد المالية الخاصّة والعامّة المخصّصة لتمويل التنمية وضعف الادخار الداخلي وعدم قدرته على مسايرة حاجات الاستثمار.

– العولمة وما تفتحه من مجالات واسعة أمام التنقل السّريع لرؤوس الأموال.

– سياسة الانفتاح والليبرالية التي تتبعها البلدان المتقدمة والبلدان النامية والتي نتجت عنها أنماط تنمية تعتمد على الصّادرات والاستثمارات المباشرة الأجنبيّة.

إضافة إلى ذلك، فإنّ الاستثمار الأجنبي يتمتع بميزة أساسيّة، فهو يوفّر موارد مالية إضافية دون إثقال كاهل البلدان بالديون الخارجيّة.

انخرطت تونس في سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر منذ أن أصبحت في حاجة ماسّة إلى التمويلات الخارجيّة لظهور عدّة أسباب، أهمّها:

– اندماج الاقتصاد التونسي في الاقتصاد العالمي.

– اتباع نمط تنمية يعتمد على التصدير.

– ضعف الادخار الوطني.

ولقد راهنت تونس بسبب تكريس سياسة ليبراليّة وبسبب إمضائها على اتفاق الشراكة التونسيّة الأوروبيّة، على الاستثمار المباشر الأجنبي، وجعلت منه إحدى ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فبدون تدفق هذا النوع من الاستثمار فإنّ انعكاسات اتفاق الشراكة يمكن أن تكون سلبيّة. فما الإجراءات التي اتخذت لتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي؟

– سن قانون للاستثمار المباشر الأجنبي في يناير 1994.

– إقرار قابلية تحويل الدينار وتنشيط سوق الصّرف.

– تسهيل الإجراءات الإداريّة.

– تأسيس وكالة النهوض بالاستثمارات المباشرة الأجنبية في فبراير 1995.

– إنشاء منطقتين حرّتين ببنزرت وجرجيس.

– إبرام عدد من الاتفاقيات لتسهيل الاستثمارات المباشرة الأجنبيّة وأهمّها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة.

إنّ نتائج كل السّياسات التي تـُعنى باجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي تبقى رهينة المصداقية الاقتصادية والسّياسيّة للبلد المعني في نظر الأوساط المالية العالميّة والشركات المتعدّدة الجنسيات. إن ما يجب تأكيده هو أنّ هذه المصداقية لا تكتسب إلّا من خلال جملة الإجراءات التي من أهمّها (Goldsmith & Mander, 2001: 235):

- إلغاء الرسوم المخصّصة الموظّفة على الاستثمارات الأجنبيّة.
- إعادة توجيه الاقتصاد نحو التصدير.
- تخفيض الأجور أو تجميدها لجعل الصادرات أكثر تنافسيّة.
- تخفيض الرسوم الدّيوانيّة.
- تقليص قيمة العملة المحليّة مقارنة مع العملات القويّة.
- تطبيق برنامج التعديل من أجل المطابقة بين التشريعات والمؤسسات ذات المنتوج التصديري.

لقد نتج عن الاستثمارات المباشرة الأجنبيّة (إلى حدود يوليو 2001) إنشاء 2243 مؤسّسة أجنبيّة، منها 1616 مؤسّسة تصديرية بصفة كليّة. وتشغل هذه المؤسسات 206970 عاملاً، منهم 183966 في الصّناعات المعمليّة.

جدول 4

تطور الاستثمار المباشر الأجنبي (مليون دينار)

1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001 (7 الأشهر الأولى)
145	502	648	531	313	274	406	763	437	1068	335

البنك المركزي التونسي: التقارير السنويّة للسنوات المذكورة.

إنّ المتفحص لهذا التطوّر للاستثمارات المباشرة الأجنبيّة (جدول 4) يمكنه الوقوف على مجموعة من الاستنتاجات، أهمّها:

- على الرّغم من الإجراءات العديدة والمتنوّعة فإنّ الاستثمار المباشر الأجنبي لم يتطوّر بالحجم المؤمّل، وهذا حال كل بلدان العالم الثالث في علاقة بهذا الاستثمار، ففي حين دعّمت البلدان المصنّعة قدرتها على استقطاب الاستثمار

الخارجي المباشر – حيث تطوّر نصيبها من 60% (من الحجم العالمي) خلال فترة 1995–1997 إلى أكثر من 77% خلال فترة 1998–2000 – تراجع نصيب البلدان النامية من قرابة 34% من الحجم العالمي للاستثمار المباشر الأجنبي إلى 20% خلال الفترة نفسها على الرغم من تطوّر حجم الاستثمارات الموجّهة إليها من 145 مليار دولار سنة 1996 إلى 190 مليار دولار سنة 2000 (بحسب ما ورد في تقرير لجنة الاستثمار الخارجي خلال المؤتمر الـ 13 للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة).

وبشكل عام مكنت الاستثمارات الخارجيّة خلال السنوات الأربع الأولى من المخطط التاسع من إحداث أكثر من 47 ألف فرصة عمل، أغلبها في قطاع الصناعات المعمليّة (97,4%) منها قرابة 26,700 موطن شغل بقطاع النسيج و8700 مواطن شغل بقطاع الكهرباء والميكانيك. وتمثل هذه الإحداثات 19% من جملة الإحداثات على المستوى الوطني. وهو ما يبرز الدّور الإيجابي للاستثمار الخارجي في مساندة المجهود المحلي في النهوض بالتشغيل. إلّا أنّ هذه الإحداثات – على الرغم من تطوّرها – مازالت تهم معظمها اليد العاملة ذات الكفاءة المتواضعة، مع العلم أنّ القطاعات الجديدة التي تشغـل أصحاب الشهادات العليا لا تزال في بدايتها وتبقى مرتبطة بمدى استقطاب الشركات في الأنشطة ذات التقنيات الحديثة. أمّا على مستوى التصدير فقد مثلت المؤسّسات الأجنبيّة الموجّهة كلياً إلى التصدير 82% من مجموع المؤسسات التي أحدثت خلال فترة 1997–2000. وكانت بالإضافة إلى قطاع النسيج موجّهة إلى أنشطة جديدة ذات تقنيات متطوّرة مثل الصّناعات الميكانيكية والكهربائيّة. إلّا أنّ هذا لا يعفي الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة من مواجهة عدد من المشكلات، أهمّها أنّ:

– الاستثمارات المباشرة الأجنبيّة تعتمد على استغلال امتياز مقارن، وهو ضعف تكلفة اليد العاملة، وجدوى هذه الاستراتيجيّة أصبحت محلّ شك بسبب الثورة التكنولوجيّة التي أصبحت طاغية على النشاطات ذات الاستعمال الكثيف للعمل. وهو من شأنه أن يقلّص من أهميّة هذا الامتياز المقارن، زيادة على ذلك فإنّ الاقتصاد التونسي يواجه منافسة شديدة فيما يخصّ تكلفة اليد العاملة من طرف بلدان أخرى كالمغرب ومصر وتركيا والبرتغال.

– مصادر الاستثمار المباشر الأجنبي في تونس غير متنوّعة، وتكاد تكون هي نفسها: مؤسّسات أوروبيّة بالأساس بحيث توجد 858 مؤسّسة فرنسية، و467 مؤسسة إيطالية، و263 مؤسّسة ألمانيّة، في حين أنّ إسبانيا لا تسهم إلا بـ35 مؤسّسة، وبريطانيا بـ 40 مؤسسة، وهذا يعني أنّ الشراكة مع مناطق أمريكا الشمالية وآسيا تكاد تكون غائبة تماماً.

– التوزيع الجغرافي للاستثمار المباشر الأجنبي غير عادل؛ لأنّ المستثمرين الأجانب يفضلون التمركز في المناطق الساحلية على حساب المناطق الدّاخلية. فإلى حدود موفّى سنة 2000 توجد 59,55% من المؤسّسات الأجنبيّة في الشمال الشرقي، وتشغل 102,208 عمال، و2,28% من المؤسسات الأجنبيّة في الشمال الغربي وتشغل 4,147 عاملا و0,97% من تلك المؤسسات في الوسط الغربي مع تشغيل 1,765 فرداً، وهذا التوزيع الجغرافي للمؤسسات الأجنبية من شأنه أن يعمّق التفاوت بين الجهات.

– التوزيع القطاعي للاستثمارات المباشرة الأجنبيّة تهيمن عليه الصناعات المعمليّة. فعلى 181 مؤسسة أجنبية تأسست سنة 2000 هناك 162 مؤسسة أنشئت في قطاع الصّناعات المعمليّة، منها 81 مؤسسة تشتغل في النسيج والملابس، في حين أن القطاع الفلاحي لم يشهد في السنة نفسها إلا إنشاء ثلاث مؤسسات أجنبية فقط وكذلك في قطاع الخدمات الذي أُنشئ فيه 16 مؤسسة أجنبية.

رابعاً – اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي:

وقّعت تونس اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 17 يوليو 1995. وقد دخل هذا الاتفاق حيّز التنفيذ في مارس 1998 إثر مصادقة جميع البرلمانات الأوروبية عليه، ولكن الجانب التونسي لم ينتظر هذه المصادقة، وبدأ تطبيق تعهّداته منذ غرّة يناير 1996، ومن ثم يصبح هذا التاريخ هو السنة القاعديّة لدخول الجانبين في علاقة جديدة مبنية على مبدأ المعاملة بالمثل في مفهوم تبادل التنازلات.

إن تزامن التفاوض بين تونس والاتحاد الأوروبي مع تفاوض الجانبين في إطار التفاوض الشامل داخل الاتفاقية العامّة للتجارة والتعرفة الجمركية (GATT) يبرز تلاقي المصالح بين الجهتين في خضم التوجّهات العميقة للمحيط العالمي. لكن تسويغ المواقف يختلف من جهة إلى أخرى:

لقد اتضح أنّ التنازلات التجارية الأحادية الجانب التي يمنحها الاتحاد الأوروبي

لبقية العالم لا تخدم مصالحه الإستراتيجية وأنّ عليه إعادة النظر في علاقاته الخارجية (Ghilés, 2000)، ومن ثم فإن اتفاق الشراكة مع تونس – وهو الاتفاق الأوّل من مجموعة اتفاقات برمجها الاتحاد الأوروبي مع بقية البلدان المتوسطيّة – حدّد في إطار المقاربة الجديدة للاتحاد. وهي مقاربة استندت إلى السّياسة الشاملة المبنية على الشفافيّة والتوازن وتبادل المصالح، على أن يقع إقناع جميع الدّول المتوسطيّة بهذا الاتجاه الجديد، وهو ما تمّ فعلاً في تونس. «فقد بحثت أوروبا منذ أكثر من عشرين عاماً عن مسالك سياستها المتوسطية. وكان التعاون اللامركزي الذي بدأ منذ 1992 في إطار السياسة المتوسطيّة المتجدّدة يمثل المبادرة الأصليّة، وهو ملحق لمقاربة كلاسيكية أوروبيّة للتعاون. وقد اعتمدت على الحوار بين المجتمعات المدنيّة، وانبنت هذه المقاربة على مسؤولية الفاعلين غير الحكوميين من أجل تفعيل التنمية، مثل النقابات العمّالية ونقابات الأعراف والمنظمات غير الحكوميّة. وعلى الرغم من بعض دواعي القطيعة خلال بداية سنة 1995؛ أي بعد ثلاث سنوات من البرنامج، فإم مؤتمر برشلونة كان محوراً ذا أولويّة في روزنامة المجموعة الأوروبية، حيث إن مسار برشلونة كرّس التعاون اللامركزي بوصفه إحدى وسائل العمل بالنسبة إلى الاتحاد الأوربي في المتوسط» (Schmid, 1996:16).

أما بالنسبة إلى البلدان المتوسطية غير الأوروبيّة فكان مطروحاً عليها إعداد الإطار المؤسساتي والأرضيّة الاجتماعية على أساس التحدّي الذي أوكله لها التّدخل الأوروبي من خلال الشراكة، وعلى أساس هذا الشرط وحده يمكن لأوروبا أن تجد شريكاً (Talahite, 1996:84) وعلى هذا الأساس أيضاً أعادت أوروبا العمل بالتعاون اللامركزي منذ بداية التسعينيات كحلّ من أجل التموقع القيادي في إطار السّياسة المتوسطيّة. ومن ثم اختار الاتحاد الأوروبي أن يجرّب مقاربة جديدة من التعاون من أجل التنمية آخذاً العبرة من فشل تجربة التعاون الكلاسيكي القائم على التعامل بين الدّول (دولة مع دولة)، واتجهت إلى التعاون اللامركزي الذي يسعى إلى الفعل على مستوى أوسع الإمكانات وبخاصة تشريك المؤسسات المركزية في المجتمع المدني. «فعندما أخذت لجنة بروكسال هذا التوجه الجديد فإنها فضّلت أوّلاً تشجيع التنمية الاقتصادية لبلدان جنوب وشرق المتوسط pays du Sud et de l'Est méditerranéen (PSEM)، ولكنها تابعت الأهداف السياسيّة الصّرفة: حوار المجتمعات المدنيّة، وتدعيم تمثيلية الفاعلين غير الدّوليين للتنمية وتشجيع مسؤوليتهم. فقد جاء التعاون اللامتمركز أيضاً ليقوم على حوار المجتمعات من أجل الدّيمقراطية واحترام حقوق الإنسان» (Schmid, 1996:61). هذا السياق المتوسّطي

الذي يحتكم إلى تسيير أوروبيين وبرمجتهم هو الذي أعاد الاعتبار إلى الفاعلين المندمجين في المجتمع المدني. وقد رفعت بلدان الجنوب شعارات غربيّة محضة حول دمقرطة المجتمع وحقوق الإنسان أسوة بما جدّ مبكراً في الضّفة الشماليّة في إطار مرحلة اكتفت فيها الدّولة بوظيفة وقاية البنيات والحفاظ على الثروة التي تمكنها من البحث عن الازدهار تلبية لرغبة الشعب تجاه دولته حيث يبحث عن الثراء لا الفقر (Deutsch, 1985:09).

ومثل بقية البلدان النامية مرّت تونس بصعوبات منوال التنمية عن طريق إحلال الواردات. هذا المنوال الذي استدعى الحماية المجحفة والمتواصلة سرعان ما أدّى إلى الكساد والرّكود دون أن يخفف من وطأة الضغوط الخارجية، التجاريّة منها والمالية. في حين برزت الاستثمارات المعاكسة المبنيّة على التفتح والانصهار في المبادلات التجارية العالميّة عن طريق الاستغلال المنهجي والمنسّق للميزات المقارنة للتبادل الحرّ، تحقق نتائج اقتصادية واجتماعيّة لا يستهان بها. ولقد أعطت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها تونس في منتصف الثمانينيات الحجج الكافية لاتّباع سياسة ليبراليّة داخلياً وخارجياً. داخلياً تعدّدت الإصلاحات الهادفة إلى تحرير الاقتصاد وتطهير هياكل الإنتاج وإزالة الحواجز بين الأسواق. وخارجياً انخرطت تونس في الاتفاقية العامة حول التجارة والتعرفة الجمركية (GATT)، وطوّرت علاقتها مع المؤسّسات الدّوليّة بغية الاندماج الكلّي في الاقتصاد العالمي. فالدخول في هذه الاتفاقية وحده يعني تبنّي البلد للسّياسة التجارية اللّيبراليّة واستعداده لتبادل التنازلات بحسب مبادئ هذه الاتفاقية.

وهكذا أصبح عقد التعاون لسنة 1976 المنظم للعلاقات الاقتصادية بين تونس والاتحاد الأوروبي بائداً. إذ كان بإمكان الاتحاد الأوروبي أن يشهّر بطابعه اللّامتماثل، وأن يلغي الامتيازات التفاضلية الأحادية الجانب التي كان يمنحها للسّلع التونسيّة. ومن هذا المنطلق نفهم أنّ اتفاقية الشراكة جاءت لتعوّض اتفاقية التعاون التي تم توقيعها يوم 25 أبريل 1976 كما ورد بكل وضوح في الفصل 96 من النص الأصلي لاتفاقية الشراكة التونسية الأوروبيّة (المندرجة ضمن الاتفاقية المتعددة الأطراف الأورو-متوسطيّة).

احتوى نص اتفاقية الشراكة التونسية الأوروبية 96 فصلاً مقسّمة على 8 أبواب. تتعلق بالحوار السّياسي وحرية تنقّل السّلع وحق الانتصاب والخدمات

ودفوعات رؤوس الأموال والمنافسة والتعاون الاقتصادي والتعاون الاجتماعي والثقافي والترتيبات المالية والترتيبات المؤسّساتية العامة والنّهائية. كما احتوى نص الاتفاقية 5 بروتوكولات و8 ملاحق. وما يمكن ملاحظته أنّ اتفاق الشراكة حفّت به ثلاث معطيات مهمّة:

أوّلاً: لقد تزامن هذا الاتفاق مع بداية تنفيذ التعهّدات التونسيّة تجاه المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

ثانياً: تسارع متغيرات المحيط العالمي واستفحال الأزمات النقديّة والمالية التي أدّت إلى تقلّص نسبة نمو التجارة العالمية من 5,10% (1996/ 1997) إلى 5,3% (1997/1998) (UTICA,1995).

ثالثاً: تعميق الإصلاحات في مختلف المجالات وبخاصة: الإجراءات المتعلقة بالحدّ من تكلفة الاستثمار ودفع التصدير- الإجراءات المتعلقة ببرنامج التأهيل- الإجراءات المتعلقة بإصلاح النظام البنكي- الإجراءات المتعلقة بالسّياسة المالية للدّولة. وهي إجراءات ترمي إلى الحدّ من انعكاسات تفكيك التعريفات الجمركية والتعريفات ذات الأثر المماثل.

أمّا من حيث خاصيات هذه الاتفاقية فيمكن حصرها في خاصيتين:

- **الشمولية**: تبرز من خلال تغطيتها، إلى جانب مجالات التعاون التقليدية من تعاون تجاري ومالي، مجالات جديدة تهمّ التعاون الاقتصادي والعلمي والتعاون في قطاعات التعليم والتكوين والبحث العلمي والحفاظ على البيئة والنقل والمواصلات والسّياحة، كما تهم الإسهام في تأهيل قطاع الصّناعة والفلاحة وتدعيم الشراكة وتيسير تنقل رؤوس الأموال من الاتحاد الأوروبي إلى تونس إضافة إلى إقرار التشاور بين الجهتين في المجالين الاجتماعي والسّياسي.

- **المرونة**: تتجلى بصورة خاصة من خلال التدرّج في إرساء منطقة التبادل الحر لتيسير اندماج الاقتصاد الوطني في الفضاء الاقتصادي العالمي بصفة تأخذ بعين الاعتبار تفاوت مستويات النّمو بين تونس والاتحاد الأوروبي وضعف النسيج الصّناعي التونسي، ممّا يستوجب توفير الظروف الملائمة لتأهيل المؤسّسة الصّناعية ومساعدتها على التأقلم مع متطلبات المنافسة. وقد تم في مرحلة أولى استثناء قطاعي الفلاحة والخدمات من إحداث منطقة التبادل الحرّ للتفاوض بشأنها بداية من سنة 2000 (Jeune Afrique,N°1928-1929) وفق ما تقتضيه أحكام

الاتفاقية العامّة حول التجارة والتعريفات الجمركية (GATT) التي تعد أساس المنظمة العالمية للتجارة (OMC) مع تحديد العمل بالتسعيرة التفاضليّة(المزاحمة في السوق على قاعدة أفضل سعر). أمّا على مستوى القطاع الصّناعي فسيتم إلغاء الرسوم الجمركية مرحليّاً على امتداد 12 سنة، وهي أقصى فترة تسمح بها أحكام اتفاقية الـ GATT.

من أهم الآثار التي ستترتب عن هذه الاتفاقية : نقص الموارد الضريبية للدّولة بوصفها أهم ركن من أركان الموارد المالية، علماً أنّ الرّسوم الجمركيّة تمثل سنة 1995 (أي لحظة توقيع الاتفاقية) 18% من مجمل الموارد الضريبية. ولمّا استوجب الأمر توفير موارد تعويضيّة لمزيد ترشيد نفقات الدّولة والحفاظ على التوازنات المالية العموميّة، زادت الحكومة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والأداءات والضرائب المسلطة على المواطن، وحوّلت كل المؤسّسات العمومية إلى مؤسّسات ضرائبيّة لأجل تعويض الموارد الضريبية (Jeune Afrique,N°1959). إلّا أنّ التحدي الأهم الذي يواجهه الاقتصاد التونسي يتعلّق بضرورة تأهيل الصّناعة التونسيّة والاقتصاد عموماً لمواجهة المنافسة التي ستنجرّ عن إلغاء الرّسوم الجمركية تدريجياً لفائدة المنتوج الصّناعي الأوروبي حال دخوله السوق التونسيّة. ومن ثم يطرح هذا التحدي على الدّولة توفير إمكانات الحفاظ على الدّور الاقتصادي للمستثمرين التونسيين، كمهمّة تكميلية للمهام التي اضطلعت بها فيما يخص اتباع سياسة التصدير وجلب الاستثمار المباشر الأجنبي وتنمية الاستثمار الخاص؛ لأنّ هذه المهمّة ستكون أكثر إلحاحاً في إطار المستجدات الاقتصادية المرتبطة بمفهوم الشراكة التونسية الأوروبيّة. وفي إطار ما تنتظره السلط العموميّة من المستثمرين الخواص يبدو أنّ المهمّة لا تزال مثقلة بالصّعوبات إذا ما اعتمدنا المقاربة التي قدّمها فتحي المرداسي وزير التعاون الدّولي والاستثمار الخارجي، والتي يؤكّد فيها ضمنيّاً ما يجب أن يؤديه الفاعلون الاقتصاديون (L'Economiste Maghrébin,N°256): «إنّ آفاق منطقة التبادل الحرّ الأورومتوسطيّة سنة 2010 تمكن من تغذية الطموحات الشرعيّة للشركاء الأورومتوسطيين ومن تحقيق قطب امتياز تكنولوجي وكفاءة اقتصادية. فبحجم يعدّ 670 مليون نسمة؛ أي نحو 12,5% من سكان العالم – وسيصبح عددهم 800 مليون نسمة سنة 2010 – فإنّ مجموع الدّول الأورومتوسطيّة أمّنت فعلا 30% من الإنتاج العالمي، وتمثل 45% من التبادل التجاري في العالم... قبل كل شيء إن الناتج الداخلي الخام للاتحاد الأوروبي يمثل

نحو 90% من مجموع الناتج الداخلي الخام لكامل المنطقة، وهذا يعني أنّ نصيب الاتحاد الأوروبي من الناتج الداخلي الخام يساوي 12 مرّة نصيب نظيره في الضفة الجنوبيّة أو شرق المتوسّط. حين نعلم أنّ المكسيك استقبلت 30 مليار دولار من تدفقات رؤوس الأموال الخاصّة بعد انخراطها في ALENA، وهو ما يعادل 17 مرّة الاستثمار الأجنبي في شمال أفريقيا سنة 1995، نعلم أيضاً أنّ الاستثمارات المباشرة الأجنبيّة الموجّهة إلى منطقة المتوسّط تمثل أقلّ من 1% من تدفقات هذه الاستثمارات في العالم. إضافة إلى ذلك فإنّ استثمارات الاتحاد الأوروبي في المنطقة الأورومتوسطيّة لا تزال في حدود 2% من استثماراتها الإجماليّة في العالم». وربّما هذه دعوة ضمنيّة للقطاع الخاص من أجل إثبات النجاعة اللّازمة في أداء الأدوار الاقتصادية التي لم يعد من الممكن أن تؤديها الدّولة. وهو ما أكده محمد الغنوشي الوزير الأوّل في خطابه الافتتاحي للندوة الوطنيّة حول تطبيق اتفاقية الشراكة التونسية الأوروبيّة يوم 27 أبريل 2001 مشيراً إلى أنّ الهبات الأوروبيّة خلال السنوات الخمس الأخيرة ارتفعت إلى مستوى 632 مليون دينار سنوياً، وأنّ القروض التي تتحصّل عليها تونس من البنك الأوروبي للاستثمار(BEI) ارتفعت من معدّل 66 مليون دينار إلى معدّل 138 مليون دينار (L'Economiste Maghrébin,N°300).

خامساً – برنامج التأهيل الشامل:

انطلقت تونس في تطبيق هذا البرنامج منذ 1996، وقد ورد من أجل مزيد ضمان التكيف الهيكلي في سياق ما يسمّى بالاندماج في العولمة، التي يمكن تعريفها بأنّها«اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات، ممّا يؤدّي إلى اختراق الحدود القوميّة وإلى الانحصار الكبير في سيادة الدّولة، وأنّ العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هو الشركات الرأسماليّة الضخمة» (محمد الأطرش،1998: 101). في حين يعرّفها صندوق النقد الدّولي بأنّها«التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم الذي يحتّمه ازدياد حجم التعامل بالسّلع والخدمات وتنوّعها عبر الحدود، إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدّولية والانتشار المتسارع للتكنولوجيا في أرجاء العالم» (Wolf,1997). وعلى هذا الأساس يهدف برنامج التأهيل الشامل إلى تمكين المؤسّسة الاقتصادية من اكتساب القدرة التنافسيّة التي تمثل القاعدة الأساسيّة

للتصرّف الاستراتيجي للمؤسّسة وتحديد استراتيجيتها في ظل المحيط الاقتصادي المعقد الذي تعيشه الإنسانية اليوم. وفي هذا الوضع والإطار تكون القدرة التنافسية للمؤسّسة هي القدرة على الإنتاج والتسويق والتطوّر. لأنّ المؤسّسة المنافسة هي التي تملك القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي ترضي شروط المنافسة العالميّة وتسمح للعاملين فيها بالانتفاع بمستوى عيش متواصل التطوّر. إنّ البحث عن القدرة التنافسية هو هدف مصيري للمؤسّسة: بيع المنتوج. بتحقيق هذا الهدف تعمل المؤسّسة على الاستغلال الأنجع لعوامل الإنتاج التي تهم أوّلاً المنتوج، وثانياً المنظمة التي تحدّد المنتوج وعملية الإنتاج والتسويق، وثالثاً المحيط الذي تتطوّر داخله المؤسّسة وهو المجال الموجّه له المنتوج.

ويبقى السؤال المركزي في علاقة بهذه المسألة: لماذا برنامج تأهيل المؤسّسات الاقتصادية في تونس؟

على إثر الأزمة الاقتصادية التي عاشتها تونس منذ بداية الثمانينيات انطلقت الحكومة التونسية منذ 1986 في تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد التونسي الذي انتهى إلى انسحاب الدّولة من دورها المباشر وغير المباشر في الحياة الاقتصاديّة، وكانت النتيجة الطبيعية لتطبيق هذا البرنامج هي تحرير الاقتصاد داخليّاً وانفتاحه على السوق والاقتصاد العالميّين (Cassarino,1999:53)، باعتبار تحوّل الاقتصاد التونسي من اقتصاد محمي وإداري إلى اقتصاد يعتمد على آليات السّوق. ونظراً لالتزام تونس بما جاءت به دورة الأوروغواي Uruguay Round في اتفاقية الـ GATT، ونظراً كذلك لعضويتها في المنظمة العالمية للتجارة أصبح لا مفرّ لها من العمل على تطبيق مضامين الاتفاقية وتنفيذ مخططات المنظمة العالمية للتجارة، فإنّ هذا فرض عليها سياقياً الدّخول في نظام جديد من العلاقات متعددة الأطراف بإمضائها اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية يوم 17 يوليو 1995. وهذه الاتفاقية تنص على الإقامة التدريجيّة في مدّة 12 سنة لمنطقة التبادل الحرّ، وهذا ما يجعل تونس تخطو أوّل خطوة لها في التكيف مع متطلبات العولمة عبر شريك تقليدي لها في مستوى المبادلات، حيث يقدّر رقم معاملاتها معه نحو 75% من جملة معاملاتها، وتقدّر إيراداتها السياحية المتأتية من أوروبا 85% من الإيرادات السياحية الإجماليّة. كما يمثل تدفق مدّخرات العمال التونسيين بأوروبا 85% من جملة التحويلات.

إنّ النسيج الاقتصادي التونسي يعدّ نحو 10,000 مؤسّسة اقتصادية، منها نحو 95% مؤسسات صغرى ومتوسطة تسهم بنحو 36% في الناتج الداخلي الخام وتضمن نحو 450,000 موطن شغل، وتمثل صادراتها نحو 70% من مجمل صادرات البلاد (Jeune Afrique,N°1959).

وانطلاقاً من ضرورة جعل المؤسّسة التونسية مستعدّة لمواجهة مستلزمات التبادل الحر للسّلع والخدمات بين تونس والاتحاد الأوروبي فإنّ أهداف برنامج التأهيل ينحصر في بابين اثنين:

– تمكين المؤسّسة الاقتصادية الصّناعية من القدرة على المنافسة على مستوى السعر والجودة والقدرة على التجديد.

– تحقيق السيطرة على التطوّرات التكنولوجية وتطوّرات السّوق وضمان البقاء.

لقد أعدّ البرنامج لتأهيل نحو 4,000 مؤسّسة إلى حدود سنة 2008، ويهم البرنامج المؤسسات غير العاجزة التي تتمتع بآفاق واعدة لاكتساب القدرة التنافسيّة، وستخضع تلك المؤسسات إلى برنامج التأهيل على مرحلتين (Cassarino,1999:54):

– المرحلة الأولى (1996–2001) يتم خلالها تأهيل المحيط الصناعي بخلق عدد من المؤسسات المؤهلة للتأطير والإدارة ومباشرة تأهيل نحو 2000 مؤسّسة صناعيّة.

– المرحلة الثانية (2002–2008) تخصّ تدعيم برنامج التأهيل وتوسيعه ليشمل قطاع التجارة والخدمات. وهكذا يشمل البرنامج إلى نهايته 4000 مؤسّسة.

لقد قدّرت تكلفة برنامج تأهيل المؤسّسات الصّناعية في المرحلة الأولى بنحو 2500 مليون دينار. وتوزعت هذه التكلفة كما يلي: 60% لتأهيل المؤسّسات، و40% لتأهيل محيط المؤسّسات. أمّا تمويل تكلفة برنامج التأهيل فيتأتى من التمويل الذاتي للمؤسّسة والتمويل عن طريق القروض المصرفيّة وصندوق تطوير القدرة التنافسيّة الصّناعيّة (FODEC) عن طريق المنح التي تراوح نسبتها بين 10% و20% من مجموع الاستثمار.

إنّ برنامج التأهيل وإن أسهم في إيجاد فرص عمل فإنه في الوقت نفسه قد أدّى إلى تسريح عدد من العمّال، فقد أدّى البرنامج إلى إيجاد 1650 فرصة عمل جديدة أي بزيادة 12% في التشغيل بالنسبة إلى المؤسّسات التي شملها التأهيل،

بينما أدّى إلى تسريح 600 عامل أي بنسبة 4,4% من فرص العمل التي توفرها تلك المؤسّسات، ومن ثم تصبح نسبة التشغيل الصافية من التسريح 6,7%. وانطلاقاً من أنّ هذه النسبة تخصّ مجمل فرص العمل القارة وغير القارّة، لأنّ هذه الأخيرة(غير القارة) وصلت إلى حدود 1000 موطن شغل؛ أي بنسبة 60% من مواطن الشغل المحدثة فإنّ تطوّر نسبة التشغيل القار لم تتجاوز 3%. أمّا فيما يخصّ تطوّر كفاءة العاملين بالمؤسّسات، التي يمكن قياسها بنسبة التأطير، فإنّه قبل التأهيل كان معدّل هذه النّسبة 4,64% بما في ذلك الإطارات المنتدبة عن طريق تربّص الاندماج في الحياة المهنيّة(SIVP) والتي تمثل نسبتها 0,7%؛ أي أنّ نسبة التأطير الحقيقية قبل التأهيل تناهز 3,7% وأصبحت بعده 7,59% بما في ذلك المتربصون الذين يمثلون 1,8% لتكون نسبة التأطير بعد التأهيل 5,7%. وعلى أساس ما تقدم فإنّ عدداً من الدّراسات قام بها الاتحاد العام التونسي للشغل تؤكد أنّ أغلب المؤسّسات لا تعير الاهتمام اللّازم للموارد البشرية بوصفها شريكاً داخلياً فعّالاً، سواء في تصوّر برنامج التأهيل أو تنفيذه. كما أنّ هذه المؤسّسات لا تهتمّ بدور كفاءة الموارد البشرية ومهاراتها في خلق وتطوير الامتيازات التنافسيّة التي تمكن المؤسّسة من مواجهة المنافسة. عكس ذلك فإنّ برنامج التأهيل أدّى إلى تكثيف المشكلات وتعكر المناخ الاجتماعي عامّة بالمؤسّسة، وبخاصّة أنّ أغلب هذه المؤسّسات تسعى إلى إجهاض النشاط النقابي في صفوف العمّال على الرغم من أنّ المؤسّسات التي توجد بها نقابات عماليّة لا تتجاوز 48% من المؤسّسات التي شملها البرنامج. يضاف إلى ذلك الغياب الكلّي لدور النقابات العمّالية في إنجاز برنامج التأهيل على أساس أمرين اثنين:

الأوّل يتمثل في كون أصحاب المؤسّسات لا يفضلون وجود الخلايا النقابية في صفوف العمّال بمؤسّساتهم.

الثاني يتمثل في كون النقابات العمّالية في حدّ ذاتها ترى أنّ برنامج التأهيل يمثل خطراً على مصير العمّال وتهديداً لمصدر رزقهم وبخاصّة بالنسبة إلى العَمالة المؤقتة. وهذا ما يؤكد ارتفاع نسبة المؤسّسات التي تخترقها المشكلات الاجتماعيّة من 48% قبل التأهيل إلى 60% بعده. وهذا يعني أنّ تطبيق برنامج التأهيل الشامل بالصّيغة التي يراها أصحاب المؤسّسات والسلط العموميّة كان سبباً في تعكر المناخ الاجتماعي بالمؤسّسات، وقد يكون هذا متأتياً من غياب الجوانب الاجتماعيّة في برنامج التأهيل وغياب الحوار بين الأطراف الاجتماعية داخل المؤسّسة.

سادساً – الإصلاح الضريبي استجابة لمتطلبات التكيّف:

منذ انخرطت تونس في "نادي العولمة" فرض عليها إصلاح ضريبي يتكامل مع فتح سوقها المحليّة أمام المنتوج العالمي، ويتوافق أيضاً مع شروط جلب رؤوس الأموال الأجنبيّة في إطار الاستثمار المباشر الأجنبي. ولكن هذا التجرّد من السّلاح الضريبي سيؤدّي بالضرورة إلى ممارسة ضغط على التوازن المالي العمومي وبخاصة تخفيض المقابيض الديوانيّة التي تسهم بمقدار مهم في جملة مداخيل الدّولة. وتعد تونس، نظراً لأسبقيتها في إمضاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أوّل بلدان العالم الثالث المتوسطيّة التي واجهت مشكلة تراجع الإيرادات، وبخاصّة أنّ هذا البلد يجمع خاصيتين أساسيتين:

– أغلب المقابيض تتأتى من المبادلات الخارجيّة نظراً لتوفر درجة عالية من الانفتاح.

– الوتيرة القويّة من المبادلات في المواد المصنّعة مع الاتحاد الأوروبي وبقية البلدان المتوسطيّة، وتبلغ نسبة 78% من المبادلات الإجماليّة (Ould Aoudia,1996:38).

ومن ثم فإنّ ضرورة تعويض مقابيض الدّولة هو الذي دعا إلى إدخال "إصلاح ضريبي"؛ فتونس التي سبقت في هذا المجال بقية بلدان العالم الثالث المتوسطية (PTM) اختارت لأجل تعويض مقابيضها المتأتية من المبادلات الخارجيّة الزيادة في الضرائب المباشرة وإدخال بعض التفاصيل الضريبية الجديدة التي لم تكن موجودة مثل الضريبة على المداخيل وكذلك الضريبة على القيمة المضافة. ويمكن القول إنّه في إطار الإصلاحات الهيكلية لمختلف القطاعات الاقتصادية والمالية شهدت الجباية في تونس "إصلاحاً" جذريّاً شمل كل أصناف الأداءات وكذلك إعادة تنظيم المصالح الإداريّة المعنيّة بالمراقبة واستخلاص الأداء. وأفضى هذا الإصلاح إلى إرساء نظام ضريبي يطغى عليه هاجس المردوديّة، ويشمل الأداء على القيمة المضافة بوصفه أهم ضريبة غير مباشرة، وضريبة موحّدة على المداخيل والأرباح. وتمثل الموارد الجبائية قرابة 51% من جملة موارد الدّولة لسنة 2000. وهذا الإصلاح العميق الذي هو وليد العولمة وتداعياتها أدّى إلى بلورة سياسة جبائية يتضح من خلالها تنامي الدّور المالي والاقتصادي للضريبة مقابل تراجع دورها الاجتماعي وانحساره. ولتأمين هذا البعد الاقتصادي سعى

المشروع إلى إحكام الرّقابة بأن نصّ على عدد كبير من العقوبات، كما استحدث آليات جديدة بقصد إجبار المطالبين بالأداء على القيام بواجبهم الضريبي.

وبشكل عام نجد أنّ مسار الإصلاح الضريبي منذ الاستقلال مرّ بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى لم تكن مهمّة؛ حيث لم تبادر فيها السّلطات إلّا بتغيير طفيف للقوانين التي ورثتها عن الإدارة الاستعمارية. ومن أهم ما اتخذ من قرارات في الستينيات تمثل في جملة من الأحكام التي وردت بقانون المالية الصّادر في 31 ديسمبر 1962 والتي تعلقت بالتصريح الوحيد على الدّخل بالاعتماد على وثيقة واحدة بعد أن كان عدد التصاريح يقارب العشرة نظراً لما كانت تنص عليه القوانين السابقة من تقديم تصريح لكل أداء على حِدَة، كما تعرضت الأحكام نفسها إلى إعفاء الإيرادات التي يقع استثمارها من الضرائب الخاضعة لها أو عند اقتناء أسهم ببعض الشركات. وبداية من سنة 1965 ومع انطلاق تجربة التعاضد صدرت بعض القوانين التي زادت في نسب الأداءات والضرائب كما بادرت السلطة بإصدار أمر في 2 سبتمبر 1966 ضمّنته العديد من الحوافز بالنسبة إلى الاستثمارات الموجّهة لتنمية الجهات الدّاخلية. وهذه السّياسة المشجعة على الاستثمارات انتهت بصدور مجلة التشجيع على الاستثمارات للمرّة الأولى في 26 يونيو 1969.

المرحلة الثانية انطلقت في بداية السبعينيات. ومن أهم محطّاتها:

– قانون 27 أبريل 1972 الذي أقام نظاماً كاملاً لإعفاء المؤسسات العاملة في القطاعات التصديرية نفسها للتخفيض من تكاليف الإنتاج وتمكين تلك المؤسّسات من كسب القدرة التنافسية وتشجيعها على غزو الأسواق الخارجية.

– قانون المالية الصّادر في 31 ديسمبر 1976، ومن أهم ما جاء فيه السّعي إلى تحديد الوعاء الضريبي بأكثر ما يمكن من الدّقة بالنسبة إلى أصحاب المهن الحرّة ودفع المطالبين بالضريبة إلى التصريح بإيراداتهم بعد أن وقع ربط التمتع ببعض الخدمات الإداريّة بالكشف مما يثبت إيداع تلك التصاريح الضريبية.

– قانون المالية الصّادر في 31 ديسمبر 1982، وقد نص على التوظيف التقديري بحسب النشاط وقيمة رقم المعاملات وحذف أداء المباشرة لكل الذين يعملون في نطاق مؤسّسات فرديّة غير مورّدة ومصدّرة والذين يحققون رقم معاملات في الحدود المذكورة بالقانون.

المرحلة الثالثة: مع نهاية الثمانينيات شرع النظام في مرحلة جديدة من الإصلاح الضريبي، فكانت البداية مع وضع مجلة الأداء على القيمة المضافة بقانون 2 يونيو 1988 ومجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بقانون مؤرّخ في 30 ديسمبر1989. ومجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي بالقانون الصّادر في 17 مايو 1993، وبعدها بأشهر قليلة مجلة التشجيع على الاستثمارات التي صدرت في 27 ديسمبر 1993، ومجلة الجباية المحلية التي تمّ إصدارها بالقانون رقم 11 سنة 1997 بتاريخ 9 فبراير 1997، ثمّ مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية التي صدرت في 9 أغسطس 2000، وبدأ العمل بأحكامها منذ غرّة يناير 2002.

إنّ هذا السّياق من الامتيازات والإعفاءات الضريبية يؤدّي إلى إرساء نظامين ضريبيين مختلفين: أوّلهما نظام عماده الإعفاء من الضريبة ويتمتع به المستثمرون، وثانيهما قائم على قاعدة الأداء المسلّط على عامّة الناس. إنّ إيلاء البعد الاقتصادي هذه المنزلة في النّظام الضريبي صاحبه تراجع الدّور الاجتماعي للضريبة، ويظهر ذلك من خلال التفاوت الكبير في تحمل الأعباء الضريبية بين الأجراء وبقية الطبقات الأخرى.

إن الحوافز المالية والضريبية التي تمنحها الدولة للمستثمرين من التونسيين والأجانب تكلّف الخزينة العامة سنوياً 485 مليون دينار. وهذه الحوافز تتمثل من ناحية في الإعفاء من دفع الرسوم الدّيوانية أو الاقتصار على النّسب الدّنيا في ذلك والإعفاء من الأداء على القيمة المضافة عند اقتناء التجهيزات من السّوق الدّاخلية أو عند التوريد وبعض المساعدات المالية. ومن ناحية أخرى تتمثل هذه الحوافز في الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة على الدّخل أو الضريبة على الشركات بعد انطلاق المؤسّسة في النشاط وحسب قطاعات الاستثمار. وعلى الرغم من كل هذه الحوافز، وعلى الرغم من خريطة التشجيعات الضريبية التي تضعها الحكومة على ذمة المستثمرين فإنّهم غير راضين عن الوضع الضريبي في تونس. فخلال سنة 1997 وعلى جملة 253,000 مطالب بالضرائب تحت النظام التقديري لم يلتزم منهم بالآجال المحدّدة سوى 40%، في حين لم ينضبط إلى الآجال المحدّدة إلّا بعد مراقبة السلط الضريبية سوى نسبة 17% منهم، والبقية المقدرة 43% لم تلتزم بذلك، وأعلنت تهرّبها علناً. على أنّ المبلغ الموظف على كل واحد من هؤلاء يراوح بين 100 و500 دينار. وضمن الـ 30,000 مؤسّسة التي توجد في البلاد ينضبط إلى

النظام الضريبي في الآجال المحدّدة 30% فقط، وينتظر 34% منهم المراقبة حتى يلبّي، ويتهرّب 36%. أمّا فيما يخصّ المهن الحرّة (أطباء – محامين – خبراء...) فمن جملة 13,000 مباشر لمهنة حرّة يمثل الملتزمون واجب أداء الضرائب 19% فقط، ويخضع 32% إلى المراقبة، ويتهرّب من الضرائب 49% (Jeune Afrique,Nº1959).

في ظل غياب دراسة دقيقة حول مردودية الرسوم الضريبية على الاستثمار الدّاخلي، كتوضيح الفرق بين نوايا إنشاء المشروعات والتصريح بذلك من حيث المبالغ المرصودة وفرص العمل يصعب تقويم التأثير الفعلي لهذه الحوافز على المستثمرين. أمّا بالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي فيبدو أنّ الرسوم الضريبية والمالية لا تحتلّ إلّا مكانة ضعيفة مقارنة بالعديد من العوامل الأخرى مثل الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي ووجود بنية تحتية عصرية ويد عاملة مختصّة وغير مكلفة ومحيط مناسب ونسبة نموّ مرتفعة وبخاصة العلاقات الشخصية التي بيّنت أهميّتها البالغة، وهو الأمر الذي أكده الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة بالنسبة إلى المشروعات الموجهة للتصدير، التي وقع إنشاؤها من طرف الأجانب.

إذا كانت خزينة الدّولة تتحمّل مالا يقلّ عن 485 مليون دينار في شكل رسوم ضريبية من أجل جلب الاستثمارات وإيجاد مشروعات ذات مردود ضريبي فإنّ رقماً واحداً يثبت أنّ هذه الحوافز عديمة التأثير وضعيفة الجدوى في علاقتها بالاستثمار، حيث إنّ المردود الضريبي لكلّ الفئات غير الأجراء (أصحاب المهن الحرّة، أرباب الصناعة والتجارة، أصحاب المؤسسات الفردية والشركات بمختلف أصنافها) لم يتجاوز 580 مليون دينار خلال سنة 2001، في حين أنّ إسهام الأجراء في تمويل موازنة الدّولة للسنة نفسها وصل إلى 862 مليون دينار. وهذا ما يولّد شعوراً بعدم الإنصاف في التعامل الضريبي. وعندما نضيف لذلك نصيب الأجراء من الأداء على القيمة المضافة والأداء على الاستهلاك تزداد الهوّة عمقاً بين الطّرفين.

الخاتمة:

أدّى تيار العولمة إلى إلحاق الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي، وذلك بعد أن تولى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مهمّة إجبار الدّول السّائرة في طريق النّمو على اتباع برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي. وتنطلق العولمة من مقولة أن التكامل الاقتصادي على الصعيد العالمي يؤدّي إلى تحسين الاقتصاد

الوطني حيث يلتزم انفتاح الأسواق وإزالة القيود والحواجز أمام حرية التجارة وتشجيع رؤوس الأموال للاستثمار غير المحدود وزيادة كفاءة استخدام المواد. وقد تعزّز هذا المسار الانفتاحي بالاتفاقات المبرمة إمّا في إطار منظمة التجارة الدّولية أو بالاتفاقات المبرمة في إطار الشراكة الأوروبية. وبموجب هذا الاتفاق أجبرت هذه الدّول، ومن ضمنها تونس، على الأخذ بنظم صارمة للانضباط المالي والنقدي وتوفير مقوّمات المنافسة الاقتصادية السليمة طبقاً لقوانين السّوق. وهذا المنحى يؤدّي إلى توحيد المفاهيم وتوافق الأنظمة وتماهيها وتوفير الشروط الكفيلة بضمان مباشرة النشاط الاقتصادي في إطار مناخ قانوني واضح وسليم ومكاشفة كاملة من شأنها أن تحرم الدّولة الوطنيّة من نفوذها وتفقدها القدرة على الإشراف والمراقبة وحتى القدرة على حماية مواطنيها من العوامل الخارجيّة، وهو ما يجعل شرعيّتها في حالة إفلاس تام ممّا يؤثر على قراراتها ويفرض تراجع قدرتها على التدخّل في المستوى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي (Habermas,2000:133).

إن الدّولة التونسيّة في هذا الجانب أبدت طواعيتها لنسق عولمة الاقتصاد في مرحلة أولى بتطبيق كل تعليمات المؤسّسات المالية العالمية، ولعلّ أهمّ هذه التعليمات برنامج الإصلاح الهيكلي، وفي مرحلة ثانية بتوقيعها على الاتفاقية العامة حول التجارة والتعريفات الجمركية (1990) وبخاصة منذ انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة (منذ 1995). هذه المنظمة التي تؤدي دور رئاسة مجلس إدارة عديد المؤسّسات متعدّدة الأطراف، والتي من مهامها خلق علاقات اقتصادية غير متكافئة على المستوى العالمي؛ ولأجل ذلك فهي «مفوّضة لتوبيخ التلاميذ الخائبين وتشجيع الدّول التي تحقق امتيازات للنظام الاقتصادي الجديد» .(Collectif,1997 :06)

كل هذا يجعل من تونس بلداً متأخراً على الاندماج في حركة العولمة الاقتصادية، ولكنه من موقعه هذا لا يمكنه رفضها أو مجابهتها، ومن ثم ستكون عملية اندماجه خاضعة لمقاييس التقسيم العالمي للعمل في صيغته الجديدة. وهذا التقسيم كما يصفه بروودال Braudel ليس اتفاقاً قابلاً للمراجعة في كلّ لحظة بين شركاء متساوية حظوظهم، ولكنه تقسيم نشأ تدريجياً كسلسلة من الاستتباع، كل حلقة فيها تحدّد الأخرى، وفي خضمّها يكون التبادل غير المتكافئ باعث اللامساواة في العالم وبشكل تبادلي يكون اللاتكافؤ في العالم صانع التبادل، وهما حقيقتان قديمتان (Braudel,1979:36). ولكن صاحب هذا الوصف يخرج من السلسلة دولة

قويّة تمكث في المركز بكل واقعية وثقة، تتميز بقوّة المردوديّة والحركية، ويرى فيها أنّها مرغوبة ومرهوبة في الوقت نفسه، إنّها حالة جنوة في القرن 15، وهولندا في القرن 17، وإنجلترا في القرنين 18 و19، والولايات المتحدة الأمريكية الآن .(Braudel,1979:39)

المراجع:

البنك المركزي التونسي. التقرير السنوي 2000.

التقرير العام للمؤتمر الثالث عشر للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية. 23،24،25 أكتوبر 2001.

عبد الباقي الهرماسي (1996). **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد الأطرش (1998). «العرب والعولمة. ما العمل؟» **المستقبل العربي**، 229 (3): 101.

محمد الصالح الهرماسي (1990). **تونس... الحركة العمالية في نظام التبعية والحزب الواحد**. بيروت: دار الفارابي.

وزارة التنمية الاقتصادية. (2000). وثائق قسم التشريع والدّراسات بالاتحاد العام التونسي للشغل من سنة 1995 إلى سنة 2000. التقرير السنوي 2000.

Attar, Z. (1991). Le cadre structurel de la restructuration. In la restructuration des entreprises publiques, Actes du colloque tenu les 16 et 17 Mai 1990 à Tunis. Collection forum des juristes, vol 4.

Bedoui, A. Et Mannoubi, K..(1980). Agriculture, Reproduction de travail et mode de consommation en Tunisie *CEAP*. Faculté de droit de Tunis, N°80,.

Ben Hammouda, H. (1995). *Ajustement et difficulté de l'insertion Internationale*. Paris: l'harmattan.

Ben Romdhan, M. (1987). Fondement et contenue des restructurations face à la crise économique en Tunisie- une analyse critique. *Annuaire de l'Afrique du Nord.* CNRS.

Bessis, S. (1987). Banque mondiale et FMI en Tunisie : Une évolution sur trente ans. *Annuaire de l'Afrique du Nord.* CNRS.

Braudel, F. (1979). *Civilisation matérielle ; Le temps du monde*. Paris: Armand Collin.

Cassarino J-P. (1999). Pédagogie et mise à niveau en Tunisie. *Cahiers de L'orient*, n°55. 3ème trimestre: 51-59

Collectif. (1997). Mondialisation et domination économique Anglo- Saxonne. Economica, Paris.

Délégation de la commission Européenne : Aspects essentiels de l'accord d'association, *CE Tunisie* 17 Juillet 1995.

Deutsch, K. W.(1985). La théorie des systèmes et la recherche comparative. *Revue Internationale des Sciences Sociales,* N°1: 05-20

Dimassi, H. (1984). La crise économique en Tunisie; Une crise de régulation. *Maghreb- Machrek,* N°103- janvier / Mars: 57-69

Dimassi, H. (1987). Le désengagement de l'état Tunisien de la reproduction de la force de travail. *Annuaire de l'Afrique du Nord.* CNRS.

Dubois, P. (1974). *La mort de l'état patron.* Édition économie et humanisme. Les éditions ouvrières Paris.

Ghiles, F. (2000). A la recherche d'une troisième voie; Actualités du dialogue. Euromedeterranéen. *Le Monde Diplomatique.* Novembre.

Goldsmith, Edward et Mander, J. (2001). *Le procès de la mondialisation.* Librairie Arthéme Fayard. Paris.

Gorbel, A. (1993). Politique de développement et crise d'ajustement, Le cas de la Tunisie. Ajustement et développement. (collectif) Paris: l'harmattan.

Gouia, R. (1998). Un siècle d'IDE dans le monde. Investissements directs étrangers et développement industriel medeterranéen. (Collectif). Economica.

Habermas, J. (2000). *Après l'Etat-nation: Une nouvelle constellation politique.* Librairie Arthéme Fayard Paris.

Jeune Afrique (J.A):

N°1959 du 28 juillet au 03 Août 1998.

N°1985 du 26 janvier au 01 février 1999.

N°1928- 1929 du 16 décembre 1997 au 05Janvier 1998.

N°2030 du 07 au 13 décembre 1999.

N°2063 du 25 au 31 juillet 2000.

Journal Officiel des Communautés Européennes, 21ème année 27 septembre 1978 : accord de coopération entre la communauté économique Européenne et la République Tunisienne.

Korten, D. (2001). L'échec des institutions de Bretton Woods. Le procès de la mondialisation (collectif), Fayard. Paris.

Larguet, L. (1991). Fondement et cadre juridique de la restructuration des entreprises publiques. *Collection Forum des Juristes,* vol 4, Tunis.

L'Economiste Maghrébin:

N°86 du 18 au 31 Août 1993.

N°261 du 24 Mai au07 juin 2000.

N°256 du 15 au 29 Mars 2000.

N°292du 18 juillet au 01 Août 2001.

N°300du 07 au 21 novembre 2001.

Ould Aoudia, J. (1996). Les enjeux économiques de la nouvelle politique méditerranéenne de l'Europe. *Maghreb- Machrek,* N°153. Juillet-septembre: 25-44

Projet d'accord euro-méditerranéen d'association entre la communauté et ses Etats membres d'une part et la Tunisie d'autre part. Fait à Bruxelles le 9 avril 1995.

Schmid, D. (1996). Les programmes méditerranéens: Une expérience européenne de coopération décentralisée en méditerranée. *Revue Monde Arabe Maghreb- Machrek*, N°153. Juillet/ septembre: 61-69.

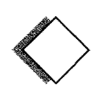
Talahite, F. (1996). Le partenariat Euro-Méditerranéen vu du sud. *Revue Monde Arabe, Maghreb- Machrek*, N°153. Juillet- septembre: 45-59.

UTICA, Avec le concours de la fondation Konrad Adenauer. (1995). Accord de libre échange Tunisie- Union Européenne. Novembre. Tunis.

Wolf, M. (1997). La Mondialisation est- elle inévitable? Le *Monde Diplomatique. Juin.*

قدم في: مايو 2005

أجيز في: فبراير 2006



The Economic Policy in Tunisia since the Structural Reform Program

Mouldi Guessoumi*

The epistemological importance of this study lies in the functional relationship between sociology and political economics with a view to examine the economic policy in Tunisia since the early eighties of the past century. The study covers a number of economic features which characterize this policy: 1) Structural reform and the search for integration within world economic dynamics. 2) The restructuring of public institutions and the challenge of privatization. 3) Direct foreign investment. 4) Partnership between Tunisia and the European Union. 5) A comprehensive rehabilitation program. 6) Taxation reform and meeting flexibility demands. The above characteristics have been concomitant with the rise of a New World Economic Order that highlights two main features: a retreat in the economic role played by the state and an escalation of the role played by world organizations to 'correct' economy. Firstly, all the instructions of world economic institutions; secondly, by signing regional and international treaties concerned with commercial exchange, and the dismantling of geographical and tax boundaries with the aim to encourage marketing and investment. A number of internal considerations have, however, impeded full adherence to globalization requirements in Tunisia such as the insufficiency of investments which are likely to secure a healthy economic take-off, insufficiently varied commodities for commercial exchange, trade difficulties linked to foreign markets, a poor monetary flow, a fragile macro-economy, and little attractions for direct foreign investment.

Keywords: Globalization, Economic policy, Developing process, Partnership, The economic dynamism, Taxation reform, International agreement, Foreign investment.

* Sociologist, Faculty of Humanities and Social Sciences-Tunis.

مرض السكر وعلاقته ببعض
العوامل النفسية والسمات الشخصية

هدى جعفر حسن*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الاستدلال على العلاقة بين مرض السكر وبعض العوامل النفسية مثل (نمط السلوك (أ)، والعصابية، والعدوان، والغضب) في المجتمع الكويتي. وقد شارك في إجراء الدراسة 239 فرداً، منهم 122 من مرضى السكر (51 من النوع الأول، و71 من النوع الثاني) – من العيادة الخارجية لمرضى السكر – في حين كان عدد أفراد العينة الضابطة من غير المرضى (117). استخدمت أربعة مقاييس لجمع بيانات الدراسة، وهي نمط السلوك (أ)، والعصابية، والعدوان، وحالة الغضب وسمته والتعبير عنه. بينت نتائج الدراسة أن العمر ارتبط إيجابياً بنمط السلوك (أ) وضبط الغضب، ولكنه ارتبط سلبياً بالعصابية، والعدوان، وحالة الغضب، وسمة الغضب، وإظهار الغضب. أضف إلى ذلك أن مدة الإصابة بالمرض (للعينة المرضية) ليس لها علاقة بأي من متغيرات الدراسة. حصل مرضى السكر على درجات أعلى على مقياس نمط السلوك (أ)، في حين حصل غير المرضى على درجات أعلى على كل من : حالة الغضب، وسمة الغضب، وإظهار الغضب. كما أن مرضى السكر من النوع الأول حصلوا على درجات أعلى على مقياس العدوانية وحالة الغضب مقارنة بمرضى السكر من النوع الثاني. من جانب آخر فإن الذكور أظهروا درجة عالية على نمط السلوك (أ)، في حين أظهرت الإناث درجة عالية على العصابية.

المصطلحات الأساسية: مرض السكر، نمط السلوك (أ)، العصابية، العدوان، الغضب.

---

* قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
تشكر الباحثة إدارة الأبحاث بجامعة الكويت على دعمها لهذا المشروع ورقمه (OP01/03). كما تتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من: د. منيرة العروج، و د. عبدالله بن نخي، ود. عبد النبي العطار من وزارة الصحة ورابطة السكر في الكويت على دعمهم ومساندتهم بإبداء الملاحظات والتعليقات على البحث وتوفير العينة المرضية.

المقدمة:

يعد مرض السكر من الأمراض المزمنة والواسعة الانتشار على مستوى دول العالم، وهو في تزايد مستمر؛ فقد بلغ تعداد المصابين بهذا المرض بحسب إحصاءات منظمة الصحة العالمية (WHO, 2000) والدراسة التي أجرتها (Wild *et al*., 2004) لكل الفئات العمرية من الجنسين على مستوى دول العالم (171 مليون شخص)؛ أي 2,8% من تعداد سكان العالم. ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد ليصل إلى (366 مليون شخص)؛ أي 4,4% في عام (2030) وبخاصة في الدول النامية مثل الشرق الأوسط، وأفريقيا، والهند (Wild *et al*., 2004)، حيث يزداد انتشار المرض بين الأفراد في سن 45–64 سنة. وقد ذكر (Silink, 2005b) أن السكر يزيد بمعدل سنوي يصل إلى 6 ملايين شخص كل عام. ويفوق مرض السكر مرض الإيدز ونقص المناعة المكتسبة (HIV) في اعتباره المسبب الأكبر في وفاة 3,2–4 ملايين شخص سنوياً، إما بسبب المرض نفسه أو بسبب مضاعفاته التي في أغلبها تكون مضاعفات لأمراض القلب (McCall & Moss, 2005)، وبخاصة في سن مبكرة وهي سن الإنتاج والإسهام في بناء المجتمع (Silink, 2005b).

وتجدر الإشارة إلى أن عدد النساء المصابات بهذا المرض أكثر من عدد الذكور على مستوى دول العالم، كما أن معدل انتشار مرض السكر، ولاسيما بين الراشدين، يزيد في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية. ولكن هذا لا يعني أن المرض لا ينتشر بشكل كبير في الدول النامية وبخاصة الدول التي تشهد تغيرات كثيرة في نمط الحياة مثل دول الخليج العربي التي يعاني ربع سكانها النوع الثاني من مرض السكر، حيث إن ذلك مرتبط بعوامل خطرة متعددة مثل السمنة، والاستهلاك المفرط للسعرات الحرارية العالية، وقلة التمرينات الرياضية (Al-Rubeaan, 2005). إن زيادة انتشار مرض السكر يعود إلى زيادة النزعة للتمدن وتبني نمط الحياة الغربية والنمو المطرد لاقتصادات الدول النامية (Diabetes Atlas, 2005). ومازالت الجهود للسيطرة على المرض في العالم العربي قليلة على الرغم من انتشاره ومضاعفاته فيها بشكل كبير (Al-Mahroos & Al-Roomi, 2005). وتعد دولة الكويت من الدول التي ينتشر فيها المرض بشكل واسع؛ حيث بلغ عدد المصابين بالمرض (104 آلاف شخص) في عام (2000)؛ أي أن نسبة انتشاره تبلغ 24% من عدد السكان، ومتوقع

أن يزداد هذا الرقم ليصل إلى (319 ألف شخص) في عام (2030) (WHO, 2000).

يستهلك علاج مرضى السكر الحصة الكبرى من موازنة الرعاية الصحية للدول التي ينتشر فيها المرض؛ حيث إن كلفة رعاية مريض السكر تعادل مرتين أو ثلاث مرات كلفة رعاية مريض غير مصاب بالسكر، فهي تقدر بنحو 153 بليون دولار سنوياً، وقد تصل إلى 286 بليون دولار. وقد ترتفع في عام (2025) إلى 213–396 بليون دولار سنوياً عالمياً، مما يعني أن ما بين 7%–13% من الموازنة العالمية للصحة سينفق على رعاية مرضى السكر في عام (2025). وهذه الكلفة هي كلفة مباشرة، أما الكلفة غير المباشرة فهي فقد الإنتاجية لمريض السكر نتيجة للمرض ومضاعفاته، وهي تفوق بكثير الكلفة المباشرة لعلاج المرض (Diabetes Atlas, 2005).

وبدون خطة وقائية أولية فإن انتشار المرض سيزداد. كما أن الأسوأ هو التوقع بأن مرض السكر سيكون أحد الأسباب الرئيسة للإعاقة والوفيات خلال الخمس والعشرين سنة القادمة. لذلك هناك حاجة لاتخاذ إجراءات فورية لتقييد انتشار المرض والوصول إلى علاج أقل كلفة كاستراتيجية للسيطرة على الموقف (Silink, 2005b)، وبخاصة أن الدراسات بينت أن أغلبية الأفراد المصابين بمرض السكر لا يحققون الهدف العلاجي المتوقع (Hassanein, 2005)، وبالذات إذا كان مرض السكر مصحوباً بارتفاع ضغط الدم.

إن مرض السكر من الأمراض الهرمونية الشائعة، ويتصف بخلل في نظام التمثيل الغذائي، ويظهر في شكل ارتفاع مستوى السكر في بلازما الدم، ولذلك فإن جميع مرضى السكر لديهم عامل واحد مشترك، وهو أن نسبة السكر أو الجلوكوز في الدم عالية أو بمستوى أعلى من المستوى الطبيعي، وذلك نتيجة لأحد السببين التاليين أو كليهما، أولاً: أن أجسامهم لا تفرز كمية كافية من هرمون الأنسولين الذي يكون دوره الأساسي هو تسهيل دخول الجلوكوز من الدم إلى الخلايا، فيحترق لتوليد الطاقة. ثانياً: أن أجسامهم لا تستفيد بشكل فعال من الأنسولين المنتج، لأن خلاياهم أقل حساسية للأنسولين، أي أنها تقاوم دخول الأنسولين إليها، فبدون أنسولين لا يمكن لخلايا الجسم أن تستفيد من السكر الموجود في الجسم، ولذا فهي تلجأ إلى هضم الدهون والبروتين بدلاً من السكر؛ مما يؤدي إلى ارتفاع السكر في الدم (Surwit & Schneider, 1993).

ويقسم العلماء مرض السكر إلى نوعين؛ يطلق عليهما النوع الأول والنوع الثاني. **فالنوع الأول** يظهر في مرحلة مبكرة من حياة الإنسان، ويصيب الأطفال والشباب صغار السن، لذلك يسمى سكر الأطفال أو السكر الاعتمادي على الأنسولين (Insulin-Dependent Diabetes Mellitus)، واختصاراً (IDDM). وفي هذا النوع فإن خلايا (بيتا) التي تنتج هرمون الأنسولين في جزر لانجرهانس في البنكرياس يهاجمها الجهاز المناعي للجسم ويدمرها؛ مما يؤدي إلى أن يفشل البنكرياس تماماً في أداء دوره نتيجة لتلف في خلاياه، مما يهدد بشدة حياة الشخص، لذلك يحتاج المرضى المصابون بهذا النوع من السكر إلى حقن بجرعات أنسولين لتعويض عمل البنكرياس وللحفاظ على الحياة (Surwite & Schneider, 1993). ويرى (Silink, 2005a) أن انتشار مرض السكر من النوع الأول يكون عالياً في الدول التي يكون فيها الوعي والخبرة ومصادر توفير الخدمة الصحية محدودة.

أما **النوع الثاني** من السكر فهو يظهر عادة في سن متقدمة من حياة الإنسان، أي بعد سن الأربعين، ولكنه قد يظهر أحياناً قبل هذه السن. ويطلق عليه السكر غير الاعتمادي على الأنسولين (Non-Insulin-Dependent Diabetes Mellitus) واختصاراً (NIDDM). وهذا النوع من السكر هو الأكثر شيوعاً وانتشاراً، ويشكل 95% من جميع حالات السكر. ويكون الجسم في هذا النوع من السكر غير حساس للأنسولين بسبب عيوب في خلايا (بيتا)؛ مما يجعلها أقل استجابة لتأثير السكر، أو أن يكون عدد الخلايا السليمة المستقبلة لهرمون الأنسولين منخفضاً. وقد يحدث كذلك اضطراب في إفراز هرمون الأنسولين، فعند بعض المرضى يتم إفراز هرمون الأنسولين بكمية أكبر من المعتاد، ولكن الجسم يقاوم الاستفادة من الأنسولين ولا يستجيب له؛ مما يستنزف وظيفة خلايا (بيتا) المنتجة للأنسولين. أما بعض المرضى الآخرين فإن خلايا أجسامهم لا تقاوم الأنسولين المنتج ولكن إفراز هرمون الأنسولين يكون بكمية قليلة لا تتناسب مع مستوى السكر في الدم، بحيث لا تكفي لحاجة الجسم. وهذا الاضطراب في كفاءة عمل البنكرياس يؤدي إلى عدم قدرته على تحويل معظم السكر الناتج من عملية التمثيل الغذائي إلى طاقة، فترتفع نسبته في الدم والبول، وهذا يزيد من مخاطر ظهور تعقيدات السكر ومضاعفاته مما يستدعي تناول العلاج الذي يساعد على جعل السكر في المستوى الطبيعي. وفي حالة السكر من النوع الثاني فإن المريض يمكن معالجته بتنظيم الأكل، وتخفيف الوزن الذي يقلل من مقاومة الأنسولين، هذا فضلاً عن استخدام

العلاج الفمي الذي يزيد من إفراز هرمون الأنسولين أو يقلل من المقاومة للأنسولين (Bakari & Onyemelukwe, 2005; Rubin & Peyrot, 2001).

لقد تعددت الأسباب التي وضعها المختصون لتفسير سبب حدوث مرض السكر، فقد أرجعها بعضهم إلى عوامل وراثية، في حين أرجعها آخرون إلى وجود فيروس يؤثر في عمل البنكرياس أو يبطله، أما بعضهم الآخر فقد ذكر أن ظهور مرض السكر يعتمد على نمط الحياة التي يعيشها الأفراد؛ فالأفراد الذين يعيشون حياة غير نشطة تقل فيها الحركة، ويزيد فيها استهلاك الأنواع المختلفة من المأكولات وبخاصة الوجبات السريعة والدسمة تزيد نسبة احتمال ظهور السكر لديهم مقارنة بالأفراد كثيري الحركة والنشاط الذين يتبعون نظاماً غذائياً متوازناً. وغالباً ما تتضافر العوامل الوراثية مع العوامل البيئية في ظهور هذا المرض؛ فالأشخاص الذين لديهم استعداد وراثي لظهور المرض، ويعيشون نمطاً حياتياً يسهل ظهور المرض، يكونون أكثر احتمالاً لظهوره في وقت مبكر من حياتهم (Van Tilburg *et al.*, 2001).

ولذلك ينصح مرضى السكر بالحيطة والحذر في الأكل، وأن يكونوا نشطين جسدياً، وهذا يساعد على جعل السكر في المستوى الطبيعي. كما ينصح جميع مرضى السكر بمراقبة مستوى السكر في الدم لديهم؛ لأن المراقبة المستمرة لمستوى السكر تسهل التكيف المناسب للتعامل مع المرض، مثل تغير جرعات الأنسولين والنظام الغذائي، والتمارين الرياضية. لذلك فإن الجهود تهدف إلى الوصول إلى حياة صحية والمحافظة عليها، وهما التحدي الأكبر لجميع مرضى السكر (Rubin & Peyrot, 2001; Vera *et al.*, 1997).

وبما أن الدماغ الإنساني يعتمد تماماً على السكر في الحصول على حاجته من الطاقة فإن العمليات الفيزيولوجية تسعى إلى المحافظة على مستوى مناسب من السكر في الدم وإلى منع انخفاضه، ولكن هذه العمليات الفيزيولوجية تخفق في حالة مرضى السكر، ومن ثم تظهر عليهم أعراض المرض ومنها: العطش، وكثرة التبول، والرعشة والارتجاف، والتعرق، والجوع، والدوخة، وأعراض غير محددة من الشعور بالمرض، كما أن انخفاض السكر (Hypoglycemia) يؤدي إلى خلط الأفكار، وتدهور العمليات العقلية والمعرفية مثل عملية اتخاذ القرارات والانتباه والقدرة على التخطيط (McCrimmon, *et al.*, 1999)، في حين أن ارتفاع مستوى السكر في الدم (Hyperglycemia) لفترة طويلة يسبب كثيراً من المشكلات الصحية مثل: العمى،

والفشل الكلوي، وتدمير الأعصاب، وأمراض القلب (Al-Rubeean, 2005; Bonora, *et al.*, 2002) ثم إن الضرر الذي يصيب الأوعية الدموية والأعصاب الطرفية يؤدي إلى زيادة مخاطر الإصابة بالغرغرينة التي تؤدي إلى بتر الأطراف السفلى من الجسم (Van Tilburg *et al.*, 2001)، كما أن مضاعفات السكر يمكن أن تؤدي إلى خفض العمر المتوقع وخفض نوعية الحياة (Rubin & Peyrot, 1999). ونتيجة لذلك فإن السكر ليس مرضاً فردياً وإنما هو مجموعة من الأعراض التي تشترك في خاصية واحدة وهي ارتفاع مستوى السكر في الدم.

إن العلاقة بين العوامل النفسية والأمراض الجسمية علاقة متبادلة، حيث إن للعوامل النفسية دوراً مهماً في نشأة العديد من الأمراض الجسمية وتطورها، كما أن للأمراض الجسمية تأثيراً نفسياً على الأفراد؛ فقد أوضح (Songar *et al.*, 1995) أن التأثير النفسي الجسمي للأمراض يؤدي – بشكل مباشر – إلى تغييرات في الشخصية. إن الأمراض المزمنة تعد من العوامل الضاغطة التي تؤثر في الوظائف الانفعالية للمرضى؛ لأنها تغير في أسلوب حياتهم وتفاعلهم مع البيئة والأحداث (Nelms, 1989). واعتماداً على ذلك فإن الدراسات التي اهتمت بعلاقة الأمراض المزمنة بالعوامل النفسية أو السمات الشخصية اتبعت أسلوبين أو طريقتين لتعرف هذه العلاقة؛ الاتجاه الأول اهتم بدراسة العوامل النفسية والسمات الشخصية التي تصاحب الإصابة بالأمراض المزمنة أو تنتج عنها. ووفقاً لهذه النظرة فإن المرض البدني يؤدي إلى مجموعة من السمات الشخصية التي تميز الفرد المصاب بهذا المرض، مثل الشخصية الربوية – وهي الشخصية المصابة بالربو. وفي المقابل فإن الاتجاه الثاني للبحوث يفترض أن العوامل النفسية وبعض السمات الشخصية هي التي تؤدي إلى تطور المرض وظهوره، لذا يتم دراسة الأمراض المختلفة لتعرف العوامل أو الصفات التي تسبق ظهور المرض (Rubin & Peyrot, 2001). ومن هذا المنطلق اهتمت الدراسة الحالية بتعرف بعض العوامل النفسية أو السمات الشخصية المصاحبة لظهور مرض السكر دون محاولة اكتشاف أيهما الأسبق؛ أي دون محاولة تحديد علاقة السبب والنتيجة.

وعلى الرغم من أن بعض الدراسات لم تجد علاقة بين العوامل النفسية ومرض السكر (Bradley, 1979; Naliboff *et al.*, 1985)، فإن دراسات أخرى كشفت عن علاقة بين أحداث الحياة الضاغطة والإصابة بالمرض، ولكن هذه الدراسات لم تصل إلى تحديد علاقة السبب والنتيجة (Adriaanse *et al.*, 2005; Parveen & Singh, 1994; Wrigley & Mayou, 1991). فهناك دلائل تشير إلى محدودية تأثير الضغوط

على ظهور النوع الأول من مرض السكر، ولكن فيما يخص النوع الثاني من المرض فقد اتفقت معظم الدراسات على أن الضغوط تؤثر على مستوى السكر لدى المرضى (Anderson & Kris, 2003)، واعتماداً على ذلك يمكن القول: إن للضغوط النفسية بعض التأثير على مستوى السكر في الدم لدى الأفراد؛ فبعض الأفراد يرتفع لديهم مستوى السكر عند التعرض للضغوط، في حين أن بعضهم الآخر ينخفض لديهم مستوى السكر عند التعرض للضغوط نفسها، هذه الفروق الفردية في الاستجابة ترجع إلى العوامل الشخصية الخاصة بهؤلاء الأفراد.

هناك نمط سلوك يميز المرضى المصابين بالسكر - وبخاصة من النوع الثاني - حيث يتصفون بأنهم متكدرون، ومتوترون، ومتضايقون، ومتمسكون بالتقاليد (Sanders, *et al.*, 1975). كما أنهم أكثر ميلاً لإظهار الغضب والعدوانية ولاسيما في حالة انخفاض السكر (Merbis, *et al.*, 1996)، فضلاً عن اتسامهم بالاكتئاب والتقويم المنخفض للذات، وبخاصة بين الذين لا يتمكنون من ضبط مستوى السكر لديهم (Rodin, 1983)، واستخدام وسائل دفاعية غير ناضجة، وتجنب الأحداث المؤنية، وعدم القدرة على تأجيل الإشباع، والصعوبة في التركيز، واستثارة أقل للضغوط (Xu *et al.*, 1996) أو الشعور بالعجز وقلة الحيلة من تنظيم أداء وظائف الجسم وتحقيق شعور بالكفاءة الشخصية (Rodin, 1983)، وغلبة العصابية عليهم (Habinakova, & Turcanova, 1975). ففي دراسة (Surridge *et al.*, 1984) اتضح أن مرضى السكر يظهر عليهم التعب، وسهولة الاستثارة، والاكتئاب، وتدهور في الجانب النفسي - الجنسي. كما وجد (Choe, 2001) أن التأثير النفسي لمرض السكر يشمل الضغط العام، والخوف، والشعور بالعجز، والاكتئاب، والغضب.

إن الأعراض السابق بيانها تخفض من نوعية الحياة والكفاءة الوظيفية، وتؤثر على الحياة الأسرية. كما أن انخفاض مستوى السكر يؤدي إلى سلبية في المزاج من مثل: زيادة التوتر والقلق، وانخفاض السعادة (Gold, *et al.*, 1997). وهؤلاء المرضى أكثر احتمالاً للإصابة بالاضطرابات النفسية مثل: القلق والاضطرابات الانفعالية (Jacobson, *et al.*, 1997)، كما أن الخوف من انخفاض السكر ومن مضاعفات المرض على كل من الكليتين والعين والقلب هو المصدر الأساسي للقلق عند مرضى السكر وأقاربهم (Ragonesi *et al.*, 1998; Surridge *et al.*, 1984). ومن

ذلك نستخلص أن اضطراب مستوى السكر وبخاصة في حالة انخفاضه يثير الحالة المزاجية للمرضى بشكل سلبي، ويؤدي إلى حدة السمات الشخصية السلبية.

لقد حاول عديد من الدراسات التي أجريت على مرضى السكر تحديد السمات الشخصية التي تزيد من احتمالات الإصابة بالمرض، ولكنها لم تفلح في تحديد تلك السمات، وخلصت إلى أنه لا توجد هناك شخصية نمطية محددة مسبقاً لمرضى السكر، فمن المحتمل أن يكونوا أي نمط من أنماط الشخصية المتعارف عليها؛ لأن السمات الشخصية لا يمكن فصلها عن رد الفعل تجاه المرض (d'Alessandro, 1984; Debray, 1984; Kammerer & Reindell, 1977; Tattersall, 1981).

ولكن ظهر بشكل عام أن كلا النوعين من مرض السكر له تأثير سلبي على الرفاهية النفسية للأفراد؛ لأن أعراض المرض وطرق علاجه مرهقة، كما أن مضاعفاته موهنة ومضعفة للأفراد، وتتضمن تهديداً لحياتهم (Jacobson, *et al.*, 1994). وبما أنه مطلوب من مرضى السكر المراقبة الشخصية المستمرة لمستوى السكر لديهم فإن ذلك يفرض قيوداً معينة على أنشطة حياتهم اليومية، كما أنهم يواجهون مخاطر المضاعفات المزمنة للمرض، مثل انخفاض السكر، وأمراض القلب، والجلطات الدماغية، وأمراض الكلى؛ مما يزيد من توترهم وقلقهم وقدرتهم على التكيف الانفعالي للمرض (De Leon, 1995).

لقد أوضحت الدراسات أن السكر من النوع الأول له تأثير سلبي على نوعية الحياة أكثر من السكر من النوع الثاني (Mayou *et al.*, 1990)، وأن مضاعفات الإصابة بالسكر – بوجه عام – ترتبط بالانخفاض الواضح في نوعية الحياة (Jacobson *et al.*, 1994). كما أن العلاج المستخدم لمرضى السكر له تأثير معقد على نوعية حياة الأفراد، فقد خلصت دراسة (Coelho *et al.*, 2003) إلى أن مرضى السكر حصلوا على درجات أقل في مقياس نوعية الحياة مقارنة بغير المرضى، كما أن النساء حصلن على درجات أقل من الذكور على هذا المقياس؛ فالمرضى يرون أن المرض وتأثير التغيرات الناتجة عنه في أسلوب حياتهم هما مصدرا تهديد لحياتهم وليسا مصدراً للتحدي، كما أن نسبة كبيرة منهم يستخدمون التجنب بوصفه أسلوباً للتكيف مما يؤدي إلى انخفاض نوعية الحياة.

أهمية الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية معرفة الفروق بين مرضى السكر وغير مرضى السكر على كل من: نمط السلوك (أ)، والعصابية، والسلوك العدواني، وحالة الغضب، وسمة الغضب، وقمع الغضب، وإظهار الغضب، وضبط الغضب.

وتعد الدراسة الحالية أشمل من الدراسات السابقة من ناحية عدد المتغيرات التي تناولتها معاً؛ فمعظم الدراسات السابقة فحصت الفروق بين مرضى السكر وغير مرضى السكر على عدد محدد من المتغيرات وبخاصة القلق والاكتئاب. إن استخدام أكثر من متغير في الدراسة الحالية عن مرض السكر يساعدنا في فهم الجوانب النفسية المرتبطة بالمرض بصورة أكثر وضوحاً ومعرفة الأبعاد النفسية ذات الصلة بالمرض، ومن ثم يمكننا تفهم سلوك مريض السكر والتعامل معه وبخاصة في حالة حدوث نوبات السكر (سواء بالارتفاع أو الانخفاض). كما أن الدراسات السابقة لم تقارن بين مرضى السكر من النوع الأول والنوع الثاني في المتغيرات النفسية. أضف إلى ذلك أن الدراسات التي تناولت الغضب والعدوان والعصابية عند مرضى السكر قليلة جداً، وبخاصة الدراسات العربية على الرغم من انتشار مرضى السكر بشكل لافت للنظر في العالم العربي. في حين أن الباحثة لم تعثر على أية دراسة أجريت في الكويت عن مرض السكر وعلاقته بالعوامل النفسية، ومن ذلك يتضح لنا أهمية إجراء هذه الدراسة في دولة الكويت.

الدراسات السابقة:

يواجه مرضى السكر معدلاً مرتفعاً من الاضطرابات النفسية، ولكنهم لا يختلفون عن غيرهم من الذين يعانون أمراضاً مزمنة أخرى؛ فالقلق والاكتئاب من أكثر الاضطرابات شيوعاً بين مرضى السكر والمرضى الآخرين الذين يعانون أمراضاً مزمنة أخرى. فقد أوضحت دراسة (Lustman *et al.*, 1986) أن 71% من مرضى السكر الذين شملتهم الدراسة كان لديهم تاريخ مرضي نفسي، وأن نسبة الاكتئاب الأساسي والقلق ترتفع لديهم، حيث إن الاكتئاب يرتبط بالارتفاع في مستوى السكر، في حين يرتبط القلق بالانخفاض في مستوى السكر. لذلك اهتم عديد من الدراسات بالعوامل النفسية والشخصية المرتبطة بمرض السكر، وبالمقارنة بين مرضى السكر وغير المرضى في هذه العوامل. وتعرض الفقرات التالية لبعض هذه العوامل.

القلق (Anxiety):

يظهر اضطراب القلق في شكل انفعال مبالغ فيه لاستجابة الخوف للموقف الذي يكون الأفراد فيه. ويُعرف القلق بأنه «خوف أو توتر وضيق ينتج من توقع خطر ما من مصدر مجهول وغير واضح ويكون مصحوباً بعدد من التغيرات الفسيولوجية» (American Psychiatry Association, 1994, p. 435). ويرى (أحمد عبدالخالق، 1994) أن القلق هو «شعور عام بالخشية أو أن هناك مصيبة وشيكة الوقوع أو تهديداً غير معلوم المصدر، مع شعور بالتوتر والشد، وبخوف لا مسوغ له من الناحية الموضوعية. كما يتضمن القلق استجابة مفرطة مبالغاً فيها لمواقف لا تمثل خطراً حقيقياً، وقد لا تخرج في الواقع عن إطار الحياة العادية، لكن الفرد الذي يعاني القلق غالباً ما يستجيب لها كما لو كانت تمثل خطراً ملحاً أو مواقف تصعب مواجهتها» (ص14).

وبالنسبة لمرضى السكر فإنهم يواجهون مستوى عالياً من القلق؛ لأنهم يعيشون مع مصادر القلق ومستويات من الخوف تفوق خبرة غيرهم من الأفراد. إن الخوف من نقص السكر، ومضاعفات السكر، والخوف من تأثير السكر على الحياة اليومية للفرد هي من المخاوف الشائعة بين مرضى السكر، التي تسبب لهم القلق (Anderson *et al.*, 2002; Polonsky *et al.*, 1995; Rubin & Peyrot, 2001; Welch *et al.*, 1997; Wredling *et al.*, 1995).

لقد أجمعت الدراسات على أن القلق منتشر بين مرضى السكر بمعدل أعلى من انتشاره بين بقية أفراد المجتمع (Karlsen, Bru, & Hanestad, 2002; Peyrot & Rubin, 1997)، وهو – أي القلق – أكثر ظهوراً عند الراشدين صغار السن من ذوي النوع الثاني، وبمعدل أربع مرات أكثر من ذوي النوع الأول، وقد يعود ذلك إلى أن المرضى من النوع الثاني لديهم مشكلات في تنظيم المرض وإدارته أكثر من المرضى من النوع الأول (Hunt, 1998).

الاكتئاب (Depression):

يشير الاكتئاب إلى «وجود خبرة وجدانية تتبدى في أعراض الحزن، والتشاؤم والشعور بالفشل، وفقدان الاستمتاع، والشعور بالذنب، ومشاعر العقاب، وعدم حب الذات، ونقد الذات، والأفكار الانتحارية، والتهيج والاستثارة، وفقدان الاهتمام، والتردد، وانعدام القيمة، وفقدان الطاقة، وتغيرات في نمط النوم والقابلية للغضب،

وتغيرات في الشهية، وصعوبة التركيز، والإرهاق والإجهاد، وفقدان الاهتمام بالجنس (غريب عبدالفتاح، 2000، ص9).

يشيع ظهور الاكتئاب بين مرضى السكر (Lustman & Ray, 2002; Roy *et al.*, 1994; Vera *et al.*, 1997)؛ حيث يقدر أن واحداً من بين كل خمسة من مرضى السكر يصاب بالاكتئاب، وهذا يعادل ثلاث مرات انتشاره بين بقية أفراد المجتمع (Gavard *et al.*, 1993; Lustman *et al.*, 1997). وقد قدرت بعض الدراسات أن نسبة تراوح بين 15% و40% من مرضى السكر تظهر عليهم أعراض الاكتئاب، ولكنهم لا يعدون طبياً مصابين بالاكتئاب (Blazar *et al.*, 2002; Carney, 1998; Roy *et al.*, 1994; Roy & Roy, 2001; Viinamak *et al.*, 1995). وينتشر الاكتئاب بين النساء أكثر من الرجال، وبخاصة بين غير المتزوجات ومن هن في مستوى تعليمي منخفض. كما اتضح أن نسبة انتشاره بين الأطفال المصابين بمرض السكر كانت ضعفيه لدى الأطفال غير المرضى، وكانت نسبة انتشاره لدى المراهقين المرضى ثلاثة أضعاف انتشاره لدى غير المرضى (Grey *et al.*, 2002).

إن ظهور نوبات الاكتئاب بصورة متكررة يحدث بسبب الفشل في ضبط مستوى السكر (Goodrick *et al.*, 1995; Ragonesi *et al.*, 1998)؛ حيث إن ضبط مستوى السكر يسوء بين المكتئبين مقارنة بغير المكتئبين (DeGroot *et al.*, 1999; Mazze *et al.*, 1984). وقد أوضحت نتائج دراسة (Van Tilburg *et al.*, 2001) أن المزاج الاكتئابي وليس الاكتئاب المرضي هو الذي يرتبط بسوء تنظيم السكر وبخاصة عند المرضى من النوع الأول ممن لديهم تاريخ اضطراب نفسي (DeGroot *et al.*, 1999)، ولكن حدة المرض النفسي تخفض من قدرة الفرد على التحكم في مستوى السكر في الدم وضبطه (Lustman *et al.*, 1986).

وقد أوضح (Forrest *et al.*, 2000) أن أعراض الاكتئاب منبئات مستقلة على ظهور أمراض القلب عند مرضى السكر من النوعين الأول والثاني، حيث تعد أمراض القلب مصدراً أساسياً للوفيات بين مرضى السكر؛ لأن الاكتئاب يؤثر على الأنشطة السمبثاوية، وعلى نشاط الصفائح الدموية وتجمعها، وعلى معدل ضربات القلب.

وهناك مجموعة من العوامل التي تسهم في زيادة انتشار الاكتئاب بين المرضى بالأمراض المزمنة ومنها مرضى السكر، ويشمل ذلك تأثير المرض على أنشطة المرضى الجسمية، وعلاقاتهم الاجتماعية، ووظائفهم الحيوية، ونوعية

حياتهم، ورضاهم عن الحياة، ومعنوياتهم (Connell *et al*., 1992; Goodenow *et al*., 1990; Smith *et al*., 1990)؛ فقد بينت دراسة (Ragonesi *et al*., 1998) أن الاكتئاب والقلق، وانخفاض حالة الرفاهية النفسية تعكس صعوبات التكيف مع الأمراض المزمنة. ومن المعلوم أن انعكاسات الأمراض المزمنة على شكل نوعية الحياة لها دور مهم في تنظيم المرض والتكيف معه.

نمط السلوك (أ) (A type behavior):

أصبح مفهوم نمط السلوك (أ) من المفاهيم النفسية الواسعة الانتشار، وبخاصة في علم نفس الصحة؛ وذلك لارتباطه بأمراض القلب التي تتسبب في وفاة عدد كبير من الأفراد ولاسيما في الدول المتقدمة. وقد برهنت عدة دراسات على أن نمط السلوك (أ) ينبئ بمرض الشريان التاجي للقلب (Lichtenstein *et al*., 1989). ويرى (Friedman & Ulmer, 1984) أن أصحاب نمط السلوك (أ) كما لو كانوا في معركة دائمة، ومن ثم فإن أجسادهم تطلق هرمونات الضغوط لإعداد الجسم لمعركة حامية؛ مما يزيد من إمداد القلب والدماغ والعضلات بالدم، ونقصه في الكبد. ونتيجة لذلك تنخفض كفاءة الكبد في التخلص من الكوليسترول والدهون في الدم والقيام بعملية الأيض بالنسبة لهما، ومن ثم تؤدي الوفرة المزمنة للدهون والكوليسترول إلى مرض الشريان التاجي للقلب. (أحمد عبدالخالق، 2000ب).

ويعرف «روزينمان» – نقلاً عن أحمد عبدالخالق (2000أ) – نمط السلوك (أ) بأنه «نشاط وانفعال مركب، يتضمن استعدادات سلوكية مثل: الطموح، والعدوانية، والتنافسية، ونفاد الصبر، فضلاً عن أنواع معينة من السلوك مثل: توتر العضلات، والتنبيه، والأساليب اللفظية السريعة والتوكيدية، والمعدل المتسارع للأنشطة، والاستجابات الانفعالية مثل التهيجية أو الاستثارة والعدائية، وتزايد احتمالات الغضب» (ص: 9).

ويفترض (Friedman, 1996) أن العامل المسبب والمسؤول عن بدء سلوك النمط (أ) واستمراره هو عدم الأمان الداخلي أو الدرجة غير الكافية من تقدير الذات. ويؤدي عدم الأمان وانخفاض تقدير الذات إلى القلق والاكتئاب، مع معاناة الأرق نتيجة الغضب أو الإحباط، فضلاً عن الفشل في تقديم المساعدة للآخرين إذا كانت ستستغرق وقتاً طويلاً، والفشل في عملية التفويض للآخرين ووضع مواعيد نهائية لا حاجة لها، والعدائية الحرة الطليقة، وعلاقات أسرية مختلة، وتوتر زواجي، وتكرار

فقد الشخص لأعصابه في أثناء قيادة السيارة، وعدم القدرة على الشعور بالسرور تجاه إنجازات الآخرين، فضلاً عن عدم تحمل مجرد الأخطاء التافهة، وعدم الاعتقاد في الإيثارية.

وبناء عليه، فإن أصحاب الدرجة المرتفعة على نمط السلوك (أ) يتصفون بما يلي: الطموح، والتنافسية، ونفاد الصبر، والعدوانية، وتزايد احتمالات الغضب والاستثارة (Rosenman, 1990). وإن أكثر الجوانب الملاحظة والظاهرة لسلوك النمط (أ) هي الإحساس بضغط الوقت والسخط والغضب. وإن المظهر الانفعالي الأكثر بروزاً لسلوك النمط (أ) هو العدائية الطليقة (Friedman, 1996).

ويذكر أحمد عبدالخالق (2000أ) أن نمط السلوك (أ) يشير إلى متصل أو بعد ذي قطبين؛ هما: النمط (أ) المتطرف، ويضاده النمط (ب) في القطب المقابل. وقد اختلفت الدراسات في كون نمط السلوك (أ) سمة من سمات الشخصية أو أسلوباً سلوكياً (حصة الناصر، 1996).

واهتمت دراسات كثيرة بعلاقة نمط السلوك (أ) بمرض السكر، وخلصت إلى أن نمط السلوك (أ) يرتبط بدرجة دالة بالإصابة بمرض السكر وبخاصة النوع الثاني (Hu *et al.*, 2001)، كما أن خصائص نمط السلوك (أ) مثل: عدم الصبر والغضب من أكثر الخصائص ظهوراً بين مرضى السكر الذين لا يتحكمون في مستوى السكر لديهم (Peyrot & McMurry, 1985). وفي السياق نفسه وجدت دراسات عدة (انظر مثلاً: (Stabler *et al.*, 1986, 1987) أن الأطفال من ذوي نمط السلوك (أ) يرتفع لديهم مستوى السكر عند التعرض لمواقف ضاغطة، في حين ينخفض لدى الأطفال من ذوي نمط السلوك (ب) في ظل المواقف الضاغطة نفسها. ولكن دراسات أخرى (انظر: Kager & Holden, 1992; Stabler *et al.*, 1988) وجدت أن الاختلاف في مستوى السكر بين الأطفال من ذوي نمط السلوك (أ) و(ب) تظهر عندما يكون مستوى الضغط منخفضاً. فالأطفال من نمط السلوك (أ) يكون رد فعلهم أعلى عندما يتعرضون لمستوى منخفض من الضغوط؛ مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى السكر لديهم، ولكن عندما يكون مستوى الضغط عالياً فإن الأطفال من النمط (ب) يرتفع لديهم مستوى السكر أيضاً، ولذلك ليس نمط السلوك هو الذي يرتبط بمستوى السكر، بل مدى تعرض الأفراد للضغط ومستوى هذا الضغط والعوامل الشخصية الخاصة بالأفراد. وعلى خلاف ذلك فإن دراسة (Sensky & Petty, 1989) لم تكشف

عن أي فروق بين الأفراد من ذوي نمط السلوك (أ) وغيرهم في مستوى ضبط السكر، وعدم انطباق ذلك على كل من الجنسين.

وبما أن معظم الدراسات أجمعت على أن نمط السلوك (أ) يرتبط بالإصابة بأمراض القلب (Cooper *et al.*, 1981; Friedman *et al.*, 1986)، كما أن ارتفاع مستوى السكر في الدم ومقاومة جسم مريض السكر للأنسولين تعدّ عوامل منبئة بزيادة مخاطر الإصابة بأمراض القلب بين مرضى السكر (Sensky & Petty, 1989)، وقد يفسر ذلك علاقة نمط السلوك (أ) بالإصابة بمرض السكر.

الغضب (Anger):

تمثل خبرة الغضب ظاهرة شائعة في الحياة اليومية. فالغضب هو انفعال عام يوجد عند جميع الأفراد تقريباً، كما أن له تأثيرات إيجابية وسلبية على صحة الفرد (حسين فايد، 2004). والغضب هو «حالة انفعالية تصيب الفرد بصورة حادة أو مفاجئة وتؤثر في سلوكه وخبرته الشعورية ووظائفه الفسيولوجية الداخلية وينشأ في الأصل عن مصدر نفسي» (عبداللطيف خليفة، 1991).

ويرى حسين فايد أن الغضب هو «انفعال يصدر عن الفرد حينما يشعر بالإحباط في تحقيق أهدافه أو يتعرض لمواقف فيها إهانة من شأنها أن تحط من قدره، ولانفعال الغضب صفة الشدة والتكرار، وقد يتفاوت في مدى استمراره من شخص لآخر. ويمكن التعبير عن الغضب في أربع صور، هي: التهجم البدني واللفظي تجاه الناس والأشياء، والغضب الخارجي (التعبير الصريح عن الغضب)، والغضب الداخلي (الشعور بالغضب وقمعه دون التعبير الصريح عنه)، واختلال التحكم في الغضب (حدوث نوبات غضب غير متحكم فيه)» (ص: 419).

ويصنف (Davidson *et al.*, 2000) الغضب إلى نوعين: بناء وضار، وكل منهما يمكن أن يقسم إلى ثلاثة أقسام فرعية، وهي: لفظية، وسلوكية، ومعرفية. ذكر (عثمان الخضر، 2004) أن الباحثين وجدوا الأفراد الحاصلين على مستوى عالٍ من الغضب البناء يتمتعون بمستوى صحي من ضغط الدم مقارنة بأقرانهم من الحاصلين على درجات مرتفعة في الغضب الضار.

وكثيراً ما يختلط مفهوم الغضب بمفهوم العدوان، ولكن (Averill, 1994) يرى أن هناك فرقاً بين الغضب والعدوان؛ فالغضب من الناحية النفسية يعني حالة انفعالية تتضمن كلاً من: عزو اللوم لخطأ مدرك، والدافع لتصحيح هذا الخطأ. ومن الناحية

الاجتماعية يعمل الغضب نوعاً من النظام التشريعي الذي يساعد على تنظيم العلاقات بين الأشخاص. أما العدوان فهو توجيه الأذى المقصود للآخرين، الذي يكون ضد رغباتهم وليس لصالحهم. وعلى الرغم من أن الإحباط يثير الغضب دائماً، فليس شرطاً أن تؤدي إثارة الغضب إلى سلوك عدواني إلا إذا توافرت بعض المقتضيات الخاصة، وأهمها تفسير الفرد لموقف الإحباط أو عزوه لسبب الإحباط (Sears *et al.*, 1991).

وقد عدّ (Buss & Perry, 1992) الغضب بمنزلة المكون الانفعالي أو الوجداني للسلوك العدواني، ويشمل الاستثارة الفسيولوجية والاستعداد للعدوان، وبخاصة العدوان الغاضب. يستنتج (حسين فايد، 2004) من التفرقة بين الغضب والعدوان، أن الغضب (بوصفه خبرة) يختلف عن العدوان (بوصفه سلوكاً)، وأنهما قد يحدثان معاً، وقد يحدثان بوصفهما حالتين منفصلتين، فليس بالضرورة أن يتحول الغضب إلى سلوك عدواني بطريقة حتمية، كما قد لا يحدث السلوك العدواني نتيجة للغضب، وإن كان في بعض الأحيان تعبيراً عن ذلك.

وقد وجدت دراسة (Deffenbacher & Swaim, 1999) أن هناك ارتباطاً موجباً بين الغضب والاكتئاب وبخاصة الغضب الموجه ضد الذات؛ فهو يؤدي إلى مشاعر اكتئابية أكثر من الغضب الموجه ضد مصادر خارجية؛ أي أن التعبير الصريح عن الغضب يمكن أن يؤدي إلى مشاعر كآبة أقل من مشاعر الغضب المقموع أو الموجه ضد الذات (Robbins & Tanck, 1997). وإذا لم يتم التعبير عن الغضب خارجياً لأي سبب من الأسباب فإن الغضب داخلياً يتحول إلى مشاعر للاكتئاب والذنب والخجل والقلق (Tavris, 1982).

إن التعبير عن الغضب من العوامل المهمة للصحة النفسية والجسمية للأفراد (Spielberger *et al.*, 1988)، كما أن هناك أساليب محددة للتعبير عن الغضب والعدوانية ترتبط بعدد من المؤشرات الفيزيولوجية مثل ضغط الدم، وأمراض القلب، وأداء جهاز المناعة (Gjerde *et al.*, 1988; Rosenman, 1985). وإن التعبير عن الغضب بطريقة عدائية وعنيفة وبمستوى عالٍ عادة ما يكون مصحوباً بسوء التكيف السلوكي، وعلاقات اجتماعية سيئة، ومشكلات سلوكية ظاهرة. يرى حسين فايد (2004) أن الفرد الذي يعاني مرضاً خطيراً لديه تنبؤ أفضل إذا أصبح غاضباً من حالته إذا أصبح خائفاً أو مكتئباً. والتفسير الممكن لذلك هو أن الشخص الغاضب يكون أكثر احتمالاً لأن يحارب المرض أو يأخذ دوراً نشيطاً في علاجه.

وفيما يخص مرض السكر أجمعت الدراسات على أن مرضى السكر أكثر عرضة لإظهار الغضب عند حدوث نوبات انخفاض السكر (Gonder-Frederick *et al.*, 1989; Merbis *et al.*, 1996; Xu *et al.*, 1996). وقد أوضح (McCrimmon *et al.*, 1999) أن انخفاض مستوى السكر في الدم يزيد من الشعور بالغضب لدى كل من مرضى السكر وغير مرضى السكر، ولكن لا يوجد ارتباط بين التغيير في حالة الغضب وشدة أعراض مرض السكر عند الأفراد استجابة لنقص السكر؛ أي أن انخفاض السكر لا يرتبط بسمة الغضب أو التعبير عن الغضب.

إن حالة الغضب المصاحبة لنوبة انخفاض السكر تفسر رفض مرضى السكر المساعدة لدى الحاجة لعلاجهم عند حدوث نوبة انخفاض السكر مما يؤثر في علاقاتهم الاجتماعية وعلاقاتهم في مجال العمل. ومع ذلك فقد بين عدد من الدراسات أن مرضى السكر – ولاسيما الأطفال – أظهروا كبحاً وقمعاً للانفعالات السلبية مثل الحزن والغضب أكثر من الأطفال الأصحاء (Penza-Clyve, 2000; Phipps & Steele, 2002; Steele *et al.*, 2003).

العنف (Violence):

على الرغم من أن بعض الباحثين يستخدمون كلاً من: مفهوم العدوان والعنف، بوصفهما مترادفين، فإن العديد من الباحثين أجمعوا على أن العنف شكل من أشكال العدوان، وأنه يقتصر على الجانب المادي المباشر المتعمد من العدوان فقط، وعليه فإن العدوان أكثر عمومية من العنف، وإن كل ما هو عنف يعد عدواناً والعكس غير صحيح (طريف شوقي، 1999). فالعنف يعرف بأنه «سلوك يستهدف إلحاق الأذى بالآخر أو الآخرين أو ممتلكاتهم» (عبدالمجيد منصور، وزكريا الشربيني، 2003، ص 154). أو أنه «استجابة متطرفة فجة من السلوك العدواني، تتسم بالشدة والتصلب تجاه شخص أو موضوع ما، ولا يمكن منعه أو إخفاؤه، ومن ثم يمثل العنف سلوكاً يمارسه الإنسان بتأثير من دوافعه العدوانية. وينظر إلى العنف على أنه نهاية المطاف للسلوك العدواني، وكثيراً ما يتخذ صفة التدمير (مصطفى الزعابي، 1996).

إن الدراسات التي اهتمت ببحث علاقة مرض السكر بسلوك العنف وجدت أن الأطفال المصابين بمرض السكر أظهروا بعض الدلائل على العزلة في رسوماتهم، وأن ذلك ارتبط بمؤشرات عن العنف، حيث إن طبيعة مرض السكر تجعل المريض يشعر بالعزلة عن بقية أفراد الأسرة والغضب تجاه أفراد الأسرة الذين لا يتأثرون

بالفرد (Sayed & Leaverton, 1974). وقد فسر (McCrimmon *et al.*, 1999) ذلك بأن هناك عملية مشتركة في العلاقة بين مستوى السكر في الدم والسلوك العنيف، ولكنها ليست علاقة عرضية. فإن الأفراد الذين يواجهون تغيرات فسيولوجية خلال فترة انخفاض السكر – على سبيل المثال – يظهرون تغيراً في حالة الغضب، كما أنهم خلال هذه الفترة يظهرون العنف بسبب أعراض يواجهونها أو يخبرونها وليس بسبب مستوى السكر في الدم.

العدوان (Aggression):

يرى علماء الشخصية أن العداوة سمة من سمات الشخصية، موجودة عند جميع الناس بدرجات متفاوتة (كمال مرسي، 1985)، ويصنف العدوان على متغير متصل يمتد من أشكال السلوك المضاد للمجتمع إلى أشكال السلوك الموالية للمجتمع (معتز سيد عبدالله، وعبداللطيف خليفة، 2001). يذكر عبداللطيف خليفة، وأحمد الهولي (2003) أن العدوان الاجتماعي هو سبب كل عدوان، كما يذكر (Buss) أن العدوان الذي لا يصاحبه غضب هو العدوان الوسيطي الذي يمليه التنافس على مركز أو سلطة أو شيء آخر يقف موضوعاً للتنافس (محيي الدين حسين، 1983، ص107). ويقاس العدوان بمقاييس العداوة الصريحة وغير الصريحة وتدل سمة العدوان على استعداد الشخص لإظهار العدوان في المواقف المختلفة بحسب ما يدركه الفرد فيها من مثيرات، فتفسير الشخص للموقف هو الذي يؤدي إلى ظهور العدوان (كمال مرسي، 1985).

عرف (Buss & Perry, 1992) السلوك العدواني بأنه «أي سلوك يصدره الفرد بهدف إلحاق الأذى أو الضرر بفرد آخر (أو مجموعة من الأفراد) يحاول أن يتجنب هذا الأذى سواء كان بدنياً أو لفظياً، وسواء تم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو أفصح عنه في صورة الغضب أو العداوة التي توجه إلى المعتدى عليه». وعرفه عبدالمجيد منصور، وزكريا الشربيني بأنه «أي سلوك يصدر عن أفراد (أو جماعات)، صوب فرد آخر (أو آخرين) أو تجاه ذاته، لفظياً كان أم مادياً، إيجابياً كان أم سلبياً، مباشراً كان أم غير مباشر، أملته مواقف الغضب أو الإحباط، أو الدفاع عن الذات والممتلكات، أو الرغبة في الانتقام أو الحصول على مكاسب محددة. وترتب عليه إلحاق أذى بدني أو مادي أو نفسي، بصورة متعمدة بالطرف الآخر أو الأطراف الأخرى» (ص: 154). وينشأ العدوان عندما يتعرض الفرد للإحباط أو يشعر بأن

حريته مقيدة أو في حالة عدم إشباع لرغباته، نظراً لعوامل خارجة عنه (أحمد عبدالخالق وآخرون، 1998).

تتميز الشخصية العدوانية بمجموعة من السمات الشخصية، مثل الرغبة في السيطرة، وحدة المزاج، والاعتزاز بالنفس، وقلة الثقة في كفاءة الآخرين، والرغبة في الجدل، والميل إلى استغلال الآخرين (محمد خليل، 1990). وأوضحت دراسة (Nelson, 1997) أن الأفراد مرتفعي العدوانية يتسمون ببعض الخصائص، منها نقص المهارات الاجتماعية، ونقص التحكم، والاندفاع، وعدم القدرة على تحمل الإحباطات، كما أنهم أقل استبصاراً بالذات وبالآخرين، وترتفع لديهم النزعات العدوانية تجاه الآخرين، وبخاصة تحت ضغط عامل الوقت. وذكرت سهير كامل (1993) أن جميع الأشخاص العدوانيين يتصفون باللامبالاة وعدم الاهتمام بمشاعر الآخرين والميل إلى الاستيلاء على ما يريدون في الحال.

وقد ذكر معتز سيد عبدالله، وصالح أبو عباه (1995) أن العدوان يأخذ شكلين؛ أحدهما مذموم وهو «العدوان المرضي»، والآخر مقبول ومشجع وهو «العدوان الحميد». فالعدوان ضروري للإنسان عندما يكون من أجل الحياة والبقاء والمحافظة على الذات وتحقيق الأهداف الفاعلة. وهو عكس ذلك إذا تحول (بوعي أو بدون وعي) إلى سلاح فتاك يسبب الأذى والموت والخراب سواء للإنسان أو لبيئته على حد سواء.

إن للسلوك العدواني آثاراً سيئة على الفرد والمجتمع، فقد تنعكس آثاره الضارة على نفسية الفرد، وعلى أسرته، بل على المجتمع بأسره. وغالباً ما يكون السلوك العدواني أكثر ضرراً من كثير من الاضطرابات النفسية التي يصاب بها بعض الأفراد؛ ففي حين يؤذي مثل هذه الاضطرابات الفرد نفسه ويقض مضجعه ويضر بسعادته هو، فإن السلوك العدواني الخارجي سلوك يهدف إلى إيقاع الضرر بالآخرين عن نية مبيتة وقصد أكيد (أحمد عبدالخالق وآخرون، 1998)، ومن ثم فإن آثاره تمتد لتصيب الآخرين.

ويعد السلوك العدواني مؤشراً لزملة سلوكية تجمع بين مظاهر الاضطراب النفسي من جوانب عدة؛ فقد بينت دراسة أحمد عبدالخالق وآخرين (1998) أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين السلوك العدواني والإصابة بأمراض جسمية أو نفسية. وتوصل (Felsten & Hill, 1999) إلى أن الأشخاص الأكثر عدوانية أظهروا درجة أكبر من

الغضب مقارنة بالأشخاص الأقل عدوانية. كما ارتبط العدوان ببعض السمات السلبية مثل الشعور بالقلق والإحباط. وأسفرت نتائج دراسة (Werner & Crick, 1999) عن وجود علاقة سلبية بين العدوان والتوافق النفسي والاجتماعي، حيث يرتبط السلوك العدواني بعدم قدرة الفرد على التوافق مع الآخرين من أفراد المجتمع. أما دراسة (Edmonson & Bullock, 1998) فقد وجدت علاقة بين العدوان والعنف.

إن السلوك العدواني كأي سلوك إنساني آخر، متعدد الأبعاد، ومتشابك المتغيرات ومتباين الأسباب؛ إذ لا يمكن رده إلى تفسير واحد (نبيل حافظ، ونادر قاسم، 1993). وقد أجمعت الدراسات على أن للسلوك العدواني أبعاداً متعددة هي: العدوان الجسدي، والعدوان اللفظي، والغضب، والعدائية (توفيق توفيق، 2003، معتز سيد عبدالله، وصالح أبو عباه، 1995، يوسف سوالمه، وعفاف حداد، 1996، Buss & Perry, 1992).

وبما أن العدوان سلوك معقد فقد اختلف الباحثون في تفسيره؛ فمنهم من يراه سلوكاً فطرياً يولد مع الفرد، ومنهم من يراه سلوكاً مكتسباً يتعلمه الفرد من البيئة التي يعيش فيها (Lord, 1997). لذلك قامت عدة نظريات لتفسير العدوان؛ فبعضها يرى أن العدوان فطري غريزي غير متعلم (Lombroso)، وهو نتاج التكوين الفسيولوجي والبيولوجي للإنسان، ويكون عادة موروثاً (Fox, 1971) (في كمال مرسي، 1985). أما الاتجاه الآخر في نظريات العدوان فيرى أن العدوان ناتج عن الإحباط الذي يتعرض له الإنسان؛ فالعدوان استجابة فطرية للإحباط نتيجة وجود عائق يمنع الفرد من إشباع دوافعه، وتزداد شدته وتقوى حدته كلما زاد الإحباط وتكرر حدوثه (Myers, 1987). أما نظرية التعلم الاجتماعي (Bandura, 1973) فترى أن العدوان سلوك مكتسب نتيجة ملاحظة نماذج السلوك العدواني في المحيط الاجتماعي للفرد وتقليدها، فإذا تعززت هذه السلوكيات اشتدت وقويت، وإذا لم تتعزز أو ووجهت بعقاب خفت حدتها.

ويرى كمال مرسي (1985) أن العدوان – كأي سلوك – هو محصلة مجموعة من العوامل المتفاعلة، بعضها ذاتي داخلي يكمن في تكوين الإنسان الجسمي والنفسي، وبعضها الآخر بيئي خارجي يكمن في ظروف التنشئة الاجتماعية ومواقف الحياة التي يعيشها الفرد، بما فيها من إحباط وصراع وثواب وعقاب

وإهانات وإثارات، وهذا يعني أن العدوان في جانب منه فطري، وفي جانب آخر مكتسب، إلا أن للعوامل البيئية الدور الأكبر في تنميته.

وتناولت بعض الدراسات السلوك العدواني عند المرضى المصابين بالسكر، فقد قارنت دراسة (Nelms, 1989) الأطفال المصابين بالربو بالأطفال المصابين بالسكر، وتبين أن الأطفال المصابين بمرض السكر أكثر عدوانية من المصابين بالربو، ولكن مجموعة الأطفال المرضى (السكر والربو) لم يختلفوا عن الأطفال الأسوياء في إظهار العدوان، مما يعني أن مجموعتي المرضى ليستا متطرفتين في تقرير العدوان وإظهاره. أما دراسة (Ahnsjo *et al*., 1981) فقد وجدت أن هناك علاقة بين مرض السكر والسلوك العدواني.

أهداف الدراسة:

بعد استعراض الدراسات السابقة التي اهتمت ببحث علاقة السكر بعدد من العوامل النفسية نلاحظ أن الدراسات العربية الخاصة بمرض السكر وعلاقته بالعوامل النفسية قليلة وبخاصة في الكويت، لذلك تسعى الدراسة الحالية إلى بحث علاقة مرض السكر ببعض العوامل النفسية والسمات الشخصية مثل (نمط السلوك (أ)، والعصابية، والسلوك العدواني، وحالة الغضب، وسمة الغضب، وقمع الغضب، وإظهار الغضب، وضبط الغضب)، لدى عينة من مرضى السكر في الكويت، ومقارنة النتائج بعينة من الأسوياء غير المصابين بمرض السكر دون محاولة البحث عن علاقات السبب والنتيجة. ويمكن تلخيص أهداف الدراسة في الآتي:

1 – تحديد علاقة الارتباط بين العمر والخصائص النفسية والسمات الشخصية موضع الدراسة.

2 – تحديد علاقة الارتباط بين مدة الإصابة بمرض السكر – للعينة المرضية – والخصائص النفسية والسمات الشخصية موضع الدراسة.

3 – الكشف عن الفروق بين مرضى السكر وغير المرضى في بعض الخصائص النفسية والسمات الشخصية.

4 – معرفة الفروق بين مرضى السكر من النوع الأول ومرضى السكر من النوع الثاني في الخصائص النفسية.

5 – تعرف الفروق بين الذكور والإناث في الخصائص النفسية موضع الدراسة.

فروض الدراسة:

1 – يرتبط العمر سلبياً مع كل من: نمط السلوك (أ)، والعصابية، والسلوك العدواني، وحالة الغضب، وسمة الغضب، وإظهار الغضب، ولكنه يرتبط إيجابياً مع قمع الغضب، وضبط الغضب.

2 – ترتبط مدة الإصابة بمرض السكر إيجابياً مع كل من: نمط السلوك (أ)، والعصابية، والسلوك العدواني، وحالة الغضب، وسمة الغضب، وإظهار الغضب، ولكن مدة الإصابة ترتبط سلبياً بقمع الغضب وضبط الغضب.

3 – هناك فروق بين مرضى السكر وغير مرضى السكر في: نمط السلوك (أ)، والعصابية، والسلوك العدواني، وحالة الغضب، وسمة الغضب، وقمع الغضب، وإظهار الغضب، وضبط الغضب.

4 – هناك فروق بين مرضى السكر من النوع الأول ومرضى السكر من النوع الثاني في جميع المتغيرات النفسية موضع الدراسة.

5 – هناك فروق بين الذكور والإناث في متغيرات الدراسة.

منهجية البحث:

العينة:

أجريت هذه الدراسة في دولة الكويت؛ حيث شارك في إجرائها 239 فرداً طواعية. بلغ عدد مرضى السكر 122 (51 من النوع الأول، و71 من النوع الثاني)، في حين كان عدد غير المرضى (117). وفيما يختص بالنوع فقد انقسمت العينة الكلية إلى 134 من الذكور و105 من الإناث، وكان معظم أفراد العينة من المتزوجين (ن=137)، أما البقية فقد توزعوا بين «أعزب» (ن=91) ومطلق (ن=7) وأرمل (ن=4). كما توزع أفراد العينة على المستويات الوظيفية المختلفة، وكانوا يحملون مؤهلات علمية مختلفة ومن جنسيات عربية مختلفة، ولكن معظمهم كانوا من الكويتيين. إن معظم أفراد العينة المرضية كانوا من محافظة العاصمة (ن=91)؛ لأن المستشفى الذي اختيرت منه معظم العينة يقع في هذه المحافظة، وتوزع البقية على باقي المحافظات (انظر جدول 1).

جدول (1)
البيانات الأولية لعينة الدراسة (ن=239)

المتغيرات		ك	%
نوع الحالة	غير مصاب	117	49,0
	النوع الأول	51	21,3
	النوع الثاني	71	29,7
الجنس	ذكر	134	56,1
	أنثى	105	43,9
التاريخ الأسري	نعم	31	26,2
للعينة المرضية (ن=122)	لا	90	73,7
المحافظة	العاصمة	91	38,1
	حولي	60	25,1
	الفروانية	18	7,5
	مبارك الكبير	34	14,2
	الجهراء	12	5,0
	الأحمدي	24	10,0
الوضع الوظيفي	طالب	66	27,6
	موظف حكومي	82	34,3
	موظف قطاع خاص	17	7,1
	عمل حر	7	2,9
	متقاعد	48	20,1
	بدون عمل	19	7,9
الحالة الاجتماعية	أعزب	91	38,1
	متزوج	137	57,3
	مطلق	7	2,9
	أرمل	4	1,7
المؤهل العلمي	أقل من الثانوي	33	13,8
	ثانوي	66	27,6
	دبلوم تطبيقي	31	13,0
	جامعي	99	41,4
	أعلى من الجامعي	10	4,2

كان لدى 73,7% (ن=90) من مرضى السكر تاريخ أسري مع المرض؛ أي أن أحد الأقارب من الدرجة الأولى كان مصاباً بالمرض، في حين لم يكن لدى 26,2% منهم (ن=31) تاريخ أسري للمرض. وراوحت أعمار العينة بين 13 و73 عاماً، بمتوسط 35,64 عاماً وانحراف معياري 14,93. أما مدة الإصابة بالمرض للعينة المرضية فقد راوحت بين شهر و34 عاماً، بمتوسط بلغ 9,3 أعوام وانحراف معياري 7,4.

وقد تم الحصول على أفراد هذه العينة من مراجعي عيادة السكر في المستشفى الأميري في دولة الكويت، ومن رابطة السكر، وبالتعاون مع ثلاثة من الأطباء الذين كانوا يحيلون المرضى إلى الباحثة أو المساعدين الذين شاركوا في جمع البيانات. أما العينة السوية فقد جمعت من المتطوعين الذين طلبت منهم الباحثة المشاركة في الدراسة. وقد اشتملت استمارة جمع البيانات على سؤال مفاده: هل يعاني المشارك السكر أو لا؟ وذلك لتمييز الحالات غير المصابة بالسكر من تلك المصابة. وقد حرصت الباحثة على أن تكون العينة السوية مماثلة للعينة المرضية في خصائصها الديمغرافية من حيث الجنس والسن والحالة الاجتماعية والوظيفية والمؤهل العلمي ومكان الإقامة (المحافظة).

أدوات الدراسة:

طُبِّقَ على عينة الدراسة (المرضية وغير المرضية) استمارة تتضمن أسئلة تهدف إلى جمع بعض البيانات الأولية عن العينة وتشمل العمر، والجنس، والحالة الاجتماعية، والوضع الوظيفي، والمؤهل العلمي، ونوع السكر ومدة الإصابة به (خاص لمرضى السكر). كما اشتملت الاستمارة على أربعة مقاييس تتصف جميعها بأن خصائصها السيكومترية جيدة؛ مما يجعلها أدوات صالحة لجمع البيانات من المجتمع الكويتي، وهي:

1 – **مقياس نمط السلوك (أ)**: تأليف وتقنين أحمد عبدالخالق (2000أ)، ويتكون هذا المقياس من 20 بنداً، يجيب المفحوص عن كل منها باختيار بديل من بين خمسة بدائل تراوح بين (لا)، و(كثيراً جداً). قنن أحمد عبدالخالق (2000أ) المقياس على عينات كويتية من طلبة وطالبات كليتي الآداب والعلوم الاجتماعية في جامعة الكويت، وكان معامل ثبات ألفا لكرونباخ (0,90)، وهو معامل مرتفع، أما معامل الصدق المرتبط بالمحك فقد كان مقبولاً (0,407)، بلغ معامل ثبات ألفا لكرونباخ لهذا المقياس في الدراسة الحالية (0,92) وهو معامل عالٍ.

2 – **مقياس العصابية:** هو مقياس فرعي من استخبار أيزنك للشخصية. ترجم المقياس إلى اللغة العربية، وقننه أحمد عبدالخالق (1991) على عينة مصرية قوامها (1330) مفحوصاً. وقد استعان بدر الأنصاري (2002) بهذه الترجمة لتقنينها على ثلاث عينات مختلفة من طلبة جامعة الكويت وطالباتها. وقد أوضحت نتائج دراسته أن مقياس العصابية يتسم بصدق تكويني وصدق عاملي مقبول. كما حسب بدر الأنصاري (2002) الصدق التقاربي والاختلافي للمقياس عن طريق ارتباطه بعدد من المقاييس. وقد ظهر أن مقياس العصابية هذا يرتبط إيجابياً مع مقياس العصابية من قائمة العوامل الخمسة الكبرى للشخصية (NEO) ومقياس الخجل والتجنب الاجتماعي والضيق والخجل الاجتماعي. أما معاملات الثبات للعينات الثلاث – سواء ألفا لكرونباخ أو القسمة النصفية – فقد راوحت بين (0,70) و(0,90). بلغ معامل ثبات ألفا لكرونباخ لمقياس العصابية في هذه الدراسة (0,85)، وهو معامل مرتفع.

ويتكون مقياس العصابية المستخدم في هذه الدراسة من 23 بنداً يجاب عنها باختيار أحد البديلين (نعم)، أو (لا). فالشخص النموذجي الذي يحصل على درجة مرتفعة على بعد العصابية يوصف بأنه «شخص قلق، مهموم، متقلب المزاج، يحدث الاكتئاب لديه بشكل متكرر، وهو شخص يعاني صعوبة في النوم، كما يعاني اضطرابات نفسية – جسمية متنوعة، مفرط من الناحية الانفعالية أو هو زائد الانفعال، استجاباته عنيفة جداً لكل أنواع المنبهات، يجد صعوبة في أن يعود إلى حالته الطبيعية بعد المرور بخبرة انفعالية مثيرة، تؤثر استجاباته الانفعالية القوية على حسن توافقه، مما يجعله يسلك سلوكاً غير معقول قد يكون سلوكاً متصلباً» (أحمد عبدالخالق، 1991: 19–20).

3 – **مقياس السلوك العدواني:** تأليف (Buss & Perry, 1992)، وقد قام أحمد عبدالخالق (1999) بترجمة هذا المقياس إلى اللغة العربية ومن ثم تقنينه. ويتألف المقياس من 29 بنداً يجاب عنها باختيار أحد البدائل الأربعة التي تراوح بين (أعارض بشدة)، و(أوافق بشدة). ويقيس المقياس أربعة أبعاد رئيسة هي: العدوان البدني، والعدوان اللفظي، والغضب، والعدائية. وقد تم التحقق من الصدق العاملي للمقياس في دراسة قام بها كل من حنان الدوخي، وأحمد عبدالخالق (2004) على عينة قوامها (482) فرداً من الكويتيين الذكور والإناث، كما أظهرت الدراسة نفسها أن جميع معاملات ثبات ألفا لكرونباخ للمقياس مرتفعة؛ حيث راوحت بين 0,79 و0,89. أما في الدراسة الحالية فقد بلغ معامل ثبات ألفا لكرونباخ لمقياس السلوك العدواني (0,86)، وهو يعد معاملاً عالياً.

4 – **قائمة حالة الغضب وسمته والتعبير عنه: تأليف** (Spielberger, 1996)، وقد قام عبدالفتاح القرشي (1997) بتعريب هذا المقياس وتقنينه على 216 طالباً وطالبة من كلية الآداب بجامعة الكويت[1]. ويتكون المقياس من 44 بنداً تقيس حالة الغضب (10 بنود)، وسمة الغضب (10 بنود)، والتعبير عنه (24 بنداً)، ويتم التعبير عن الغضب بثلاث صور هي: ضبط الغضب (8 بنود)، وقمع الغضب (8 بنود)، وإظهار الغضب (8 بنود). ونقلاً عن عبدالفتاح القرشي (1997: 77–78) فإن «سبيلبرجر، وسيدمان» قدما تعريفات للمصطلحات المستخدمة في مقياس الغضب، وقد عُرفت حالة الغضب بأنها: حالة نفسية بيولوجية، تشمل مشاعر ذاتية بالغضب بدرجات متفاوتة من الاستثارة أو الضيق البسيط إلى الغيظ الشديد، يصاحبها تنشيط للجهاز العصبي الذاتي، وتمثل حالة مؤقتة تختلف من وقت إلى آخر، ويستثيرها عادة إدراك الشخص أنه تعرض للإهانة أو الظلم أو الإحباط». أما سمة الغضب «فتعبر عن تكرار تعرض الفرد لحالة الغضب، فالأشخاص الذين تكون لديهم سمة الغضب مرتفعة يدركون مدى واسعاً من المواقف على أنها مثيرة للغضب، وبذلك يتعرضون لحالة الغضب بصورة أكثر تكراراً وأشد حدة المقارنة بالأشخاص الذين تكون سمة الغضب لديهم منخفضة». ويقصد بقمع الغضب «قمع الشخص لمشاعر الغضب، وعدم إظهارها حين يتعرض لحالة الغضب»، وأما إظهار الغضب فيقصد به «إظهار الشخص لمشاعر الغضب في صورة سلوك عدواني لفظي أو غير لفظي». أما ضبط الغضب «فيمثل موقفاً وسطاً في التعامل مع مشاعر الغضب، ويقع بين قمع الغضب، والتعبير عنه في صورة سلوك عدواني. ومعنى ذلك أن التعبير عن الغضب يمثل خطاً متصلاً بين طرفين، يقع عند أحدهما القمع لمشاعر الغضب، ويقع عند الآخر التعبير عن مشاعر الغضب في صورة عنف وتدمير وعدوان، في حين يتوسط الطرفين الضبط المعتدل لمشاعر الغضب». بلغ معامل ثبات ألفا لكرونباخ لمقياس حالة الغضب في الدراسة الحالية (0,89)، ولمقياس سمة الغضب (0,83)، ولضبط الغضب (0,83)، ولقمع الغضب (0,66)، ولإظهار الغضب (0,73) وهي معاملات مناسبة إحصائياً، عدا مقياس قمع الغضب فهو منخفض نسبياً.

---

(1) لتعرف الخصائص السيكومترية لهذا المقياس على البيئة الكويتية (انظر: عبدالفتاح القرشي، 1997، وعثمان الخضر، 2004).

إجراءات الدراسة:

تطوع جميع أفراد العينة للمشاركة في الدراسة؛ فكانت عينة المرضى تحول من الأطباء بعد فحصهم (سواء أكان ذلك في العيادة الخارجية في مستشفى الأميري أم في الرابطة الكويتية لمرضى السكر) إلى الباحثة أو المساعدين الذين يقومون بشرح الهدف من الدراسة لهم طلباً لمساعدتهم بالاشتراك في الدراسة. وقد اعتذر عدد من المرضى عن المشاركة لأسباب متعددة خاصة بهم. وطبقت استمارات الدراسة بشكل فردي على المرضى، حيث فضل معظمهم – حتى ذوو المؤهلات العالية منهم – أن تُقرأ عليهم بنود المقاييس وأن تشير الباحثة أو المساعدون إلى الإجابة المناسبة بعد تلقيها من المريض. ولهذا السبب طُبعت بدائل الإجابة لكل مقياس بخط كبير جداً على أوراق مستقلة تُعرض على المرضى عند طرح الأسئلة. أما العينة السوية فشاركت طواعية بعد أن شرحت الباحثة للمشاركين الهدف من الدراسة، وطُبقت الاستمارات بشكل فردي على غالبيتهم. واستبعدت الاستمارات غير المكتملة، ثم أدخلت البيانات بعد ذلك إلى الحاسب الآلي، وحللت باستخدام مجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSSwin). وقد أجريت عدة تحليلات إحصائية هي: التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات والانحرافات المعيارية، ومعاملات ارتباط بيرسون، واختبار (ت).

النتائج:

يبين جدول (2) معاملات الارتباط بين مقاييس الدراسة وبينها وبين العمر، وقد ظهرت معظم معاملات الارتباط في الاتجاه المتوقع، فنمط السلوك (أ) ارتبط إيجابياً بقمع الغضب، وضبط الغضب، في حين ارتبطت العصابية سلبياً بضبط الغضب وإيجابياً بكل من السلوك العدواني وحالة الغضب وسمة الغضب وقمع الغضب، وإظهار الغضب. كما ارتبط السلوك العدواني سلبياً بضبط الغضب ولكنه ارتبط إيجابياً بكل من حالة الغضب، وسمة الغضب، وقمع الغضب، وإظهار الغضب. وعلى المنوال نفسه، فقد ارتبطت حالة الغضب إيجابياً بسمة الغضب، وإظهار الغضب، وسلبياً بضبط الغضب، كما أن سمة الغضب ارتبطت إيجابياً بقمع الغضب، وإظهار الغضب وسلبياً بضبط الغضب. أما قمع الغضب فارتبط إيجابياً بإظهار الغضب، وضبط الغضب، في حين ارتبط إظهار الغضب سلبياً بضبط الغضب. وتجدر الإشارة إلى أن ارتباطات مقياس قمع الغضب لم تظهر بالشكل المتوقع؛ فقد ارتبط إيجابياً بنمط السلوك (أ)، وبالعصابية، والسلوك العدواني، وسمة الغضب، وإظهار الغضب.

وفي السياق نفسه اتضح أن العمر ارتبط إيجابياً بكل من نمط السلوك (أ) وضبط الغضب، في حين ارتبط سلبياً بكل من العصابية، والسلوك العدواني، وحالة الغضب، وسمة الغضب، وإظهار الغضب، ولكنه لم يرتبط بقمع الغضب. كما أن طول فترة الإصابة بالمرض – عند العينة المرضية – لم يرتبط بأي من مقاييس الدراسة؛ أي إن طول فترة الإصابة بالمرض لم يكن له علاقة بالخصائص النفسية[2].

جدول (2)

معاملات الارتباط بين العمر ومقاييس الدراسة للعينة الكلية (ن=239)

المتغيرات		العمر	سلوك النمط أ	العصابية	العدوان	حالة الغضب	سمة الغضب	قمع الغضب	إظهار الغضب
العمر م ع	35,64 14,93	–							
سلوك النمط أ م ع	72,54 14,17	**,32	–						
العصابية م ع	11,1 5,19	**,18-	,03-	–					
العدوان م ع	60,33 13,18	**,18-	,07	**,53	–				
حالة الغضب م ع	12,75 4,97	**,20-	,05-	**,37	**,37	–			
سمة الغضب م ع	21,44 5,88	**,18-	,09	**,49	**,68	**,39	–		
قمع الغضب م ع	19,10 4,50	,12	**,17	**,37	**,31	,05	**,29	–	
إظهار الغضب م ع	16,53 4,58	*,16-	,04	**,25	**,61	**,19	**,63	**,16	–
ضبط الغضب م ع	22,14 5,32	**,27	**,28	**,22-	**,34-	**,24-	**,33-	**,25	**,33-

* 0,05

** 0,01.

(2) لم تختلف نتائج العينة المرضية عن النتائج المذكورة هنا، وذلك عندما حسبت بشكل منفصل.

وعند المقارنة بين المرضى وغير المرضى في الجوانب النفسية المقيسة وباستخدام اختبار (ت) تبين أن مرضى السكر حصلوا على درجة أعلى ودالة إحصائياً على مقياس نمط السلوك (أ)، في حين أن غير المرضى حصلوا على درجات أعلى وبمستوى دال إحصائياً على كل من حالة الغضب، وسمة الغضب، وإظهار الغضب، ولم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية على بقية المقاييس (انظر جدول 3).

جدول (3)
الفروق بين غير المصابين (ن=117) والمصابين بالسكر (ن=122)
على مقاييس الدراسة (د.ح=237)

المتغيرات		م	ع	ت	الدلالة
سلوك النمط أ	غير مصاب	69,61	14,40	3,19	,01
	مصاب	75,34	13,41		
العصابية	غير مصاب	11,15	5,52	0,17	غ . د
	مصاب	11,03	4,87		
العدوان	غير مصاب	61,16	13,51	0,95	غ . د
	مصاب	59,54	12,86		
حالة الغضب	غير مصاب	13,79	5,87	3,22	,001
	مصاب	11,75	3,69		
سمة الغضب	غير مصاب	22,46	6,09	2,66	,01
	مصاب	20,47	5,52		
قمع الغضب	غير مصاب	18,78	4,16	1,09	غ . د
	مصاب	19,41	4,81		
إظهار الغضب	غير مصاب	17,25	4,69	2,41	,01
	مصاب	15,84	4,37		
ضبط الغضب	غير مصاب	21,54	4,91	1,71	غ . د
	مصاب	22,71	5,64		

وعند المقارنة بين مرضى السكر من النوع الأول ومرضى السكر من النوع الثاني في الخصائص النفسية التي تقيسها الدراسة، وبتطبيق اختبار (ت)، تبين أن مرضى

السكر من النوع الأول أظهروا عدوانية أكبر وحصلوا على درجة أعلى على مقياس حالة الغضب، ولكن لم تظهر فروق بين المجموعتين على بقية المقاييس (انظر جدول 4).

جدول (4)
الفروق بين النوع الأول (ن=51) والنوع الثاني (ن=71) من مرضى السكر على مقاييس الدراسة (د.ح=120)

المتغيرات		م	ع	ت	الدلالة
سلوك النمط أ	الأول	73,94	12,71	0,98	غ . د
	الثاني	76,35	13,89		
العصابية	الأول	11,78	4,70	1,45	غ . د
	الثاني	10,49	4,95		
العدوان	الأول	63,90	11,13	3,30	,001
	الثاني	56,41	13,17		
حالة الغضب	الأول	12,69	4,64	2,41	,01
	الثاني	11,08	2,67		
سمة الغضب	الأول	21,35	5,55	1,51	غ . د
	الثاني	19,83	5,46		
قمع الغضب	الأول	19,06	4,38	0,68	غ . د
	الثاني	19,66	5,11		
إظهار الغضب	الأول	15,90	3,72	0,14	غ . د
	الثاني	15,79	4,81		
ضبط الغضب	الأول	21,71	5,28	1,68	غ . د
	الثاني	23,44	5,82		

استخدم اختبار (ت) لدراسة الفروق بين الذكور والإناث على مقاييس الدراسة، ويظهر من جدول (5) أن الذكور أعلى وبدلالة إحصائية من الإناث في نمط السلوك (أ)، أما الإناث فقد أظهرن درجة أعلى في العصابية من الذكور، ولم تظهر فروق بين الذكور والإناث على بقية المقاييس. وفي السياق نفسه، فعند المقارنة بين الذكور والإناث من العينة المرضية لم تظهر أي فروق بينهم على مقاييس الدراسة.

جدول (5)
الفروق بين الذكور (ن=134) والإناث (ن=105) في العينة الكلية على مقاييس الدراسة (د.ح=237)

المتغيرات		م	ع	ت	الدلالة
سلوك النمط أ	ذكور إناث	74,99 69,41	12,66 15,39	2,07	,01
العصابية	ذكور إناث	10,16 12,27	4,99 5,21	3,18	,01
العدوان	ذكور إناث	60,24 60,46	12,12 14,49	0,13	غ . د
حالة الغضب	ذكور إناث	12,45 13,13	4,82 5,17	1,06	غ . د
سمة الغضب	ذكور إناث	21,40 21,50	5,94 5,83	0,14	غ . د
قمع الغضب	ذكور إناث	18,87 19,40	4,41 4,63	0,91	غ . د
إظهار الغضب	ذكور إناث	16,64 16,38	4,73 4,39	0,44	غ . د
ضبط الغضب	ذكور إناث	22,48 21,70	5,37 5,26	1,12	غ . د

المناقشة:

بينت نتائج هذه الدراسة أن معاملات الارتباط كانت في الاتجاه المتوقع، حيث ارتبطت السمات المتناقضة سلبياً معاً، في حين ارتبطت السمات المتقاربة إيجابياً معاً، وهذا يدلل – من ناحية معينة – على صدق المقاييس المستخدمة في الدراسة، عدا مقياس قمع الغضب الذي لم يظهر بالشكل المتوقع، فقد ارتبط إيجابياً مع بعض الخصائص التي يفترض أن يرتبط بها سلبياً مثل نمط السلوك (أ)، والعصابية، والسلوك العدواني، وسمة الغضب، وإظهار الغضب، مما يعني عدم انتظام ارتباط هذا المقياس مع المقاييس الأخرى. وهذا يدلل على الحاجة إلى إعادة النظر في هذا

المقياس الفرعي وبخاصة في الصيغة العربية حيث بلغ معامل ثبات ألفا لكرونباخ لهذا المقياس (0,66)، وهو منخفض نسبياً. وهذا يتفق مع دراسة عثمان الخضر (2004) التي أوضحت أن معامل الثبات لمقياس قمع الغضب كان منخفضاً (0,51) مقارنة بالمقاييس الأخرى، كما أن هناك ارتباطاً ضعيفاً بين ضبط الغضب وقمعه، وأن قمع الغضب ارتبط سلبياً مع ضبط النفس، وهذا عكس المتوقع من وجهة نظر الباحثة.

على أي حال، فإن نتائج هذه الدراسة أيدت جزئياً الفروض التي بدأت بها الدراسة. فقد اتضح أن العمر ارتبط إيجابياً بضبط الغضب وسلبياً بالعصابية، والسلوك العدواني، وحالة الغضب، وسمة الغضب، وإظهار الغضب، وهذا يتفق مع الفرض الأول للدراسة، ولكن العمر ارتبط إيجابياً بسلوك النمط (أ) ولم يرتبط بقمع الغضب، وهذا عكس الفرض الأول. نستنتج من ذلك أن التقدم في العمر – بشكل عام – يرتبط بالاستجابات الإيجابية وبالقدرة على التحكم في الانفعالات والتعامل معها. ومن جانب آخر لم تؤيد نتائج الدراسة الفرض الثاني، حيث لم يرتبط أي من مقاييس الدراسة بمدة الإصابة بالمرض أي أن مدة الإصابة لا علاقة لها بالخصائص النفسية، وقد يشير ذلك إلى أن بعض الخصائص النفسية عادة ما تكون سابقة على ظهور المرض. إن النتائج سالفة الذكر تتسق مع نتائج الدراسات السابقة، حيث أوضحت دراسة (Connell, 1991) أن الراشدين الأكبر سناً من مرضى السكر يرون أن للمرض تأثيراً أقل على تقويمهم لذاتهم وللرضا عن الحياة وللسعادة مقارنة بالراشدين الأصغر سناً. كما بينت دراسة (Cheng & Boey, 2000) أن مرضى السكر الأكبر سناً لا يرون أن المرض مصدر للتهديد لأنشطتهم اليومية مقارنة بالمرضى الأصغر سناً، أي أن إدراك المرض بوصفه مصدر تهديد يكون أقل عند المرضى الأكبر سناً، لذلك فإن تدهور الصحة النفسية يكون أبرز عند الأفراد الأصغر سناً من الراشدين مقارنة بالأفراد الأكبر سناً (Karlsen *et al.*, 2002). كما بينت دراسة (Connell *et al.*, 1995) أن الأعراض النفسية السلبية المصاحبة لمرض السكر مثل الاكتئاب تزيد بين الأفراد الأصغر سناً، في حين تنقص بتقدم العمر، وهذا ما أيده الأطباء – اعتماداً على انطباعهم الشخصي – حيث أجمعوا على أن مرضى السكر يصبحون أهدأ عندما يتقدمون في العمر (Deshields *et al.*, 1989).

أضف إلى ذلك أن حدة المرض لها تأثير سلبي على الصحة النفسية للأفراد ولكن مدة الإصابة بالمرض غير مرتبطة بالصحة النفسية مما يعني أن تدهور

الصحة النفسية للأفراد الأصغر سناً من الراشدين المصابين بمرض السكر لا يعود إلى قصر مدة الإصابة أو قلة الوقت للتكيف مع المرض بل قد يعود إلى أن الإصابة حدثت في سن مبكرة، وهي سن الإنتاج والنشاط، وهذا هو السبب في تأثيره السيئ في السن الأصغر. أما الإصابة في الكبر فهذا أمر متوقع حيث إن كبار السن يتوقعون الإصابة بالأمراض المزمنة نتيجة للتقدم في السن، ومن ثم فقد يكونون أكثر تقبلاً للإصابة بمرض السكر أو أي من الأمراض المزمنة الأخرى، فضلاً عن أنهم أكثر تفاؤلاً على الرغم من كثرة المشكلات الصحية التي يواجهونها (Cockerham *et al*,. 1983). هذه النتائج تتفق مع منظور المقارنة الاجتماعية التي ترى أن تأثير المرض ووصمة المرض يكون تأثيرهما أكبر على الراشدين الأصغر سناً؛ حيث يرون أنفسهم أنهم أسوأ من زملائهم في العمر (Connell *et al*., 1995; Singer, 1974)؛ فقد بينت دراسة (Cheng & Boey, 2000) التي أجريت على مرضى السكر الصينيين من كبار السن أنهم لا يرون مرض السكر مهدداً خطيراً لأنشطة حياتهم اليومية، ولذلك فهم لا يظهرون مستوى عالياً من الاكتئاب مقارنة بغير المرضى.

الفرض الثالث تم التحقق منه جزئياً؛ فقد حصل مرضى السكر على درجة عالية على مقياس نمط السلوك (أ)، في حين حصل غير المرضى على درجات أعلى على كل من حالة الغضب، وسمة الغضب، وإظهار الغضب. ولم تظهر فروق بين المجموعتين على أي من المقاييس الأخرى.

إن علاقة مرض السكر بنمط السلوك (أ) أيدته دراسة (Rhodewalt & Marcroft, 1988) حيث ظهر أن مرضى السكر الذين يفشلون في التحكم في مستوى السكر لديهم وتنظيمه هم عادة من أصحاب النمط (أ)، وأنهم يدركون أن المرض يتداخل مع أسلوب حياتهم وأنه يجب مكافحته، كما أنهم يعزون حالة المرض إلى أنفسهم، ومن ثم يكونون أكثر غضباً تجاه ذلك. فقد بين (Jacobs *et al*., 1989) أن التحكم في الغضب يرتبط سلبياً بالقلق ونمط السلوك (أ)، في حين أن التعبير الخارجي عن الغضب يرتبط إيجابياً بالقلق ونمط السلوك (أ).

إن الأفراد من النمط (أ) يختلفون عن الآخرين في محاولاتهم تحقيق الضبط الشخصي، فهم يحاولون – أكثر من غيرهم – تحقيق أهدافهم عندما يواجهون ضغوطاً، ويضاعفون جهودهم من أجل تحقيق التحكم والضبط، ولكن عندما

تواجههم مشكلة مستعصية، فإن جهودهم للسيطرة والضبط والتحكم تقل مقارنة بغيرهم، فهم يستسلمون ويصبحون عاجزين. وأصحاب نمط السلوك (أ) عادة يضعون لأنفسهم أهدافاً طموحة وصعبة مقارنة بغيرهم، ولكنهم عندما يفشلون يكونون أكثر طموحاً وإصراراً. ويمكن تطبيق هذه الملاحظة أو الافتراض على الأفراد من مرضى السكر الذين يواجهون مشكلة الحاجة إلى ضبط مستوى السكر بشكل مستمر منعاً للمضاعفات اعتماداً على مجهودهم الشخصي، مع الأخذ في الاعتبار أن العوامل النفسية تقوم بدور مهم في ضبط مستوى السكر، وهؤلاء الأفراد لديهم هدف يسعون إلى تحقيقه، وهو ضبط مستوى السكر، وهو هدف قد يكون صعباً أحياناً.

إن ارتباط مرض السكر بخصائص نمط السلوك (أ) مثل عدم الصبر والغضب قد يفسر جزئياً انتشار أمراض القلب بين مرضى السكر، حيث بينت الدراسات أن نمط السلوك (أ) يعدّ عامل خطورة مستقلاً في ظهور أمراض القلب (Cooper *et al.*, 1981; Friedman *et al.*, 1986)، كما أن التعرض لأمراض القلب من المشكلات الصحية المصاحبة لمرض السكر ولمدة طويلة، فارتباط مرض السكر بنمط السلوك (أ) يمكن أن يزيد من مخاطر الإصابة بأمراض القلب.

أما عن علاقة مرض السكر بالغضب فقد تناقضت نتائج الدراسات في ذلك؛ فبعض الدراسات بينت أن عينة المرضى هم أكثر غضباً، في حين أسفرت دراسات أخرى عن العكس. فقد وجدت دراسة (Merbis *et al.*, 1996) أن مرضى السكر أكثر ميلاً لإظهار الغضب والعدوانية وبخاصة في حالة انخفاض السكر، كما أوضحت دراسة (Deshields *et al.*, 1989) أن مرضى الأمراض المزمنة كانوا أكثر غضباً بشكل عام، كما كانوا يظهرون الغضب مرات أكثر، وكانوا أكثر تعبيراً عن الغضب الصريح الخارجي مقارنة بغير المرضى، وأن مرضى السكر كان متوسط درجاتهم أعلى من العينة غير المرضية على مقاييس حالة الغضب، وسمة الغضب، والتعبير الصريح عن الغضب، والتعبير الكلي عن الغضب.

وعلى النقيض من ذلك فإن دراسة (Steele *et al.*, 2003) بينت أن الأطفال المرضى بأمراض مزمنة – منها السكر – أظهروا مستوى منخفضاً من التعبير عن الغضب، ومستوى عالياً من القمع التكيفي، واحتمالاً أقل للتعبير عن المشاعر السيئة مقارنة بالأطفال الأصحاء. كما بينت دراسة (Phipps *et al.*, 2001) أن الأطفال

المصابين بأمراض مزمنة كانوا أقل كدراً وأسى من الأطفال غير المرضى، حيث تبين أن الخاصية الأساسية للأفراد الذين يصنفون بوصفهم قامعين أو كابحين هي أن لديهم وعياً قليلاً بالخصائص التي تعترض صورة الفرد عن نفسه بوصفه شخصاً سوياً من الناحية النفسية (Weinberger, 1990)، لذلك فإن مستوى الاكتئاب والقلق والغضب يكون عادة منخفضاً بين الأفراد الذين يصنفون بأنهم كابحون وقامعون سواء أكانوا مرضى أم أصحاء (Steele *et al*., 1999).

والتفسير الأكثر ملاءمة لانخفاض حالة الغضب وسمته وإظهاره عند العينة المرضية هو أن التعبير عن الغضب عادة ما يتم إدراكه بأنه سلوك اجتماعي غير مقبول أو غير صحي (Kennedy *et al*., 1999)، كما أن التعبير الخارجي عن الغضب بطريقة عدوانية وعنيفة وبمستوى مرتفع يرتبط بسلوك عدم التوافق وفقر العلاقات مع الآخرين (Gjerde *et al*., 1988)، لذلك فإن أعراض الغضب تكون أكثر احتمالاً للتعرض للكبت والقمع، فقد أوضحت دراسة (Phipps & Steele, 2002) أنه على الرغم من أن نسبة قليلة من مرضى الأمراض المزمنة – ومنهم مرضى السكر – حصلوا على درجة مرتفعة في الغضب فإن نسبة كبيرة منهم حصلوا على درجة مرتفعة في الكبت مقارنة بالعينة غير المرضية. وقد تبين أن كبح الغضب وكبته بوصفه وسيلة تكيفية منتشر بين مرضى السكر وغيرهم من مرضى الأمراض المزمنة، واستراتيجية الكبت تستخدم أسلوباً تكيفياً طويل المدى. فالأشخاص الذين يستخدمون الكبت أظهروا تحملاً أكبر للإحباط، ومهارات اجتماعية أفضل، وأداء تعليمياً أفضل من أقرانهم الذين لم يستخدموا الكبت.

لقد ذكر (Harburg *et al*., 1991) أن التعبير عن الغضب أو عدم التعبير عنه في حد ذاته ليس هو المسؤول عن العلاقة بين الغضب والنتائج المتعلقة بالصحة، ولكن المسؤول عن ذلك هو فشل الفرد في التوجيه البناء لمشاعر الغضب والعدائية، كما أن العامل الأساسي ليس تعبير الفرد أو عدم تعبيره عن الغضب في وقت حدوث الموقف، ولكن الأهم هو: هل تم حل العدائية بشكل ملائم أو تركت لتولد استياء وغيظاً مستمرين. وبما أن حدة الغضب ترتبط بتأثير المرض على نمط الحياة وأسلوبها (Steele *et al*., 2003)، فقد أشارت دراسة (Chigier, 1992) إلى أن مرضى السكر يجب أن يتعلموا التعايش مع مشاعر الغضب، والوحدة، والحزن، والذنب، والخلل في الهوية.

لقد تحقق الفرض الرابع للدراسة جزئياً؛ فقد أوضحت النتائج أن مرضى السكر من النوع الأول كانوا أكثر عدوانية، كما حصلوا على درجات أعلى على مقياس حالة الغضب من مرضى النوع الثاني، ولم تظهر فروق بين المجموعتين على بقية مقاييس الدراسة. إن العدوانية وحالة الغضب التي ميزت مرضى السكر من النوع الأول قد تفسر ظهور هذه الخصائص السلبية بسبب الإصابة بالمرض، وهي ليست سمة عند هؤلاء المرضى ولكنها نتيجة للمرض. وهذه النتائج تتسق مع الدراسات التي أوضحت أن السكر من النوع الأول له تأثير سلبي أكثر على نوعية الحياة من السكر من النوع الثاني (Jacobson *et al*., 1994).

ولكن نتائج هذه الدراسة تتناقض مع نتائج دراسة (Karlsen *et al*., 2002) التي أوضحت أن هناك فروقاً بين مرضى السكر من النوع الأول ومرض السكر من النوع الثاني في الصحة النفسية، حيث إن المرضى من النوع الثاني كانت صحتهم النفسية أسوأ من المرضى من النوع الأول، كما أن الكدر الانفعالي كان أعلى بين المرضى من النوع الثاني مقارنة بمرضى النوع الأول (Herpertz *et al*., 2001).

إن حصول مرضى السكر من النوع الأول على درجات أعلى في السلوك العدواني وفي حالة الغضب قد يعود إلى أن مرضى النوع الثاني عادة ما يكونون أكبر سناً ومن ثم أكثر هدوءاً، وهذا يتفق مع نتائج الدراسة الحالية التي سبق ذكرها، فقد اتضح أن العمر يرتبط سلبياً بمظاهر السلوك السلبية مثل العصابية، والسلوك العدواني، وحالة الغضب، وسمة الغضب، وإظهار الغضب.

أظهرت النتائج الحالية أن العينة الكلية من الذكور حصلوا على درجات أعلى من الإناث في سلوك النمط (أ)، وهذا يتفق مع دراسة (Shermane & Walls, 1995)، أما الإناث فقد أظهرن درجة أعلى في العصابية مقارنة بالذكور، لكن لم تظهر فروق بين الجنسين على بقية المقاييس الأخرى مما يحقق جزئياً الفرض الخامس من الدراسة. وأيدت دراسة عويد المشعان (1993) بعض نتائج الدراسة الحالية؛ حيث وجدت أن الإناث حصلن على درجة أعلى في العصابية من الذكور. وأوضح أحمد عبدالخالق (1991) أن النساء عادة يحصلن على درجات مرتفعة في العصابية مقارنة بالرجال، ولكن العصابية تنخفض لدى كلا الجنسين مع تقدم العمر ويصبح انحدار الدرجات تبعاً لمرور العمر متوازياً إلى حد كبير بين الجنسين.

والدراسة الحالية تتفق مع نتائج الدراسات السابقة التي أسفرت عن عدم وجود

فروق بين الجنسين في التعبير عن الغضب وقمعه (حسين فايد، 2004؛ & Kopper Epperson, 1996; Newman *et al.*, 1999). ولكن دراسات (عبداللطيف خليفة، وأحمد الهولي، 2003، طريف شوقي، 1999؛ Sherman & Walls, 1995) بينت أن السلوك العدواني يتزايد لدى الذكور أكثر من الإناث، فالذكور أكثر عدواناً بدنياً من الإناث – بسبب التكوين البيولوجي للذكور – (معتز سيد عبدالله، عبداللطيف خليفة، 2001)، وبسبب أساليب التنشئة الاجتماعية (أحمد عبدالخالق، 1998)، في حين أن الإناث أعلى في العدوان اللفظي (توفيق توفيق، 2003).

ولكن عند إجراء المقارنة بين الجنسين في العينة المرضية على مقاييس الدراسة لم تظهر أية فروق بينهما، وهذا يتناقض مع نتائج الدراسات السابقة التي وجدت أن الذكور المصابين بالسكر يميلون إلى التعبير الخارجي الظاهر عن الغضب بدرجة أعلى من الإناث، في حين أن الإناث يملن إلى توجيه الغضب نحو الداخلي (Gjerde *et al.*, 1988; Jacobs *et al.*, 1989)، كما أن ارتباط التعبير عن الغضب بالأعراض الجسمية كان بدرجة أكبر عند الإناث مقارنة بالذكور (Thomas, 1989).

وفي السياق نفسه أوضحت الدراسات السابقة أن الإناث هن أكثر سوءاً في الأعراض المصاحبة لمرض السكر، وأن التأثير السلبي لمرض السكر على الحياة اليومية كان أكبر لدى الإناث منه لدى الذكور؛ فالإناث المصابات بالسكر حصلن على درجات أعلى على مقياس الاكتئاب والقلق من الذكور (Phipps & Steele, 2002; Ragonesi *et al.*, 1998)، كما أظهرن قدرة أقل من الذكور على التحكم في مستوى السكر لديهن (Kager & Holden, 1992) وأظهرن مستوى منخفضاً من الطاقة والنشاط والرفاهية، والتكيف الاجتماعي (Ragonesi *et al.*, 1998)، مع تأثير أكبر على الحياة اليومية (Wredling *et al.*, 1995)، ولكن الإناث كن أكثر تكيفاً مع المرض أكثر من الذكور (Kager & Holden, 1992).

وكما سبق أن أوضحنا فإن مرض السكر من الأمراض المزمنة التي تستمر مع الفرد طوال حياته، وأن له تأثيرات سلبية على نوعية الحياة ورفاهيتها عند الفرد، لذلك يجب أن يتعلم مرضى السكر التكيف مع المرض والتعايش معه وتقبله والتقليل – قدر الإمكان – من مخاطره السلبية والاستمتاع بالحياة على الرغم من وجود المرض.

المراجع:

أحمد عبدالخالق (1991). **استخبار أيزنك للشخصية: دليل تعليمات الصيغة العربية للأطفال والراشدين.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

أحمد عبدالخالق (1994). الدراسة التطورية للقلق. **حوليات كلية الآداب**، مجلس النشر العلمي: جامعة الكويت، السنة 14، الرسالة 90.

أحمد عبدالخالق (1999). **الصيغة العربية لمقياس «بص، وبيري» للسلوك العدواني.** (غير منشور).

أحمد عبدالخالق (2000أ). مشكلة العلاقة بين الشخصية ونمط السلوك (أ) مع وضع مقياس لتقديره. **المجلة المصرية للدراسات النفسية**، 27: 9-24.

أحمد عبدالخالق (2000ب). نمط السلوك (أ) دراسة لبعض الارتباطات الاجتماعية والنفسية. **دراسات النفسية**، 10: 485-495.

أحمد عبدالخالق وآخرون (1998). **السلوك العدواني لدى طلبة المدارس الثانوية، بعض العوامل المساهمة في زيادة معدلاته.** الكويت: وزارة التربية.

بدر الأنصاري (2002). الصورة الكويتية لاستخبار أيزنك للشخصية: صيغة الراشدين. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، مجلس النشر العلمي: جامعة الكويت، 104: 69-113.

توفيق توفيق (2003). المكونات العاملية للسلوك العدواني لدى عينات من طلاب المرحلتين الجامعية والثانوية. **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلس النشر العلمي: جامعة الكويت، 31(2): 321-346.

حسين فايد (2004). الفروق بين الجنسين في العلاقة بين الغضب والاكتئاب، في حسين فايد (محرر)، **دراسات في السلوك والشخصية** (401-448)، الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع.

حصة الناصر (1996). سلوك النمط «أ» وعلاقته بالعصابية والانبساطية: دراسة للارتباطات بين البنود. **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلس النشر العلمي: جامعة الكويت، 24(4): 24-72.

حنان الدوخي، وأحمد عبدالخالق (2004). الاكتئاب والعدوان لدى عينات من الأحداث الجانحين ومجهولي الوالدين والمقيمين مع أسرهم. **دراسات نفسية**، 14: 451-573.

سهير كامل (1993). السلوك الإنساني بين الحب والعدوان. **مجلة علم النفس**، 27: 14-19.

طريف شوقي (1999). السلوك العدواني، في زين العابدين درويش (محرر)، **علم النفس الاجتماعي: أسسه وتطبيقاته** (327-355)، القاهرة: دار الفكر العربي.

عبدالفتاح القرشي (1997). تقدير الصدق والثبات للصورة العربية لقائمة حالة وسمة الغضب والتعبير عنه لسبيلبرجر، **علم النفس**، 74-88.

عبداللطيف خليفة (1991). الانفعالات، في عبدالحليم السيد وآخرون (محرر). **علم النفس العام**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

عبداللطيف خليفة، وأحمد الهولي (2003). مظاهر السلوك العدواني وعلاقتهما ببعض المتغيرات لدى عينة من طلاب جامعة الكويت. **مجلة دراسات عربية في علم النفس**، 2: 49-94.

عبدالمجيد منصور، وزكريا الشربيني (2003). **سلوك الإنسان بين الجريمة – العدوان – الإرهاب** (ط1). القاهرة: دار الفكر العربي.

عثمان الخضر (2004). الغضب وعلاقته بمتغيرات الصحة النفسية. **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، 32(1): 69–102.

عويد المشعان (1993). الشخصية وبعض اضطراباتها لدى طلاب جامعة الكويت أثناء العدوان العراقي «دراسة للفروق بين الصامدين والنازحين وبين الجنسين» **مجلة عالم الفكر**، الكويت، 22: 124–152.

غريب عبدالفتاح (2000). **مقياس «بيك» الثاني للاكتئاب**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

كمال مرسي (1985). سيكولوجية العدوان. **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، 13(2): 45–64.

محمد خليل (1990). أساليب المعاملة الزوجية والقلق العصابي وعلاقتهما بالسلوك العدواني لدى الزوجين: دراسة إرشادية. **مجلة كلية التربية**، جامعة الزقازيق، ع12، السنة 5.

محيي الدين حسين (1983). السلوك العدواني ومظاهره لدى الفتيات الجامعيات: دراسة عاملية، في محيي الدين حسين (محرر)، **دراسات في شخصية المرأة المصري**، القاهرة: دار المعارف.

مصطفى الزعابي (1996). **الإرهاب: دراسة مقارنة حول أسبابه وطرق مكافحته**. (بدون دار نشر).

معتز سيد عبدالله، وصالح عبدالله أبو عباه (1995). أبعاد السلوك العدواني: دراسة عاملية مقارنة. **دراسات نفسية**، 5: 521–580.

معتز سيد عبدالله، وعبداللطيف خليفة (2001). **علم النفس الاجتماعي**، القاهرة: دار غريب.

نبيل حافظ، ونادر قاسم (1993). برنامج إرشادي مقترح لخفض السلوك العدواني لدى الأطفال في ضوء بعض المتغيرات. **مجلة الإرشاد النفسي**: جامعة عين شمس، 1: 143–177.

يوسف سوالمه، وعفاف حداد (1996). الخصائص السيكومترية لمقياس (بص وبيري) للعدوان في البيئة الأردنية. **أبحاث اليرموك**، الأردن: جامعة اليرموك، 3: 147–181.

- Adriaanse, M.C., Dekker, J.M., Spikerman, A. M.W., Twisk, J.W.R., Nipels, G., Van der Ploeg, H.M., Heine, R.J., & Snoek, F.J. (2005). Diabetes-related symptoms and negative mood in participations of a targeted population -screening program for type 2 diabetes; The Hoorn Screening study. Quality of life research: *An International Journal of Quality of Life Aspects of Treatment, Care & Rehabilitation,* 14: 1501-1509.
- Ahnsjo., S., Humble, K., Larsson, Y., Settergren-Carlson, G., & Sterky, G. (1981). Personality changes and social adjustment during the first three years of diabetes in children. *Acta Paediatric Scandinavica*, 70. 321-327.
- Al-Mahroos, F.J., & Al-Roomi, K.A. (2005). Prevalence of diabetic Neuropathy, foot ulceration peripheral vascular disease and potential risk factors among people with diabetes in Bahrain. *International Journal of Diabetes & Metabolism*, 13, 52.

- Al-Rubeaan, K.A. (2005). Epidemiology, Risk factors and chronic complications of diabetes in the Gulf countries. *International Journal of Diabetes & Metabolism*, 13, 34.

- American Psychiatric Association (1994). *Diagnostic & Statistical manual of mental disorders* (4th ed.). Washington DC. Author.

- Anderson, R.J., Grigsby, A.B., Freedland, K., DeGroot, M., McGill, J., & Clouse, R.E. (2002). Anxiety and poor glycemic control: A meta-analytic review of the literature. *International Journal of Psychiatry in Medicine*, 32: 235-247.

- Anderson, U., & Kris, S. (2003). Individual differences in the relationship between stress and blood glucose. Dissertation Abstracts International: Section B: *The Sciences & Engineering*, 63(8-B), 3900.

- Averill, J. (1994). Anger. In V. Ramachandran (Ed.), *Encyclopedia of human behavior* (131-140) New York: Academic.

- Bakari, A.G., & Onyemelukwe, G.C. (2005). Insulin resistance in type 2 diabetic Nigerians. *International Journal of Diabetes and Metabolism*, 13: 24-27.

- Bandura, A. (1973). *Aggression: A social learning analysis*. Englewoad Cliffs, new Jersy: Prentice-Hall.

- Blazar, D.G., Moody-Ayers, S., Craft-Morgan, J., & Burchett, B. (2002). Depression in diabetes and obesity racial ethnic/gender issues in older adults. *Journal of Psychosomatic Research*, 53: 913-916.

- Bonora, E.F., Formentini, G., Calcaterra, F. et al., (2002). HOMA estimated insulin resistance is an independent predictor of cardiovascular disease in type 2 diabetic subjects: prospective data from the Verona diabetes study. *Diabetes Care*, 25: 1135-1141.

- Bradley, C. (1979). Life events and the control of diabetes mellitus. *Journal of Psychosomatic Research*, 23: 159-162.

- Buss, A., & Perry, M. (1992). The aggression questionnaire. *Journal of Personality & Social Psychology*, 63: 543-558.

- Carney, C. (1998). Diabetes mellitus and major depressive disorder: An overview of prevalence, Complications and treatment. *Depression Anxiety*, 7: 149-157.

- Cheng, T.Y.L., & Boey, K.W.B. (2000). Coping, social support, and depressive symptoms of older adults with type II diabetes mellitus. *Clinical Gerontologist*, 22: 15-30.

- Chigier, E. (1992). Compliance in adolescents with epilepsy or diabetes. *Journal of Adolescent Health*, 13: 375-379.

- Choe, M., Padilla, G., Chae, Y.R., & Kim, S. (2001). Quality of life for patients with diabetes in Korea: The meaning of health-related quality of life. *International Journal of Nursing Studies*, 38: 673-682.

- Cockerham, W.D., Sharp, K., & Wilcox, J.A. (1983). Aging and perceived health status. *Journal of Gerontology*, 38: 349-355.
- Coelho, R., Amorim, I., & Prata, J. (2003). Coping styles and quality of life in patients with non-Insulin-dependent diabetes mellitus. *Psychosomatics: Journal of Consultation Liaison Psychiatry*, 44: 312-318.
- Connell, C.M. (1991). Psychosocial contexts of diabetes and older adulthood: Reciprocal effects. *The Diabetes Educator*, 17: 364-371.
- Connell, C.M., Fisher, E.B. Jr., & Houston, C.A. (1992). Relationship among social support, diabetes outcomes, and morale for older men and women. *Journal of Aging & Health*, 4: 77-100.
- Connell, C.M., Gallant, M.P., & Davis, W.K. (1995). Psychosocial impact of diabetes on depression among young, middle-aged and older adults. *Journal of Metal Health and Aging*, 1: 127-145.
- Cooper, T., Detre, T., & Weiss, S. (1981). Coronary-prone behaviour and coronary heart disease: A critical review. *Circulation*, 63: 1199-1215.
- Davidson, K., MacGregor, M., Wm., Aruhe, J., Dicon, K., & MacLean, D. (2000). Constructive anger verbal behavior predicts blood pressure in a population sample. *Health Psychology*, 19: 55-64.
- d'Alessandro, A. (1984). Struttura di personlita in soggetti diabetici insulinodipendenti. *Bollettino di Psicologia Applicata*, 171: 19-29.
- DeLeon, O.A. (1995). Development, Reliability and validation of the diabetes emotional adjustment scale in Spanish: preliminary findings. *International Journal of Psychiatry in Medicine*, 25: 81-92.
- DeGroot, M., Jacobson, A.M., Samson, J.A., & Welch, G. (1999). Glycemic control and major depression in patients with type 1 and type 2 diabetes mellitus. *Journal of Psychosomatic Research*, 46: 425-435.
- Debray, R. (1984). Organisations psychiques chez les diabetiques insulinodependants: apport du T.A.T. *Psychologie Francaise*, 29: 101-103.
- Deffenbacher, J.L., & Swaim, R. (1999). Anger expression in Mexican American and white non-Hispanic adolescentsí. *Journal of Counseling Psychology*, 47: 61-69.
- Deshields, T.L., Jenkins, J.O., & Tait, R.C. (1989). The experience of anger in chronic illness: A preliminary investigation. *International Journal of Psychiatry in Medicine*, 19: 299-309.
- Diabetes Atlas (2005). *International Diabetes Federation*. Retrieved Oct 23, 2005 from the World Wide Web: http/www.eatlas.idf.org/Costs_of_-diabetes/
- Edmonson, H.M., & Bullock, L.M. (1998). Youth with aggressive and violent behaviors pieces of a puzzle. *Preventing School Failure*, 42: 135-141.
- Felsten, G., & Hill, V. (1999). Aggression questionnaire hostility scale predicts anger in response to mistreatment. *Behavior Research & Therapy*, 37: 87-97.

- Friedman, M., Thorensen, C.E., & Gill, J.J. (1986). Alteration of type A behaviour and its effect on cardiac recurrences in post-myocardial infraction patients: Summary results of the recurrent coronary prevention project. *American Heart Journal*, 112: 653-665.
- Friedman, M. (1996). *Type A behavior: Its diagnosis and treatment*. New York: Plenum.
- Forrest, K.Y.Z., Becker, D.J., Kuller, L.H., Wolfson, S.K., & Orchard, T.J. (2000). Are predictions of coronary heart disease and lower-extremity arterial disease in type I diabetes the same? A prospective study. *Atherosclerosis*, 148: 159-169.
- Gavard, J., Lustman, P., & Clouse, R. (1993). Prevalence of depression in adults with diabetes. An epidemiological evaluation. *Diabetes Care*, 16: 1167-1178.
- Gjerde, P.F., Block, J., & Block, H.H. (1988). Depressive symptoms and personality during late adolescence: Gender differences in the externalization-internalization of symptom expression. *Journal of Abnormal Psychology*, 97: 475-486.
- Gold, A.E., Deary, I.J., & Frier, B.M. 91997). Hypoglycaemia and non-cognitive aspects of psychological function in insulin-dependent (type I) diabetes mellitus (IDDM). *Diabetes Medicine*, 14: 111-118.
- Gonder-Frederick, L.A., Cox, D.J., Bobbitt, S.A., & Pennebaker, J.W. (1989). Mood changes associated with blood glucose fluctuations in insulin-dependent diabetes mellitus. *Health Psychology*, 8: 45-59.
- Goodenow, C., Reisine, S.T., & Grady, K.E. (1990). Quality of social support and associated social and psychological functioning in women with rheumatoid arthritis. *Health Psychology*, 9: 266-284.
- Goodrick, P.J., Hency, J.H., & Buki, V.M.V. (1995). Treatment of depression in patients with diabetes mellitus. *Journal of Clinical Psychiatry*, 56: 128-136.
- Grey, M., Whittemone, R., & Tamborlane, W. (2002). Depression in type I diabetes in children natural history and correlates. *Journal of Psychosomatic Research*, 53: 907-911.
- Habinakova, E., & Turcanova, N. (1975). Psychological investigation of diabetic children. *Psychologia a Patopsychologia Deitana*, 10: 99-114.
- Harburg, E., Gleiberman, L., Russell, M., & Cooper, M.L. (1991). Angercoping styles and blood pressure in black and white males: Buffalo, New York. *Psychosomatic Medicine*, 53: 153-164.
- Hassanein, M.M. (2005). Hypertension and diabetes mellitus: How applicable are the new British hypertension society guidelines. *International Journal of Diabetes & Metabolism*, 13, 47.
- Herpertz, S., Albus, C., Kielmann, R., Hagemann-Patt, H., Lichtblau, K., Kohle, K., Mann, K., & Senf, W. (2001). Comorbidity of diabetes

mellitus and eating disorders: A follow-up study. *Journal of Psychosomatic Research*, 51: 673-678.

- Hu, C., Li, L., Lu, M., Bai, Z., & Liu, J. (2001). A case-control study of the relationship between psychological factors and type II diabetes mellitus. *Chinese Mental Health Journal*, 15: 114-116.
- Hunt, L.M., Arar, N.H., & Larme, A.C. (1998). Contrasting patient and practitioner perspectives in type 2 diabetes management. *Western Journal of Nursing Research*, 20: 656-682.
- Jacobs, G.A., Phelps, M., & Rohrs, B. (1989). Assessment of anger expression in children: The pediatric anger expression scale. *Personality & Individual Differences*, 10: 59-65.
- Jacobson, A.M., DeGroot, M., & Samson, J.A. (1994). Quality of life in patients with Type I and Type II diabetes mellitus. *Diabetes Care*, 17: 167-174.
- Jacobson, A.M., DeGroot, M., & Samson, J.A. (1997). The effects of psychiatric disorders and symptoms on quality of life in patients with type I and type II diabetes mellitus. *Quality of life research: And International Journal of Quality of life Aspects of Treatment, Care and Rehabilitation*, 6: 11-20.
- Kger, V.A., & Holden, E.W. (1992). Preliminary investigation of the direct and moderating effects of family and individual variables on the adjustment of children and adolescents with diabetes. *Journal of Pediatric Psychology*, 17: 491-502.
- Karlsen, B., Bru, E., & Hanestad, B.R. (2002). Self-reported psychological well-being and disease-related strains among adults with diabetes. *Psychology & Health*, 17: 459-473.
- Kennedy-Moore, E., & Watson, J.C. (1999). *Expressing emotion: Myths, realities, and therapeutic strategies*. New York: The Guilford Press.
- Kopper, B., & Epperson, D. (1996). The experience and expression of anger relationships with gender role socialization, depression, and mental health functioning. *Journal of Counseling Psychology*, 43: 158.165.
- Lichtenstein, P., Pedersen, N.L., & Plomin, R. (1998). Type A behavior pattern, related personality traits and self-reported coronary heart disease. *Personality & Individual Differences*, 10: 419-426.
- Lord, C. (1997). *Social psychology*. London: Harcourt Brace and Company.
- Lustman, P.J., Griffith, L.S., Clouse R.E., & Cryer, P.E. (1986). Psychiatric illness and diabetes mellitus. Relationship of symptoms to glucose control. *Journal of Nervous & Mental Disease*, 174: 736-742.
- Lustman, P.J., Griffith, L.S., Freedland, K.E., & Clouse R.E. (1997). The course of major depression in diabetes. *General Hospital Psychiatry*, 19: 138-143.
- Lustman, P.J, & Ray, E.C. (2002). Treatment of depression in diabetes impact

on mood and medical outcome. *Journal of Psychosomatic Research*, 53: 917-924.

- Mayou, R., Bryant, B., & Turner, R. (1990). Quality of life in non-insulin dependent diabetes and a comparison with insulin-dependent diabetes. *Journal of Psychosomatic Research*, 34: 1-11.
- Mazze, R.S., Lucido, D., & D., Shamoon, H. (1984). Psychological and social correlates of glycemic control. *Diabetes Care*, 7: 360-366.
- McCall, A.L., & Moss, J.M. (2005). Cardiovascular risk management in diabetes mellitus. *International Journal of Diabetes & Metabolism*, 13, 31.
- McCrimmon, R.J., Ewing, F.M.E., Frier, B.M., & Deary, I.J. (1999). Anger state during acute insulin-induced hypoglycemia. *Physiology & Behavior*, 67: 35-39.
- Merbis, M.A.E., Snoek, F.J., Kanc, K. & Heine, R.J. (1996). Hypoglycaemia induces emotional disruption. *Patient Education & Counseling*, 29: 117-122.
- Myers, D. (1987). *Social psychology*, (2nd), New York: McGraw-Hill Book Co.
- Naliboff, B.D., Cohen, M.J., & Sowers, D.J. (1985). Physiological and metabolic responses to brief stress in non-insulin dependent diabetic and control subjects. *Journal of Psychosomatic Research*, 29: 367-374.
- Nelms. B.C. (1989). Emotional behaviors in chronically ill children. *Journal of Abnormal Child Psychology*, 17: 657-668.
- Nelson, C.M. (1997). Aggressive and violent behavior: A personal perspective. *Education & Treatment of Children*, 20: 250-262.
- Newman J., Cray, E., & Fuqua, D. (1999). Sex differences in the relationship of anger and depression: An empirical study. *Journal of Counseling & Development*, 77: 198-203.
- Parveen, S., & Singh, S.B. (1994). Role of stress in diabetes mellitus. *Indian Journal of Clinical Psychology*, 21: 20-22.
- Penza-Clyve, S.M. (2000). Patterns of emotion regulation coping in children with asthma and diabetes. Dissertation Abstracts International: Section B: *The Sciences & Engineering*, 60 (11-B), 5786.
- Peyrot, M., & McMurry, J.F. (1985). Psychosocial factors in diabetes control: Adjustment of insulin-treated adults. *Psychosomatic Medicine*, 47: 542-557.
- Peyrot, M., & Rubin, R.R. (1997). Levels and risk of depression and anxiety symptomatology among diabetic adults. *Diabetes Care*, 20: 585-590.
- Phipps, S., & Steele, R. (2002). Repressive adaptive style in children with chronic illness. *Psychosomatic Medicine*, 64: 34-42.
- Phipps, S., Steele, R.G., Hall, K., & Leigh, L. (2001). Repressive adaptation in children with cancer: A replication and extension. *Health Psychology*, 20: 445-451.

- Polonsky, W.H., Anderson, B.A., Lohrer, P.A., Welch, G.W., & Jacobson, A.M. (1995). Assessment of diabetes-related emotional distress. *Diabetes Care*, 18: 754-760.
- Ragonesi, P.D., Ragonesi, G., Merati, L., & Taddei, M.T. (1998). The impact of diabetes mellitus on quality of life in elderly patients. *Archieves of Gerontology & Geriaatrics*, 6: 417-422.
- Rhodewalt, F., & Marcroft. M. (1988). Type A behavior and diabetic control: Implications of psychological reactance for health outcomes. *Journal of Applied Social Psychology*, 18: 139-159.
- Robbins, P., & Tanck, R. (1997). Anger and depressed affect interindividual and intraindividual perspectives. *The Journal of Psychology*, 131: 489-500.
- Rodin, G.M. (1983). Psychosocial aspects of diabetes mellitus. *Canadian Journal of Psychiatry*, 28: 219-223.
- Rosenman, R.H. (1985). Health consequences of anger and implications for treatment. In M.A. Chesney, & R.H. Rosenman, (Eds.) *Anger and hostility in cardiovascular and behavioral disorders* (103-125).Washington, DC: Hemisphere.
- Rosenman, R.H. (1990). Type A behavior pattern: A personal overview. *Journal of Social Behavior & Personality*, 5: 1-24.
- Roy, A., & Roy, M. (2001). Depressive symptoms in African-American type I diabetics. *Depression & Anxiety*, 13: 28-31.
- Roy, M., Collier, B., & Roy, A. (1994). Excess of depressive symptoms and life events among diabetics. *Comprehensive Psychiatry*, 35: 129-131.
- Rubin, R.R., & Peyrot, M. (1999). Quality of life and diabetes. *Diabetes Metabolism Research & Reviews*, 15: 205-218.
- Rubin, R.R., & Peyrot, M. (2001). Psychological issues and treatments for people with diabetes. *Journal of Clinical Psychology*, 57: 457-478.
- Sanders, K., Mills, J., Martin, F.I., & Horne, D.J. (1975). Emotional attitudes in adults insulin-dependent diabetics. *Journal of Psychosomtic Research*, 19: 241-246.
- Sayed, A.J., & Leaverton, D.R. (1974). Kinetic-Family-Drawings of children with diabetes. *Child Psychiatry & Human Development*, 5: 40-50.
- Sears, D., Peplau, L., & Taylor, S. (1991). *Social psychology*, 7th ed., New Jersey: Englewood Cliffs.
- Sensky, T., & Petty, R. (1989). Type A behaviour pattern and glycaemic control in type I diabetes. *Psychotherapy & Psychosomatics*, 52: 96-100.
- Sherman, A.C., & Walls, J.W. (1995). Gender differences in relationship of moderator variables to stress and symptoms. *Psychology & Health*, 10: 321-331.
- Silink, M (2005a). Diabetic ketoacidosis. *International Journal of Diabetes & Metabolism*, 13, 35.

- Silink, M. (2005b). The global impact of diabetes. *International Journal of Diabetes & metabolism*, 13, 30.
- Singer, E. (1974). Premature social aging: The social-psychological consequences of a chronic illness. *Social Science & Medicine*, 8: 143-151.
- Smith, T.W., Peck, J.R., & Ward, J.R. (1990). Helplessness and depression in rheumatoid arthritis. *Health Psychology*, 9: 377-389.
- Songar, A., Kocabasoglu, N., Balcioglu, I., Karaca, E., Kocabasoglu, C., Haciosman, M., & Somay, G. (1995). The relationship between diabetics metabolic control levels and psychiatric symptomatology. *Integrative Psychiatry*, 9: 34-40.
- Spielberger, C.D. (1996). *State-trait anger expression inventory STAXI, Professional.* Odessa, Fl: Psychological Assessment Resources.
- Spielberger, C.D., Krasner, S.S., & Solomon, E.P. (1988). The experience, and control of anger,. In M.P. Janisse (Ed.), *Health psychology: Individual difference & stress* (pp. 90-1080). New York: Springer-Verlag.
- Stabler, B., Lane, J.D., Ross. S.L., Morris, M.A., Litton, J., & Surwit, R.S. (1988). Type A behavior pattern and chronic glycemic control in individuals with IDDM, *Diabetes Care*, 11: 361-362.
- Stabler, B., Morris, M.A., Litton, J., Feinglos, M.N., & Surwit, R.S. (1986). Differential glycemic response to stress in type A and type B individuals with IDDM. *Diabetes Care*, 9: 550-551.
- Stabler, B., Surwit, R.S., Lane, J.D., Morris, M.A., Litton, J., & Feinglos, M.N. (1987). Type A behavior pattern and blood glucose control in diabetic children. *Psychosomatic Medicine*, 49: 313-316.
- Steele, R.G., Elliot, V., & Phipps, S. (2003). Race and health status as determinants of anger expression and adaptive style in chldren. *Journal of Social & Clinical Psychology*, 22: 40-58.
- Steele, R.G. Phipps, S., & Srivastava, D.K. (1999). Low-end specificity of childhood measures of emotional distress: Consistent effects for anxiety and depressive symptoms in a non-clinical population. *Journal of Personality Assessment*, 73: 276-289.
- Surridge, D.H.C., Erdahl, W.D.L., Lawson, J.S., Donald, M.W., Monga, T.N., Bird, C.E., & Letenmendia, F.J.J. (1984). Psychiatric aspects of diabetes. British *Journal of Psychiatry*, 145: 269-276.
- Surwit, R.S., & Schneider, M.S. (1993). Role of stress in the etiology and treatment of diabetes mellitus. *Psychosomatic Medicine*, 55: 380-393.
- Tattersall, R.B. (1981). Psychiatric aspects of diabetes: A physicianís view. British *Journal of Psychiatry*, 139: 485-493.
- Tavris, C. (1982). *Anger: The misunderstanding emotion*, New York: Simon and Schuster.

- Thomas, S.P. (1989). Gender differences in anger expression: Health implications. *Research on Nursing & Health*, 12: 389-398.
- Van Tilburg, M.A.L., McCaskill, C.G., Lane, J.D., Edwards, C.L., Bethel, A., Feinglos, M.N., & Surwit, R.S. (2001). Depressed mood is a factor in glycemic control in type 1 diabetes. *Psychosomatic Medicine*, 63: 551-555.
- Vera, L., Nollet-Clemencon, C., Vila, G., Mouren-Simeon, M.C., & Robert. J.J. (1997). Social anxiety in insulin-dependent diabetic girls. *European Psychiatry*, 12: 58-63.
- Viinamak, H., Niskanen, L., & Uusitupa, M. (1995). Mental well-being in people with non-insulin-dependent diabetes. *Acta Psychiatric Scandinavica*, 92: 392-397.
- Weinberger, D.A. (1990). The construct validity of the repressive coping style. In J. Singer (Ed.). *Repression and dissociation: Implications for personality theory, psychopathology and health* (pp. 337-386). Chicago: University of Chicago Press.
- Welch, G.W., Jacobson, A.M., & Polonsky, W.H. (1997). The problem areas in diabetes scale: An evaluation of its clinical utility. *Diabetes Care*, 20: 760-766.
- Werner, N.E., & Crick. N.R. (1999). Relational aggression and social psychological adjustment in a college sample. *Journal of Abnormal Psychology*, 108: 615-623.
- WHO *(World Health Organization)* (2000). Retrieved Feb 28, 2005 from the World Wid Web: http/www.WHO.int/diabetes/facts/world_figures/en/print.html.
- Wild, S., Roglic, G., Green, A., Sicree, R., & King, H. (2004). Global prevalence of diabees: Estimates for the year 2000 and projections for 2030. *Diabetes care*, 27: 1047-1053.
- Wredling, R., Stalhammar, J., Adamson, U., Berne, C., Larsson, V., & Ostman, J. (1995). Well-being and treatment satisfaction in adults with diabetes: A Swedish population-based study. *Quality of Life Research*, 4: 515-522.
- Wrigley, M., & Mayou, R. (1991). Psychosocial factors and admission for poor glycemic control: a study of psychological and social factors in poorly controlled insulin dependent diabetic patients. *Journal of Psychosomatic Research*, 35: 335-343.
- Xu, Z., Fan, X., Hu, P., Li, X., & Feng J. (1996). Study of type II diabetes mellitus behaviour pattern. *Acta Psychlogicl Sinica*, 28: 315-319.

قدم في: مارس 2005.

أجيز في: فبراير 2006



Relationship between Diabetes and some Psychological Factors

Huda J. Hasan*

The aim of this study is to find out the relationship between diabetes and some psychological factors (i.e. Type A behavior, Neuroticism, Aggression and Anger) in Kuwait society. A sample of 239 individuals participated in the study. 122 diabetic patients (51 type 1, and 71 type 2) were recruited from the outpatient diabetes clinic. Whereas, 108 non-diabetic subjects were recruited as a control group. The study used 4 scales to collect data. 1) The Arabic type A behavior scale. 2) The Neuroticism Scale. 3) The Aggression Scale. 4) State-Trait Anger _Expression Inventory. Results show that age correlated positively with type A behavior and anger-control, and it correlated negatively with neuroticism, aggression, anger-state, anger-trait and anger-_expression. Furthermore, the duration of illness (for the patients sample) did not correlate with any of the study factors. Diabetic patients scored higher on type A behavior than the non-diabetic; whereas, the non-diabetic were higher on anger-state, anger-trait and anger-_expression. In addition, Type 1 diabetic patients were found to be more aggressive, and scored higher on anger-state than type 2. Males tended to be more of type A behavior than females, whereas females displayed a higher degree of neuroticism.

Keywords: Diabetes, Type A behavior, Neuroticism, Aggression, Anger

* Associate Professor, Department of Psychology, college of Social Sciences, Kuwait.



العلاقة بين الأسرة وتصرفات المراهقين
دراسة استطلاعية على عينة من الأسر الكويتية

صالح ليري*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقويم العلاقة بين سلوك الأسرة الكويتية وتصرفات المراهقين (الذكور والإناث)، وتبحث في نوعية المعاملة بين الأسرة والمراهق، وتستقرئ تأثير نقد الأسرة لابنها المراهق أو ابنتها المراهقة أو ثقتها بهما، وتوضيح تأثير نوعية المعاملة المنزلية على المراهق من خلال معرفة نوعية الأسر. حيث صممت استبانة علمية غطت عينة بلغت (292) أسرة، وقد بينت نتائج تحليل الاستبانة أن معظم الأسر الكويتية تعامل المراهق معاملة موضوعية، وتشجعه، ولا تتدخل كثيراً في شؤونه الخاصة، وإنما تساعده على إيجاد الحلول المناسبة للمعوقات والتحديات التي تعترض طريقه. وقد تبين كذلك من تحليل المتغيرات الكثيرة في الاستبانة أن نوعية معاملة الأسرة الكويتية للمراهق تنعكس على تصرفاته وتؤدي إلى خلق إشكاليات إذا ما تمت المعاملة بطريقة نابذة، أو مساعدته على تجاوز مرحلة المراهقة بأمان وإيجاد الحلول لمشكلاته إذا ما تم التعامل معه بشكل إيجابي وديمقراطي. ومن جانب آخر، بينت الدراسة أن للحرية وبناء شخصية المراهق دوراً كبيراً في تنمية هواياته في المنزل أو خارجه وممارسته لها في إطار مجتمعي سليم. وأخيراً، ركزت الدراسة على دور النزاعات الأسرية في التأثير على تصرفات المراهق، وأوصت بضرورة حلها بعيداً عنه؛ لانعكاساتها السلبية عليه. وأكدت الدراسة الأثر الإيجابي المنبثق عن إشراك المراهق في اتخاذ القرارات التي تهم الأسرة بوصف ذلك نوعاً من التدريب على تحمل المسؤولية؛ مما يحتم ضرورة إشراكه في اتخاذ القرارات.

المصطلحات الأساسية: الأسرة الكويتية، المراهقون، معاملة الأسرة، التدريب على اتخاذ القرار.

---

* مدير إدارة الخدمة الاجتماعية الصحية – الكويت.

مقدمة:

نتج عن زيادة التقدم والتطور الاقتصادي وظهور مجتمع الرفاه في دولة الكويت زيادة انشغال الآباء والأمهات في مجالات العمل، وارتفاع عدد الساعات التي يقضيها أفراد الأسرة خارج المنزل في سبيل توفير مستوى عال من الدخل. ومع تطور وسائل الاتصال الحديثة من تلفون وتلفزيون ودخول الإنترنت لعديد من المنازل، واستخدام الألعاب الإلكترونية، والاعتماد على الخدم في القيام بالعديد من الأعمال المنزلية، قلّ الاحتكاك بين أفراد الأسرة الواحدة، وزادت المشكلات الاجتماعية والنفسية فيها نتيجة غياب الأب أو الأم عن أولادهما لساعات طويلة يومياً.

وقد فرضت نوعية الحياة الحديثة في عالم متحرك وبشكل سريع العديد من المتطلبات والالتزامات على الأم والأب؛ حيث دخل الأبوان في العديد من النزاعات الأسرية والمشكلات الاجتماعية والمالية حول توفير متطلبات الحياة الزوجية وتربية أطفالهما وإشباع حاجاتهم الفعلية.

ومع مرور الزمن وبلوغ الأولاد سن المراهقة خلقت هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والعائلية الجديدة العديد من التحديات للمراهقين؛ حيث تؤدي هذه الظروف إما إلى تجاوز المراهق مرحلة المراهقة بأمان أو بانحراف إلى الطريق غير السليم وبما يحمله ذلك في طياته من مصاعب له ولأسرته ومجتمعه (جمال تفاحة، 1994: 182–184).

وتنعكس تصرفات الأسرة الكويتية في مثل هذه الظروف (الاقتصادية والاجتماعية والنفسية) على تصرفات المراهقين (الذكور والإناث)؛ حيث إن نوعية العلاقة بين الأسرة والمراهق تعتمد على نوعية معاملة الأسرة لهذا المراهق؛ مما ينعكس على تصرفاته. (قاسم الصراف، 1992: 91–129).

إن العلاقة الحسنة والمتزنة بين الأسرة والمراهق والاحترام المتبادل بينهما تدفعه إلى التصرفات الاجتماعية المقبولة والابتعاد عن المشكلات والعنف الأسري، وتدعم ثقته بنفسه ومن ثم تكسب الأسرة نوعاً من المكانة والمقدرة على تنظيم شؤونها. أما في حال وجود نزاعات أسرية فيجب حلها بعيداً عن المراهق لانعكاساتها السلبية عليه، مما يضع عبئاً إضافياً على الأم والأب، ويحتم ضرورة حذرهما الشديد وحرصهما على حل المشكلات التي تعترضهما بعيداً عن أعين أبنائهما وبناتهما وتوفير الأمن والطمأنينة والجو العائلي المستقر لهم ليتسنى للمراهقين من الأبناء والبنات أن يركزوا على مشكلاتهم الشخصية التي تواجههم.

وعليه، فيمكن تحديد مشكلة الدراسة في العلاقات الأسرية وانعكاساتها على تصرفات الأبناء المراهقين، وصياغتها في مجموعة من **التساؤلات الرئيسة** على الوجه التالي:

1 – ما العلاقة بين تصرفات الأسرة الكويتية وتصرفات الأبناء المراهقين؟

2 – هل تؤثر أساليب المعاملة الوالدية على تكوين شخصية الأبناء المراهقين؟

3 – ما تأثير نوعية المعاملة المنزلية على المراهق؟

4 – ما تأثير النزاعات الأسرية على المراهق؟

5 – ما الأسلوب الأمثل في التعامل مع المراهق؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف البحثية يمكن إدراجها فيما يلي:

1 – تقويم العلاقة بين تصرفات الأسرة الكويتية وتصرفات المراهقين (الذكور والإناث).

2 – البحث في نوعية العلاقة بين الأسرة والمراهق واستقراء تأثير نقد الأسرة لابنها المراهق أو ابنتها المراهقة أو ثقتها بهما، على تصرفاتهما.

3 – دراسة تأثير نوعية المعاملة المنزلية على المراهق من خلال معرفة نمط الأسرة (المتسلطة – المتسامحة – الواضحة – الواقعية – المراقبة – الواثقة – المتشككة – المتحررة.... إلخ).

4 – تحديد نوع التعامل بين الأسرة والمراهق من واقع الخبرة في الحياة وانعكاسات ذلك على تصرفات المراهق.

5 – استقراء سبب التمييز في المعاملة بين الذكر والأنثى وتحديد مدى الحرية التي تمنحها العائلة لكلا الجنسين.

6 – توضيح أثر النزاعات الأسرية على المراهق والأثر الإيجابي المنبثق عن إشراك المراهق في اتخاذ القرارات.

أهمية الدراسة:

تعود أهمية هذه الدراسة إلى أن كثيراً من الأسر الكويتية تسمح للمراهقين الدخول في النزاعات والإشكاليات الأسرية دون قصد ودون أن تعرف مدى التأثير

السالب الذي قد ينتج من مثل هذه التصرفات، حيث يمكن أن تتزايد مشكلات المراهقين وانحرافاتهم إذا ما سمح لهم بالدخول في المشكلات بين الأبوين، أو تمت المشاجرات الزوجية أمام أعينهم، مما يفقد الوالدين الاحترام والوقار من قبل هؤلاء الأبناء المراهقين.

وقد تم من خلال الاستبانة الموزعة على (292) أسرة كويتية التركيز على هذا المحور المهم، حيث سئلت العينة عن أهمية مناقشة النزاعات والخلافات الأسرية بعيداً عن أعين المراهقين أو بوجودهم دون إشراكهم أو إشراكهم فيها.

الدراسات السابقة:

لقد تعددت الدراسات السابقة التي أجريت حول علاقة المراهقين بأسرهم، ودور الأسرة في تعرف تصرفات المراهقين من خلال ثلاثة محاور أساسية، وهي:

1 - أساليب معاملة المراهقين:

ومن خلال دراسة (راشد السهل، 1994) كمحددات مبكرة لتتعرف الأسرة الصالحة حاجات المراهق ورغباته مثل حاجته إلى الاستقلال وصراعاته من أجل التحرر، وتساعده وتشجعه بقدر الإمكان، وتتيح له الفرص نحو مركز أكثر استقلالية، وتنمي قدراته على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات والتخطيط المستقبلي. إن هذه المعاملة الصحيحة والفهم لمركز المراهق لا يتأتى دفعة واحدة، وإنما ينتج عن سنوات من الاستقلال التدريجي وإبراز الذات، حيث تعلم الأسرة الصالحة ابنها المراهق أو ابنتها المراهقة الاعتماد على النفس في سن مبكرة، ويكون هذا التعليم بصورة مستمرة لا عرضية ونتيجة التفكير الواعي من الآباء. (راشد السهل، 1994: 275-297).

وإن أفضل سياسة تتبع مع المراهق هي سياسة احترام رغباته في التحرر والاستقلال دون إهمال رعايته وتوجيهه، حيث ستؤدي مثل هذه السياسة إلى خلق جو من الثقة بين الآباء وأبنائهم من جهة، كما ستؤدي من جهة أخرى، إلى وضع خطة واضحة نحو تكيف سليم يساعد المراهق على النمو والنضج والاتزان (مسن بول وآخرون، 1995: 95-96).

وتشير دراسة (عواطف حسين صالح، 1994: 83-112) إلى الاضطرابات السلوكية للمراهقين وإلى عملية التنشئة الاجتماعية بين الآباء والمراهقين، حيث إن المراهقين ينشئون أبناءهم تماماً كما ينشئ الآباء أبناءهم المراهقين. فالترتيب

الزمني هو بعد مهم في التنشئة المتبادلة، ويشير إلى التفاعل المترابط بين الوالدين وبين الطفل أو المراهق. وكلما نما الأفراد فإنهم يتطلبون طرقاً وأشكالاً للارتباط بالآخرين، وهناك من لا يستطيع الاستمرار والاتزان في علاقاته خلال مرحلة الحياة، وهناك من لا يستطيع الاستمرار ويخضع للتغير في علاقاته. (عواطف حسين صالح، 1994).

ويحدث نضج للمراهق ونضج للآباء وتغيرات اجتماعية ثقافية وتاريخية، وتتضمن التغيرات في المراهقة مثل البلوغ واتساع العقل المنطقي، وتزايد الأفكار المثالية والتمركز حول الذات والتوقعات العنيفة والتغيرات في التعليم والأصدقاء والرفاق، وأخيراً الحركة نحو الاستقلال.

أما تغيرات الوالدين فهي مرتبطة بمنتصف العمر، وعدم الرضا الزوجي والأعباء الاقتصادية، وإعادة النظر في مجال العمل، ووجهة النظر المتعلقة بالوقت، والاهتمامات الخاصة بالصحة والجسم.

2 – المراهق والعائلة والأصدقاء:

وتشير دراسة (حسن صالح، 1985) إلى المشكلات النفسية والاجتماعية لمرحلة المراهقة وأهمية الأصدقاء في حياة المراهق، وسوف نحلل هذا المحور بنوع من التفصيل؛ فقد أشارت نسبة كبيرة من العينة (67%) إلى إعطاء المراهق الحرية الكاملة في اختيار الأصدقاء، في حين يتدخل (27%) من الأسر في طريقة اختيار المراهق لأصدقائه. (حسن صالح، 1985: 44–62).

ونود أن نشير هنا إلى أن أهمية الأصدقاء والرفاق وتكوين علاقات وطيدة معهم تزداد في مرحلة المراهقة؛ إذ من الصعب على المراهق أن يتخلى عن أصدقائه وزملائه الذين يضع فيهم ثقته التامة، فيفضي إليهم بما يعتمل في نفسه من خواطر وأفكار ومشاعر، ويعبر لهم بكل حرية عن خططه وآماله ونزعاته.. وهو في كل هذا يلقى آذاناً صاغية لكل ما يقول وقلوباً متفتحة للتوحد معه. ويعتقد المراهق أنه لا يجد فهماً كافياً من الكبار الذين يحيطون به، وأن هناك فجوة ثقافية ونفسية واجتماعية بينه وبينهم تقف حائلاً دون أن يفهموه فهماً حسناً. وتزداد أهمية الأصدقاء؛ لأن المراهقين الذين لا ينجحون في تحقيق هذا الجانب في حياتهم، يميلون إلى العزلة فيتسمون بالخجل والتهيب والانسحاب عن الجماعات ويمعنون في التفكير والتأمل، ويتأثرون بما يقومون به من أعمال نحو الآخرين وما يقوم به الآخرون نحوهم، وهم في فحصهم لمواقف الحياة العادية وتخيلهم لها يأخذون في التمركز حول ذواتهم حيث يزداد هذا التمركز تدريجياً.

ويمكننا هنا أن نشير إلى دراسة (فؤاد هدية، 1994: 82–95)، وهي توضح مصادر الضبط الداخلي والخارجي التي قد ينتج عنها مشاعر النقص والدونية، ومن ثم يأخذون في لوم أنفسهم دون أن يفعلوا ما يستوجب هذا اللوم. وعند سؤال العينة عن صعوبة التزام القوانين المنزلية وتحديد درجة استجابة المراهق للنصيحة والتوجيه تبين من العينة أن 24% من الأسر ذكرت أن المراهق يستجيب للقوانين المنزلية، في حين بيّن 33% من الأسر أن المراهق لا يستجيب للقوانين، و43% بينوا أن المراهق يستجيب أحياناً. وقد اتضح من العينة أن نسبة كبيرة من المراهقين قد يستجيبون للنصيحة دائماً أو معظم الأحيان.

ونود أن نؤكد هنا أن مستوى تكيف المراهق ونموه يتوقفان بدرجة كبيرة على اتجاه الوالدين والجو السيكولوجي والاجتماعي السائد في المنزل، وهو جو يختلف ويتنوع بين أسرة وأخرى، فبينما يسود الود والمحبة والتفاهم بعض البيوت، يسود العنف والصراعات والكراهية بيوتاً أخرى، وبين هذا وذاك العديد من النماذج التي تؤثر وتنعكس بشكل مباشر على المراهق وتصرفاته ومدى التزامه القوانين واللوائح المنزلية. وما دام للمنزل تأثير على سلوك المراهق، فمن الضروري لدارس المراهقة أن تكون لديه معلومات أكثر وأعمق عن أنماط المنزل، وتأثيرها على المراهقين. إن فهم طبيعة المنزل الذي يعيش فيه المراهق والدور الذي يؤديه في تشكيل نمطه السلوكي يعد الخطوة الأولى نحو فهم المراهق وتوجيهه توجيهاً يحقق له التكيف السليم مع المجتمع.

وفي دراسة (قاسم الصراف، 1992: 91–129) عن مشكلات المراهقين يشير إلى ضرورة إشباع حاجات المراهق النفسية والاجتماعية؛ حيث بينت نسبة 64% من الأسر الكويتية أنها تحاول إشباع حاجات المراهق النفسية والاجتماعية، بينما تعبر نسبة كبيرة عن حبها لابنها المراهق أو ابنتها المراهقة، وقد بلغت هذه النسبة 95% من حجم العينة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأسر التي تمت مقابلتها ليست من الأسر النابذة للمراهق؛ إذ إن المنزل النابذ يفتقر فيه المراهق إلى الطمأنينة والتكيف، ويقطنه والدان يتناوبان الصراعات والمشاجرات، مما يخلق نوعاً من الاستياء بين المراهقين أنفسهم وبين الأب وأبنائه.

وقد انعكس ذلك في النسبة الكبيرة التي تعبر عن حبها لابنها المراهق بشكل دائم (95%) من العينة. هذا ويفتقر المنزل النابذ بدرجة كبيرة إلى العلاقات الاجتماعية الطيبة، سواء بين أفراد العائلة أو بين العائلة والعالم الخارجي. وتواجه المراهق في مثل هذه العائلة ظروف صعبة؛ إذ تنكر اهتماماته ورغباته وعندما

يسعى لإثارة اهتمام والديه، أو يجاهد ليؤكد نفسه فإنه يقابل بإنكار جائر وربما يعاقب بدنياً، حيث لا يحاول الأب أن يفهم ولده المراهق ولا يعطف عليه، ويشعره أنه غير مرغوب فيه (قاسم الصراف، 1992).

3 – استراتيجيات تعامل الأسر مع المراهق:

وتشير دراسة (مجدي حبيب، 1995: 98–127) إلى أساليب المعاملة الوالدية وإلى حجم الأسرة كمحددات وإلى اتباع الأسر عدة تصرفات ومنهجيات في التعامل مع المراهق، وهي كلها مؤثرات تنعكس على شخصية المراهق وتصرفاته في المجتمع؛ فمن الأسر من يتبع نظام الإخضاع والأوامر الناهية، ومنها من يتبع التسامح أو اللامبالاة، حيث يتزايد الصراع بين الأسر والمراهقين في هذه الفترة. ويمكن أن يواجه الوالدان أوقاتاً عصيبة لدفع المراهق إلى الاستقلال، والتركيز على المجالات التي يستطيع من خلالها اتخاذ قرارات ناضجة، والسيطرة في المجالات التي تكون فيها المعرفة لديه محدودة؛ حيث إن المراهق لا يبتعد ببساطة إلى عالم بعيد عن والديه، ولا شك في أن الارتباط بالوالدين يساعد المراهق على أن يصبح قادراً على المنافسة ويوسع عالمه الاجتماعي بطرق صحية. (مجدي حبيب، 1995).

وتشير دراسة (Jennifer *et al.*, 1997: 16-19) إلى أهم الوسائل والطرق التي تلجأ إليها الأسر في نقل المراهق انفعالياً من دائرة المنزل إلى بيئة خارجية تمثل المجتمع الكبير بما فيه من هيئات متعددة، حيث إن المراهق عادة ما يحارب والديه من أجل أن ينطلق بكل قواه إلى الحياة الاجتماعية، فهو لا يريد المال أو المكانة وإنما يرغب في تقبل الرفاق وثقة الأصدقاء ومحبة الجنس الآخر، ومهما حاولت الأسر من طرق لإقناع المراهق، فإنها لن تستطيع أن تكسب المعركة معه. وإذا حاولت الأسرة التمسك بموقفها وكبت دوافع المراهق في الاستمتاع بحياته الاجتماعية، فإن الانتقام قد يكون شديداً، وقد يتجه المراهق نحو الجنح أو السلبية أو المرض النفسي، وقد يضع الوالدين في صورة مخجلة أمام المجتمع. (Jennifer *et al.*, 1997).

ومن ثم ينبغي على الأسرة التي تتعامل مع المراهق أن تتوخى الحكمة والمرونة والعقلانية، وتترك للمراهق الخيار في اختيار الحياة الاجتماعية التي يريدها ما دامت ليست ضارة؛ مما يساعد على نمو المراهق نمواً سليماً ينمي شخصيته بشكل يخلق منه شخصاً يتحمل مسؤولياته، ويضع هو نفسه قراراته، ويتقبل نتائجها، ويقود سلوكه بمفرده، ودون هذه المعاناة لا يحدث نمو.

ونشير هنا إلى أنه عندما يدرك المراهق أن له شخصية فريدة ذات خصائص متميزة يأخذ في خلع رداء التعلق بالوالدين وعادة التقبل السريع لأحكام أبيه أو أمه؛ إذ إن من خصائص النمو السوي للكائن الإنساني نضاله في سبيل الاستقلال بنفسه وبمصيره ومحاولته السيطرة على بيئته، فالحياة وعملية النمو تعينان على المزيد من الاستقلال الذاتي والتخلص من التواكل والاعتماد على الأبوين، واكتساب وسائل جديدة لتحقيق ذلك.

ويعتبر الاحتجاج على قرارات الأب وعدم الامتثال الأعمى لسلطته من الوسائل التي يعلن بها المراهق عن نموه ورغبته في نزع قيد الاعتماد على الغير ورغبته في التفكير بنفسه والوقوف على قدميه. وما دام المراهق يوافق على أن يتولى الآخرون تدبير أمور حياته، فإنه لن يحرز تقدماً في نموه العقلي والانفعالي والاجتماعي، ولن يستطيع تحقيق ما هو في حاجة إليه من الاستقلال.

ومن جانب آخر، ينبغي على الأسرة مواجهة حاجات المراهق إلى الاستقلال الذاتي ووقايته من التمرد والإحباط بعدة طرق: منها منحه مرتباً شهرياً أو يومياً وإتاحة بعض فرص كسب المال له ومنحه الحرية في اختيار ملابسه وشرائها.

إن تكييف الأسر للتغيرات والتصرفات التي يأتي بها المراهق يتميز باليسر والسهولة إذا حرصت منذ البداية على تشجيع أطفالها على اتخاذ قراراتهم على أساس من الفهم وحسن الإدراك، وعلى إشراكهم في تدبير شؤون الأسرة، وإذا عاملتهم على أنهم أشخاص ينبغي أن يتعلموا تحمل المسؤولية نحو أنفسهم ونحو غيرهم أيضاً.

وفي مثل هذه الحالة لا بد أن يعمل الآباء على ملاءمة سلوكهم لنمو أبنائهم، وأكثر من هذا يجب على الآباء والأمهات أن يتخذوا خطوات معينة لمساعدة المراهقين في التغلب على العقبات الاجتماعية التي تقف في طريق بلوغهم الرشد، مما يعني ضرورة اتخاذ الخطوات الكفيلة بمعاونتهم على الاستقلال الاقتصادي وعلى الاضطلاع بمسؤولية تكوين أسرة خاصة بهم في المدى القريب.

ويشير (مصري حنورة، 1988: 17–26) في دراسته إلى مشكلات المراهقين بين الماضي والحاضر، ويستنتج من دراسة بعض الأدبيات أن علاقة المراهق بالأسرة وبالوالدين، (ولا تعتبر الأسرة الكويتية خارجة عن هذا الاستنتاج) قد تبدو متعارضة ومتناقضة؛ فمن ناحية يرغب المراهق في التخلص من سيطرة الآباء، ومن ناحية أبنائهم يعبرون عن حاجتهم إلى توجيه وإرشاد أكثر من جانب آبائهم. (مصري حنورة، 1988).

وفي الواقع يريد المراهق الحرية والتوجيه معاً، إنه يود لو عومل كما يعامل الكبار وليس كما يعامل الأطفال، وفي الوقت نفسه يود الاحتفاظ بعلاقة وثيقة مع أسرته، وهذا أمر طبيعي في هذه الفترة التي ينتقل فيها المراهق من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرجولة أو الأنوثة. ومن الممكن أن يجتاز المراهق هذه الفترة بنجاح إذا سمح له بقدر من الحرية والاستقلال وبشيء من التأييد والمساعدة إذا ما احتاج إليهما.

ويجب ألا نقلل من شأن المراهق ونستهين بقدرته، ونخطئ إذا ما ذهبنا إلى أنه أصغر من أن يدبر أموره بنفسه، كما نخطئ أيضاً عندما نعتقد أنه يريد الاستقلال عن الآخرين في الحال، وأنه لا يعرف ماذا يفعل بالحرية إذا ما نالها، ومع ذلك فإنه يريد من الآخرين احترامه والنظر إليه باعتباره فرداً له حياته الخاصة والمنفصلة عن حياة أبويه، وإنه يريد الفرصة التي تتيح له الاندماج في المجتمع، ولكنه في الوقت نفسه ينشد الطمأنينة التي تأتيه من شعوره بأن الكبار في أسرته يفهمونه ويجيبونه.

وتشير الدراسات إلى أن مشكلات المراهق يمكن أن تعود إلى عدة أسباب، منها:

- ظروف نمو المراهق السريعة وخصائص المرحلة التي يمر بها ومواصفاتها وتعقيداتها النفسية والبيولوجية والصحية.
- طريقة تربية الآباء والأمهات أنفسهم وأساليب تعاملهم الخاطئة مع أبنائهم ولفترات طويلة.
- طريقة تعامل الآباء والأمهات وتوقعاتهم من المراهق في فترة المراهقة.
- المدرسون وأساليبهم القديمة وطرائقهم الجامدة المملة.
- المناهج الدراسية المستوردة التي تفشل في ربط التلاميذ ببيئتهم، والتي غالباً ما تكون بعيدة كل البعد عن ظروف البيئة وثقافتها وعاداتها.
- الامتحانات المدرسية المتكررة ودورها الكبير في زيادة مشكلات المراهق النفسية وتوتراته الداخلية وقلقه واضطرابه.

مفاهيم الدراسة:

تشير الدراسات والأبحاث النفسية والاجتماعية إلى تميز كل مرحلة عمرية بمشكلاتها الخاصة الناجمة عن خصائص ومواصفات نمو المرحلة التي يمر بها الفرد والتي تتسبب في قلق المحيطين به في البيئة وتوترهم. حيث تشير الدراسات الخاصة بسلوك المراهقين إلى أن سلوك المراهق - ذكراً كان أم أنثى - يتصف عادة بالمتاعب والمشكلات بدرجة تفوق غيره من الفئات العمرية، وبخاصة من وجهة نظر أفراد مجتمع الكبار والوالدين.

مفهوم الأسرة:

الأسرة أول خلية يتكون منها البنيان الاجتماعي، وتقوم على أوضاع ومصطلحات يقرها المجتمع. وتعد الأسرة الإطار العام الذي يحدد تصرفات أفرادها؛ فهي التي تشكل حياتهم وتضفي عليهم خصائصها وطبيعتها، والأسرة بوصفها نظاماً اجتماعياً تؤثر في غيرها من النظم الاجتماعية وتتأثر بها، والأسرة وحدة اقتصادية كما هي وحدة إحصائية، وهي الوسط الذي اصطلح عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان ودوافعه الطبيعية والاجتماعية (حسن مصطفى، 2004: 191).

أي إن الأسرة في طبيعتها اتحاد تلقائي تؤدي إليه الاستعدادات والقدرات الكامنة في الطبيعة البشرية، وهي بأوضاعها ومراسيمها مؤسسة اجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة الطبيعية التلقائية للنظم والأوضاع الاجتماعية (Social institutions) (كمال مرسي، 1987: 12–14).

مفهوم المراهقة:

المراهقة لغوياً: ما الذي نقصده بالضبط عندما نقول: إن نجلنا قد وصل إلى مرحلة المراهقة، أو عندما نقول: إن فلاناً قد أصبح شاباً مراهقاً؟ ترجع لفظة المراهقة إلى الفعل العربي (راهق) الذي يعني الاقتراب من الشيء، فراهق الغلام فهو مراهق: أي قارب الاحتلام، ورهقت الشيء رهقاً قربت منه. والمعنى هنا يشير إلى الاقتراب من النضج والرشد، واصطلاح المراهقة في علم النفس يعني: الاقتراب من النضج الجسمي والعقلي والنفسي والاجتماعي، ولكنه ليس النضج نفسه، لأنه في مرحلة المراهقة يبدأ الفرد في النضج العقلي والجسمي والنفسي والاجتماعي ولكنه لا يصل إلى اكتمال النضج إلا بعد سنوات عديدة قد تصل إلى 9 سنوات. (عبدالرحمن سليمان، 1997: 241: 67–68).

أما الأصل اللاتيني للكلمة فيرجع إلى كلمة "Adolescere"، وتعني التدرج نحو النضج الجسمي والعقلي والنفسي والاجتماعي والعاطفي أو الوجداني أو الانفعالي. ويشير ذلك إلى حقيقة مهمة، وهي أن النمو لا ينتقل من مرحلة إلى مرحلة فجأة، ولكنه تدريجي، ومستمر ومتصل، فالمراهق لا يترك عالم الطفولة ويصبح مراهقاً بين عشية وضحاها، ولكنه ينتقل انتقالاً تدريجياً، ويتخذ هذا الانتقال شكل نمو وتغير في جسمه وعقله ووجدانه، فالمراهقة تعد امتداداً لمرحلة الطفولة، وإن كان هذا لا يمنع من امتيازها بخصائص معينة تميزها من مرحلة الطفولة. (كاميليا عبدالفتاح، 1992: 77–78).

كما أن المراهقة تشير إلى تلك الفترة التي تبدأ من البلوغ الجنسي "Puberty" حتى الوصول إلى النضج "Maturity"، وهكذا يعرفها سانفورد: فالمراهقة إذن تشير إلى فترة طويلة من الزمن، وليس إلى مجرد حالة عارضة زائلة في حياة الإنسان، فهي مرحلة انتقال من الطفولة إلى الرجولة، وعلى كل حال يجب فهم هذه المرحلة على أنها مجموعة من التغيرات التي تحدث في نمو الفرد الجسمي والعقلي والنفسي والاجتماعي، ومجموعة مختلفة من مظاهر النمو التي لا تصل كلها إلى حالة النضج في وقت واحد، وهكذا يعرفها «إنجلسن» بأنها مرحلة الانتقال التي يصبح فيها المراهق رجلاً، وتصبح الفتاة المراهقة امرأة، ويحدث فيها كثير من التغيرات التي تطرأ على وظائف الغدد الجنسية والتغيرات العقلية والجسمية. (Larry, 2001: 51-52).

وتتميز مرحلة المراهقة بتنوع المشكلات وبتعددها؛ حيث يجب الإسراع في التخلص منها، وإيجاد الحلول المناسبة لها، ومقابلتها بأساليب مقبولة ومعقولة من جانب المراهقين وجماعاتهم الخاصة حتى يكون المراهق ناجحاً في حياته المقبلة منسجماً مع عائلته ومجتمعه. ويمكن أن ينظر إلى المراهق على أنه شخص يسبب المشكلات لنفسه ولمجتمعه، وذلك لكونه شخصاً غير متكيف مع دوره الجديد في الحياة مضطرب.. قلق متردد.. متمرد عنيد.. عنيف عدواني.... إلخ. إن هذه التصرفات والخصائص في شخصية المراهق تسبب له كثيراً من المشكلات والمتاعب التي على أثرها يشعر بعدم الرضا النفسي وعدم التمتع بالسعادة، ويجعلنا نحكم على سلوكه وتصرفاته بالانحراف وعدم التوافق.

وتتفاوت المشكلات والتحديات التي يعانيها المراهق من حيث النوع والدرجة والحدّة والشدّة والخطورة والأهمية؛ فمنها على سبيل المثال السهل البسيط الذي يتمكن المراهق من مواجهته بنفسه والتغلب عليه وحده، ومنها ما يكون معقّداً متشابكاً في جذوره ويستلزم تدخلاً إيجابياً سريعاً من الكبار المحيطين به لمساعدته والأخذ بيده إلى التغلب عليها، ومنها ما يكون أشد خطورة، ويتطلب تدخل المختصين في علم النفس والإرشاد والتوجيه النفسي والاجتماعي لاكتشاف حقيقة أسباب هذه المشكلات والبحث في الطرق والاستراتيجيات المفيدة للتخلص منها (Arthur *et al.*, 2000: 17-18).

وتصنف المشكلات والتحديات التي يواجهها المراهق إلى عدة أنواع، منها

التحديات والإشكاليات العرضية المؤقتة، ومنها ما هو دائم مزمن يلازم المراهق طوال حياته ولا يملك إلا التكيف معه، وتتفاوت ردود فعل المراهق واستجاباته بحسب طبيعة المشكلات التي يواجهها وبحسب تكوينه الشخصي والنفسي وظروفه البيئية والاجتماعية. (سعدية بهدار، 1980: 24-25).

إن المشكلات العامة لفترة المراهقة يمكن أن تضم جميع المشكلات التي كانت قد واجهت المراهق في طفولته، والتي لم ينجح في التغلب عليها آنذاك، وفشل في الوصول إلى حلول لها، حيث تعود إلى الظهور مرة أخرى خلال فترة المراهقة.

أما المشكلات الخاصة بفترة المراهقة فتضم المشكلات التي تظهر عادة خلال فترة المراهقة نتيجة للتغيرات الجسمية والفسيولوجية التي يتعرض لها المراهق في هذه المرحلة، والتي تؤكد الدراسات أن مشكلات المراهقين يكون لها علاقة قوية ومباشرة بالخصائص الجسمية والنفسية والاجتماعية والعقلية لنموهم فيها، والتي يتعرضون لها عادة في رحلتهم من الطفولة إلى الرشد. (ألن كاترين، 2000: 77).

وقد اختلف علماء الخدمة الاجتماعية في تصنيف مشكلات فترة المراهقة وتقسيمها باختلاف الأطر المرجعية التي نسبوا وردوا إليها تصنيفاتهم، فمنهم من اهتم بالمراهق نفسه، وجعل منه إطاراً مرجعياً نسب إليه جميع مشكلات المرحلة التي قسمها بذلك إلى مشكلات جسمية صحية، ومشكلات عقلية نفسية، ومشكلات اجتماعية خلقية، والظروف البيئية للمراهق (Adloescent) (رمضان القذافي، 2000: 104).

وتعددت المسميات للمشكلات التي يتعرض لها المراهق والأطر المرجعية التي تعود إليها المشكلات التي تواجهه، ولكن يبدو من الملاحظة لعينة هذا البحث أن المشكلات التي يتعرض لها المراهق تعود بشكل كبير إلى تأثير المشكلات الأسرية والمدرسية والدراسية والاجتماعية التي يتعرض لها وبنسب متفاوتة. (عادل عبدالله، 1991: 24).

وتختلف أسباب المشكلات التي يعانيها المراهق الكويتي وإن تشابهت أعراض المشكلة، حيث تختلف من مراهق إلى آخر باختلاف تكوينه النفسي ووضعه الاجتماعي وظروفه الشخصية واتجاهاته الذاتية وما إلى ذلك.. مما ينتج عنه استحالة اقتراح حل واحد لجميع الصعوبات التي يواجهها المراهقُ بل لا بد من الوقوف على الظروف الخاصة بكل حالة على حدة وتشخيص الظروف البيئية والاجتماعية والشخصية والمادية والنفسية لكل مراهق (سمية عبدالله، 1988: 100-103).

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على النمط الاستطلاعي مستخدمة منهج المسح الاجتماعي بالعينة مع استخدام أداة رئيسة تتمثل في الاستبانة التي صممت خصيصاً لتحقيق أغراض الدراسة، وتتناول جميع المحاور التي سبق أن أشارت إليها الدراسة. هذا وقد استعانت الدراسة بأساليب التحليل الإحصائي لعرض النتائج التي تم التوصل إليها وتفسيرها.

عينة الدراسة:

وضعت مجموعة من الضوابط لاختيار عينة الدراسة، من أهمها:

1 – أن تكون الأسر مجال الدراسة متضمنة لأبناء مراهقين من الجنسين.

2 – أن تمثل هذه الأسر جميع محافظات الكويت.

3 – أن تمثل الأسر المختارة البيت الكويتي بتقاليده وعاداته.

4 – أن تكون العينة المختارة وفقاً للأسس العلمية والمنهجية.

وفي ضوء تلك الضوابط ومن خلال الاسترشاد بالدراسات السابقة ومعدلات اختيار العينة فقد حددت مفردات هذه الدراسة في (292) أسرة كويتية، اختيرت بالأسلوب العشوائي حتى يمكن أن تمثل جميع مناطق الكويت.

أدوات الدراسة:

تعتمد الدراسة على مجموعة من الأدوات التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهدافها مثل المقابلة، التحليل الإحصائي، الملاحظة، هذا إلى جانب الأداة الرئيسة وهي الاستبانة التي صممت خصيصاً لتلك الدراسة، وروعي في تصميمها الأسس المنهجية والعلمية. هذا، وتضمنت هذه الاستبانة المحاور التالية:

1 – محور التعامل مع المراهق:

– هل تنتقد المراهق في تصرفاته؟

– هل تثق في المراهق أو تراقبه في تصرفاته؟

– هل تكاشف المراهق وتشاركه مشكلاته البسيطة؟

– هل تمتدح المراهق إذا قام بعمل جيد؟

– هل توفر للمراهق كل ما يطلبه حتى إذا لم تكن مقتنعاً به؟

- هل يميل المراهق لك ويحكي لك أسراره؟
- هل تنمي في المراهق مهارة الاعتماد على النفس؟
- هل تتعارض آراؤك مع آراء ابنك المراهق أو ابنتك المراهقة؟
- هل تتعامل مع المراهق بتسلط؟
- هل توفر مكاناً خاصاً للمراهق للمذاكرة والقراءة؟
- هل تضايقك قراءة المراهق لكتاب عاطفي؟

2 – محور المراهق والعائلة:

- هل توجد مشكلات بين ابنك المراهق أو ابنتك المراهقة والعائلة؟
- هل تعتمد الأسرة على المراهق في أداء بعض المهام؟
- هل تسمح الأسرة للمراهق باختيار الأصدقاء؟
- هل يلتزم المراهق قوانين الأسرة المنزلية؟
- هل يستجيب المراهق لنصيحة الأسرة وتوجيهها؟
- هل تشبع الأسرة حاجات المراهق النفسية والاجتماعية؟
- هل تعبر الأسرة عن حبها للمراهق؟

3 – محور استراتيجيات التعامل:

- ما الأسلوب الأمثل للتعامل مع ابنك المراهق؟
- هل تعامل الصبي المراهق بأسلوب يختلف عن معاملة البنت؟
- هل تعامل المراهق بحرية مطلقة أو تراقبه في تصرفاته؟
- كيف تنمي العلاقة بين المراهق وإخوانه؟
- هل تشجع تنمية مهارات المراهق الخارجية وتقوية شخصيته وتركه ليتعامل مع الآخرين؟
- هل تحل النزاعات الأسرية بعيداً عن المراهق أم في وجوده؟
- هل تشارك المراهق في اتخاذ القرارات التي تهم الأسرة؟
- هل يميل المراهق إلى الأب أو الأم إذا تعرض لمشكلة ويريد حلاً؟

نتائج الدراسة الميدانية:

يبين جدول (1) الأساليب التي تتبعها الأسر الكويتية في التعامل مع المراهق واستراتيجياتها في حل المشكلات والصعوبات التي تواجه المراهق؛ حيث تتبع نسبة 50% من العينة أسلوب الحوار والنقاش والإقناع في تعاملها مع المراهق، بينما تلجأ نسبة 17,1% إلى إعطاء تعليمات محددة مع ثقتها بالمراهق، وتتعامل نسبة 22,6% من العينة مع ابنها المراهق أو ابنتها المراهقة بنوع من الصبر، وتستعمل نسبة قليلة أسلوب الثواب والعقاب في تعاملها مع المراهق، حيث لا تتجاوز هذه النسبة 10,3% من حجم العينة.

وتشير الأدبيات الخاصة بالعلاقة بين المراهق والأسرة إلى أن الأسرة يجب أن تكون على اطلاع وعلم بالمكان الذي يقضي فيه أبناؤهم المراهقون وقت فراغهم وعلى معرفة بزملائهم، ولكنهم يحسنون صنعاً لو اقتصروا في تحرياتهم ونقدهم على المسائل المهمة، تاركين المسائل البسيطة - كلما أمكن ذلك - بين أيدي المراهقين أنفسهم، على أمل أن تدريبهم السابق ونضجهم في أحكامهم، سوف يتغلب في النهاية. ويحتاج الفرد المراهق إلى إعطائه فرصة لممارسة نشاطاته الخاصة واعتماد الحوار والنقاش المنطقي معه ممزوجاً بالثقة، وهذا يعني أن المراهق يرغب في أن يكتشف ذاته الخاصة به، المتميزة عن أسرته، فإذا كان الوالدان يريدان أن يسعيا دائماً إلى التحكم في نشاطه، أو يبغيا أن يمتعا نفسيهما بمشاركته العمل، ويرغبا في العمل على تسليته رغماً عنه فإنهما يحطمان جهوده التي يبذلها في سبيل اكتشاف نفسه.

جدول (1)
الأسلوب الأمثل في التعامل مع المراهق

الأسلوب	التكرار	النسبة
الحوار والنقاش	146	%50
إعطاء قواعد محددة مع الثقة	50	%17,1
إعطاء الحب والصداقة مع الصبر	66	%22,6
الثواب والعقاب	30	%10,3
أخرى	-	-
المجموع	**292**	**%100**

وتعامل نسبة كبيرة من الأسر كما يتضح من جدول (2) المراهق الابن معاملة تختلف عن المراهقة؛ وذلك نظراً للتفاوت بين الذكر والأنثى في كثير من القضايا التي تعدها الأسرة مهمة، حيث أشار 72% من العينة إلى أنهم يعاملون الابن المراهق بأسلوب يختلف عن الابنة المراهقة، في حين يعامل 9% من العينة كلا الجنسين بالطريقة نفسها، وامتنع 19% عن الإجابة عن هذا السؤال.

جدول (2)

مدى اختلاف أسلوب معاملة كل من الفتى والفتاة

الأسلوب	التكرار	النسبة
نعم	210	%72
لا	27	%9
أخرى	55	%19
المجموع	**292**	**%100**

ويتبين من جدول (3) أن نسبة 55% من العينة تعطي المراهق حرية التصرف في شؤونه، وتشجع على أسلوب الموافقة مع المراهق وتشجيعه على حرية التصرف والاستقلالية والاعتماد على النفس، في حين أكد 45% من العينة وقوفهم ضد إعطاء المراهق حرية التصرف، وأنه يجب مراقبته والحد من حريته في اتخاذ القرارات.

جدول (3)

مدى منح المراهق حرية التصرف في شؤون حياته

الأسلوب	التكرار	النسبة
مع	160	%55
ضد	132	%45
المجموع	**292**	**%100**

وقد أوضحت النسبة العالية التي تعطي المراهق حرية التصرف أنها مع هذه الحرية بسبب العديد من العوامل التي تنمي شخصية المراهق وتعطيه الحرية والأمان، وقد بلغت هذه النسبة 27%، في حين بلغت نسبة تدعيم قدرة المراهق على الاعتماد على النفس 17%، ويمكن أن تسهم الحرية في نضوح المراهق وتصرفاته بشكل أكثر توازن، وهو ما يتضح من جدول (4).

جدول (4)
الرأي تجاه إعطاء المراهق حرية التصرف

الأسلوب	التكرار	النسبة
حتى يشعر بالحرية والأمان	80	%27
الاعتماد على النفس	51	%17
ضد عدم النضج	75	%26
سوء استغلال الحرية	52	%19
أخرى	34	%11
المجموع	**292**	**%100**

أما فيما يتعلق بأفضل الطرق لتنمية التعامل وحل المشكلات بين المراهق وإخوته في البيت الكويتي فتشير البيانات من الاستبانة والنتائج المدونة في جدول (5) إلى أن نسبة كبيرة من العينة تفضل الاحترام والمحبة المتبادلة بين الإخوة بنسبة 56%، ثم المساواة في التعامل بنسبة 16%، وتعمل نسبة 28% من الأسر على تنمية روح التعاون والتبادل بين الإخوان.

جدول (5)
طرق تنمية العلاقة بين المراهق وإخوته

الأسلوب	التكرار	النسبة
الاحترام والمحبة المتبادلة بين الإخوة	164	%56
المساواة في التعامل	47	%16
التعاون والتبادل بين الإخوان	81	%28
المجموع	**292**	**%100**

وتقوم نسبة كبيرة جداً من الأسر الكويتية على تشجيع هوايات أبنائها المراهقين للعمل داخل المنزل وتنمية مهاراتهم (95%)، مما يعكس اهتمام هذه الأسر بتطوير أبنائها المراهقين ومساعدتهم والبعد بهم عن أية مشكلات خارجية، وتعميق ثقتهم بأنفسهم من خلال المهارات الداخلية والخارجية، ويتضح ذلك في النسب الموجودة في جدول (6).

جدول (6)
الرأي نحو تشجيع المراهق على تنمية هواياته في المنزل أو خارجه

الأسلوب	التكرار	النسبة
نعم	276	%95
لا	13	%4
أخرى	3	%1
المجموع	**292**	**%100**

وقد لاحظ الباحث أن نسبة كبيرة من العائلات الكويتية تحاول حل مشكلاتها بعيداً عن أعين المراهقين أو في وجودهم، ولا تفضل مشاركتهم في هذه المشكلات رغبة منها في توفير الجو الملائم للمراهق، حيث أعرب 61% من العينة عن رغبتهم في مناقشة المشكلات الأسرية بعيداً عن أعين المراهقين، ويعمل فقط 16% من العينة على إشراك المراهق في النزاعات الأسرية، في حين يحل 22% من الأسر مشكلاتهم في وجود المراهق. ونود أن نؤكد أن إشراك المراهق في التحديات والصعوبات التي تواجه الأسر ربما لن يكون سيئاً، وذلك بحسب المشكلة أو التحدي الذي يواجه الأسرة – انظر جدول (7).

جدول (7)
مناقشة النزاعات الأسرية بعيداً عن المراهق
أو في وجوده ومشاركته

الأسلوب	التكرار	النسبة
مناقشة النزاعات بعيداً عن المراهق	177	%61
مناقشة النزاعات في وجود المراهق	47	%16
مناقشة النزاعات بمشاركة المراهق	64	%22
أخرى	4	%1
المجموع	**292**	**%100**

وتعمل نسبة كبيرة من الأسر الكويتية التي شملتها الاستبانة على تنمية روح القيادة وتحمل المسؤولية واتخاذ القرارات لدى المراهق؛ حيث أشارت نسبة 89% من العينة إلى أنها تشرك المراهق في تحمل المسؤولية وفي عملية التخطيط للمنزل واتخاذ القرارات الموضوعية للمشكلات والتحديات التي تواجه المنزل، وهذا ما

يتضح من جدول (8)، وقد أشارت نسبة ضئيلة بلغت 9% إلى أنها لا تشرك المراهق في عملية اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية.

جدول (8)
مشاركة المراهق في اتخاذ القرارات وتعليمه تحمل المسؤولية

الأسلوب	التكرار	النسبة
نعم	261	%89
لا	26	%9
أخرى	5	%2
المجموع	**292**	**100**

وأخيراً يبين جدول (9) أن المراهق يميل إلى جانب الأم أكثر من الأب، حيث يدل نلك على أن الأم ربما تتعاطف مع التحديات والمشكلات التي يعانيها المراهق، مما يجعلها الملاذ الأول له، وتميل نسبة 52% من العينة إلى جانب الأم، في حين يتجه 16% إلى الأب، ويتجه 32% من المراهقين إلى الأب والأم معاً للمساعدة في حال ثقتهم بالطرفين.

جدول (9)
ميل المراهق في حل مشكلاته

الأسلوب	التكرار	النسبة
الأم	150	%52
الأب	48	%16
الاثنان معاً	94	%32
المجموع	**292**	**100**

مستخلصات الدراسة:

1 – فيما يتعلق بالمحور الخاص بنقد المراهق في تصرفاته فقد بلغت نسبة العينة التي تنقد المراهق في بعض عاداته 61.30%، بينما أشار 31.50% من العينة إلى أنهم ينتقدون بناتهم المراهقات أحياناً، وأوضح 9% من العينة أنهم لا ينتقدون تصرفات أبنائهم المراهقين، وهو ما يعني أن ما يقارب 93% من العينة إما ينتقدون

بشكل دائم أو أحياناً، وهذا يؤكد حرص الأهل على مصلحة الابن أو البنت في عمر المراهقة(*).

2 – أشارت نسبة 50% من العينة إلى أنها تثق بابنها المراهق أو ابنتها المراهقة دائماً، في حين أشار 37% من العينة إلى أنهم يثقون أحياناً، ولا يثق 13% من العينة بأبنائهم المراهقين. ويمكن أن يستنتج الباحث أن نسبة كبيرة من العائلات الكويتية تنتقد أبناءها وتثق بهم؛ مما يدل على اتجاه إيجابي بين المراهق والأسرة.

3 – فيما يتصل بمحور مكاشفة المراهق وإشراكه في المشكلات البسيطة التي يتعرض لها الأب أو الأم فقد بينت نسبة قليلة من الأسر – وهي 17% – أنها تكاشف المراهق في مشكلاتها؛ مما يعني أن الأسر لا ترغب في إشغال المراهق في قضايا قد تؤثر عليه سلباً في دراسته العلمية أو في طريقة حياته الاجتماعية.

4 – إن من أهم المشكلات التي يتعرض لها المراهق في حياته اليومية والتي تحول بينه وبين التكيف السليم هي علاقة المراهق بالراشدين، وعلى وجه الخصوص الآباء، حيث يأتي السؤال الثالث عن نوعية العلاقة بين العائلة والمراهق وبين المراهق والآخرين. وتشير الدراسات الاجتماعية إلى مكافحة المراهق التدريجية للتحرر من سلطات الراشدين، ومن ثم ليصل إلى مستوى الكبار من حيث المركز والاستقلال.

5 – أشارت نسبة قليلة (17%) إلى أن المراهق يعتمد عليها بشكل أساسي، في حين بينت 83% من العينة أن المراهق لا يعتمد عليها دائماً أو أحياناً، وبينت 88% من العينة أنها من النوع غير المتسلط في اتخاذ القرارات مع أبنائها المراهقين. ويشير رفاه معظم الأسر ودخلها العالي إلى مقدرة 85% من الأسر على توفير مكان هادئ للدراسة والمذاكرة في المنزل.

6 – يواجه المراهق المرة تلو الأخرى برغبة أكيدة من الآباء في تبعية الطفل لهم، وفي كثير من الأحيان يتدخلون في شؤونه الخاصة، فينهالون عليه بأسئلة من هذا النوع، أين كنت؟ ومع من تذهب؟ وما الذي استمعت له في الراديو؟ وماذا تعمل في الإنترنت... إلخ، ولكن الملاحظ في العينة أن نسبة كبيرة من العائلات الكويتية

(*) لمزيد من التفصيلات الإحصائية انظر الملحق (1).

التي تمت مقابلتها تولي مدح المراهق وتشجيعه اهتماماً كبيراً؛ حيث أجاب 68% من العينة بأنهم يمتدحون أبناءهم دائماً، وأن 28% من العائلات يمتدحون أبناءهم أحياناً؛ مما يعني الاهتمام الكبير بتشجيع المراهق وزرع بذور الثقة في نفسه وحثه على مزيد من العطاء.

7 – كشفت نتائج الدراسة أن 85% من العينة ترفض الرضوخ لطلبات المراهق غير المقنعة مما يتحتم معه ضرورة تدريب المراهق على طلب المعقول والانتقاء والشفافية في الطلبات التي يتقدم بها للوالدين بالتزامن مع ضرورة تدريب المراهق على تقبل الرفض من الطرف الآخر حتى وإن كان الوالدين. ولتعزيز ميل المراهق إلى الأب والأم أجاب 93% من العينة بأن المراهق يميل إليهما دائماً وأحياناً، وذلك لأن المنزل الصالح يتعرف حاجة المراهق إلى الاستقلال وصراعاته من أجل التحرر ويساعده ويشجعه بقدر الإمكان، ويتيح له الفرص والوسائل ويشجعه على تحمل المسؤوليات واتخاذ القرارات والتخطيط للمستقبل. وهذا الفهم لمركز المراهق ينمي الحب لديه وميوله نحو الوالدين، حيث إنه محصول سنوات من الاستقلال التدريجي المتزايد وإبراز الذات. إن الأسرة التي ترسم الخطط لمراهقها ليتعلم الاعتماد على النفس في سن مبكرة، وتعمل أحسن ما في وسعها لتأكيد نضجه فإن هذا الفرد يصبح قريباً منها ويحبها. كما تشير الدراسات الاجتماعية إلى أن أحسن سياسة تتبع مع المراهق هي سياسة احترام رغبته في التحرر والاستقلال دون إهمال رعايته وتوجيهه، إن مثل هذه السياسة ستؤدي، من جهة إلى خلق جو من الثقة بين الآباء وأبنائهم، كما ستؤدي من جهة أخرى إلى وضع خطة واضحة نحو تكيف سليم يساعد المراهق على النمو والنضج والاتزان.

8 – فيما يتعلق بحرية المراهق في المنزل وتعاطيه مع الكتب والقراءات الخارجية تشير العينة إلى أن نسبة قليلة من الأسر الكويتية (23%) تنزعج عند قراءة المراهق كتاباً عاطفياً أو خارجياً، في حين أشار 76% من العينة إلى عدم اهتمامهم لقراءة ابنهم المراهق أو ابنتهم المراهقة وحرية التصرف وقراءة الكتب الخارجية. وتحد الأسر طريقة لباس المراهق وطريقة قص شعره؛ حيث تتدخل 80% من العائلات في طريقة اللباس وقص الشعر ويندرج ذلك تحت كون معظم هذه الأسر مسلمة ومحافظة على العادات والتقاليد الكويتية في اللباس وارتداء الملابس. وتراقب معظم الأسر أبناءها المراهقين بشكل دائم وبنسبة تصل إلى 79% مما يؤكد المحافظة على المراهق والحرص عليه وعدم تركه دون رقيب أو حسيب.

9 – تبين التحليلات الميدانية حرص الآباء والأمهات على حضور المجالس المدرسية للاطلاع على أمور الطالب المراهق أو الطالبة المراهقة، حيث أشار 65% من العينة إلى حضورهم الدائم للاطلاع على شؤون المراهق بينما يحضر 23% من الآباء والأمهات المجالس المدرسية أحياناً. وقد أشار 38% من العينة إلى طبيعة علاقة المصارحة بينهم وبين أبنائهم بشكل مستمر و47% إلى مصارحة في بعض الأحيان، والمصارحة بين المراهق والأهل مهمة جداً في مساعدة المراهق على حل مشكلاته والتخفيف عنه في حال تعرضه لموقف لا يستطيع معه التصرف بشكل سليم.

10 – وجد أن البيت الذي يساعد المراهق في حل مشكلاته يعد نموذجاً من نماذج المنازل الديمقراطية أو يعد عاملاً من عوامل التكيف الطيب، حيث تقوم سياسة مثل هذا المنزل على الحرية والديمقراطية، فالأبوان يحترمان فردية المراهق، ولا يفرضان أية سلطة في توجيهه، ويساعدانه في حل المشكلات التي يتعرض لها.

11 – إن الآباء الديمقراطيين يعملون جهدهم لإعطاء المراهق كل المعلومات التي يريدها والتي يحتاجها حتى يمكن أن يحسم قراراته بعد معرفة كافية للاحتمالات والنتائج المختلفة، وهذه الوسائل تعمد لأن تعطي المراهق حرية متزايدة واختياراً أوسع ومعلومات أكثر. إن المراهق الذي يعيش في منزل من هذا النوع لديه وقت أسهل للعمل حيث يتم احترام شخصية المراهق في المنزل. وقد انعكست ديمقراطية التعامل مع المراهقين في البيوت الكويتية في النسبة العالية من الآباء والأمهات الذين أجابوا بأن أبناءهم يستطيعون أن يعارضوهم، حيث أشار 26% من العينة إلى أنهم يجدون معارضة من أبنائهم، بينما أوضح 66% من الآباء والأمهات أنهم يواجهون معارضة من المراهق في أحيان عديدة، ويتقبلون ذلك ويتعاملون معه.

12 – أوضحت نسبة كبيرة من العينة (62%) أن المراهق يواجه مشكلات مع إخوته في المنزل حيث ينعكس ذلك في المشاحنات والنزاعات التي تحدث بين الإخوة. ونود القول هنا إنه يوجد العديد من العوامل البيئية التي يمكن أن تظهر في بيت المراهق وتؤثر على درجة تكيفه ونزعاته مع أقرانه، وبعض هذه العوامل يتصل بالجو السائد في المنزل، والبعض الآخر عوامل لها علاقة بالمركز الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، ثم هناك عوامل أخرى تؤدي دوراً في حدة هذه المشاحنات والصراعات مثل ترتيب المراهق ووضعه في العائلة والاختلافات في الجنس وتغيير الموطن.

الخلاصة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف البحثية التي تمثلت في محاولة الباحثين تقويم العلاقة بين تصرفات الأسرة الكويتية وتصرفات المراهقين (الذكور والإناث)، والبحث في نوعية العلاقة بين الأسرة والمراهق واستقراء تأثير نقد الأسرة أو ثقتها بابنها المراهق أو ابنتها المراهقة على تصرفاتهما. وكذلك دراسة تأثير نوعية المعاملة المنزلية على المراهق من خلال معرفة نوعية الأسر، وتحديد نوع التعامل الأمثل بين الأسرة والمراهق من واقع الخبرة في الحياة وانعكاسات ذلك على تصرفاته، وتوضيح أثر النزاعات الأسرية على المراهق والأثر الإيجابي المنبثق عن إشراكه في اتخاذ القرارات.

وقد لاحظ الباحث أن عينة الأسر الكويتية (292 أسرة من مختلف المحافظات) تتبع في تعاملها مع المراهق أسلوب المنزل الديمقراطي الذي يخلق مراهقة تستطيع أن تتحمل التبعات وتمارس أعباء الحياة، مراهقة مستنيرة قادرة على التفكير السليم والتعاون وتحمل المسؤولية والنهوض بالمجتمع حيث تسود معظم الأسر العلاقات الطيبة، مما يساعد المراهق على الصراحة وحل مشكلاته قبل أن تتفاقم. إن أي معاملة تقوم على التسامح المعقول تجعل تكيف المراهقين أسهل تحقيقاً؛ لأن هذا الأسلوب في المعاملة يعطي المراهق الشعور بالأمن الحقيقي، ويخلق له جواً يستطيع فيه أن يتجه نحو الاستقلال الشخصي والتحرر التدريجي.

وتتبع نسبة كبيرة من العينة العشوائية عدة أساليب في التعامل مع المراهق منها أسلوب الحوار والنقاش والإقناع في تعاملها أو إعطاء تعليمات محددة مع ثقتها بالمراهق، وتتعامل بعض الأسر بنوع من الصبر، وتستعمل نسبة قليلة أسلوب الثواب والعقاب في تعاملها مع المراهق حيث لا تتجاوز هذه النسبة 10% من حجم العينة. وتعامل نسبة كبيرة من الأسر المراهق الابن معاملة تختلف عن المراهقة؛ وذلك نظراً للتفاوت بين الذكر والأنثى في العديد من القضايا التي تعدها الأسرة مهمة.

وقد دل التحليل على أن نسبة كبيرة من العينة (55%) تعطي المراهق حرية التصرف في شؤونه، وتشجع على أسلوب المراقبة معه وحرية التصرف والاستقلالية والاعتماد على النفس، وتقول هذه النسبة إن الحرية المراقبة يمكن أن تنمي شخصية المراهق، وتعطيه الحرية والأمان، وتدعم قدرته على الاعتماد على نفسه، حيث تسهم في نضوج تصرفاته وتحقيق توازنه.

أما فيما يتعلق بأفضل الطرق لتنمية التعامل وحل المشكلات بين المراهق وإخوته في البيت الكويتي، فتشير البيانات من الاستبانة والنتائج إلى أن نسبة كبيرة من العينة تفضل الاحترام والمحبة المتبادلة بين الإخوة، وقد بلغت هذه النسبة 56%.

وتقوم نسبة كبيرة جداً من الأسر الكويتية (95%) على تشجيع هوايات أبنائها المراهقين للعمل داخل المنزل وتنمية مهاراتهم، وهو ما يعكس اهتمام هذه الأسر بتطوير أبنائها المراهقين ومساعدتهم والبعد بهم عن أية مشكلات خارجية وتعميق ثقتهم بأنفسهم من خلال المهارات الداخلية والخارجية.

وقد لاحظ الباحث أن نسبة كبيرة من العائلات الكويتية تحاول حل مشكلاتها بعيداً عن أعين المراهقين أو في وجودهم ولا تفضل مشاركتهم في هذه المشكلات رغبة منها في توفير الجو الملائم لهم، وتعمل نسبة كبيرة من الأسر الكويتية التي شملتها الاستبانة على تنمية روح القيادة وتحمل المسؤولية واتخاذ القرارات لدى المراهق. ويمكن القول: إن نتائج هذا البحث دلت على أن معظم الأسر الكويتية تتفهم ما يعاني المراهق في المنزل وتحاول جاهدة للحيلولة دون تفاقم أية مشكلات قد يواجهها، فتتدخل بالتشجيع والدعم وتوفير الجو المناسب وإعطاء قسط وافر من الحرية له لمساعدته في بناء شخصية سليمة وقوية تخدم المجتمع الكويتي وتعمل على تطويره وتقدمه.

المراجع:

ألن، كاترين (2002). **الاضطرابات السلوكية للأطفال والمراهقين**. ترجمة عادل عبدالله محمد، القاهرة، دار الرشاد.

جمال السيد تفاحة (1994). **أبعاد مصدر الضبط لدى المراهقين الجانحين والأسوياء**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ع31.

حسن صالح (1985). دراسة المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الطلبة المراهقين بدولة الكويت. **مجلة التربية**، دولة الكويت: مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية، 5(14): 44–62.

حسن مصطفى عبدالمعطي (1994). **المناخ الأسري وشخصية الأبناء**. القاهرة: مكتبة دار القاهرة، الطبعة الأولى.

راشد السهل (1994). (اتجاهات المراهقين نحو تحمل المسؤولية الشخصية والأسرية في دولة الكويت). **مجلة إرشاد النفس**، مركز الإرشاد النفسي، جمهورية مصر العربية، 2(3): 275–297.

رمضان محمد القذافي (2000). **علم نفس الطفولة والمراهقين**. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

سعيدة بهدار (1980). «**سيكولوجية المراهقة**». الكويت: دار البحوث العلمية.

سمية عبداللطيف عبدالله (1988). **دور التربية الحديثة في علاج مشكلات الأسرة المعاصرة**. اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، ع85.

عادل عبدالله محمد (1991). **اتجاهات نظرية في سيكولوجية نمو الطفل المراهق**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

عبدالرحمن سليمان (1997). **نمو الإنسان في الطفولة والمراهقة: (الأسس النظرية – المراحل والمشكلات)**. القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.

عواطف حسين صالح (1994). التنشئة الوالدية وعلاقتها بفاعلية الذات لدى المراهقين من الجنسين. **مجلة كلية التربية**، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، ع24: 83– 112.

فؤاد محمد هدية (1994). دراسة لمصدر الضبط: (الداخلي والخارجي) لدى المراهقين من الجنسين. **مجلة علم النفس**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 8، ع32: 82–95.

قاسم علي الصراف (1992). **مشكلات المراهقين واستراتيجيتهم في التوافق معهما: دراسة مسحية مقارنة بين ثقافتين مختلفتين**. مكتب التربية العربية لدول الخليج، الرياض، 13(44).

كاميليا عبدالفتاح (1999). **المراهقون وأساليب معاملتهم**. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

كمال إبراهيم مرسي (1987). علاقة سمات الشخصية بمشكلات التوافق في المراهقة. **مجلة العلوم الاجتماعية**، ع15 م(4): 12–14، دولة الكويت.

مجدي عبدالكريم حبيب (1995). **أساليب المعاملة الوالدية وحجم الأسرة كمحددات مبكرة لتطرف الأبناء واستجاباتهم**. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 9(33).

مسن بول، جون منت (1995). **أسس سيكولوجية الطفولة والمراهقين**. ترجمة د. أحمد عبدالعزيز سلامة، 2001، مكتبة الفلاح.

مصري حنورة (1988). مشكلات الشباب الكويتي بين الماضي والحاضر والمستقبل. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 16، (1): 17–26، دولة الكويت.

Arthur, E; Hepworth, D & Larsen, J. (2000) *The Adolescent psychotherapy treatment planner*. Wiley, John & Sons, cva.

Jennfet, F; Mark, V. & Mizrahi. (1997) *Narrative, Therapy with children and their families*, N.Y.: Norton - W.W & company.

Larry. B. *(2001) Case studies in child adolescent*. New York: Association of Professional Technical Reference.

قدم في: فبراير 2005

أجيز في: فبراير 2006

A Quantitative Analysis of the Relation between the Family and Adolescent Behavior

(An Exploratory Study on Sample Kuwaiti Families)

Saleh Lairi*

The aim of this study is to analyze and evaluate the behavioral relation between the Kuwaiti family and its adolescent children (boys and girls). The study addresses the type of treatment adolescents receive from their families, and extrapolates the influence of criticism or trust of families on their children. It also explores the influence of family treatment by identifying the type of families adolescents grow up in. A questionnaire designed for this purpose was distributed over a sample of 292 Kuwaiti families. Results show that the treatment of most families is that of encouragement without much interference in the adolescents' private affairs, and a desire to find solutions for problems or challenges children are likely to face. The results further show that passive or negative treatment usually reflects poorly on youths' behavior and may engender undesirable problems and complications; whereas positive treatment helps towards a safe and secure passage through adolescence. The study further proved that granting freedom and support to adolescents, encouraging them to practice their hobbies at home and outside in a safe community, contributes towards the formation of sound and confident personalities. The study finally alerted against familial disputes and arguments, pointed out their negative repercussions on the adolescent, and advised that such differences be settled away from the adolescent. It also stressed the positive value of consulting the growing youths and involving them in decision making as a kind of training that would encourage them to shoulder responsibilities later on in their lives.

Keywords: Kuwaiti family, Adolescents, Family treatment, Decision making Practices.

* Ministry of Public Health, Kuwait.

توزع المدن السعودية 1425هـ/2004م

رمزي بن أحمد الزهراني*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تعرف نمط توزع المدن السعودية، بالاعتماد على النتائج الأولية لبيانات التعداد العام للسكان والمساكن الذي أجري في المملكة في عام 1425هـ/ 2004م. وتم التحقق من فروض الدراسة بعد تحديد مواقع المدن السعودية بحسب إحداثياتها على خريطة المملكة، ومن ثم استخدام عدد من التحليلات الإحصائية المكانية، ملحقة ببرنامج آرك فيو 3,2، وهي تحليلات المربعات، وصلة الجوار، والارتباط المكاني الذاتي. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج متباينة، اختلفت باختلاف طرق التحليل، حيث راوحت بين الانتشار والعنقودية والعشوائية؛ مما يدعو إلى أهمية إجراء مزيد من الدراسات والبحوث، للوصول إلى فهم أعمق لهذه الظاهرة المكانية.

المصطلحات الأساسية: المدن السعودية، نمط التوزع، تحليل المربعات، صلة الجوار، الارتباط المكاني الذاتي.

المقدمة:

تنظر الجغرافيا إلى أنماط الاستيطان المختلفة على أنها مظاهر من نتاج تفاعل الإنسان مع بيئته، حيث تستمد هذه الأنماط مقوماتها من احتياجاتها النسبية وإمكاناتها المتاحة، ومن ثم تتسم بالديناميكية المستمرة في بعض الأماكن، وعلى العكس من ذلك يغلب عليها الثبات والاستقرار النسبي في مواقع أخرى، وفقاً لمعطيات المكان والفضاء والزمان.

وعند النظر في هذه الظاهرة في المملكة العربية السعودية، نلحظ أن الجزيرة العربية قد عاشت لفترة طويلة من الزمن حياة بسيطة قوامها الريف والصحراء،

---

* أستاذ مشارك، قسم الجغرافيا، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

وظلت بعيدة عن حياة المدينة والتحضر بأبعادهما المختلفة. ولكن هذا كله تغير تباعاً بعد توحيد المملكة العربية السعودية، وما تلاه من أمن واستقرار، مقترن بنمو اقتصادي متلاحق، بدأت ذروته بعد ارتفاع أسعار النفط في منتصف السبعينيات من القرن الميلادي المنصرم. وقد أثر كل هذا على معيشة السكان في المملكة وحياتهم، فازدادت الهجرات نحو مراكز الاستيطان الأكبر، حيث فرص العمل المتوفرة والخدمات الميسرة وبريق المدينة الخلاب، مقارنة بقسوة الصحراء وبطء حياة الريف؛ مما حقق نمواً مطرداً للمدن بمستوياتها المختلفة، وتراجعاً ملحوظاً لمعدلات البداوة وحياة الريف. ليس هذا فحسب، بل إن التطور الاقتصادي والنماء غير ملامح بعض القرى والمستوطنات الريفية الكبرى، فجعل منها مدناً صغرى أو متوسطة الحجم، وعلى العكس من ذلك تلاشت مكانة كثير من التجمعات السكانية الريفية الصغرى بشكل مطرد؛ مما كان له أبلغ الأثر في تغيير معالم المشهدين الحضري والريفي في المملكة العربية السعودية.

وما زال موضوع الاستيطان محور اهتمام حكومة المملكة العربية السعودية، شأنها في ذلك شأن كثير من الدول الأخرى؛ فأنشأت لها وزارة مستقلة في عام 1395هـ/ 1975م سميت وزارة الشؤون البلدية والقروية، بعد أن كان الجزء الأكبر من مهام هذه الوزارة موكلاً إلى إدارة البلديات ثم مكتب تخطيط المدن بوزارة الداخلية. وتعاقدت مع كثير من الشركات العالمية والمحلية؛ لإجراء الدراسات والمسوحات المختلفة اللازمة لتخطيط المدن بشكل خاص والمستوطنات البشرية الأخرى بشكل عام، وكان محصلة هذا كماً كبيراً من التقارير والدراسات في مجالات مختلفة.

ولم يغفل الباحثون والدارسون عن تتبع ظاهرة العمران الحضري والريفي في المملكة العربية السعودية، بل كانت مجالاً خصباً لاهتمام العديد من الدراسات والبحوث في فترات زمنية مختلفة، كما سيتضح في جزء لاحق من هذه الدراسة، واستكمالاً لهذه الجهود، واعتماداً على منهج وصفي تحليلي مكاني، تسعى هذه الدراسة إلى تعرف واقع ظاهرة التحضر في المملكة وتوزع المدن السعودية بحسب نتائج التعداد السكاني الذي أجري في عام 1425هـ/ 2004م.

مشكلة الدراسة:

تهتم هذه الدراسة بإلقاء الضوء على مستويات التحضر في المملكة العربية السعودية بشكل عام وعلى مستوى مناطقها الإدارية المختلفة على وجه الخصوص

في عام 1425هـ/ 2004م. كما تتركز مشكلة الدراسة بشكل رئيس حول محوري توزع المدن السعودية بشكل عام، وتوزعها مع الأخذ بعين الاعتبار أحجامها، معبراً عنها بعدد سكانها، لذا فإنها تسعى للإجابة عن التساؤلات التالية:

1 – ما نمط توزع المدن السعودية بشكل عام؟

2 – هل هنالك علاقة بين أحجام المدن ومواقعها؟ وبمعنى آخر:

أ – هل تتجاور المدن الأكبر حجماً؟

ب – هل تتجاور المدن المتوسطة الحجم؟

جـ – هل تتجاور المدن الأصغر حجماً؟

الفروض:

تنقسم فروض هذا البحث بحسب تقاليد مناهج البحث العلمي في هذا المجال إلى مجموعتين على النحو التالي:

أولاً – فروض العدم (الصفرية):

1 – نمط توزع المدن السعودية عشوائي.

2 – لا يوجد علاقة بين أحجام المدن ومواقعها، ومن ثم لا تتجاور المدن بحسب مستوى أحجامها.

ثانياً – فروض البحث:

1 – نمط توزع المدن السعودية ليس عشوائياً.

2 – يوجد علاقة بين أحجام المدن ومواقعها، ومن ثم تتجاور المدن وفقاً لمستوى أحجامها.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

ينظر البعض إلى المدينة ككائن بشري، يمر بمراحل نمو مختلفة؛ فصنفت المدن بحسب عدد سكانها إلى مدن تمر بمرحلة الطفولة، وهي تلك التي يصل عدد سكانها إلى خمسة آلاف نسمة فقط، ومدن شابة، وهي التي يراوح عدد سكانها بين خمسة آلاف وعشرة آلاف نسمة، وأخرى ناضجة، وهي التي يتجاوز عدد سكانها خمسين ألف نسمة (Hartshorn, 1980: 61).

وعلى الرغم من بساطة هذه النظرة وهذا التصنيف المقنن، فإن الباحثين

المتخصصين يجمعون على صعوبة الخروج بتعريف جامع شامل لمفهوم المدينة عالمياً، حيث يوجد ما يقارب ثلاثين تعريفاً، تأخذ بعين الاعتبار اختلافات اقتصادية واجتماعية وسياسية محلية وإقليمية في تعريفها للمدينة (محمد السرياني، 1988أ). لذا، فلا يوجد اتفاق على مقياس محدد يميز المدينة عن غيرها من أشكال مراكز الاستيطان الأخرى، ومن هنا، فإننا نجد أسساً ومعايير مختلفة، تبنى في مجملها على عدد السكان ووظيفتهم الرئيسة والوظيفة الإدارية للمكان، حيث يورد جمال حمدان (ب. ت: 5) على سبيل المثال خمسة أسس لتعريف المدينة (الإحصائي، الإداري، التاريخي، المظهر العام land scape، والوظيفي). فبحسب الأساس الإحصائي، ترى مملكة السويد، مثلاً، أنه إذا بلغ عدد السكان (200 نسمة فأكثر) في مكان ما يجعل منه مدينة. ويرتفع هذا الرقم إلى (40 ألف نسمة فأكثر) في جمهورية كوريا. وهناك معايير مختلفة لبلدان أخرى تراوح بين هذين الرقمين (رشود الخريف، 1998ب). أما الأساس الإداري فيقوم على إصدار قرار باعتبار مكان ما مدينة، ومنحه امتيازات معينة وفقاً لذلك. ويبنى الأساس التاريخي على الإرث التاريخي العريق للمكان من آثار وقلاع وحصون ونحوه، ويلاحظ على هذين الأساسين الأخيرين أنهما شكليان وليسا موضوعيين مقبولين. ويقوم أساس المظهر العام، أو المبني وفق المشهد الحضري على كتلة المدينة، ومظهر مبانيها العام، وطبيعة شوارعها ومؤسساتها المختلفة. ويقوم الأساس الوظيفي على أن المدينة مكان غير زراعي وظيفياً، بل تجاري أو صناعي في الغالب. وتجدر الإشارة إلى أن من الشائع الجمع بين عدة أسس في تعريف المدينة (جمال حمدان، ب. ت: 5–14). وقد نوقش هذا الموضوع بتركيز وتفصيل أكثر في بعض الدراسات الأخرى (رشود الخريف، 1998ب: 8–25). أما هذه الدراسة فقد اتخذت أساساً إجرائياً لها في تحديدها للمدينة، يقوم على تعريف مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة التخطيط والاقتصاد، باعتبار الأساس الحجمي هو المعيار؛ فالمكان الذي يأوي خمسة آلاف نسمة فأكثر (5000 فأكثر) يعد مدينة (مصلحة الإحصاءات العامة، 2004)، وأخذت بهذا الأساس دراسات أخرى أيضاً (رشود الخريف، 1998ب).

وقد احتل موضوع أحجام المدن وتوزعها وانتشارها فوق سطح الأرض وتباعدها أو تقاربها بعضها من بعض حيزاً كبيراً في كثير من الدراسات الجغرافية وغيرها من التخصصات ذات العلاقة، وفي مقدمتها التخطيط الحضري والإقليمي اللذان يتقاطعان بشكل رئيس مع جغرافية المدن أو الحضر، حيث يركز التخطيط

الحضري على دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانات المتاحة في المدينة، بينما يغطي التخطيط الإقليمي مجالاً أوسع، متمثلاً في الإقليم الذي يشتمل على مدينة أو أكثر وغيرها من المستوطنات البشرية الأخرى (أحمد الجارالله، 1997: 15). وقد سلكت جغرافية المدن اتجاهات عدة في دراساتها، أما هذه الدراسة فتنطلق من بعض الأسس الوضعية، المتمثلة في عدد من الأطر النظرية لتوزع المستوطنات الحضرية في المكان، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، قاعدة المدينة الأولى (The Primate City)، ومعامل المدن الأربع (The Four Cities Index)، وقاعدة الرتبة والحجم (The Rank-Size Rule)، والمكان المركزي (Central Place)، وغيرها كما يتم تعريفها بإيجاز تام في الجزء التالي من هذه الدراسة:

1 – مفهوم المدينة الأولى:

يقوم هذا المفهوم على فكرة وجود مدينة رئيسة تحتل المرتبة الأولى في النظام الحضري، هي في الغالب العاصمة، التي تفرض سيطرتها على بقية المدن في الإقليم، تتركز فيها السلطة والخدمات والأنشطة التجارية والصناعية والسكان؛ مما يؤدي إلى تضخمها على حساب المدن الأخرى، وقد يجعلها تصل إلى عشرات أمثال المدينة الثانية، ووجه لهذا المفهوم كثير من النقد، منه أنها تشرح العلاقة بين المستوطنتين الأولى والثانية في النظام الحضري، وتهمل علاقة المستوطنة الأولى مع بقية المستوطنات الأخرى، وكذلك العلاقة بين المستوطنات. كما أنها تركز على متغير واحد فقط في شرح العلاقة بين المستوطنات هو حجم السكان فقط، وتهمل بقية المتغيرات المهمة، كالوظيفة والتباعد (أحمد الجار الله، 2000: 80، 82).

ويرى توميلسون – كما ورد في (رشود الخريف، 1998ب: 40–41) – أن البلدان التي تسود بها قاعدة المدينة الأولى، وتطغى عليها الهيمنة الحضرية تتسم بانخفاض في نسبة سكان المدن، وانخفاض في الدخل، وتبعية سياسية واقتصادية لدولة أخرى، ويخالفه آخرون فيما ذهب إليه.

2 – مؤشر المدن الأربع:

يأخذ هذا المؤشر علاقة المدينة الأولى مع المدن الثلاث التي تليها، فهو الآخر لا يفسر علاقاتها مع بقية المدن وعلاقات المدن فيما بينها، وكذلك الحال فهو – كالمؤشر السابق – يهتم بحجم السكان فقط ويهمل المتغيرات الأخرى (أحمد الجارالله، 2000: 82–83). لذا يرى البعض أن هذا المؤشر هو أبسط المقاييس للحكم

على الحجم النسبي للمدينة المهيمنة في الدولة، وقد يستخدم مع المقياس السابق له في العرض للتحقق من نتائجه (فتحي أبو عيانة، 2000: 296).

ويطلق على هذا المؤشر أيضاً مؤشر الهيمنة (Primacy Index). ويكثر استخدامه في الدراسات المقارنة التي لا تظهر فيها هيمنة للمدينة الأولى (رشود الخريف، 1998ب: 64–65).

3 – قاعدة الرتبة – الحجم:

تسعى هذه القاعدة لـ «زيبف» إلى شرح لترتيب المدن وتوضيحه من حيث الحجم في نظام حضري ما في علاقة بيانية. وقد رأى زيبف، صاحب النظرية عن هذه العلاقة، أن عدد سكان مدينة معينة في جدول مراتب المدن التنازلي في نظام حضري، يساوي عدد سكان المدينة الأولى مقسوماً على مرتبة المدينة في الجدول. ووجد أن هذه النظرية تنطبق على النظم الحضرية في الدول المتقدمة، والنظم الحضرية ذات التاريخ الطويل والمتقدمة اقتصادياً، وذات الكثافات السكانية المرتفعة (أحمد الجارالله، 2000: 83).

كما لوحظ أن هناك عوامل محلية أخرى تؤثر على هذا الترتيب للمدن، حيث يرتبط بشكل رئيس بتفاوت مستويات التنمية بين الأقاليم الصغرى بمدنها الصغيرة والأقاليم الكبرى بمدنها الكبيرة، ومن ثم تصبح العلاقة طاردة للسكان من الأقاليم الصغرى وجاذبة لهم نحو الأقاليم الكبرى، لذا تظهر فوارق شاسعة بين القيم الفعلية والنظرية المتوقعة لأحجام السكان في المدن المختلفة (فتحي أبو عيانة، 1984: 293).

وقد أجرى بيري (Berry) تعديلات على هذه القاعدة، معتمداً على بعض النواحي الرياضية، كاستخدام مواقع اللوغاريتم الطبيعي بدلاً من الرقم الفعلي لعدد السكان. بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار الأسبقية الحضرية ومستوى الدول الاجتماعية الاقتصادية، بوصفه عاملاً مؤثراً في الحجم والترتيب (فتحي مصيلحي، 1990: 271–274).

وعلى المستوى السعودي المحلي، قدم عبدالله الحميدي (1991) محاولة لتعديل الصيغ الرياضية المستخدمة في تطبيق قاعدة الرتبة والحجم، تقوم على التعامل مع جميع الأحجام النظرية لمدن الأقاليم كمجاهيل، بما فيها المدينة الأولى.

4 - المكان المركزي:

تعد نظرية المكان المركزي لـ «كريستالر» من أكثر النظريات انتشاراً وتأثيراً في أدبيات جغرافية العمران، حيث تنظر إلى المستوطنات البشرية المختلفة بوصفها أماكن مركزية توفر البضائع والخدمات للمناطق المحيطة بها (Chapman, 1979: 247)، ومن هنا تسعى هذه النظرية إلى تفسير علاقات المستوطنات من حيث الوظائف والأحجام والتباعد والعدد والمرتبة ومناطق النفوذ، بناء على مسلمات نظرية عدة للنظرية، ومن ثم ينشأ نظام للأماكن المركزية بمستويات مختلفة داخل الإقليم، وتتوزع هذه الأماكن على سطح المكان وفقاً لذلك. لذا فإنه ينظر إلى هذه النظرية على أنها تقدم تفسيراً للترتيب التسلسلي للمراكز العمرانية بمستوياتها المختلفة، بحسب وظائفها وعلاقاتها بعضها مع بعض (صفوح خير، 2000: 176).

وارتكزت مبادئ النظرية الرئيسة على قاعدتين أساسيتين، تتمثلان في مدى السلعة التي يسوقها المكان، أو ما يمكن تسميته المنطقة التسويقية القصوى للسلعة، والتكلفة الحدية للسلعة، أو ما يسمى بالدائرة التسويقية الدنيا للسلعة، ومن ثم نشوء منافسين آخرين في ضوء هذا، أو مراكز استيطانية أخرى (فتحي مصيلحي، 1990: 263-265). لذا فإن المدن الكبرى تقدم خدمات كبرى على نطاق مكاني واسع، وعلى العكس منها المدن الصغرى.

وتقدم العديد من مراجع جغرافية المدن والعمران الحضري شرحاً أكثر تفصيلاً لهذه المفاهيم السابقة، وكيفية تطبيقها في المجالات المكانية المختلفة، وفق الأسس والصيغ الرياضية التي بنيت عليها.

وقد شكلت أدبيات التحضر وأحجام المدن وتوزيعها في مختلف أرجاء العالم حيزاً كبيراً في الدراسات والبحوث العلمية المتخصصة. وعلى الرغم من مضي عدة عقود على خروج قاعدة الرتبة - الحجم لزيبف، فإنها ما زالت المسيطرة في كثير من الدراسات، ويتناولها الكثيرون بالمناقشة والنقد من خلال تطبيقاتها في أماكن مختلفة؛ حيث تتبع كل من إتلنجر وآركر (Ettlinger & Archer, 1987) التغيرات في نمط التوزع الجغرافي للمدن الأكبر حجماً على مستوى العالم خلال القرن العشرين، حيث يغلب عليها التشتت منذ مطلع القرن المنصرم.

وعلى مستوى القارات والأقاليم ومختلف الدول، ظهرت كثير من الدراسات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر - على مستوى العالم النامي - دراسة عن أبعاد

التحضر في دول العالم الثالث ونظرياته، والعوامل المؤثرة فيه (Kasarda & Crenshaw, 1991)، وأخرى عن النمو العمراني في الدول النامية، حيث استعرضت الدراسة العوامل المقترنة بالنمو العمراني، واعتبرت أن الجزء الأكبر من النمو لا يعزى إلى الهجرة من الريف إلى المدينة، كما كان يعتقد، بل إلى الزيادة الطبيعية في سكان المدن (Preston, 1979). أما على مستوى بعض دول العالم النامي بالتحديد، فقد اهتمت إحدى الدراسات بتتبع التغير التاريخي وتحليله في توزيع المدن في الهند، بحسب أحجامها، وفق نظرية الحجم – الرتبة لزيبف (Das & Dutt, 1993). وناقشت دراسة أخرى العوامل الاقتصادية المؤثرة في تركز السكان في المدن الكبرى في المكسيك (Dehghan & Uribe, 1999). وتناولت بعض الأبحاث واقع التحضر في بعض الأقاليم الكبرى في العالم، حيث قوّمت الأنماط الجديدة للتحضر في جنوب شرق آسيا، ممثلاً في أندونيسيا، الفلبين، ماليزيا وتايلند، حيث أدى تحسن البنية التحتية وتوسع الاقتصاد الزراعي إلى زيادة الطلب على الخدمات الحضرية، حتى في المناطق الريفية في هذه الدول (Hackenberg, 1980)، بالإضافة إلى دراسة أخرى مشابهة عن اختبار معايير توزع سكان الحضر والدخل، بالاعتماد على ست حالات دراسية من قارة آسيا، وهي اليابان، تايوان، ماليزيا، الفلبين، سيرلانكا والهند (Chakravorty, 1993). وقد ركزت دراسة أخرى على التحضر وأحجام المدن في الصين (Song & Zhang, 2002) حيث تناقش العلاقة بين التحضر والإصلاحات الاقتصادية في الصين منذ عام 1978م. وقد حظي الاتحاد السوفيتي «سابقاً»، بكثير من الدراسات في هذا المجال، التي اهتمت بظاهرة تركز السكان في المدن الكبرى، عقب التغير الذي تعيشه البلاد (Pokshishevskiy, 1980). ومن الجدير بالعرض في هذا السياق، دراسة مبكرة عن توزع المدن اليابانية وموروفولجيتها، حيث استعرضت تحول اليابان من دولة ريفية، في الغالب، حتى نهاية القرن التاسع عشر، إلى دولة حضرية تضم نسبة كبيرة من السكان ممن يقطنون المدن (Trewartha, 1934).

وقد اهتمت إحدى الدراسات بتحديد أماكن ظهور المدن ونموها، بالاعتماد على بيانات مختلفة من قارة أوروبا (Dirk, 2005). واعتمد أحد الأبحاث أيضاً على بيانات للسكان في فرنسا خلال قرنين من الزمن، في دراسة أحجام المدن الفرنسية خلال هذه الفترة (Rin-Pace, 1995). كما ناقشت دراسة أخرى (Penkov & Dimitrov, 1987) توزع المدن وسكانها في بلغاريا، حيث ربطت بين التطور الاقتصادي والنمو

الحضري في بلغاريا خلال الفترة (1946–1978م). وفي دراسة مماثلة تولى (Dokmeci, 1986) استعراض أنماط التحضر في تركيا خلال الفترة (1945–1975م)، مع التركيز على تحليل أنماط توزع الرتبة – الحجم وتغيرها خلال فترة الدراسة، وتبرز هذه الدراسة أن واقع تركيا يختلف عن كثير من دول العالم النامي، حيث يميل إلى نمط التوزع العادي. كما طبق (Knudsen, 2001) قاعدة الرتبة – الحجم على واقع الدنمارك. وعلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، بحث إيهرليك وقايوركو (Ehrlich & Gyourko, 2000) في توزع المناطق العمرانية بحسب أحجامها خلال الفترة (1910–1995م)، فكان يغلب على توزع سكان الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الثانية نمط التجمع في المراكز العمرانية الكبرى. وعلى الرغم من التغير الذي طرأ على نمط توزع السكان في المرحلة التالية إلى مراكز عمرانية كبرى، فإن التوزع لم يتحول إطلاقاً إلى المدن المتوسطة الحجم أو الصغرى، على الرغم من كل التغيرات الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، ونمو قطاع خدمات المعلومات الاقتصادية. واستخدمت دراسة أخرى تحليل السلاسل الزمنية في دراسة توزع التجمعات العنقودية للمدن حسب أحجامها في إقليم جنوب غرب الولايات المتحدة الأمريكية خلال قرن من الزمن (1890–1990) (Garmestani *et al.*, 2005). كما كانت الكثافة العمرانية في كل من كندا والولايات المتحدة موضوعاً لدراسة أخرى (Edmonston *et al.*, 1985).

وعلى مستوى جغرافي آخر، ومن منظور مغاير، يناقش برنارد جرانوتييه (1987) ظاهرة السكن الحضري المتنامي بشكل سريع في العالم الثالث، من خلال دراسات إقليمية، تتناول عدداً من المشكلات والحلول المقترنة بهذه الظاهرة؛ فقد اشتمل الكتاب على عدد من الأبواب والفصول، التي تتمحور في مجملها حول ظاهرة الانفجار الحضري في العالم النامي، الناتج عن الزيادة الطبيعية والهجرة الريفية، وما اقترن بهذه الظاهرة من مشكلات جمة، تمثلت في نشوء الأحياء العشوائية ومدن الصفيح في كثير من مدن دول العالم الثالث؛ مما يوضح بجلاء أن للتحضر سلبياته أيضاً، ويخفي وراءه كثيراً من المصاعب والمتاعب.

ويبدو أن أي استعراض لبعض الدراسات السابقة عن مدن العالم الثالث، لا تكتمل دون الإشارة إلى الكتاب المحرر بواسطة أبو اللغد وهي جنيور (Abu-Lughod & Hay, 1977)؛ حيث اشتمل على عدد من الدراسات المتنوعة، ذات الطابع اليساري البنيوي في مجملها، صنفت في خمسة أجزاء، تناولت ظاهرة

اللامساواة في المدن، وتاريخ التحضر وواقعه في العالم الثالث وغيره، كما اشتمل على النظريات الجديدة في التنمية والتطور في العالم الثالث، والمشكلات الناجمة عن ظاهرة التحضر، والتشريعات والسياسات القائمة في التعامل مع هذه الظاهرة.

أما على مستوى الوطن العربي والشرق الأوسط، فقد خصص الفصل الخامس من كتاب (فتحي أبو عيانة، 1984) للمدن الكبرى المهيمنة في الوطن العربي، فقيست الهيمنة الحضرية، وطبقت قاعدة الرتبة – الحجم في بعض الدول العربية، بالاعتماد على بيانات السكان لعام 1970م. كما نوقشت أيضاً ظاهرة نمو المدن الكبرى في هذا الإقليم، ونسبة سكانها إلى كل من إجمالي سكان الدولة وإجمالي سكان المدن، بالإضافة إلى أهم المشكلات التي تواجه المدن الكبرى المهيمنة في الوطن العربي.

وقدم ن. س. جريل (1990) دراسة عامة عن التحضر في الجزيرة العربية بشكل عام، وخلص إلى اقتران نمو كثير من المدن في دول الخليج والجزيرة العربية باكتشاف البترول وتسويقه على نطاق واسع، وذلك بفعل الهجرات الداخلية والخارجية المستمرة. كما استعرض المؤلف بإيجاز نماذج من عمليات التحضر في بعض دول المنطقة ومدنها الرئيسة، والمشكلات المقترنة بهذا النمو.

ويتناول الفصل السادس من كتاب جغرافية الشرق الأوسط لبيومونت وآخرين (Beaumont *et al.*; 1988)، دراسة المدن في الشرق الأوسط منذ ما قبل الإسلام حتى العصر الحاضر، الممثلة في المدن القديمة والإغريقية والرومانية، والمدن الإسلامية في مرحلتي ازدهارها وتراجعها. كما خصص جزء من الفصل لدراسة ظاهرة التحضر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين في هذا الإقليم، من خلال تعرف مستويات التحضر، ومعدلات النمو العمراني، وأشكال التركز العمراني، وزيادة أعداد المدن، ونموها وتوزعها الجغرافي، وأشكال العلاقات بينها.

كما استعرض كوستيلو (Costello, 1977) أيضاً ظاهرة التحضر في الشرق الأوسط منذ القدم حتى العصر الحاضر، وركز على التغير الذي تعيشه مجتمعات الشرق الأوسط التقليدية بفعل التحضر الاجتماعي السريع وحياة المدن. ودرس عدة حالات لمدن من دول مختلفة، لتوضيح التباين في سمات التغير ومعالمه بأشكاله المختلفة، الذي أحدثه التحضر في هذه المجتمعات.

أما حمدي الديب (1992) فقد اهتم بدراسة التحضر في سلطنة عمان، وذلك من خلال التركيز على أحجام المدن العمانية، ونمط توزعها، والعوامل المؤثرة في التوزع والحجم، بالاعتماد على التعداد التقديري للسكان في عام 1989م. وقد أظهرت هذه

الدراسة سيادة المدينة الأولى على التوزع الحجمي للمدن العمانية، مثل كثير من الدول النامية. كما برز تباين في نمط توزع المراكز الحضرية، حيث توجد الأنماط الرئيسة الثلاثة (المتجمع والعشوائي والمتشتت) في مناطق مختلفة من السلطنة.

أما الاهتمام بالمدن السعودية في الدراسات والبحوث العلمية، فقد شغل حيزاً كبيراً في أدبيات الجغرافيا السعودية وغيرها منذ ما يزيد على ربع قرن. ويورد عبدالله الغامدي (2004) استعراضاً عاماً شمولياً، يتتبع فيه تاريخ الاهتمام بدراسات المدن في المملكة، سواء من قبل الأفراد، أو ضمن أعمال ومشاريع مدعمة، كلجنة الأطلس الوطني في عملها في أطلس سكان المملكة (1981)، الذي اشتمل على توزع سكان المدن في المملكة التي يزيد حجمها على (5000) نسمة (لجنة الأطلس الوطني، 1981) أو وزارة الشؤون البلدية والقروية في إخراجها لأطلس المدن السعودية (وزارة الشؤون البلدية والقروية، 1989)، أو من خلال تنظيم ندوات خاصة لهذا الموضوع، كندوة المدن السعودية (جامعة الملك سعود، 1987)، وغيرها. ويعرض الجزء التالي من الدراسة مراجعة سريعة لبعض الدراسات السابقة الرئيسة في هذا المجال، في المملكة العربية السعودية.

تعد دراسات في جغرافية المملكة العربية السعودية (لعمر الفاروق السيد رجب، 1978) من الأعمال الجغرافية التوثيقية الجادة المبكرة لظاهرة التحضر ونمو المدن في المملكة العربية السعودية؛ حيث اشتملت على عدد من الدراسات الوصفية لهذه الظاهرة، بالاعتماد على بيانات التعداد السكاني لعام 1394هـ (1974م) بشكل رئيس، تناولت فيها تصنيف التجمعات السكانية بحسب الحجم، ومناقشة ظاهرة التحضر في المملكة العربية السعودية من حيث العوامل الاقتصادية والسياسية وغيرها من العوامل الأخرى المؤثرة فيها، وكذلك ديناميات التحضر ومشكلاته. كما استعرضت العوامل الإيكولوجية التاريخية والمعاصرة التي أدت إلى ظهور المدن في المملكة، وتغيراتها ونمو أحجامها أخيراً ودورها بوصفها مراكز حضارية.

كما تعد دراسة (خالد العنقري، 1987) عن أنماط التوزع الحجمي للمدن السعودية من الدراسات المركزة في مجال تخصصها. وتمثل هدف هذا البحث في دراسة أنماط التوزع الحجمي للمدن السعودية التي يزيد عدد سكانها على (20,000 نسمة)، بالاعتماد على قانون الرتبة والحجم بحسب بيانات التعداد السكاني لعام 1394هـ (1974م). وأظهرت نتائج هذه الدراسة الغياب التام لنموذج المدينة المسيطرة في المملكة، وبروز اتجاه عام نحو التوزع اللوغاريتمي المنتظم على مستوى المملكة

بشكل عام وفي غرب المملكة على مستوى الأقاليم، لوجود عدد من المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة أيضاً. ويسود في الإقليم الشرقي للمملكة التوزع المتوسط للمدن، حيث يوجد عدد قليل من المدن المتوسطة وعدد كبير من المدن الصغرى، ويلاحظ نقص واضح في المدن الكبرى. أما في الإقليم الأوسط فيسود مفهوم المدينة المسيطرة بشكل واضح؛ حيث تختفي المدن ذات الأحجام المتوسطة.

كما تزامنت مع الدراسة السابقة دراسة محمد شوقي مكي (1987) عن التوزع الحجمي للمدن في المملكة العربية السعودية؛ حيث سعت إلى تحليل نمط توزع المدن السعودية، وذلك من خلال التركيز على تعرف التغير في حجم سكان المدن الرئيسة خلال الفترة (1930–1974م)، وتحديد مسوغات هذا التحول بحسب أقاليم المملكة، واختبار العلاقة بين أحجام المدن والمسافات التي تفصل بينها وتوزع المدن على أقاليم المملكة، بالإضافة إلى قياس درجة التفاعل بينها، بالاعتماد على قاعدة رايلي (Reilly)، بحسب بيانات تعداد السكان لعام 1394هـ (1974م). ومن أبرز نتائج هذه الدراسة، مما له صلة بدراستنا الحالية، أن نمط التوزع الحجمي للمراكز المدنية غير متوازن في جميع أقاليم المملكة؛ فهناك بعض المراكز الحجمية التي توجد في بعض الأقاليم ولا وجود لها في أقاليم أخرى. كما تتباعد المدن كبيرة الحجم بمسافات أكبر من تباعد المدن متوسطة الحجم وصغيرة الحجم.

وجاءت دراسة محمد السرياني (1992) عن ملامح التحضر في المملكة العربية السعودية لتبرز مراحل التحضر في المملكة خلال القرن العشرين، وسمات هذه المراحل بالاعتماد على المنهج الوصفي. وقد قسمها إلى ثلاث مراحل، وتظل المرحلة الثالثة أهم المراحل بالنسبة للدراسة الحالية، ولا سيما التوزع الجغرافي لمناطق التحضر خلال هذه المرحلة. ومن نتائج الدراسة أن أعلى نسبة لسكان المدن تتركز في المناطق الإدارية الرئيسة الثلاث (الرياض، ومكة، والشرقية)، يليها في المرتبة الثانية (المدينة، وتبوك، ونجران)، ثم تحل بقية المناطق الأخرى في مراتب تالية.

واهتم محمد شوقي مكي (1995) – في دراسة أخرى – بالربط بين مراحل التحضر ومراحل عمليات النمو الاقتصادي في المملكة، بحسب ما يظهر في بيانات نمو سكان المدن والأنشطة الاقتصادية فيها. وخلصت هذه الدراسة إلى أن المملكة تمر بمرحلة سريعة من النمو، ولم تصل إلى مرحلة التشبع، كما في الدول المتقدمة، ولكنها تجاوزت مرحلة التوازن أو ما قبل الانطلاق التي تمر بها معظم دول العالم النامي.

وفي دراستي رشود الخريف (1998أ) ومحمد القباني (1999) تم تعرف التغير في التوزع المكاني للسكان في المملكة بين عامي 1394هـ و1413هـ على مستوى المناطق الإدارية. وتعرف أنماط التوزع، ودرجة التركز وأسبابه المختلفة. وقد استنتج الخريف أن توزع السكان لا يعد متركزاً على مستوى المملكة بشكل عام ولا على مستوى المناطق الإدارية المختلفة، بحسب المؤشرات المستخدمة في التحليل والعرض. ويرى القباني أن نحو ثلثي سكان المملكة يعيشون في المناطق الإدارية الرئيسة الثلاث (مكة والرياض والشرقية)، وأن نحو نصف السكان كانوا يعيشون في ست مدن رئيسة في عام 1413هـ (1992م)، مقارنة بالثلث في عام 1394هـ (1974م).

وتستعرض دراسة محمد الثمالي (1995) أثر الموقع الجغرافي النسبي على المدن السعودية المختلفة وأهميتها الاقتصادية، ولكن يظل سؤال الدراسة الرئيس ذو العلاقة بموضوع بحثنا الحالي يستهدف أنماط توزع هذه المدن، بالاعتماد على التحليل الوصفي وبعض الأساليب الإحصائية الأخرى، مثل مقاييس النزعة المركزية ومؤشر الجار الأقرب، وتحليل إمكانات الوصول إلى المدن. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن نمط توزع المدن السعودية عشوائي، على مستوى المملكة بشكل عام، وعلى مستوى معظم المناطق الإدارية.

وقد حاول أحمد الجار الله (1996) تعرف خصائص النظام الحضري السعودي، وتحديد أهم مشكلاته من خلال تطبيق قاعدة الرتبة – الحجم، باستخدام بيانات إحصائية عن المدن السعودية لعامي 1407هـ (1987م) و1413هـ (1992م). وقد توصل إلى وجود انحدار حاد بين المدينة الأولى والمدينة الأخيرة في الترتيب بشكل واضح فاق المتوقع. وخلص إلى ابتعاد النظام الحضري السعودي عن كل من التوزيعين المنتظم واللوغاريتمي المنتظم لقاعدة الرتبة – الحجم.

وناقش رشود الخريف (1998ب) سمات النظام الحضري في المملكة، والتغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة (1974–1992م)، بالاعتماد على بيانات تعدادي السكان والمساكن لهذين العامين. وتم قياس ملامح النظام الحضري وتحليلها بناءً على عدد من المؤشرات والأساليب، منها مؤشرات الهيمنة الحضرية، وقاعدة الرتبة – الحجم، ونسبة تركز المدن، والتمركز الحضري، ومؤشر سرعة التحضر، ومعدل نمو سكان المدن، ومعامل الارتباط، وتحليل الانحدار. وقد خلصت الدراسة إلى وجود تزايد كبير في نسبة سكان المدن (التحضر) في جميع المناطق

الإدارية، على الرغم من التباين الملحوظ فيما بينها، بالإضافة إلى ازدياد عدد المراكز الحضرية بجميع فئاتها وظهور المدن المليونية. كما لاحظ عدم وجود هيمنة حضرية كما في الدول النامية الأخرى. ويرى أن التوزع الحجمي للمدن في المملكة لا يختلف كثيراً عن قاعدة الرتبة – الحجم، بل هو قريب منها، وهذا مخالف لما تراه كثير من الدراسات الأخرى المشاهدة.

كما درس محمد الشريف (2002) التغير الحضري للمدن السعودية، الذي يعبر عن توجهات التنمية العمرانية في مراحلها الزمنية المختلفة. وكانت الدراسة في مجملها وصفية، توضح مدى إسهام التطور الاقتصادي في النمو العمراني في المملكة العربية السعودية خلال العقود الماضية. كما اشتملت على تحليل للخصائص السكنية والمعيشية للسكان، من حيث ملكية المسكن ونوعه ومادة البناء المستخدمة وعدد الغرف والخدمات والمرافق المتصلة بالمنزل في المدن الكبرى في المملكة. وناقشت أيضاً إشكالية التغير الحضري في المدن السعودية، المتمثلة في النمو الحضري اللامتوازن بين الأقاليم، والهيمنة الحضرية لبعض المدن الرئيسة والتفريغ الريفي الإقليمي والمحلي، ونشوء ظاهرة التباين الواضح في توفر الخدمات وتوزعها على المناطق الحضرية في المملكة.

بعد استعراض كل ما سبق من أطر نظرية ودراسات سابقة متنوعة، عن التحضر والمدن في المملكة العربية السعودية وغيرها، يظل السؤال الملح قائماً حول طبيعة العوامل المؤثرة في توزيع المدن، ومن ثم تصنيفها إلى عوامل طبيعية، يندرج ضمنها الموقع الجغرافي ومظاهر السطح والمناخ وتوفر الموارد بأشكالها المختلفة، وعوامل أخرى بشرية، كالقرارات الإدارية بإنشاء المدن وتحديد وظائفها المختلفة والأنشطة المقترنة بها، والظروف التاريخية المحددة لوظيفتها ودورها في المكان. فعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع وطرحه، فقد تم تجنب الخوض فيه ضمن هذه الدراسة، حتى لا تخرج عن مسارها المحدد سلفاً بنمط توزع المدن، وليس العوامل المؤثرة في التوزع في هذه المرحلة من البحث. ويبقى التساؤل الجدير بالطرح هو ما موقع دراستنا الحالية من كل الدراسات السابقة؟ وماذا عساها أن تضيف إلى هذا الكم؟

ويمكن القول في هذا السياق إن أهمية هذه الدراسة تكمن في جانبين أساسيين، هما: المنهج الذي ستتبعه هذه الدراسة في تقديم منهج متكامل الجوانب في تقويم نمط توزع المدن السعودية، باستخدام عدد من التحليلات الإحصائية

المكانية المقترنة ببرنامج نظم المعلومات الجغرافية آرك فيو 3,2، فعلى الرغم من استخدام تحليل صلة الجوار في دراسة نمط توزع المستوطنات البشرية ومراكز العمران في كل من منطقتي نجد والباحة على التوالي (صبحي السعيد، 1987، محمد السرياني، 1988ب)، فإنه لم تجر دراسات إحصائية مكانية، تقوّم توزع المدن في المملكة العربية السعودية، بالاعتماد على تحليلي المربعات والارتباط المكاني الذاتي المستخدمين في هذه الدراسة، إضافة إلى تحليل صلة الجوار، ومن ثم الاستفادة من الإمكانات التحليلية الإحصائية المكانية لنظم المعلومات الجغرافية، وإخراجها من شرنقة التمثيل إلى رحاب التحليل.

كما أنه يجب النظر إلى ما تقدمه هذه الدراسة من دور توثيقي، مكمل في بعض جوانبها للدراسات الأخرى السابقة، التي ركزت في مناقشتها لظاهرة التحضر في المملكة العربية السعودية على فترات زمنية سابقة في مراحل مختلفة (أحمد الجار الله، 1996؛ رشود الخريف، 1998ب؛ عبدالله الغامدي، 2004؛ محمد السرياني، 1992). ومن ثم يتم تتبع ظاهرة التحضر زمنياً، وإجراء المقارنات من قبل المهتمين والمتخصصين وراسمي السياسات العامة وصانعي القرار.

بيانات الدراسة:

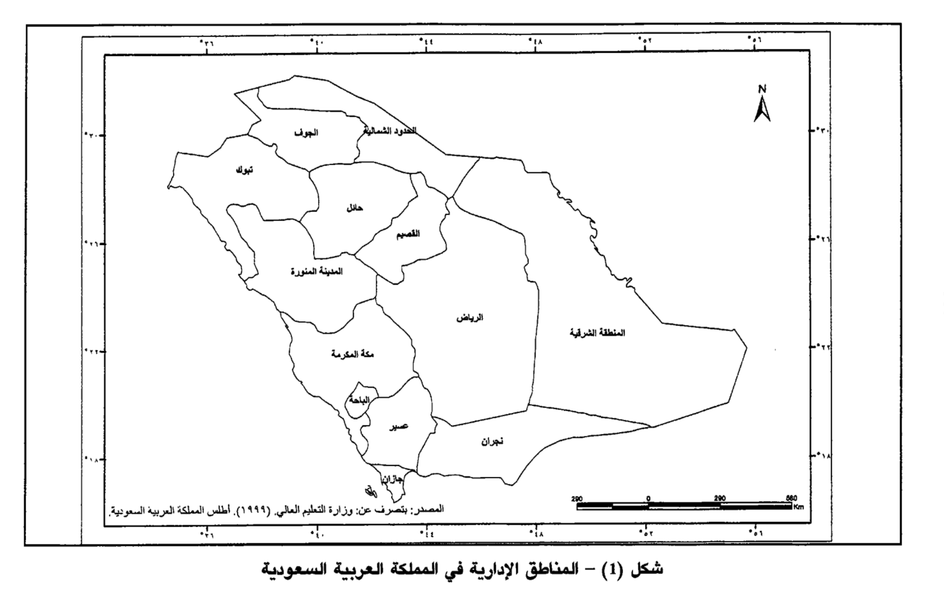
أولاً - طبيعة البيانات ومصادرها:

تعتمد هذه الدراسة على بيانات المدن التي يزيد عدد سكانها على خمسة آلاف (5000) نسمة، بحسب ما وردت في النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن في المملكة العربية السعودية لعام 1425هـ (2004م)؛ حيث اشتملت هذه البيانات على عدد سكان مائتين واثنتي عشرة (212) مدينة (مصلحة الإحصاءات العامة، 2004).

وحددت مواقع هذه المدن، بحسب إحداثياتها بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض، كما وردت في دليل المواقع الجغرافية بالمملكة العربية السعودية (الجمعية الجغرافية السعودية، 1998)، وأطلس المملكة العربية السعودية (وزارة التعليم العالي، 1999)، والموسوعة الجغرافية للأماكن في المملكة العربية السعودية (الجمعية الجغرافية السعودية، 1997).

ثانياً - تمثيل البيانات:

أدخلت بيانات جميع المدن السعودية التي يتجاوز عدد سكانها خمسة آلاف (5000) نسمة، المتمثلة في أعداد سكانها ومواقعها بحسب إحداثياتها. كما وقعت



شكل (1) – المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية

هذه المدن على خريطة المملكة العربية السعودية الرقمية، المعدلة بواسطة الباحث، حيث عدلت الحدود الدولية، بحسب الاتفاقات بين الحكومة السعودية ودول الجوار، بالإضافة إلى ترقيم حدود المناطق الإدارية على خريطة المملكة (شكل 1). ثم ربطت البيانات الوصفية بالمدن المختلفة.

واستُخدم برنامجا نظم المعلومات الجغرافية آرك فيو 3,2 و8,3 (Arc View 3.2 & 8.3) في تحليل بيانات الدراسة وتمثيلها، على التوالي. كما استخدمت حزمة التحليلات الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 10.01) في تصنيف بيانات الدراسة الوصفية وجدولتها.

ثالثاً – تحليل البيانات:

جرى التحقق من فروض الدراسة بالاعتماد على كل من تحليل المربعات (Quadrat Analysis) وتحليل صلة الجوار (Nearest Neighbor Analysis) والارتباط المكاني الذاتي (Spatial Autocorrelation Analysis)، كما وردت في البرنامج المعد من قبل لي ووانج (Lee & Wong, 2001)، لدراسة توزع النقاط ضمن مجموعة من التحليلات لأشكال الظواهر المكانية الأخرى من خطوط ومساحات، كملحق لبرنامج آرك فيو 3,2 الذي أصدره معهد أبحاث النظم البيئية (ESRI) ((Environmental Systems Research Institute). ويقدم الجزء التالي تعريفاً مختصراً لهذه التحليلات، وأوجه تطبيقاتها في هذه الدراسة.

1 – تحليل المربعات (Quadrat Analysis):

يبحث تحليل المربعات في ماهية توزع المدن السعودية، الممثلة على شكل نقاط على خريطة المملكة العربية السعودية، في إطار فرض أن نمط توزعها عشوائي، حيث يتولى تقويم التغير في كثافتها الفعلية، ومقارنتها مع توزيع نظري، مبني على أساس نمط عشوائي للتوزيع، ومن ثم التحقق من توزع هذه المدن؛ أيتجه نحو التجمع والعنقودية، أم نحو التشتت والانتشار؟

ويتم هذا التحليل من خلال تصميم شبكة مربعات ذات حجم ملائم، تغطي الحيز الجغرافي الذي تتوزع عليه النقاط المعبرة عن مواقع المدن، ويحدد عادة عدد المربعات بحيث يحقق متوسطاً لتوزع النقاط على المربعات، يراوح بين (1,6–2) تقريباً، ثم يحصر عدد النقاط داخل كل مربع، ومن ثم يُكوّن جدول تكراري لهذا التوزيع.

وبلغ عدد المربعات في دراستنا (121)، حيث كان عددها في ضلع المربع الأكبر «الخريطة» = 11×11 = 121. كما أن متوسط عدد النقاط في كل مربع = 212 ÷ 121 = 1,75، وهذا يماشي الشرط أعلاه.

وتفسر نتيجة تحليل المربعات، بالنظر إلى قيمة نتيجة التحليل، فإذا كانت قيمة النتيجة تساوي (+ أو – < 1)، فإن هذا يدل على عدم وجود اختلاف ذي دلالة في عدد النقاط من مربع لآخر، ومن ثم يستنتج أن نمط توزع المدن (النقاط) منتشر أو متناثر. وإذا كانت القيمة تساوي (+ أو – 1) أو قريبة جداً منه، فإن توزعها عشوائي. أما إذا كانت القيمة تساوي (> + أو – 1)، فإن هذا يدل على أن هنالك اختلافاً كبيراً في عدد النقاط من مربع لآخر، ويشير إلى أن نمط التوزع متجمع أو عنقودي.

وتجدر الإشارة إلى أهمية عدم الاكتفاء بالنتائج الأولية السابقة، بل يجب مقارنة نتيجة القيمة المحسوبة بالقيمة الحرجة المتوقعة، بحسب مستوى معنوية (Significance Level) محدد بـ (0,05) في هذه الدراسة، ويتخذ القرار النهائي بشأن نمط التوزع في ضوء هذه المقارنة، فإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من المتوقعة، فإننا نستطيع رفض فرض العدم، ونستنتج أن نمط التوزع عشوائي، بصرف النظر عن القيمة المحسوبة لتحليل المربعات. والعكس صحيح أيضاً، ويفسر في ضوء ما ورد سابقاً بشأن تحديد التوزع غير العشوائي إن كان منتشراً أو متجمعاً (محمد الجراش، 2004: 433–437؛ Lee & Wong, 2001: 62-69).

2 – تحليل صلة الجوار (Nearest Neighbor Analysis):

يهدف هذا التحليل إلى تعرف نمط توزع المدن السعودية الموزعة على شكل نقاط على خريطة المملكة العربية السعودية، من خلال مقارنة معدل المسافة الحقيقية الفعلية الفاصلة بين هذه المدن، مع معدل المسافة التقديرية المتوقعة الفاصلة بينها، فيما لو كان نمط التوزع عشوائياً، ومن ثم الخروج بقيمة معيارية كمية لمعامل صلة الجوار.

وتنحصر قيمة معامل صلة الجوار بين (صفر) و(2,15)، ويحدد نمط التوزع وفقاً لهذه القيمة، فيعد نمط التوزع متقارباً، إذا كانت قيمة معامل صلة الجوار أقل من (واحد صحيح)، وعشوائياً إذا كانت تساوي (واحداً صحيحاً)، ومتباعداً إذا كانت القيمة محصورة بين أكثر من (واحد صحيح) وأقل من (2,15). (محمد السرياني وناصر الصالح، 2004: 226–231).

ويجب عدم الاكتفاء بقيمة معامل صلة الجوار المجردة، بل من الضروري اختبار معنوية قيمة هذا المعامل، القائمة على أن نمط توزع المدن السعودية عشوائي، فإذا كانت قيمة اختبار المعنوية أكبر من القيمة النظرية المتوقعة، في حالة منحنى التوزع المعتدل المتعارف عليه إحصائياً، عند مستوى معنوي محدد بـ (0,05) في هذه الدراسة، فإننا نرفض فرض العدم القائل بعشوائية التوزع، والعكس صحيح، (محمد الجراش، 2004: 427–429؛ Lee & Wong, 2001: 75-76).

3 – تحليل الارتباط المكاني الذاتي (Spatial Autocorrelation Analysis):

يعد تحليل الارتباط المكاني الذاتي مكملاً لتحليلي المربعات وصلة الجوار السابقين وغيرهما من التحليلات الإحصائية المكانية الشائعة الأخرى، التي تهتم بتوزع الظاهرات الجغرافية فقط، بصرف النظر عن خصائصها أو بياناتها الوصفية المختلفة.

أما تحليل الارتباط المكاني الذاتي، فيهتم بنمط توزع الظاهرات مع الأخذ بعين الاعتبار خصائصها الوصفية وسماتها المختلفة، حيث يتم في الدراسة الحالية تقويم نمط توزع المدن السعودية على خريطة المملكة العربية السعودية، مع الأخذ بعين الاعتبار عدد سكان كل مدينة، للتحقق من وجود ارتباط مكاني تسلسلي لتوزع هذه المدن، حيث يتخذ شكلين رئيسين، فإما أن يكون هناك ارتباط تسلسلي مكاني موجب، وتتشابه فيه المدن المتجاورة بعضها مع بعض في عدد سكانها، مقارنة مع المدن الأخرى البعيدة عنها، ويوصف بارتباط مكاني لتوزع متجمع. وإما على العكس من ذلك يكون الارتباط المكاني التسلسلي السالب، الذي تتشابه فيه المدن المتباعدة عن بعضها، مقارنة مع المدن الأخرى المتقاربة، ويوصف بارتباط مكاني لتوزع منتشر. ويعد مؤشر موران (Moran Index) ونسبة قيري (Geary Ratio) رائدين في تحليل الارتباط المكاني الذاتي التسلسلي.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الأهمية بمكان اختيار معنوية قيمتي مؤشر موران ونسبة قيري، ومقارنتهما بالقيمة الحرجة (المتوقعة) لكل منهما عند مستوى دلالة محدد بـ (0,05) في هذه الدراسة، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الحرجة (المتوقعة)، فإننا نرفض فرض العدم، ونستنتج أن توزع المدن السعودية على خريطة المملكة ليس عشوائياً، مما يعني وجود ارتباط مكاني ذاتي تسلسلي ذي

دلالة إحصائية لنمط توزعها. والعكس صحيح أيضاً (محمد الجراش، 2004: 469–478؛ Lee & Wong, 2001: 78-83).

نتائج الدراسة:

تشتمل نتائج الدراسة على جزأين، يمثل الأول منهما وصفاً مبسطاً لواقع التحضر في المملكة العربية السعودية، كما هو الحال في عام 1425هـ (2004م)، مقارنة بواقع هذه الظاهرة خلال العقود السابقة، بينما يناقش الجزء الثاني نمط توزع المدن السعودية، بالاعتماد على عدد من التحليلات الإحصائية المكانية، ويمكن النظر إلى هذين الجزأين على أن كلاً منهما مكمل للآخر.

أولاً – التحضر في المملكة العربية السعودية 1425هـ (2004م):

يعرف التحضر بأنه عملية تحول المستوطنات البشرية إلى مجتمعات حضرية. وتتخذ المستوطنات المختلفة صفة المدينة من خلال التحضر الطبيعي، المتمثل في الإقامة الدائمة للأفراد في المناطق الحضرية أو التحضر الاجتماعي، التي يكتسب من خلالها السكان عناصر الثقافة المدنية بسماتها المتعددة (محمد السرياني، 1992: 11–12). وما يعني هذه الدراسة هو الجزء الأول من التحضر، المتمثل في الإقامة في المناطق الحضرية، مما يؤدي إلى النمو الحضري وزيادة نسبة سكان المدن وعددهم.

تشير نتائج تحليل بيانات التعداد السكاني لعام 1425هـ (2004م) في دراستنا إلى أن نحو (81%) من إجمالي سكان المملكة يعيشون في المدن التي بلغ عددها 212 مدينة. وتتباين نسبة سكان المدن في المناطق الإدارية، حيث تصل إلى (93%) في المنطقة الشرقية و(90%) في منطقة الرياض، وتتجاوز الـ (75%) في معظم مناطق المملكة الإدارية الأخرى. وتنخفض هذه النسبة إلى (34%) في منطقة جازان، التي يغلب عليها الطابع الريفي (جدول 1) و(شكل 2). ويمكن مقارنة هذه الأرقام مع نظيرتها في عام 1394هـ (1974م)، أي قبل ما يصل إلى ثلاثة عقود من الزمن، حيث كان عدد المدن في المملكة 59 مدينة فقط، ولم تتجاوز نسبة سكانها (46%) من إجمالي السكان (محمد السرياني، 1998: 65). وقد ارتفع عدد المدن في عام 1413هـ (1992م) إلى 180 مدينة، يسكن فيها نحو (74%) من سكان المملكة (محمد الشريف وآخرون، 1999: 87).

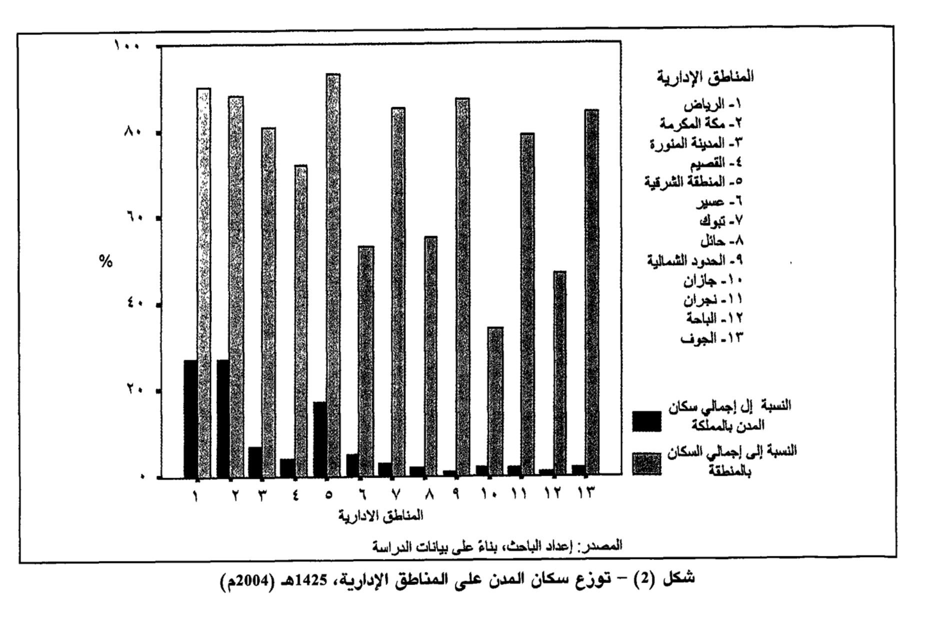
جدول (1)

توزع السكان على المناطق الإدارية 1425هـ (2004م)

المنطقة	إجمالي السكان	النسبة إلى إجمالي سكان المملكة	سكان المدن	النسبة إلى إجمالي سكان المدن بالمملكة	نسبة سكان المدن إلى إجمالي السكان
الرياض	5455363	24	4935731	27	90
مكة المكرمة	5797971	26	5077777	27	88
المدينة المنورة	1512076	7	1229585	7	81
القصيم	1016756	4	729362	4	72
المنطقة الشرقية	3360157	15	3133141	17	93
عسير	1688368	7	886617	5	53
تبوك	691517	3	587601	3	85
حائل	527033	2	291267	2	55
الحدود الشمالية	279286	1	242169	1	87
جازان	1186139	5	403756	2	34
نجران	419457	2	331966	2	79
الباحة	377739	2	177186	1	47
الجوف	361676	2	302892	2	84
الإجمالي (المملكة)	22673538	100	18329050	100	81

المصدر: إعداد الباحث، بناء على بيانات الدراسة.

أما بالنسبة لتوزع سكان المدن على المناطق الإدارية، فنجد أن المناطق الرئيسة الثلاث، (الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية)، تستحوذ على ما يزيد على (70%) من سكان المدن في المملكة، بينما ينخفض نصيب بعض المناطق الإدارية الصغرى، كالباحة والحدود الشمالية إلى نحو (1%)، (جدول 1) و(شكل 2).



المصدر: إعداد الباحث، بناءً على بيانات الدراسة

شكل (2) – توزع سكان المدن على المناطق الإدارية، 1425هـ (2004م)

على أن من المهم النظر إلى هذه النسب في ضوء إجمالي عدد سكان هذه المناطق الصغيرة، مقارنة بغيرها من المناطق الأكبر حجماً بشكل عام.

ومن حيث توزع المدن بحسب أحجامها، تمثل المدن الصغرى التي يراوح عدد سكانها بين (5000 – 10,000 نسمة) النسبة الكبرى بين المدن السعودية من حيث العدد، حيث تصل إلى (38%)، وتنخفض هذه النسبة تدريجياً، كلما اتجهنا نحو فئات المدن الكبرى التي يزيد عدد سكانها على 500,000 نسمة، والتي يراوح عدد سكانها بين (250,000 – 500,000 نسمة)، حيث تصل إلى (6%) فقط لكل من هاتين الفئتين، (جدول 2) و (جدول 3) و (شكل 3).

وعلى الرغم من كثرة عدد المدن الصغرى الآنفة الذكر في المملكة، فإنه لا يقطن بها جميعاً سوى (2%) من سكان المملكة و(3%) من سكان المدن. وعلى النقيض من ذلك تستحوذ المدن الكبرى التي يزيد عدد سكانها على 500,000 نسمة، على نحو (46%) من سكان المملكة و(57%) من سكان المدن، (جدول 2) و(شكل 3).

جدول (2)

أحجام المدن السعودية، 1425هـ (2004م)

الحجم	عدد المدن	عدد السكان	النسبة إلى إجمالي سكان المدن	النسبة إلى إجمالي سكان المملكة
أكثر من 500,000 نسمة	6	10367284	57	46
250,000 – 500,000 نسمة	6	2032381	11	9
100,000 – 250,000 نسمة	14	2380388	13	10
50,000 – 100,000 نسمة	15	1049412	6	5
20,000 – 50,000 نسمة	45	1325672	7	6
10,000 – 20,000 نسمة	45	617422	3	3
5,000 – 10,000 نسمة	81	556491	3	2
الإجمالي	212	18329050	100	81

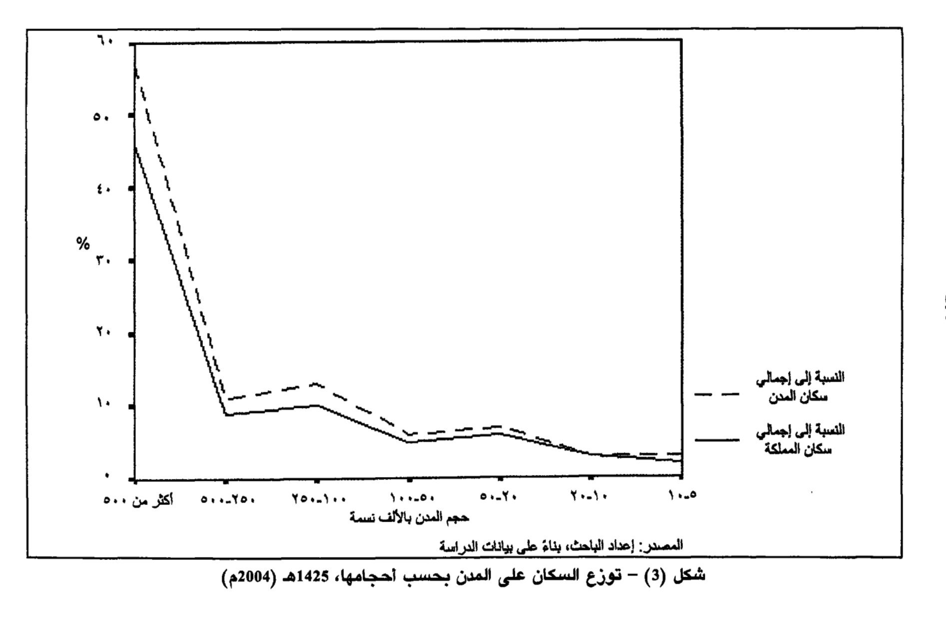
المصدر: إعداد الباحث، بناء على بيانات الدراسة.

جدول (3)

توزع المدن السعودية بحسب أحجامها على مناطق المملكة، 1425هـ(2004م)

الحجم / المنطقة	عدد المدن							الإجمالي
	أكثر من 500,000 نسمة	250,000 - 500,000	100,000 - 250,000	50,000 - 100,000	20,000 - 50,000	10,000 - 20,000	5,000 - 10,000	
الرياض	1	0	1	3	8	8	15	36
مكة المكرمة	3	0	1	1	6	3	9	23
المدينة المنورة	1	0	1	0	2	3	3	10
القصيم	0	1	1	1	3	1	7	14
المنطقة الشرقية	1	2	4	5	10	14	21	57
عسير	0	1	1	2	3	4	5	16
تبوك	0	1	0	0	5	1	1	8
حائل	0	1	0	0	0	1	2	4
الحدود الشمالية	0	0	1	0	2	1	0	4
جازان	0	0	1	1	3	5	13	23
نجران	0	0	1	1	0	1	2	5
الباحة	0	0	0	1	1	3	1	6
الجوف	0	0	2	0	2	0	2	6
الإجمالي	6	6	14	15	45	45	81	212

المصدر: إعداد الباحث، بناء على بيانات الدراسة.



المصدر: إعداد الباحث، بناءً على بيانات الدراسة

شكل (3) – توزع السكان على المدن بحسب أحجامها، 1425هـ (2004م)

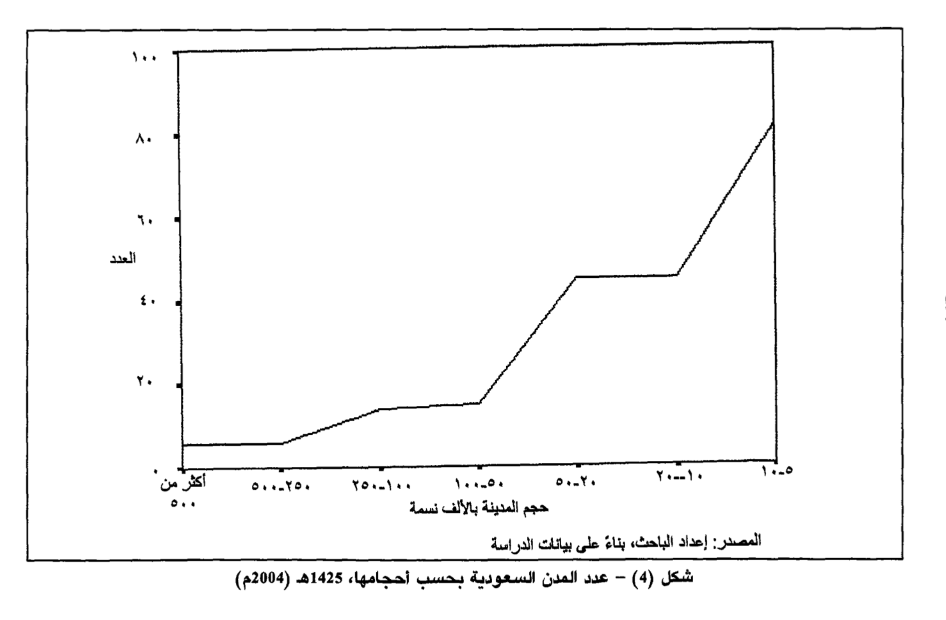
وعلى مستوى المناطق الإدارية نجد (90%) من سكان المدن في منطقة مكة المكرمة يعيشون في فئة المدن الكبرى التي يزيد عدد سكانها على 500,000 نسمة، وتصل هذه النسبة في منطقتي الرياض والمدينة المنورة إلى (83%) و(75%) على التوالي. (جدول 4).

جدول (4)

توزع سكان المدن السعودية بحسب أحجامها على مناطق المملكة، 1425هـ (2004م)

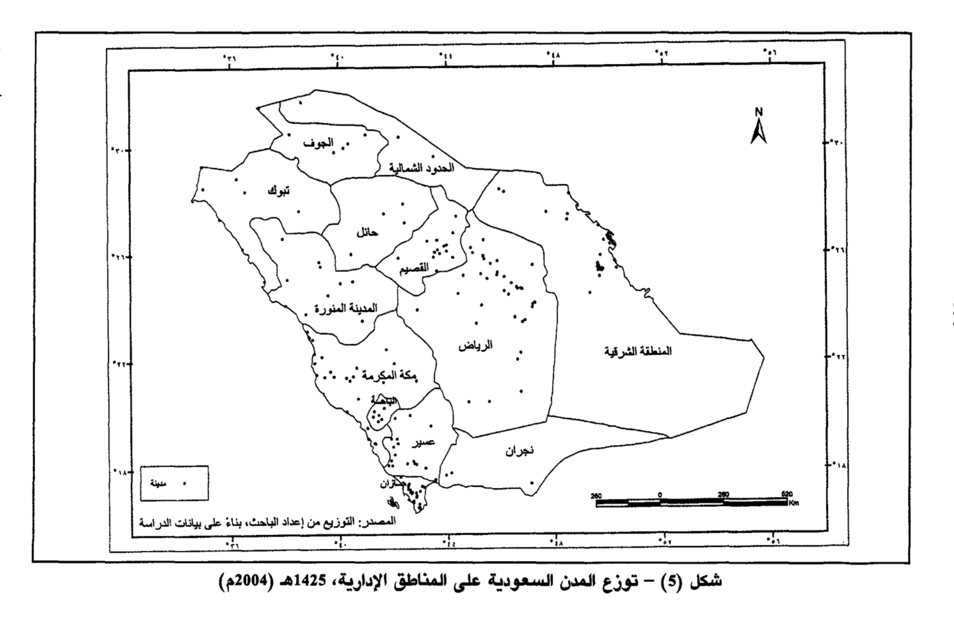
الحجم / المنطقة	عدد السكان							الإجمالي
	أكثر من 500,000 نسمة	250,000 – 500,000	100,000 – 250,000	50,000 – 100,000	20,000 – 50,000	10,000 – 20,000	5,000 – 10,000	
الرياض	4087152	0	200958	184838	245136	110347	107300	4935731
مكة المكرمة	4616922	0	132078	59809	150238	52113	66617	5077777
المدينة المنورة	918889	0	188430	0	55745	42240	24281	1229585
القصيم	0	378422	128930	79632	84805	14464	43109	729362
المنطقة الشرقية	744321	572908	812147	396912	277808	184542	144503	3133141
عسير	0	372695	201912	128383	934390	57400	32797	886617
تبوك	0	441351	0	0	129939	11070	5241	587601
حائل	0	267005	0	0	0	11818	12444	291267
الحدود الشمالية	0	0	145237	0	85026	11906	0	242169
جازان	0	0	100694	52441	98521	67286	84814	403756
نجران	0	0	246880	62185	0	11056	11845	331966
الباحة	0	0	0	85212	39650	43180	9144	177186
الجوف	0	0	223122	0	65374	0	14396	302892
الإجمالي	10367284	2032381	2380388	1049412	1325672	617422	556491	18329050

المصدر: إعداد الباحث، بناء على بيانات الدراسة.



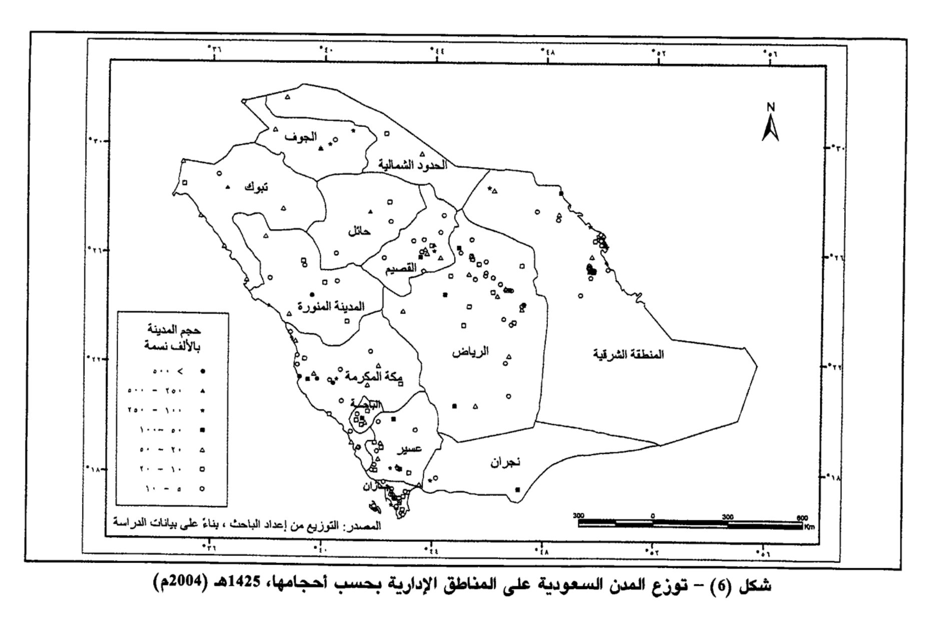
المصدر: إعداد الباحث، بناءً على بيانات الدراسة

شكل (4) – عدد المدن السعودية بحسب أحجامها، 1425هـ (2004م)



المصدر: التوزيع من إعداد الباحث، بناءً على بيانات الدراسة

شكل (5) – توزع المدن السعودية على المناطق الإدارية، 1425هـ (2004م)



المصدر: التوزيع من إعداد الباحث ، بناءً على بيانات الدراسة

شكل (6) – توزع المدن السعودية على المناطق الإدارية بحسب أحجامها، 1425هـ (2004م)

وعند النظر في توزع المدن السعودية على المناطق الإدارية، نجد أن المناطق الرئيسة الثلاث تحظى بالعدد الأكبر من المدن، يضاف إليها منطقة جازان. ويتباين بوضوح توزع المدن بحسب أحجامها على مناطق المملكة، إلا أننا نجد أن المنطقة الشرقية تحظى بتمثيل لجميع فئات المدن الحجمية بها، وإن كان النصيب الأكبر هو للمدن الصغرى (جدول 3) و(شكل 4) و(شكل 5) و(شكل 6). ومن الملاحظ التركز الشديد للمدن في نطاقين ضيقين على الخليج العربي وبالقرب منه، بينما يتضح بلا غرابة خلو المساحات الشاسعة الجنوبية والجنوبية الشرقية في هذه المنطقة – المتمثلة في صحراء الربع الخالي – من أي تجمعات سكانية تستحق الذكر. وعلى العكس من ذلك نجد انتشار المدن على معظم مساحة منطقة جازان مقارنة بغيرها. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة محمد القباني (1999).

ويظل ما سبق تحليلاً وصفياً مبسطاً، يعطي فكرة أولية عن توزع المدن وسكانها في المملكة العربية السعودية، بحسب التعداد السكاني لعام 1425هـ (2004م)، إلا أن الصورة تظل غير كاملة، واستكمالها مرهون باختبار فروض الدراسة المشار إليها في بداية هذا البحث، بالاعتماد على عدد من التحليلات الإحصائية المكانية، كما وضّح في طرق تحليل البيانات سابقاً، ويعرض الجزء التالي من الدراسة نتائج هذه التحليلات.

ثانياً – أنماط توزع المدن السعودية:

يصعب من خلال النظر إلى توزع المدن على خريطة المملكة العربية السعودية (شكل 5) الحكم على نمط توزعها بدقة ودليل، لذا اعتمد على التحليلات الإحصائية المكانية المختلفة لتقصي أبعاد هذه الظاهرة علمياً، حيث يناقش الجزء التالي من الدراسة نتائج هذه التحليلات بالتفصيل؛ فقد أظهر تحليل بيانات هذه الدراسة، باستخدام تحليل المربعات وتحليل صلة الجوار (المجاور الأقرب) والارتباط المكاني الذاتي نتائج متباينة بتباين طرق التحليل، حيث يتضح بشكل أولي من نتيجة تحليل المربعات أن نمط توزع المدن السعودية منتشر (Dispersed)، نظراً لكون قيمة (K-S-D) المحسوبة في هذا التحليل أقل من واحد صحيح (1). كما يعزز هذا الاستنتاج مقارنة هذه القيمة بنظيرتها المتوقعة (الحرجة)، بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد كل من المدن (النقاط) والمربعات التي تتوزع عليها، حيث تزيد القيمة المحسوبة بشكل واضح عند مستوى معنوية يبلغ (0,05)، (جدول 5)، مما يؤكد – بحسب هذا التحليل – أن الاستنتاج السابق ذو دلالة إحصائية.

وسعياً نحو تحقيق هدف الدراسة، المتمثل في مقارنة نمط توزع المدن السعودية باستخدام طرق تحليل مكاني إحصائي مختلفة، نجد أن تحليل معامل صلة الجوار يتوصل إلى نتيجة مغايرة، حيث يرى أن نمط توزع المدن السعودية لا يتجه نحو الانتشار، كما في نتائج تحليل المربعات السابق، وإنما نحو التجمع والعنقودية (Clustered)، حيث إن قيمة متوسط المسافة الملاحظة بين المدن تبلغ نحو (34,97 كم)، وهي أقل من القيمة المتوقعة التي تصل إلى (64,88 كم). وبناء عليه، فإن قيمة معامل صلة الجوار أقل من واحد صحيح (0,54)، (جدول 5)، مما يدل على أن المدن المتجاورة تتباعد بمقدار نصف تباعدها المتوقع تقريباً، في حال كون نمط توزعها عشوائياً (محمد الجراش، 2004: 427).

جدول (5)
نتائج التحليلات الإحصائية المكانية لتوزع المدن السعودية، 1425هـ (2004م)

1 - تحليلات المربعات		
القيمة المحسوبة لـ (K-S D)	القيمة المتوقعة لـ (K-S D)	مستوى المعنوية
0,397339	0,0934052	(0,05)

2 - معامل صلة الجوار			
قيمة مسافة معامل صلة الجوار الملاحظة	قيمة مسافة معامل صلة الجوار المتوقعة	قيمة إحصاءات صلة الجوار	قيمة (ز) المحسوبة
34,9726 كم	64,881 كم	0,539027	12,96

3- الارتباط المكاني الذاتي		
القيم	مؤشر موران	نسبة قيري
القيمة المحسوبة	0,00418386	0,66337
القيمة المتوقعة	0,00473934-	1
قيمة التباين في حالة التوزع المعتدل	0,00150462	0,0103386
قيمة (ز) في حالة التوزع المعتدل	0,230042	3,31071-
قيمة التباين في حالة التوزع العشوائي	0,000935614	0,385248
قيمة (ز) في حالة التوزع العشوائي	0,291724	0,542354-

المصدر: إعداد الباحث، بناء على نتائج التحليل الإحصائي المكاني.

ويعزز اختبار معنوية قيمة معامل صلة الجوار عند مستوى معنوية (0,05) الاستنتاج السابق، حيث تبلغ قيمة (ز) المحسوبة لإحصاءات معامل صلة الجوار (12,96)، وهي بلا شك أكبر بكثير من نظيرتها المتوقعة عند مستوى المعنوية السابق لتوزيع معتدل (1,96)، مما لا يدع مجالاً للشك أن نمط توزع المدن السعودية هو نمط مركز وليس منتشراً، وبهامش خطأ في صحة هذا الاستنتاج لا تتجاوز (0,05)، بحسب نتائج هذا التحليل (جدول 5). وتجدر الإشارة إلى تشابه هذا الاستنتاج مع ما توصلت إليه دراسة أخرى في اختبار مماثل لتوزع مائة وتسع (109) مدن سعودية، بالاعتماد على التحليل نفسه، باستخدام برنامج ميني تاب (Mini Tab) (محمد الجراش، 2004: 428–429).

وتعزز النتيجة المبدئية لتحليل مؤشر موران الاستنتاج السابق لتحليل معامل صلة الجوار، حيث إن قيمة معامل موران أقل من واحد صحيح بكثير (0,004)، لذا فإن توزع المدن السعودية يتجه بحسب هذا التحليل نحو العنقودية، بمعنى تجاور المدن المتشابهة في عدد السكان بشكل عام، مما يوحي بوجود ارتباط مكاني ذاتي تسلسلي موجب، لكنه يظل ضعيفاً جداً، لهذا لم يصمد عند اختيار معنويته، حيث تشير مقارنة قيمة (ز) المحسوبة لهذا المؤشر مع نظيرتها المتوقعة (الحرجة) عند مستوى معنوية (0,05) إلى عدم إمكانية رفض فرض العدم، الذي ينص على أن توزع المدن بحسب عدد سكانها عشوائي، سواء افترض حالة التوزع معتدلة أم عشوائية (جدول 5).

ولعل من المثير تشابه نتيجة تحليل نسبة قيري مع نتيجة معامل موران بشكل أولي؛ حيث إن قيمة نسبة قيري المحسوبة أكبر من صفر وأقل من واحد صحيح (0,66)؛ مما يشير إلى أن توزع المدن السعودية يتجه نحو التجمع والعنقودية كما ورد سابقاً، ويعني وجود ارتباط مكاني ذاتي تسلسلي موجب، لكن عند اختبار معنوية هذه القيمة، نجد أن قيمة (ز) أقل من القيمة الحرجة في حالة التوزع المعتدل، لكنها أكبر في حالة التوزع العشوائي. وبناء عليه فإننا لا نتمكن من رفض فرض العدم، القائل بعدم اختلاف توزع المدن السعودية عن أي توزع عشوائي، في حالة افتراض أن التوزع معتدل. وعلى العكس من ذلك، يمكن رفض فرض العدم السابق، في حال افتراض عشوائية التوزع (جدول 5).

ومن هنا تبرز جدلية اختلاف الاستنتاج واتخاذ القرار بشأن نمط توزع المدن السعودية، سواء عند الاعتماد على تحليل معين، وفق افتراضات مختلفة كما في نسبة قيري السابقة، أو بين أنواع مختلفة من التحليل، كما هو بين تحليل معامل

موران ونسبة قيري المتشابهين في هدفهما وطريقة عرض نتائجهما إلى درجة كبيرة، أو بين تحليلي المربعات وصلة الجوار لتشابههما أيضاً. وهنا تكمن الخطورة عند الاعتماد على تحليل إحصائي مكاني واحد، والاندفاع نحو التحمس له بشدة، بمعزل عن النظر في التحليلات الإحصائية المكانية الأخرى، التي تعطي نتائج مغايرة كلياً أحياناً. ولعل هذه إحدى الجبهات السهلة، التي تمكن خلالها مناوئو الاتجاهات الكمية وأنصار المدارس النوعية من مهاجمة المدرسة الكمية في الجغرافيا بشكل خاص، والاتجاهات الفلسفية الوضعية بشكل عام.

الخاتمة:

أبرزت نتائج تحليل البيانات الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1425هـ (2004م) تسارع وتيرة التحضر في المملكة العربية السعودية بشكل ملحوظ، عند مقارنتها بمثيلاتها في العقود السابقة، ولوحظ أن هناك تبايناً في معدلات التحضر في مناطق المملكة الإدارية المختلفة؛ فنجدها تسجل ارتفاعاً كبيراً في بعض المناطق، مثل المنطقة الشرقية والرياض ومنطقة مكة المكرمة، بينما تسجل معدلات أقل في مناطق أخرى مثل جازان والباحة.

كما اتضح أنه من الصعب الفصل بدقة في نمط توزع المدن السعودية، وفقاً لبيانات الدراسة وطرق التحليل المكانية المستخدمة فيها، المتمثلة في تحليلات المربعات وصلة الجوار والارتباط المكاني الذاتي، الملحقة ببرنامج نظم المعلومات الجغرافية (آرك فيو 3,2)، حيث اختلفت النتائج باختلاف التحليلات؛ فأفرز تحليل المربعات نمطاً منتشراً، بينما خرج تحليل صلة الجوار بنمط متجمع عنقودي. أما تحليل الارتباط المكاني الذاتي، الممثل في مؤشر موران ونسبة قيري، فقد كان نتاج تحليلاتهما نمطاً عنقودياً وعشوائياً على التوالي. وقد تمثل هذه النتائج معضلة يصعب التعامل معها بالنسبة للبعض، إلا أن هذه الدراسة تنطلق من التعامل مع واقع هذه النتائج بشفافية، تتطلب إخضاعها لمزيد من البحث والتقصي في دراسات أخرى باستخدام طرق وأساليب مختلفة.

وعلى الرغم من كل هذا، فإن التحليلات المكانية تظل إحدى الوظائف والمهام الرئيسة لنظم المعلومات الجغرافية، كأداة مساعدة على صنع القرارات المختلفة، ولعل هذه الوظيفة إحدى السمات التي تميز نظم المعلومات الجغرافية عن خرائط الحاسب الآلي، المستخدمة في تمثيل بعض الظاهرات في كثير من الدراسات والبحوث.

ويمكن القول إن هذه الدراسة قد قدمت عدداً من الإجابات لتساؤلاتها، إلا أنها أثارت أيضاً العديد من التساؤلات الجديرة بالبحث والدراسة، يتعلق بعضها بماهية إيجابيات عمليات التحضر السريعة وسلبياتها على المشهدين الحضري والريفي في المملكة العربية السعودية، وعن واقع وظائف المدن السعودية بأحجامها ومواقعها المختلفة؛ أهي مجرد أماكن للسكن، أم مراكز خدمات تعليمية وصحية واجتماعية وغيرها لسكانها والمناطق المحيطة بها؟ أم أن دورها يتجاوز كل هذا، لتمثل أدوات إنتاج وقواعد اقتصادية حقيقية، تسهم في استمرار بقائها بذاتها، بل تصل إلى حد الإسهام في الاقتصاد الإقليمي والوطني؟

كما أن من الجدير التساؤل والبحث عن معدلات التحضر داخل المناطق الإدارية على مستوى المحافظات، من حيث اختلاف مستوياتها وديناميتها والعوامل المؤثرة فيها من مكان لآخر ومن فترة زمنية لأخرى. ومن ثم الخروج بنتائج أدق، بعيدة عن عمومية الاستنتاجات وشموليتها على مستوى الدولة والمناطق الإدارية. ليس هذا فحسب، بل من المهم تقصي طرق التحليل المكانية المناسبة، لتعرف أبعاد هذه الظاهرة بدقة، مع الأخذ بعين الاعتبار معطيات البحث الحالي ونتائجه، في ضوء طرق التحليل المكانية المختلفة المستخدمة. ويمثل هذا دعوة جادة لإجراء مزيد من الدراسات الإقليمية في المملكة متخذة من المحافظات والمراكز في المناطق الإدارية وحدات مكانية لدراساتها، عوضاً عن الاعتماد المطلق على المناطق الإدارية. ليس هذا فحسب، بل قد تنطلق من هذه الدراسة بحوث أخرى تستكمل بعض الجوانب ذات العلاقة بها، ومما لم يحظ بالتحليل والمناقشة الوافية، كالعوامل المؤثرة في توزع المدن، والآثار السلبية للتحضر في المدن المختلفة من ازدحام وتلوث ونمو للعشوائيات وضغط على الخدمات ونحوه. ويوصى أن تجرى هذه الدراسات بالاعتماد على الإمكانات الهائلة التي توفرها تقنية المطابقة (Overlaying) في نظم المعلومات الجغرافية، حيث تصنف العوامل المختلفة إلى طبقات (Layers) مختلفة، ومن ثم تحدد أهمية كل منها لتوزع المدن المختلفة، وتباين سلبيات التحضر من مدينة إلى أخرى أو من إقليم إلى آخر، وينظر في هذا الموضوع من زوايا وأبعاد مكانية مختلفة.

وفي ختام هذه الدراسة، فإن لنا أن نتساءل ونتطلع لرؤية استشرافية لمستقبل التحضر ونمو المدن في المملكة العربية السعودية في ضوء الطفرة الاقتصادية الثانية، التي تعيشها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى،

المقترنة بزيادة أسعار البترول بشكل قياسي، تجاوز خلالها سعر برميل النفط في نهاية شهر أغسطس 2005م (رجب 1426هـ) السبعين دولاراً. ويكمن تساؤلنا عن مدى إمكانية تغير ديناميات ظاهرة التحضر وطبيعتها وأبعادها خلال هذه الفترة، أو ثباتها بشكل أو بآخر، كنسخة مكررة لما عاشته المملكة ودول المنطقة الأخرى خلال الربع الأخير من القرن الميلادي المنصرم، بل قد نذهب إلى التساؤل عن مدى تأثير انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في أواخر عام 2005م على المشهد الحضري في المملكة العربية السعودية، في ضوء النمو المطرد الذي قد تشهده بعض الجوانب، يقابله الانكماش في جوانب أخرى قد لا تستطيع النمو والمنافسة على المستوى العالمي، بحسب معايير القرية العالمية؛ فدخول البنوك العالمية مثلاً إلى الأسواق السعودية، وتوفر فرص القروض الطويلة الأجل الميسرة، قد يخلق نهضة عمرانية واسعة، معظمها في المدن الكبرى، ويقترن بهذا كله ازدياد معدلات التحضر، الذي يتطلب مواكبة البنية التحتية للمدن لها وتوفر الخدمات العامة والخاصة بما يفي باحتياجات السكان. وقد يجابه السكان بتحول في كثير من المفاهيم والأنماط الحياتية المألوفة المعتادة عبر فترة طويلة من الزمن، منها التحول من مجتمع الرفاه والرعاية الاجتماعية إلى مجتمع السوق الحر والمنافسة الاقتصادية، الذي ستكون ساحاته وميادينه الرئيسة، المدن الكبرى ومراكز التجمعات الحضرية الرئيسة، وتقلص الأنشطة الأخرى الفرعية القزمية في القرى ومراكز التجمعات الريفية الصغرى والمدن القزمية الصغرى وغيرها من أنماط الاستيطان الأخرى، وربما عدم قدرتها على مواكبة نمو المدن الكبرى، ومن ثم ازدياد تدهور الملكيات الزراعية الصغرى والحيازات الإنتاجية أو الخدمية البسيطة، وهذا ما نأمل أن تجيب عنه دراسات مستقبلية أخرى إن شاء الله.

المراجع:

أحمد الجار الله (1996). تحليل النظام الحضري السعودي بتطبيق الصيغة التقليدية والمعدلة لقاعدة المرتبة والحجم. **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، 14 (52) : 78-107.

أحمد الجار الله (1997). التكامل بين جغرافية الحضر والتخطيط الحضري والإقليمي. **رسائل جغرافية** (208). الكويت: الجمعية الجغرافية الكويتية.

أحمد الجار الله (2000). **جغرافية الحضر: مدخل إلى المفاهيم وطرق التحليل**. الرياض: شركة ألوان للطباعة والصناعة المحدودة.

الجمعية الجغرافية السعودية (1997). **الموسوعة الجغرافية للأماكن في المملكة العربية السعودية**. الرياض: شركة النظم العربية المطورة.

الجمعية الجغرافية السعودية (1998). **دليل المواقع الجغرافية بالمملكة العربية السعودية.** الرياض: مكتبة العبيكان.

برنارد جرانوتييه (1987). **السكن الحضري في العالم الثالث: المشكلات والحلول.** الإسكندرية: منشأة المعارف. تعريب: محمد علي بهجت الفاضلي.

جامعة الملك سعود (1987). **المدن السعودية: انتشارها وتركيبها الداخلي.** الرياض: عمادة شئون المكتبات.

جمال حمدان (ب. ت). **جغرافية المدن.** القاهرة: عالم الكتب.

حمدي الديب (1992). شبكة المدن العمانية: الحجم والتباعد. **رسائل جغرافية** (148). الكويت: الجمعية الجغرافية الكويتية.

خالد العنقري (1987). أنماط التوزيع الحجمي للمدن السعودية: دراسة المرتبة – الحجم. **المدن السعودية: انتشارها وتركيبها الداخلي**، (ص ص 93–105). الرياض:عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود.

رشود الخريف (1998أ). التوزيع الجغرافي لسكان المملكة العربية السعودية ومعدلات نموهم خلال الفترة (1394–1413هـ). **رسائل جغرافية** (211). الكويت: الجمعية الجغرافية الكويتية.

رشود الخريف (1998ب). **التحضر في المملكة العربية السعودية: دراسة في تعريف المدن وتوزيعها الحجمي ومعدلات نموها السكاني.** الرياض: مركز البحوث بكلية الآداب، جامعة الملك سعود.

صبحي السعيد (1987). نمو المستوطنات في إقليم نجد خلال القرن الرابع عشر الهجري. **المدن السعودية: انتشارها وتركيبها الداخلي**، (ص ص 107– 136). الرياض:عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود.

صفوح خير (2000). **الجغرافية: موضوعها ومناهجها وأهدافها.** دمشق: دار الفكر.

عبدالله الحميدي (1991). تعديل الصيغ الرياضية المستخدمة في تطبيق قاعدة الرتبة والحجم في جغرافية المدن. الكتاب العلمي للندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة، (ص ص 430–485). مكة المكرمة: مطبعة جامعة أم القرى.

عبدالله الغامدي (2004). التوزيع الإقليمي للمدن في المملكة العربية السعودية، **الدارة**، 35 (1) : 67–118.

عمر الفاروق السيد رجب (1987). **دراسات في جغرافية المملكة العربية السعودية.** جده: دار الشروق.

فتحي ابو عيانه (1984). **السكان والعمران الحضري: بحوث تطبيقية في بعض الأقطار العربية.** بيروت: دار النهضة العربية.

فتحي مصيلحي (1990). **الجغرافيا البشرية بين نظرية المعرفة وعلم المنهج الجغرافي.** القاهرة: مطابع الطوبجي التجارية.

لجنة الأطلس الوطني (1981). **أطلس سكان المملكة العربية السعودية.** الرياض: جامعة الرياض.

محمد الثمالي (1995). مواقع المدن السعودية. **رسائل جغرافية** (186). الكويت: الجمعية الجغرافية الكويتية.

محمد الجراش (2004). **الأساليب الكمية في الجغرافيا**. جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع.

محمد السرياني (1988أ). حول تعريف المينة السعودية. **البلديات**، 3 (12) : 33-45.

محمد السرياني (1988ب). **السمات العامة لمراكز الاستيطان في منطقة الباحة (المملكة العربية السعودية)**. الكويت: الجمعية الجغرافية الكويتية.

محمد السرياني (1992). ملامح التحضر في المملكة العربية السعودية. **سلسلة بحوث العلوم الاجتماعية** (16). مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.

محمد الشريف، محمد السرياني، حسين صالح، مرعي الشهري، وعادل ياسين (1999). **وزارة الأشغال العامة والإسكان: التطور والإنجازات**. الرياض: العبيكان.

محمد الشريف (2002). إشكالية التغير الحضري للمدن السعودية: المنظور الوطني والإقليمي. Alexandria Engineering Journal (41) :3 545-561.

محمد القباني (1999). التوزيع المكاني للسكان والتنمية في المملكة العربية السعودية 1394-1413هـ. **بحوث جغرافية** (37). الرياض: الجمعية الجغرافية السعودية.

محمد شوقي مكي (1987). **التوزيع الحجمي للمدن في المملكة العربية السعودية. المدن السعودية: انتشارها وتركيبها الداخلي**، (ص ص 67-91). الرياض:عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود.

محمد شوقي مكي (1995). العلاقة بين مراحل التحضر ومراحل النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية. **مجلة جامعة أم القرى**، 2 (10) : 11-65.

مصلحة الإحصاءات العامة (2004). **النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن 1425هـ (2004م)**.

ناصر الصالح و محمد السرياني (2000). **الجغرافيا الكمية والإحصائية: أسس وتطبيقات بالأساليب الحاسوبية الحديثة**. الرياض: مكتبة العبيكان.

ن. س. جريل (1990). **التحضر في الجزيرة العربية**. جدة: مكتبة الجسر. «ترجمة أبو بكر أحمد باقادر».

وزارة التعليم العالي (1999). **أطلس المملكة العربية السعودية**. الرياض: مؤسسة مرينا لخدمات الطباعة.

وزارة الشئون البلدية والقروية (1989). **أطلس المدن السعودية: الوضع الراهن 1407هـ**

Abu-Lughod, J. & Hay, JR. R. (Eds,). (1977). *Third world urbanization*. New York: Methuen.

Beaumont, P., Blake, G. H. & Wagstaff, J. M. (1988). *The Middle East: A geographical study*. New York: Halsted Press.

Chakravorty, S. (1993). The Distribution of Urban Population & Income: Explorations Using Six Asian Cases. *GeoJournal*. 29 (2): 115-124.

Chapman, K. (1979). *People, Pattern and process: An introduction to human geography*. New York: John Wiely & Sons.

Costello, V. F. (1977). *Urbanization in the Middle East*. Cambridge: Cambridge University Press.

Das, R & Dutt, A. (1993). Rank-size Distribution and Primate City Characteristics in India- A Temporal Analysis. *GeoJournal*. 29 (2): 125-137.

Dehghan, F. and Uribe, G. V. (1999). Analysing Mexican Population Concentration: A Model with Empirical Evidence. *Urban Studies*. 36 (8): 1269-1281.

Dirk, S. (2005). Where Do Cities Form? A geographical agglomeration model for Europe. *Journal of Regional Science*. 45 (4): 657-679.

Dokmeci, V. F. (1986). Turkey: Distribution of cities and change over time. *Ekistics*, 53: 316-317.

Edmonston, B., Goldberg, M. A. & Mercer, J. (1985). Urban Form in Canada and the United States: An examination of urban density gradients. *Urban Studies*. 22 (3): 209-217.

Ehrilch, S. & Gyourko J. (2000). Changes in the scale and size distribution of US metropolitan areas during the twentieth century. *Urban Studies*, 37 (7): 1063-1077.

Ettlinger, N, & Archer JC. (1987). City-size distribution and the world urban system in the twentieth century. *Environment & Planning A*, 19 (9): 161-174.

Garmestani, A., Allen, C. & Bessey, K. M. (2005). Time series analysis of clusters in city size distributions. *Urban Studies*. 42 (9): 1507-1515.

Hackenberg, R. A. (1980). New patterns of urbanization in southeast Asia: An assessment. *Population & Development Review*. 6 (3) 391-419.

Hartshorn, T. A. (1980). *Interpreting the city: An urban geography*. New York: John Wiely & Sons.

Kasarda, J. D. & Crenshaw, E. M. (1991). Third World urbanization: Dimensions, Theories, and Determinants. *Annual Review of Sociology*. 17: 467-501.

Knudsen, T. (2001). Zipf's Law for cities and beyond: The case of Denmark. *The American Journal of Economics & Sociology*, 60 (1): 123-146.

Lee, J. & Wong, D. W.S. (2001). *Statistical analysis with ArcView GIS*. New York: John Wiley.

Penkov I. & Dimitrov S. (1987). The distribution of cities and their populations in Bulgaria. *Naselenie*, 7 (3): 103-112.

Pokshishevskiy, V. V. (1980). Soviet cities: Progress in urbanization in the seventies. *GeoJournal*. 1 (1): 35-44.

Preston, S. H. (1979). Urban growth in developing countries: A demographic reappraisal. *Population & Development Review*. 5 (2): 195-215.

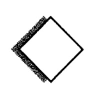
Rin-Pace, F. G. (1995). Rank-Size Distribution and the Process of Urban Growth. *Urban Studies*. 32 (3): 551-562.

Song, S. and Zhang, K. H. (2002). Urbanization and city size distribution in China. *Urban Studies*, 39 (12): 2317-1327.

Trewartha, G. T. (1934). Japanese Cities: Distribution and Morphology. *Geographical Review*. 24 (3): 404-417.

قدم في: سبتمبر 2005

أجيز في: مارس 2006



The Distribution of Saudi Cities 1425/2004

Ramze A. Elzahrany*

The Objective of this study is to examine the distribution pattern of Saudi cities, according to the preliminary census data of 1425/2004. The study has identified the locations of the cities on the country map according to their coordinates. It has then applied several spatial statistical methods, associated with ArcView 3.2; Quadrat Analysis, Nearest Neighbor Analysis and Spatial Autocorrelation Analysis. The results of this research accommodate the broad range of patterns; dispersed, clustered and random, according to analysis method. Therefore, further investigations and more studies are needed, for a better understanding of this spatial phenomenon.

Keywords: Saudi cities, Distribution pattern, Quadrat Analysis, Nearest Neighbor Analysis, Spatial Autocorrelation Analysis.

* Associate Professor, Department of Geography, Umm Al-Qura University, Saudi Arabia.

مراجعات الكتب:

علوم سياسية

حوار الحضارة: برنامج السلم الجديد في الألفية الجديدة

(Dialogue of Civilization: A New Peace Agenda for a New Millennium)

تأليف: Majid Tehranian & David W. Chapell (Eds.)

الناشر: New York: Toda Institute for Global Peace and Policy Research, 2002

عرض: خديجة عرفة محمد أمين*

وجهت أحداث 11 سبتمبر سنة 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية تحدياً لأطروحة الصراع بين الحضارات والمدافعين عنها؛ إذ قامت على فرض أن الحروب القادمة ستكون حروباً عبر الحدود الحضارية وأن الصراع القادم ستكون وحداته الأساسية هي الحضارات، ومن ثم فإن الصراع بين الحضارات سيصبح أحد أخطر مصادر تهديد الأمن العالمي. إلا أن هذا الفرض لم يثبت صحته، فالتحالف الدولي ضد الإرهاب انضمت له دول تنتمي لحضارات مختلفة. وفي هذا السياق يبرز التساؤل من زاوية معاكسة؛ كيف يمكن للحوار، وليس الصراع أو الصدام بين الحضارات، أن يكون أداة فاعلة لتحقيق السلم في القرن الحادي والعشرين؟ ويناقش الكتاب الذي بين أيدينا هذه الفكرة بطريقة مستفيضة؛ حيث ركز بالأساس على أنه في ظل ما نعانيه في الوقت الحالي من انتشار للإرهاب والإرهاب المضاد فإن تحقيق السلم لن يكون إلا من خلال إعلاء شأن الحوار بين الحضارات.

حاول الكتاب مناقشة هذه الفكرة في سياق عدة محاور، ومن خلال مناقشة عدد كبير من الموضوعات، تناول الأول منها التعريف بحضارة المعرفة، والعلاقة

* باحثة في مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

بين الحضارة والعلم، وهل يمكن للتطور في العلوم أن يخدم في تطوير الحضارة البشرية؟ أما المحور الثاني من محاور الكتاب فقد حاول مناقشة رؤية الديانات والحضارات التقليدية القديمة – وهي الحضارات الهندوسية، والبوذية، والكونفوشيوسية، والإسلامية، والمسيحية – لشروط خلق حوار فعال بين الحضارات ومتطلباته بما يمكن معه الاستجابة للتحديات التي يواجهها العالم. أما المحور الثالث فحاول طرح مجموعة من الآليات أو الأجندات العالمية الضرورية لتحقيق السلم.

المحور الأول – حضارة المعرفة خطر أم ذات فائدة:

تعيش البشرية في الوقت الحالي حقبة زمنية يطلق عليها البعض "حضارة المعرفة"، هذه الحقبة الحضارية تتسم بمجموعة من المزايا المهمة، وفي الوقت ذاته تحمل مجموعة كبيرة من المخاطر المهددة لأمن الجنس البشري وربما لبقائه. فالتطور في العلوم والتكنولوجيا كان له آثار إيجابية في تطور الحضارة البشرية وفي الوقت ذاته حمل مخاطر عديدة.

في الفصل الأول من فصول الكتاب طرح الدكتور/ مجيد تاهرينين رؤيته عن «حضارة المعرفة» Informatic Civilization حيث حدد مفهومه لحضارة المعرفة بأنها تلك الحقبة الحضارية التي نعيشها في الوقت الحالي. فأول حضارة عرفتها البشرية بدأت منذ عشرة آلاف عام مع التحول من الصيد والترحال إلى الزراعة والاستيطان. أما الحقبة الحضارية الثانية فعرفت مع التحول من الزراعة إلى التجارة والصناعة. أما حضارة المعرفة فهي تعود إلى فترة ما بعد الحرب الباردة وهي الحضارة أو الحقبة الحضارية التي نعيشها الآن، ويمكن أن يطلق عليها أسماء كثيرة؛ منها عصر المعلومات، والمجتمع ما بعد الصناعي، والعصر الرقمي والموجة الثالثة.

فخلال فترة الحرب الباردة كان العالم مقسماً أيديولوجياً إلى مجموعات ثلاث؛ هي الاشتراكية، والرأسمالية، والقومية في العالم الثالث. ومع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وبدء عصر جديد من العولمة «عصر المعلوماتية»؛ هذا العصر يتسم بهيمنة الرأسمالية التي أطلق عليها الباحث Pan-capitalism؛ حيث حدد بعض السمات للعصر الرأسمالي الحالي في أن الرأسمالية أصبحت ذات طابع عالمي، فمع انهيار الاتحاد السوفيتي دخلت دول أوروبا الشرقية والصين ضمن

التيار الرأسمالي كما برز بشدة وبطريقة غير مسبوقة دور الشركات متعددة الجنسيات، التي أصبحت تقوم بدور متزايد ومؤثر في العلاقات الدولية. كما اعتمدت القوة الاقتصادية للرأسمالية بصورة كبيرة على نظام معلومات واتصالات عالمي بما يمكن تلك الشركات من توجيه أنشطتها وإدارتها بفاعلية. وفي الوقت ذاته تم إيجاد مجموعة من القيود الضابطة للحقوق العلمية المختلفة. من ناحية ثالثة، هذا النظام الرأسمالي العالمي يعتمد على تحويل المال والتكنولوجيا والعلم والمهارات الإدارية من الأماكن الأكثر إلى الأماكن الأقل تطوراً. ومع هذا يؤكد الباحث أن الرأسمالية وإن كانت وفرت الأساس المادي للحضارة البشرية فهي في الوقت ذاته هددت بقاءه لما حملته من مخاطر ممثلة في انشار لأسلحة الدمار الشامل، والأمطار الحمضية، والدفء العالمي، وغير ذلك من المشكلات البشرية الخطيرة التي لا يمكن مواجهتها من قبل دولة أو إقليم بمفرده.

وبعد التعريف بطبيعة الحقبة الحضارية التي نعيشها في الوقت الحالي، انتقل الكتاب إلى بحث العلاقة بين أثر التطور في العلوم والتكنولوجيا على الحضارة البشرية. فهل كان التطور الأول ذا مردود إيجابي أو سلبي، على الحضارة البشرية؟ حاول الأستاذ الدكتور/ جوزيف روتبلات في **ثاني فصول الكتاب** بحث العلاقة بين العلم والحضارة؛ حيث ناقش فرضية مفادها: «إلى أي مدى يسهم العلم في تطوير الحضارة البشرية في الألفية الثالثة التي نعيشها في الوقت الحالي؟» فأكد أنه في عصر العلم والتكنولوجيا الذي نعيشه الآن، أصبحت الحضارة البشرية والبقاء البشري مهددين بعدد كبير من التحديات الناتجة من تطور العلم وتكنولوجيا المعلومات، ومن نماذج الأخيرة الإنترنت وما سببه من دفعة هائلة وتطور مهم في التاريخ البشري وتأثير على جميع الجوانب الاتصالية بين البشر، إلا أنه على الجانب الآخر كان له جوانب سلبية كثيرة، من أبرزها سوء استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ حيث استفادت الجماعات الإرهابية بشدة من تكنولوجيا المعلومات في عصر العولمة؛ فالجريمة الدولية أصبحت تخطط في الدولة (أ)، وتنفذ في الدولة (ب)، بأفراد من دول ثالثة ورابعة وخامسة، وبأموال من دولة سادسة، لاستهداف عناصر من دول مختلفة دون أن يكون هناك أي اتصال مباشر بين عناصر العملية الإرهابية.

من ناحية ثانية، فإن الانتشار السريع في الإنترنت، ربما يكون ذاته سبباً من أسباب الحروب التي توصف بأنها حرب بين الغرب وبقية العالم The West and the Rest، فالفجوة أصبحت أكثر اتساعاً بين الفقراء والأغنياء وما يسببه ذلك من تهديد

خطير للحضارة البشرية، فـ 90% من أجهزة الكمبيوتر في العالم موجودة في العالم الصناعي المتقدم، ولغة الإنترنت الرئيسة هي الإنجليزية، وهي اللغة الأساسية لـ 7% من سكان العالم فقط.

أما فيما يتعلق بأثر التقدم في العلوم على الحضارة البشرية، ويقصد بذلك التطور في التكنولوجيا الحيوية والجينات، فقد أكد الباحث أنه كان لها هي الأخرى آثارها السلبية على الحضارة البشرية، تمثل أولها في المعوقات المالية؛ مما يجعل فوائدها قاصرة على فئات ومجتمعات دون غيرها، وهو ما يسبب ضرراً للحضارة الإنسانية.

ومن ثم يخلص إلى أنه في العصر الذي نعيشه الآن «عصر العلم والتكنولوجيا»، فإن الوسيلة الوحيدة لضمان البقاء البشري وتحسين الحضارة البشرية هي إيجاد صيغة من الحكم الرشيد العالمي من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات الهادفة لحماية البشر وأمن البشر ولا سيما في ظل فشل الأدوات التقليدية في التعامل مع مصادر تهديد الأمن الإنساني في عصر المعلومات. ففي عالم مليء بأسلحة الدمار الشامل التي قد يؤدي استخدامها إلى فناء الحضارة البشرية، فإن المدخل الوحيد لحل مشكلة التفاوت داخل المجتمعات هو إيجاد صيغة من الحكم العالمي قادر على تحقيق مساواة عالمية داخل المجتمعات.

المحور الثاني – الدين والحضارة:

خصص الكتاب الفصول من **الثالث إلى التاسع** لمحاولة دحض فكرة صدام الحضارات وصراعها من خلال محاولة البحث في رؤية الحضارات والديانات القديمة للحوار مع الحضارات والديانات الأخرى. وقد حاول الكتاب التطرق إلى خصائص الحضارات التقليدية القديمة، وهي الحضارات الهندوسية، والكونفوشيوسية، والبوذية، والإسلامية، والمسيحية، وكيف أن تلك الحضارات الدينية التقليدية يمكنها أن تستجيب للتحديات المتزايدة التي يشهدها العالم.

بدأ هذا القسم من الكتاب بفصل نظري عن «الدين والحضارة» أكد من خلاله الأستاذ الدكتور/ نيور يلمان أنه في ضوء التحديات التي يواجهها البشر في القرن الحادي والعشرين ممثلة في عدم قبول التنوع والاختلاف، وكذلك غياب الفهم الكامل للآخر لغوياً وثقافياً ودينياً، فإن المدخل هو إيجاد نوع من التعاون وإيجاد لغة مشتركة بين الحضارات؛ فالحاجة ماسة لخلق تفهم وقبول من كل حضارة لقيم

الحضارات الأخرى ومعاييرها حتى يمكنها في سياق تعاوني معالجة المشكلات العالمية وحتى لا يتحول مجرد التنوع في قيم الحضارات والديانات المختلفة وتقاليدها إلى مصدر للتوتر، وبخاصة أن الأمثلة التي نشهدها حالياً كثيرة مثل ما حدث في كوسوفو، وصربيا، وأحداث المسجد البابري في الهند وغيرها. فهناك حاجة لتقليل الفجوة بين الحضارات، وهو ما يمكن الوصول إليه من خلال إيجاد إطار من الحكم الرشيد الذي يقوم على:

1 – إيجاد حكومات أكثر فعالية وانفتاحاً، وتقبل التنوع والاختلاف وتحترمه.

2 – إيجاد مؤسسات دولية فعالة معنية بمتابعة أوضاع حقوق الإنسان عبر العالم. فبعد أكثر من نصف قرن من وضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما شهده النصف الثاني من القرن العشرين من صوغ عدد كبير من الاتفاقات الإقليمية والدولية لصون حقوق الإنسان، فإن أمن الإنسان أصبح أكثر تهديداً مما قبل، ومن ثم، فإن المدخل الأكثر ملاءمة لن يكون من خلال التركيز على صوغ اتفاقات جديدة بقدر ما سيكون إما من خلال إصلاح المؤسسات التقليدية المعنية بحماية حقوق الإنسان أو إنشاء مؤسسات جديدة كفيلة بحماية حقوق الإنسان.

3 – جعل التعليم وسيلة لنشر السلم من خلال التركيز على الوسائل السلمية، وهو ما يطلق عليه زرع «ثقافة السلم» في نفوس المتعلمين. فمعرفة لغة الآخر وثقافته يساعد على خلق تفهم أكبر لهذا الآخر.

ركزت الفصول التالية على محاولة البحث في مبادئ الحضارات ونصوص الديانات بما يمكن أن يدعم أو يدحض فكرة الصدام أو الصراع بين الحضارات. بالنسبة للحضارة الهندوسية حاول الأستاذ الدكتور/ تي. اتش شوداري استعراض بعض مبادئ الحضارة الهندوسية القديمة وكيف أن تلك الحضارة المتركزة في الهند فحسب أثرت على سلوك الدولة الهندية بما يمكن أن ينعكس على القضية المثارة بالأساس، وهي حوار الحضارات. فالهندوسية لم تعتمد على رسول أو كتاب مقدس أو ديانة إنما اعتمدت السببية. فالقدرة على معرفة الأسباب كانت مشروطة بالتعلم والدراسة والخبرة. وعندما تفشل نظرية قائمة على أساسها الدولة الهندية القديمة، وهي «وحداية» الدولة مع وجود ممالك عدة يمكن أن تشكل أساساً جيداً لفكرة حوار الحضارات «التوحد مع الاختلاف». فالهند القديمة كانت دولة واحدة لها ملوك عدة، أقوى هؤلاء الملوك هو الذي يستطيع أن يوحدهم في الإمبراطورية.

فالسيادة لم تكن مع الملك لكنها كانت مع الحقيقة. وعندما ينحرف الملك عن الحقيقة يفقد الحق في الملك. انفصال الممالك لم يخلق أي عقبة في الحركة الحرة للأفراد عبر مختلف أنحاء البلاد، فهناك «وحداية» في الدولة على الرغم من الاختلاف بين الممالك، إلا أنه كان هناك وحدة وتكامل عبر مختلف أنحاء البلاد، وهو ما انعكس على سلوك الهند حيث لم يكن لها خبرة استعمارية كما لم يكن لها أي بعثات تبشيرية تدعو أنصار الديانات الأخرى لاعتناق الهندوسية. فالديانة الهندوسية تدعو للتنوع شريطة احترام الآخر.

أما عن الحضارة الكونفوشوسية، وهي الثقافة التقليدية السائدة في منطقة شرقي آسيا، حاول الأستاذ الدكتور/ تيو ويمنج، استعراض كيف يمكن أن نجد أساساً لفكرة الحوار بين الحضارات ضمن مبادئ الحضارة الكونفوشيوسية. وبوجه عام، تقوم الحضارة الكونفوشيوسية على مجموعة من المبادئ المهمة ممثلة في الهيراركية، واحترام السلطة، والأبوية؛ إذ يتمثل موقفها من الحضارات والثقافات الأخرى في ضرورة احترام العقائد الأخرى ومحاولة الاستفادة منها؛ فقبول الاختلاف والتعدد أحد المبادئ المهمة في موقف الثقافة الكونفوشيوسية من الحضارات الأخرى، والتسامح هو شرط مسبق للتعايش السلمي.

وهنا يطرح المؤلف فكرة مهمة حول سبل تحقيق الحوار بين الحضارات من خلال طرحه لفكرتين؛ تمثلت الأولى منهما في العمل على نشر ثقافة السلم من خلال دور رجال الدين والعمل على خلق انسجام بين الديانات والثقافات وإزالة سوء الفهم والتمييز والعنف بين الأفراد، الذي يدور في مجتمعات كثيرة حول أسباب عقائدية. فالقادة الروحانيون والدينيون بما لهم من تأثير في مجتمعاتهم المحلية يمكنهم تكريس الطاقات الاثنية والاجتماعية والثقافية لمواجهة المخاطر العالمية، ومن أبرزها التعدد الاثني.

أما الفكرة الثانية فتمثلت في إنشاء اتحاد بين المفكرين عبر العالم من مختلف الحضارات والديانات تكون مهمتهم نشر ثقافة السلم وتطويرها، ويبرز دورهم في التأثير في الحكومات، ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية. فرجال الفكر والإعلام في أي مجتمع يمكنهم تغذية الخطاب العالمي والإقليمي والمحلي حول المخاطر التي تهدد البقاء والأمن البشري، التي تتطلب تعاوناً بين مختلف الدول والحضارات.

انتقل الكتاب بعد ذلك إلى بحث رؤية الحضارة البونية لحوار الحضارات؛ إذ حاول الأستاذ الدكتور/ يوشيي كاودا - من خلال بعض النصوص البونية - تحليل رؤية الحضارة البونية للشروط الضرورية لتحقيق ثقافة السلم، وهي الشروط التي يمثل أولها ضرورة احترام التنوع؛ فالثقافة البونية تؤكد أن الأرض شيء واحد لكنها تنتج أشياء متنوعة تخرج كلها من الأرض، والأمر ذاته بالنسبة للحضارات المختلفة، فهي متنوعة إلا أنها تشترك فيما بينها في أنها كلها حضارات بشرية، ولكي يكون هناك تطوير للاحترام المشترك والتعلم من الحضارات الأخرى فإن هناك ثلاث وسائل هي الحوار والتبادل للأفكار والآراء، والمشاركة.

أما الشرط الثاني فهو القدرة من خلال الحوار، وتبادل الأفكار، والمشاركة في التوصل إلى جوهر مشترك للإنسانية، وعالمية الثقافة الإنسانية. فالتحاور والتبادل بين الثقافات المختلفة يوفر نوافذ جديدة في كل ثقافة من خلال قبول الاختلاف مع الآخر وتعرف العناصر المشتركة بين البشرية بما يمكن أن يسهم في تطوير عناصر الاشتراك والاتفاق والحيلولة دون وصول نقاط الخلاف إلى مصدر للتوتر.

أما ثالث شرط فهو القيم، فكل ثقافة تقوم على مجموعة من القيم المتأصلة، وتشكيل أي نظام أخلاقي يقوم على الهوية المميزة لأي حضارة أو ثقافة، ويسهم في تحقيق التنوع الثقافي. ومن ثم يمكن تشكيل نظام أخلاقي عالمي يشكل من القيم الثقافية المتنوعة وذلك لتحقيق ثقافة السلم، ومثل هذا النظام الأخلاقي العالمي يقوم على مجموعة من المبادئ والقيم العالمية، ومنها الحق في الحياة والكرامة البشرية وغيرها من القيم العالمية المتفق عليها.

أما آخر الشروط، فهو الحاجة إلى الثقة في الآخر واحترامه حتى في حالات الاختلاف معه؛ إذ يخلص إلى أن رؤية الثقافة البونية للأسس المشكلة لثقافة السلم هي تشكيل قيم أخلاقية مشتركة تقوم على عدم العنف، والعدالة الاقتصادية، وغياب التمييز جنسياً ونوعياً، وبناء نظام قائم على الثقة.

وفي الفصل الثامن حاول الأستاذ الدكتور/ فرد دال مير تقديم رؤية مسيحية للإسهام الممكن لحوار الحضارات في تحقيق السلم العالمي؛ فالسلام ليس سلعة أو شيئاً مصنوعاً. فتحقيق السلم وحفظه يتطلبان تعرف الأبعاد المتعددة للسلم وقبولها، وأن يكون هناك سلم مع الذات ومع الطبيعة ومع الإله.

وأكد أن احترام حدود الحضارة أو أفقها لا يلغي الحاجة إلى الحوار بين

الحضارات؛ وذلك بغية بناء مجتمع عالمي، هذا المجتمع العالمي يكون محكوماً بقواعد مدنية مع الاستمرار في عملية تطوير الحضارة الإنسانية من خلال التركيز على تطوير العلوم الحديثة والتكنولوجيا والعمل على إيجاد قانون مدني وحريات مدنية وخلق شعور بالعدالة. فمن خلال التزام العدالة الاجتماعية والمسؤوليات الأخلاقية يمكن لحوار الحضارات أن يكون صانعاً للسلم داخل المجتمع العالمي.

وفي السياق ذاته، حاول كل من الأستاذ الدكتور/ علي مزاري، والأستاذ الدكتور/ الأمين مزاري، التركيز على رؤية الديانة الإسلامية لحوار الحضارات؛ إذ أكدا أن مبادئ الديانة الإسلامية تقوم في جوهرها على الحوار واحترام الآخر، فالإسلام حاول حماية الأقليات الدينية. واليهود والمسيحيون كان لهم وضع خاص على أساس كونهم «أهل الكتاب»، والإسلام من حيث كونه ديناً قام على أساس الدعوة إلى التوحيد.

فالإسلام كان أكثر إبداعاً عندما كان مستعداً للتوحيد بين العقائد والمعرفة، وبين الدين والعلم، وبين الإسلام والديانات الأخرى. فالإسلام شريك أفضل للسلام ولا سيما أن نصوص القرآن الكريم المتعلقة بالسلم واحترام الآخر كثيرة. كما أكدا انعكاسات الإصلاح الإسلامي على تحقيق السلم العالمي؛ فإعادة التجديد للدين الإسلامي سوف يعيد فتح الأبواب أمام التعاون الهادف بين الإسلام والحضارات الأخرى.

المحور الثالث – سبل تحقيق السلم العالمي في الألفية الثالثة:

في الجزء الأخير، انتقل الكتاب إلى طرح مجموعة من الآليات أو الأجندات العالمية الضرورية لتحقيق السلم؛ فإذا كان السلم له جذوره في الحضارات البشرية القديمة فكيف يمكن الاعتماد على هذا الموروث الحضاري أساساً لخلق السلم العالمي.

حاول الكتاب من خلال ثمانية فصول متنوعة مناقشة الآليات المقترحة لنشر السلم العالمي وتحقيقه، ودارت حول عدة محاور تعلقت بالسبل الكفيلة بإنهاء الحروب داخلياً وخارجياً، واتخاذ التنمية اقتصادياً وسياسياً مدخلاً لتحقيق السلم العالمي، والبحث في الاستراتيجيات العالمية المطلوبة لنشر ثقافة السلم سواء تعلق الأمر بالرؤية حول النظام العالمي الأكثر قدرة على تحقيق الأمن والسلم الدوليين وصيانتهما، أو حماية حقوق الإنسان عالمياً.

ركز **الفصلان العاشر والحادي عشر** من فصول الكتاب على طرح رؤيتين حول سبل إنهاء الحروب التي يشهدها العالم في الوقت الحالي. في الفصل العاشر، وهو بعنوان «تحليل أسباب الحروب وشروط السلم» ركز الأستاذ الدكتور/ ألكسندر نيكتين في بحثه على أسباب الحروب في الوقت الحالي والفرق بينها وبين الحروب في الماضي؛ ففي الماضي كانت للحروب أهداف اقتصادية أو سياسية أما في الوقت الحالي فأسباب الحروب أصبحت مزيجاً بين مجموعة كبيرة من العوامل. فلا توجد حروب اقتصادية خالصة أو سياسية خالصة أو حتى حرب لاعتبارات إنسانية أو ما يطلق عليه التدخل الدولي الإنساني؛ إذ أصبح مثل هذا التدخل في ظاهره لأسباب إنسانية أما في جوهره فيدور حول أسباب قد تكون اقتصادية أو سياسية أو أمنية أو مزيجاً منها.

أما عن شروط تحقيق السلم، فقد أكد أنها تدور حول تحديد العوامل الاقتصادية والسياسية التي يمكنها إنتاج السلم أو توفيره؛ فتحقيق السلم لن يكون إلا من خلال تطوير الحوار والتسامح والمساواة والاستقرار وإزالة التمييز الاجتماعي والاقتصادي. فالسلام ليس مجرد غياب الحروب، إنه ليس مرحلة وسطاً بين حروب متعددة، فالسلام عملية معقدة من العلاقات الإيجابية داخل المجتمعات وبين الدول في المجتمع الدولي، وأفضل وسيلة للمحاربة ضد الحروب هو العمل من أجل السلم والعدالة والحوار والفهم المشترك، ومثل هذا العمل الإيجابي عملية مستمرة بلا نهاية، تتطلب من كل جيل بذل قصارى جهده لتحقيق السلم والتمتع به. وأكد وجود مجموعة من الأولويات التي من الضروري أن تتفق عليها الأمم لاستئصال الأسباب الأساسية للحروب في القرن الحادي والعشرين، وهي: إدراك أن السلم عملية لا تتجزأ، وضرورة تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، والتفهم العالمي للآخر ولحضاراته، وعدم اللجوء إلى العنف أداة في العلاقات داخل الدول وبينها، والتغلب على مشكلات عدم المساواة الاقتصادية والتفاوت داخل المجتمعات وبينها وتنمية المواقف الأخلاقية في العلاقات الدولية.

إذا كان الفصل العاشر دار بالأساس حول سبل تحقيق السلم وإنهاء الحروب بين الدول، فإن **الفصل الحادي عشر** ارتكز، بالأساس، على إنهاء الحروب الداخلية التي أصبحت السمة الغالبة للصراعات في فترة ما بعد الحرب الباردة؛ إذ صاحب نهاية الحرب الباردة تغير في طبيعة الصراعات التي يشهدها العالم، فأصبحت الصراعات تدور بين الأفراد داخل حدود الدولة القومية وليس بين الدول . وتشير

الإحصاءات إلى أنه خلال الفترة من 1990 – 2001 شهد العالم سبعة وخمسين صراعاً رئيساً داخل 45 دولة في مختلف أنحاء العالم، كانت حكومة الدولة أحد أطراف الصراع. فالسمة الأساسية للصراعات هي أنها أصبحت تدور داخل حدود الدولة القومية، والنسبة الكبرى من ضحايا تلك الصراعات هي من المدنيين وليس من العسكريين. كما تتسم تلك الأنماط من الصراعات بالانتهاك الشديد لحقوق الإنسان؛ إذ يقدر الذين لقوا حتفهم من جراء الصراعات الداخلية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين بـ 5 ملايين شخص.

ومن ثم، وفي سياق هذا التحول في طبيعة الصراعات أكد الأستاذ الدكتور/ جان دين أن هناك حاجة ماسة لإحداث تغيير في سبل مواجهة هذه الأنماط من الصراعات، وذلك من خلال التركيز على دور المجتمع المدني ومنظماته في استئصال الحروب انطلاقاً من فرض أساسي وهو أن الحروب ليست طابعاً وراثياً لدى الأفراد، بل هي أمر مكتسب من المدرسة والعمل والواقع المحيط، ومن ثم يمكن من خلال دور المجتمع المدني زرع قيم المدنية والسلم وعدم العنف في نفوس الأفراد، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يأتي هذا الدور للمجتمع المدني رد فعل طبيعياً للتحول في طبيعة الصراعات التي لم تصبح صراعات بين الدول وبين العسكريين، ومن ثم فإن الأداة العسكرية لن تكون أداة فعالة في مواجهتها، وإنما لا بد من وجود دور للقيادات المدنية في إزالة الخلافات والإسهام في الوصول إلى التسويات الملائمة. ويؤكد الباحث أن النزاعات ولا سيما الصغيرة منها يمكن أن تمنع قبل اندلاعها، والعالم فعلاً لديه الموارد والمؤسسات والخبرة لتحقيق ذلك، لكن المفقود هو كيفية تطبيق ذلك على أرض الواقع بطريقة منظمة، وهذا يمكن أن يحقق من خلال إنشاء تحالف دولي من منظمات المجتمع المدني وبالتعاون مع الحكومات. وفي حالة تطبيق هذا النظام فإن الحروب – ولا سيما الصغيرة منها – يمكن أن تقل بشكل كبير.

وإذا كان تحقيق السلم يتطلب تغير النظرة السلبية حول قضايا عدة فقد خصص الكتاب **الفصل الثاني عشر** للحديث عن تطوير عملية المشاركة في التنمية؛ إذ انطلقت كاتبة هذا الفصل الأستاذة/ لوري نوجيوشي من فرض أساسي تناول كيف يمكن تحقيق السلم من خلال التنمية؟ واعتمد على أفكار الاقتراب المشاركي Participatory Approach من خلال التركيز على خلق مشاركة في التنمية من خلال تغير النظرة لبعض فئات المجتمع، ومنها النساء على سبيل المثال، وكذلك كيف

يمكن للمجتمعات المحلية أن تشارك في توليد المعرفة عن ذاتها وتحقق التغير في مجتمعاتها وفي العالم؟ وأكدت أن تحقيق السلم في الألفية الجديدة يتطلب خلق ثقافات للسلم؛ هذه الثقافات يمكن أن تبنى على الميراث الروحي والثقافي شديد الثراء للبشرية عبر مختلف أنحاء العالم، ولتحقيق أي تغيير فإن سكان العالم يجب ألا ينظر إليهم بوصفهم مستفيدين سلبيين فحسب، بل يجب أن يكونوا خالقين ناشطين للمعرفة التي يمكنها أن تشكل مستقبلهم. ولكي يكون الأفراد فاعلين إيجابيين في تشكيل المستقبل المجتمعي فإن هناك مجموعة من التغييرات المطلوبة في عملية التعليم والمؤسسات والهياكل الاجتماعية. فالعملية التعليمية يجب أن تحظى باهتمام كاف وملائم؛ إذ يجب أن يولى اهتمام ملائم لهؤلاء الأفراد المرشحين لأن يكونوا مسؤولين عن المشاركة في خلق مجتمع السلم.

وكذلك يجب أن يكون هناك فهم وإدراك كاف كلّ لحضارته، وأن يكون هناك عملية تحليل كامل لها لتعرف مكامن القيمة والرخاء فيها، وكذلك الأمور التي تعوق تحقيق السلام. فسكان العالم يجب أن يبدؤوا عملية تقويم لحضاراتهم ليحددوا الأبعاد التي يجب الإبقاء عليها، وتلك التي يجب التخلي عنها من أجل تحقيق تفهم جديد للحضارة البشرية، وبذلك فكل شخص سوف يكون له إسهامات مميزة ورؤى ليقدمها في عملية خلق ثقافة عالمية للسلم.

من ناحية أخرى، أكدت الباحثة ضرورة تغيير القوانين والسياسات حتى يمكن تغيير النماذج الممتدة من السلوك والتفكير الخاطئة التي تعلمها الأفراد. فتحقيق تقدم نحو السلم لن يتم إلا عندما تترافق سياسات ملائمة وقوانين وآليات مع تغيير في الأفكار والاتجاهات ونماذج سلوك الأفراد، وتنعكس في مؤسسات تعبر عن الفهم الجديد وتعكسه.

ونظراً لأن الاقتراب الملائم لتحقيق السلم العالمي لن يكون إلا بمشاركة الأفراد، فإن أهم التحديات التي تواجه الأفراد هي غياب الأمن البشري وانتهاك حقوق الإنسان. لذا **ناقش الفصل الثالث عشر** من فصول الكتاب فكرة حماية حقوق الإنسان داخل المجتمعات. فالإشكالية الرئيسة التي تواجهنا في العصر الحالي هي: كيف يمكن حماية حقوق الإنسان ولا سيما في ظل ما أصبحنا نشهده من حالات كثيرة تفقد فيها الدولة الشرعية فتتحول لتصبح مصدر تهديد لأمن مواطنيها؟ وهل كانت استراتيجية التدخل الدولي الإنساني استراتيجية ملائمة لحماية حقوق

الإنسان ولا سيما في ظل ما يثيره مفهوم التدخل الدولي الإنساني من جدل شديد تمثل في خبرة الممارسة الفعلية لحالات التدخل الدولي الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة التي أثبتت أن التدخل الدولي الإنساني أصبح الآن محكوماً باعتبارات استراتيجية واقتصادية بالأساس، وأصبحت بعض الدول تسعى إلى التدخل الدولي الإنساني لتحقيق أهداف اقتصادية وفي بعض الأحيان إلى تحقيق مصالحها الأمنية؟.

ومن ثم تتمثل الإشكالية الأساسية لهذا الفصل في أنه إذا كانت الخبرة الفعلية لإعمال مبدأ التدخل الدولي الإنساني في العلاقات الدولية كشفت عن أهداف علنية أو ظاهرة وأخرى غير علنية أو خفية من وراء استخدام التدخل الدولي الإنساني أداة، فكيف يمكن إصلاح التدخل الدولي الإنساني أداة لمواجهة ما تعانيه بعض المجتمعات من انتهاك شديد لحقوق الإنسان؟ وحاول الأستاذ الدكتور/ هايناني-كاي تراسك، تأكيد ضرورة إصلاح استخدام التدخل الدولي الإنساني بوصفه آلية لمواجهة حالات قيام الدول بانتهاكات شديدة لحقوق مواطنيها. فعلى الرغم مما يحيط مفهوم التدخل الدولي الإنساني من جدل شديد، فإن هناك حالات كثيرة لا يمكن للإجراءات السلمية أن تقوم بدورها في هذا الصدد، حيث أكد الباحث أن مثل هذا التدخل لا بد أن يكون محكوماً بضوابط معينة، منها ضرورة وجود لجان مستقلة للتحقيق والتأكد فعلياً من وجود مثل هذا الانتهاك، يضاف إلى ذلك ضرورة أن يكون هذا التدخل تحت مظلة الأمم المتحدة.

وفي **الفصل الرابع عشر** بعنوان «أنسنة الاقتصاد» حاول الأستاذ الدكتور/ أن. رادها كرشن مناقشة فكرة كيف يمكن إضفاء الأبعاد الإنسانية على الاقتصاد؟ فإذا كان الاتجاه السائد فترة ما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ارتكز بالأساس على أنسنة العلاقات الدولية من خلال إضفاء الأبعاد الإنسانية على جميع مناحي العلاقات الدولية، فإن تركيز هذا الفصل كان على إضفاء الأبعاد الإنسانية على العملية الاقتصادية؛ إذ انطلق من فكرة محورية تعلقت بأنه إذا كان الهدف الأساسي هو نشر السلم عالمياً فكيف يمكن تحقيق هذا السلم في ظل غياب العدالة الاقتصادية والتوزيعية التي تسود العالم في الوقت الحالي. ففي عصر العولمة أصبحت الفجوات تتزايد داخل المجتمعات وبينها، في ظل هذه الفجوات المتزايدة، فإن تحقيق السلم لا يمكن أن يتم إلا من خلال إضفاء الأبعاد الإنسانية على العلاقات الاقتصادية، وهو ما يندرج في إطار الاتجاه المعروف بـ «أنسنة المعاملات الدولية».

وتتوافق تلك الفكرة بشكل كبير مع مفهوم الأمن الإنساني Human Security، وهي الفكرة المطروحة بشدة أساساً لتحقيق السلم العالمي ونشره. فالفكر التقليدي القائم على أن تحقيق أمن الدولة هو الأساس لتحقيق الأمن العالمي، وأن أمن الدولة يجبّ أمن الفرد ويحتويه، وما دامت الدولة آمنة فهذا، بالضرورة، يعني أمن كل من بداخلها من أفراد ومؤسسات - لا يمكن التعويل عليه بشكل كبير عند الحديث عن سبل تحقيق السلم العالمي في الألفية الثالثة. فأصبحنا نشهد الدولة وهي المسؤولة عن تحقيق أمن الأفراد تفقد في كثير من الأحيان الشرعية، فتتحول ضد أمن مواطنيها، هذا من الناحية السياسية أما اقتصادياً فأصبحنا نشهد تحويلاً للانتباه عن أمن الأفراد الاقتصادي.

ويقوم مثل هذا المدخل الإنساني على شقين، هما التحرر من الحاجة (شق اقتصادي)، والتحرر من الخوف (شق سياسي). ومن ثم، فالعدالة الاقتصادية وإضفاء الأبعاد الإنسانية على الحياة الاقتصادية يسهم في تحقيق العدالة الاقتصادية، وتقليل الفوارق والفجوات والتركيز على التنمية في شقها الاقتصادي يعد مدخلاً أساسياً لتحقيق السلم داخل المجتمعات وبينها.

وإذا كان هدف الكتاب هو طرح مجموعة من الأفكار حول سبل تحقيق السلم العالمي في الألفية الثالثة، فإن انتشار البطالة هو أحد مصادر تهديد السلم العالمي، فالبطالة وإن كانت في ظاهرها ترجع إلى عوامل اقتصادية، فإن لها تداعيات خطيرة اقتصادياً واجتماعياً وربما سياسياً وأمنياً. فهي مصدر محتمل للعنف داخل المجتمعات. وحاول الأستاذ الدكتور/ ستوريت ريس في **الفصل الخامس عشر** من فصول الكتاب اقتراح مجموعة من الآليات للمساعدة على التخلص من مشكلة البطالة عالمياً، منها تشجيع الحركة الحرة للاتحادات التجارية بين الدول، وكذلك تشجيع التشاور بين قادة الاتحادات التجارية عبر العالم. فوجود اتحادات عمالية محترمة سوف يعطي بعض المؤشرات لاحترام حقوق الإنسان، التي سوف تؤثر على تحقيق السلام العالمي.

وأحد المداخل التي يقترحها الباحث هو دور المجتمع المدني انطلاقاً من فرض يقوم على أن إدراك مفهوم المجتمع المدني يسهل بلوغ السلام مع العدالة وإدراكهما. فمعنى المجتمع المدني لا ينصرف إلى مجرد توفير فرص عمل للأفراد فحسب بل إلى تحقيق مشاركة الأفراد كمواطنين، وهو الأساس في تحقيق السلم داخل المجتمعات. فالمجتمع المدني ينصرف إلى تمتع الأفراد بالمدنية. من خلال

تشجيع مشاركة الأفراد كمواطنين في جميع مناحي الحياة وتشجيع المنافسة بينهم. ولا بد أن يكون هناك تدخل ودور للدولة بجانب المجتمع المدني بغية المشاركة في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد. فغياب العدالة في التوزيع يعد أحد مسببات انتشار العنف داخل المجتمعات حتى لو توافرت الوظائف. كما أن دور الدولة لا بد أن ينصرف إلى تحقيق الأمن الاجتماعي بما يتضمنه من توفير رعاية صحية للأفراد.

في **الفصل السادس عشر** حاول الأستاذ الدكتور/ جاو ليان تشي طرح رؤية صينية للنظام العالمي الأمثل – من وجهة النظر الصينية – لتحقيق السلم العالمي. فالصين بوصفها إحدى القوى الصاعدة لتصبح في مصاف الدول العظمى تطرح رؤية خاصة بها لطبيعة النظام العالمي الأقدر على نشر السلم العالمي. وترى الرؤية الصينية أن غياب الأخير ينبع من خلل في هيكل النظام الدولي أحادي القطبية؛ إذ يؤكد أن الرؤية الصينية للنظام العالمي تقوم على رفض النظام أحادي القطبية، وترى أن البديل الأمثل له هو النظام متعدد الأقطاب. كما تدعو الصين إلى إنشاء مفهوم أمني جديد يقوم على أساس المنفعة المتبادلة والثقة والمساواة والتنسيق وتسوية المنازعات عن طريق الحوار والتعاون دون اللجوء إلى القوة أو التهديد بها. ويؤكد الباحث أن التعددية القطبية هي الأداة المثلى لنشر السلم العالمي. فتشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب يعد مبدأ رئيسياً في حركة السياسة الخارجية الصينية. وثمة قناعة راسخة بأن الواقع الدولي يشهد تغيرات عميقة ومعقدة وأن الاتجاه نحو التعددية القطبية لم يتغير ولم يختف، حتى وإن كانت هناك مظاهر تعطي معنى معاكساً. فهناك نحو مائتي دولة في العالم يتجاوز عدد سكانها ستة بلايين نسمة، وبين هذه الدول آلاف الاختلافات في العادات والثقافات والحضارات ومستويات النمو الاقتصادي وطبيعة النظم السياسية، ولما كان من المستبعد أن يتم توحيدها بنموذج واحد أو أن تقودها دولة واحدة، فإن النتيجة المنطقية لذلك أن يكون العالم متعدد الأقطاب ومتنوع الاتجاهات، فوفقاً للقناعة الصينية الرسمية فإن التعددية القطبية تعني، في شق منها، الحفاظ على السلم ومنع الحرب.

أما آخر فصول الكتاب فقد خصص لتناول فكرة كيفية نشر ثقافة السلم من خلال التعليم. فأكد الأستاذ الدكتور/ سيولك سيشركسا أنه إذا كان التعليم حقاً طبيعياً لكل فرد – كما نص على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – فإنه يمكن أن يخدم في تحقيق السلم ونشره من خلال زرع ثقافة السلم في نفوس المتعلمين،

فالتعليم لم يعد يقاس بالقدرة على القراءة والكتابة أو حتى استخدام الحاسب الآلي فحسب، بل أصبح يقاس بمدى قدرته الفعلية على نشر السلم داخل المجتمعات. وأكد الباحث أن زرع ثقافة السلم يكون من خلال التركيز على تطوير دراسة الحضارات واللغات المختلفة بما يسهم في خلق حوار مع الحضارات الأخرى يمكن أن يشكل أساساً جيداً لنشر السلم عالمياً.

فإذا كنا نتحدث عن إجراءات بناء الثقة فإن أحد المداخل المطروحة والملائمة يتمثل في زرع فكر السلم وثقافته داخل الأفراد من خلال التركيز على التعليم الإقليمي، وذلك من خلال التوصية بتدريس مقررات عن السلم داخل المدارس وتوفير فرص تدريبية للمعلمين والمتعلمين في هذا الصدد.

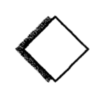
في واقع الأمر، قدم الكتاب نموذجاً مهماً في الحوار بين الحضارات ليس من خلال مناقشته لقضايا حوار الحضارات وآلياته فحسب، بل الأهم من ذلك تكريسه الفعلي لمبدأ حوار الحضارات عند اختيار المشاركين من خلال مراعاة التنوع الثقافي والحضاري والديني بينهم، وهو ما اتضح من أسماء المشاركين، كما سلفت الإشارة، وهو ما يعكس نموذجاً مهماً لما يمكن لرجال الفكر والأكاديميين من الإسهام به في إرساء حوار الحضارات. فدور المراكز البحثية يعد من الأدوار الرائدة في هذا الصدد.

ومن النقاط الجيدة والرائدة التي طرحها الكتاب هي تلك المتعلقة بالتركيز على رؤية كل حضارة وديانة لأسس حوار الحضارات ومتطلباته، ذلك بما يشكله من أساس قوي لدحض فكرة الصدام بين الحضارات.

وقد طرح الكتاب مجموعة من الآليات أو أجندات عدة لتحقيق السلم العالمي، إلا أنه افتقر لبرامج العمل المطلوبة لتحقيق تلك الآليات، واكتفى بطرح الأفكار دون الحديث عن سبل الوصول إليها، وأعتقد أن ما نفتقده الآن ليس الأفكار الجديدة بقدر ما هو برامج عمل لتنفيذ ما يتم التوصل إليه من توصيات على أرض الواقع. كما أن هناك بعض الأمور التي غابت عن الكتاب أو ربما عرض لها عرضاً سريعاً، وكانت تتطلب منه وقفة أكثر من ذلك، منها على سبيل المثال تخصيص فصل عن الشروط العالمية لتحقيق الحوار بين الحضارات. كذلك لم يستفض الكتاب في الحديث عن دور الأفراد ودور المراكز البحثية والمؤسسات الأكاديمية في نشر السلم العالمي وتحقيقه، وهو الدور الذي كان من المفضل الاستفاضة فيه أكثر مما ذكر من إشارة

سريعة في الكتاب. فالكتاب عندما تحدث عن دور الأفراد تحدث عنهم على أنهم هدف تحقيق السلم العالمي، وعند الحديث عنهم بوصفهم وسيلة تحقيق هذا السلم اكتفى بالإشارة إلى دور رجال الدين والمثقفين، في حين أن تحقيق السلم العالمي مسؤولية البشرية جمعاء. كما أن الكتاب عندما عرض للرؤى المختلفة حول تحقيق السلم العالمي اكتفى فقط بالإشارة إلى الرؤية الصينية، وكان من المفضل تخصيص فصل أو أكثر بعنوان رؤى القوى الكبرى للنظام العالمي الأقدر على تحقيق السلم، يطرح من خلاله رؤى دول كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي.

لكن كل هذا لا يقلل، بأي حال من الأحوال، من الجهد المبذول في هذا الكتاب.



اقتصاد

وسائل تسوية منازعات التجارة الدولية إلكترونياً

تأليف: نبيل أحمد صبيح
الناشر: مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2004
عرض: ياسمين كمال محمد*

تتواتر المصطلحات والمفاهيم الجديدة على العلم استجابة للتطورات والتغيرات التي يشهدها النظام الدولي، وتشابك علاقاته، وارتفاع معدلات النمو العالمية، ونتيجة لثورة التكنولوجيا والاتصالات التي تعدّ واحدة من أهم سمات النظام الدولي الحالي. ومن ضمن هذه المفاهيم يأتي مفهوم التجارة الإلكترونية الذي ظهر في أدبيات الاقتصاد الدولي وواقعه، ويعبر عن منهج جديد في التبادل التجاري سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الدولي كذلك على مستوى الأفراد أوالمؤسسات أو الدول.

وفي هذا الإطار، يأتي كتاب وسائل تسوية منازعات التجارة الدولية إلكترونياً، الذي لم يركز على التعريف بماهية التجارة الإلكترونية بقدر ما هدف، من خلال فصوله ومباحثه، إلى دراسة وسائل تسوية المنازعات التي قد تنشأ نتيجة للتعاملات بهذا النوع من التجارة. حيث قسّم الكتاب إلى ستة محاور أساسية، وهي، نشأة مفهوم التجارة الإلكترونية، وأهم تطبيقات التسوية الإلكترونية للمنازعات، ومشروع المحكمة الإلكترونية، والإجراءات الإلكترونية السريعة الخاصة بمنطقة حقوق الملكية الفكرية، والإطار القانوني للتحكيم الإلكتروني، ومشكلات التحكيم الإلكتروني مع القواعد التقليدية.

---

* باحثة في إدارة الأعمال، جامعة عين شمس، مصر.

وتنبع أهمية هذا الكتاب من تناوله موضوعاً حديثاً في مجال التجارة الدولية بشكل عام، كما يأتي ليسد النقص داخل الكتابات العربية التي تتناول موضوع التجارة الإلكترونية وتسوية المنازعات التي تنشأ في إطارها. كما يدرس الكتاب بالإضافة إلى مفهوم التجارة الإلكترونية بعض المصطلحات المتصلة به وأهمها المحكمة الإلكترونية، والقاضي الافتراضي، وخدمات التوثيق الإلكتروني، وهي المصطلحات التي ستصبح في غضون سنوات قليلة مقبلة أحد أسس التعامل والتبادل التجاري. وفي هذا الإطار، يطرح الكتاب عدداً من التساؤلات ويسعى للإجابة عنها، ومن أهم تلك التساؤلات: ما أهم تطبيقات التسوية الإلكترونية للمنازعات؟ ويرتبط بذلك الإجابة عن بعض التساؤلات الفرعية وتتعلق بماهية مشروع القاضي الافتراضي؟ وما مشروع المحكمة الإلكترونية؟ وما الإجراءات الإلكترونية السريعة الخاصة بمنظمة حقوق الملكية الفكرية؟ بالإضافة إلى ذلك يسعى هذا الكتاب إلى الإجابة عن التساؤل المتعلق بماهية الوسائل البديلة لحسم المنازعات التجارية التي تنشأ عن التعامل من خلال التجارة الإلكترونية؟ وما الأثر الذي سيحدثه الإنترنت على نظام التحكيم التقليدي؟ وكيف يمكن الحفاظ على سرية التعاملات التجارية في ظل هذا النوع الجديد من التجارة؟ وأخيراً، إلى أي حد تكفل التجارة الإلكترونية وما يرتبط بها من عمليات تأكد أطرافها من رسمية وسلامة الوثائق التي تم نقلها أو تبادلها بطريقة إلكترونية؟

نشأة مفهوم التجارة الإلكترونية:

برزت التجارة الإلكترونية بوصفها مصطلحاً جديداً على الساحة الاقتصادية العالمية منذ بضع سنوات، ثم بدأت أخيراً تعرف طريقها أيضاً إلى الساحة المحلية. ولأن التجارة الإلكترونية ليست مجرد مصطلح وإنما هي نظام شامل جديد.. نظام له قواعده وآلياته وخصائصه المختلفة تماماً عما يطبق في التجارة التقليدية؛ كان لا بد من وضع القواعد والتشريعات والقوانين المنظمة لذلك النوع الجديد من التجارة. وقد انشغل الخبراء في مختلف دول العالم خلال السنوات الماضية بوضع البنية الأساسية اللازمة لحركة التجارة الإلكترونية. ولأن ذلك هو المستقبل وهو إطار سيتحرك فيه العالم من ثم، فلا يمكن تجاهله.

أهم تطبيقات التسوية الإلكترونية للمنازعات:

اقترح بعض الخبراء في مجال التجارة الإلكترونية مشروعاً يهدف إلى توفير تسوية سريعة للمنازعات من خلال الإنترنت وبصفة خاصة للذين يطالبون

بالتعويض عن الأضرار بسبب رسائل خاطئة، أو ملفات عن طريق الإنترنت أو الشركات التي تقوم بتوفير خدمات الإنترنت، ويهدف هذا المشروع إلى إثبات جدوى تسوية المنازعات إلكترونياً، والمساعدة في تحديد مسؤوليات شركات تقديم خدمات الإنترنت، وتزويد هذه الشركات بأحكام محايدة عن الشكاوى الخاصة بالبريد الإلكتروني، وتزويد مستخدمي النظام بتعويضات دون تحملهم تكاليف عالية عن الشكاوى الخاصة بالرسائل والملفات البريدية، ويقتصر حكم القاضي على إقرار تعويض معنوي فقط، من الشركة مقدمة الخدمة بحذف الرسالة أو حجبها، أو الملف موضوع النزاع أو تقييد الاطلاع عليه بأية طريقة أخرى.

مشروع المحكمة الإلكترونية:

يعد نظام المحكمة الإلكترونية التجربة الثانية التي تتعلق بتسوية المنازعات إلكترونياً، وقد أرسى مركز أبحاث القانون العام بكلية كندا قواعدها سنة 1996. وهذا المشروع يستخدم نظام الوساطة والتحكيم لمعظم المنازعات التي تتم إلكترونياً، ولحسم المنازعات التي تنشأ عن التجارة الإلكترونية، والمنافسة، وحقوق المؤلف، والعلاقات التجارية، وحرية التعبير عن الرأي، والحق في الخصوصية وبعض المجالات الأخرى باستثناء القانون الجنائي. وتتميز المحكمة الإلكترونية بأنها تقدم خدماتها باللغتين الإنجليزية والفرنسية؛ حيث إنها تعد ثمرة نظام يقع في بلد ذي نظام قانوني مختلط حيث يقيم أشخاص لهم ثقافة قانونية مزدوجة أو ثنائية.

ومن المشروعات التي طرحت في مجال تسوية المنازعات إلكترونياً أيضاً مكتب تسوية المنازعات إلكترونياً، وهو مشروع تابع لمركز تكنولوجيا المعلومات وتسوية المنازعات بجامعة ماساتشويتس بالولايات المتحدة الأمريكية، ويهدف إلى توفير خدمات وساطة في تسوية أنواع معينة من المنازعات، منها المنازعات التي تنشأ بين أعضاء مجموعات المناقشات التي تدور من خلال الإنترنت والمنازعات الخاصة باستغلال الأسماء والعناوين الإلكترونية.

الإجراءات الإلكترونية السريعة الخاصة بمنطقة حقوق الملكية الفكرية:

يتميز العصر الحالي بالقرصنة الفكرية الإلكترونية، التي تتم باستخدام وسائل الاتصالات الحديثة، مثل الحاسوب الآلي وشبكة الإنترنت، التي امتدت إلى كل حقوق الملكية الفكرية من حقوق المؤلف إلى العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق الملكية الصناعية، وكذلك حقوق الملكية التجارية بمختلف تطبيقاتها، وبصفة خاصة الأسماء والعناوين التجارية على شبكة الإنترنت.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى مركز الوايبو للتحكيم والوساطة لحسم منازعات الأسماء والعناوين المسجلة على الإنترنت، وهو يعد من أهم المراكز المتخصصة في التحكيم، وتتم به إجراءات تسوية المنازعة إلكترونياً.

بعض الوسائل البديلة لحسم المنازعات التجارية...

الإطار القانوني للتحكيم الإلكتروني:

من الجدير بالذكر أنه يجب على أطراف النزاع الذين يريدون الخضوع للتحكيم الإلكتروني أن يلتزموا مقتضيات الشكل المدرج بالنصوص الواجبة للتطبيق، وعليهم أن يذكروا تفصيلاً مضمون اتفاقهم حتى يتجنبوا الوقوع في منازعات لاحقاً. ويمكن القول إن المشكلة الأساسية التي تثور بالنسبة لشكل اتفاق التحكيم تكمن في معرفة مدى إمكانية إتمام ذلك إلكترونياً.

وفي هذا الخصوص، فإنه من المناسب معرفة مدى تطلب النصوص القانونية – سواء المحلية أو الدولية – «كتابة» اتفاق التحكيم. ومن أهم الشروط الخاصة بشكل اتفاق التحكيم الإلكتروني ضرورة كتابة اتفاق التحكيم والمفهوم الواسع للكتابة، ولا توجد إجابة حول اتفاق التحكيم أيجب أن يكون مكتوباً أم لا؟ حيث نجد بعض التشريعات يستلزم كتابة اتفاق التحكيم بوصفه شرطاً لصحة التصرف، بينما يرى البعض ضرورة الكتابة بوصفها شرطاً للإثبات.

مشكلات التحكيم الإلكتروني مع القواعد التقليدية:

تخضع المنازعات الخاصة بالمعاملات الدولية الإلكترونية للقواعد العامة في الاختصاص الدولي للمحاكم، حيث يمكن رفع الدعوى أمام محكمة موطن المدعى عليه. وفي هذا الشأن، يطبق مبدأ الخضوع الإداري، ويشترط لصحة اتفاق الأطراف على الخروج على الاختصاص القضائي وتقرير الاختصاص لمحكمة أخرى أن تتوافر رابطة جديدة بين النزاع والقضاء المختار لنظره أو قيام مصلحة مشروعة للأطراف من هذا الاختيار.

ويستثنى من ذلك المنازعات الخاصة بعقود الاستهلاك الإلكترونية، حيث تختص بنظرها محكمة موطن المستهلك أو محل إقامته؛ لأنه الطرف الضعيف في العلاقة، ومن ثم يجب حمايته. ويجب أن يكفل المحكمون لأطراف الخصومة جميع الحقوق المتعلقة بضمانات الدفاع – وهي قاعدة تقليدية – بناء عليها يجب على المحكم إتاحة الفرصة الكافية لكل من الطرفين لتقديم دفاعه، بحيث يمكن كل طرف من العلم بما اتخذ من إجراءات وعرض تفاصيل النزاع وأسانيده قبل الفصل فيه.

ويجب على المحكمين مراعاة سلامة إجراءات التحكيم واحترام حقوق الدفاع وفقاً للقانون أو القواعد التي تسري عليها، ويجب عليهم أيضاً مراعاة القواعد المتعلقة بالنظام العام للدولة التي ينفذ قرار التحكيم على إقليمها. ومن المسلم به أن هناك روابط وثيقة بين كل من التحكيم التجاري الدولي والعادات والأعراف التجارية؛ إذ تسمح هذه العادات وأعراف التجارة الدولية للمحكمين بحسم المنازعة بطريقة أكثر كفاءة دون اللجوء إلى قواعد القانون الوضعي.

من ناحية أخرى، تبدو أهمية تحديد مكان التحكيم بوجه عام لمعرفة القانون الذي يحكم الإجراءات أو الذي يطبق على النزاع، ويعد مكان التحكيم أيضاً مسوغاً لرفض تنفيذ حكم التحكيم إذا تعلق الأمر باتفاقية نيويورك في حالة مخالفة قانون مكان التحكيم. والأصل أن يحدد الأطراف مكان التحكيم إما في عقد التحكيم أو في اتفاق لاحق لطرفيه. وغالباً ما يكون مكان التحكيم في التحكيم المؤسسي هو المكان الذي يوجد فيه مركز التحكيم أو هيئته التي اتفق الأطراف على اللجوء إليها، لذا تعمل التشريعات القانونية على وضع نصوص أكثر مرونة وتقديم تسهيلات إجرائية أكبر، وذلك لجذب قضايا التحكيم إليها. ومن المسلم به أن فكرة مكان التحكيم هي فكرة إرادية، حيث يخضع تحديد هذا المكان لإرادة أطراف النزاع، وأيضاً فكرة قانونية، حيث إنها تربط بين دعوى التحكيم وبين قانون وطني معين، بما في ذلك قواعد الاختصاص القضائي.

وقد اختلف الفقه في تناول مشكلة تحديد مكان التحكيم الإلكتروني والقانون الواجب التطبيق على إجراءاته؛ فقد رأى البعض منهم تحديد مكان خيالي، وقال إن المحاكم يجب أن تقبل الخيال في حد ذاته. وأما البعض الآخر فقد تحدث عن مكان خيالي آخر للتحكيم عبر التحكيم من خلال الإنترنت، وهي محكمة التحكيم الرياضية التي تتخذ من لوزان المدينة السويسرية مقراً لها، بغض النظر عن مكان إجراءات التحكيم.

وفي النهاية، لم يكتف الكاتب بعرض تعريف للتجارة الإلكترونية وما هو واقع بشأنها، وما يتعلق بها من تسوية المنازعات التي قد تنشأ في إطارها، وإنما بادر بتقديم عدد من الاقتراحات التي تتعلق بسبل دفع عمليات التجارة الإلكترونية. وتتمثل أول هذه الاقتراحات في ضرورة تشجيع الأجهزة الدولية بالفصل في المنازعات عن طريق التحكيم على اللجوء إلى وسائل التقاضي البديلة، وذلك بإقامة مراكز فض المنازعات والتدريب عليها سواء في مجال التحكيم أو الوساطة

والمفاوضات. وثانيها، محاولة تسوية منازعات التجارة الدولية من خلال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، حيث تستهدف آلية تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية ضمان التوصل إلى حل إيجابي للنزاع ولطرفي النزاع بما يتوافق مع الاتفاقيات المشمولة، وأخيراً، يقترح الكتاب تفعيل دور الاتفاقيات العربية المتعلقة بالتحكيم ومحاولة تعديلها بما يكفل مواكبتها للتطورات التكنولوجية الحالية حتى لا نعيش بمعزل عن الأوضاع الدولية المعاصرة في هذا المجال. وأخيراً، إذا نظرنا إلى أطراف هذه العملية التحكيمية على أنهم مستهلكون يستفيدون من التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت، فإنه يجب تزويدهم بمستوى جيد من الحماية، وذلك بدعم وتشجيع على وضع آليات فعالة تشتمل على المعلومات اللازمة لهم.

ومن ثم، فقد قام الكتاب بالإجابة عن معظم الأسئلة التي طرحها في بدايته. وفي هذا الإطار، يمكن إدراج بعض الملاحظات الشكلية والمنهجية. أولاً: ركز الكتاب على الجوانب النظرية للتجارة الإلكترونية والآليات الخاصة بتسوية المنازعات الناتجة من التعامل بالتجارة الإلكترونية. وإن كان من المفيد أن يتطرق الكتاب إلى حالة تطبيقية تتناول أحد النزاعات التي نشبت نتيجة تعامل من خلال التجارة الإلكترونية. ثانياً لم يتناول الكتاب بالدراسة الربط المتوقع ما بين منظمة التجارة العالمية من ناحية وتسوية المنازعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية من ناحية أخرى، على الرغم من اعتماد هذه المنظمة آلية لفض المنازعات التجارية. ثالثاً: ربما كان من المفيد أيضاً التعرض لموقف الدول العربية بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة من هذا النوع الحديث نسبياً من التجارة، والإجابة عن بعض التساؤلات التي تتعلق بأهمية انخراط الدول العربية في هذا النوع من التجارة؛ أي مدى حاجتها إليه، وما أهم المتطلبات التي تحتاجها هذه الدول إذا توافرت لديها الحاجة، وبخاصة مع التفات العديد من الدول العربية إلى ضرورة تطويرها لنظم الاتصالات الخاصة بها، بل إنشاء بعضها للنظم الإلكترونية التي تعرف بالحكومة الإلكترونية. رابعاً: من الناحية الشكلية لم يتضمن الكتاب مقدمة تتناول أهم ما سيرد فيه، والمنهج الذي يتبعه، حيث تمثل هذه المقدمة مرشداً مهماً للدارس والمطلع على الكتاب.

وختاماً، يمكن القول: إن هذا الكتاب قد يسهم في إرساء دعائم لتدفق الأدبيات العربية في مجال التجارة الإلكترونية، وخلق اهتمام عربي بهذا النوع المهم من التجارة على المستوى الأكاديمي والمستوى العملي أيضاً من خلال فتح المجال أمام التعاملات العربية عن طريق التجارة الإلكترونية.

علم نفس

سيكولوجية المقامر

تأليف: أكرم زيدان
الناشر: مطابع السياسة – الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2005م
عرض: وليد أحمد المصري*

الدكتور أكرم زيدان مدرس في قسم علم النفس بكلية الآداب، جامعة المنصورة ومن المتخصصين المتميزين في علم النفس الإكلينيكي والصحة النفسية، ويعدّ كتابه الذي نشر في سلسلة عالم المعرفة من الكتب المتميزة جداً والنادرة في المكتبة العربية، وذلك للأسباب التالية:

1 – النقص الكبير الذي تعانيه المكتبة العربية في سيكولوجية المقامر على الرغم من اهتمام الغرب بدراسة المقامرة وسيكولوجية المقامر؛ ففي حدود علمنا لا يوجد كتاب عربي واحد يناقش ظاهرة القمار، لذلك فالمكتبة العربية بحاجة ماسة إلى كتاب يناقش هذه الظاهرة من جميع النواحي النفسية، والاقتصادية والاجتماعية.

2 – لأن هذا الكتاب تناول المشكلة بأسلوب علمي قائم على البحث العلمي، وحاول معرفة بعض الجوانب والديناميات النفسية للمقامر المرضي من خلال تناول الظاهرة تاريخياً، وعرض النظريات السيكولوجية الخاصة بالمقامرة وصولاً إلى علاج المقامرة المرضية من خلال أنسب طرق العلاج النفسي.

3 – لأن موضوعات الكتاب تعد انعكاساً مباشراً لجهود العلماء والمتخصصين في علم النفس الإكلينيكي والصحة النفسية، إنهم اعتبروا هذه الظاهرة مركبة تتداخل فيها العديد من العوامل النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتربوية،

* أستاذ مساعد علم النفس التربوي، كلية المعلمين، الرس، المملكة العربية السعودية.

والدينية، والقانونية، والسياسية، وكذلك اتصالها بعلم الأمراض والإدمان ناهيك عن التنوع والصعوبة في تعريفات المقامرة ذاتها.

4 – إنه يساعد المتخصصين في الصحة النفسية وعلم النفس الإكلينيكي والطب النفسي والخدمة الاجتماعية، والإرشاد النفسي على فهم هذه الظاهرة المعقدة والغوص فيها ومعرفة تفصيلاتها وتقديم العلاج المناسب لها.

5 – إنه أول كتاب باللغة العربية يتناول سيكولوجية المقامر، ليس بوصف المقامرة جريمة تتطلب العقاب وإنما بوصفه مرضاً يستحق العلاج.

6 – إنه في دراسته لظاهرة المقامرة لم يقتصر، على رصد هذه المشكلة فقط، بل تناولها بالتفسير والتحليل والنظر بعمق إلى الديناميات النفسية للمقامر من أجل التشخيص ورسم لوحة إكلينيكية للمقامر المرضي، واللجوء إلى أفضل طرق للعلاج النفسي.

يحتوي هذا الكتاب الفصول التالية:

- الفصل الأول: المقامرة: نظرة تاريخية.
- الفصل الثاني: مفاهيم المقامرة والمقامرة المرضية.
- الفصل الثالث: المنهج.
- الفصل الرابع: نظريات المقامرة.
- الفصل الخامس: أسباب المقامرة.
- الفصل السادس: سلوك المخاطرة لدى المقامرين.
- الفصل السابع: الغرائز الجزئية لدى المقامرين.
- الفصل الثامن: اضطرابات الشخصية لدى المقامر المرضي.
- الفصل التاسع: إدمان المقامرة – هل المقامرة إدمان؟
- الفصل العاشر: العلاج النفسي للمقامرة المرضية.
- الفصل الحادي عشر: دراسة الحالات.

تناول الفصل الأول المقامرة من منظور تاريخي؛ حيث ربط المقامرة في المجتمعات البدائية بالسحر والأرواح الشريرة والرعب والخوف من المجهول والاعتقاد بالقوى الخارقة وبما وراء الطبيعة.

لقد وجدت قطعة نرد في الحضارة المصرية القديمة في أحد قبور الفراعنة المصريين يعود تاريخها إلى 3 آلاف سنة قبل الميلاد، وفي الحضارة الرومانية القديمة ينكر المؤرخون الموثوق بهم حكايات طريفة ومذهلة، عن قبائل الجرمان الأوائل الذين كانوا يراهنون على زوجاتهم وأطفالهم وحتى على أنفسهم والخسارة تؤدي إلى الرق والعبودية.

لقد كانت المقامرة موجودة في اليونان ولم تعدّ ممارسة محترمة، حتى إن أرسطو في كتابه «الأخلاق» صنف المقامرين في طبقة اللصوص وقطاع الطرق.

لقد أكد الباحث أن معظم الحضارات تنظر إلى المقامرة على أنها إدمان، فالقانون الروماني القديم يرى أن المدمن الحقيقي هو الشخص المقامر المدين؛ وذلك لأنه غير قادر على إعادة ما استدانه، فيؤدي به إلى المحكمة ويُسْتَعْبَد، فيعلن القاضي بعبارة واحدة: «المدمن أصبح عبداً لدائنه».

وتابع المؤلف عرضه بأن «ريتشارد قلب الأسد» حرَّم المقامرة في أثناء الحملات الصليبية على المشرق، وفي القرن السابع عشر نظر إلى المقامرة على أنها رذيلة كبرى حتى ولو كانت رهاناً بسيطاً. ومن بين الروائع الأدبية تقفز رواية «المقامر» لديستوفسكي عام 1866 التي تعكس تاريخ كل مريض مقامر وحياته، وفيها يؤكد أن النقطة الأساسية هي اللعبة بحد ذاتها: «أقسم أني لست طامعاً في مال على الرغم من حاجتي إليه».

وفي عام 1819 كان المهتمون بدراسة المقامرة يدركون أنها سلوك قهري يدخل ضمن الإدمان والمرض النفسي الخطير.

ومن الفترة من 1820–1830 كانت هناك ثورة عارمة ضد المقامرة تزعمها الطبيب «تشارلز كالدويل»؛ حيث دعا إلى اعتبار المقامرة كبرى الرذائل التي تجعل الفرد مجنوناً ومريضاً.

وفي الفترة من 1840–1850 جاء «وليام الكوت» و«هنري وارد» ليحددا بعداً آخر يرتبط بالمقامرة، وهو الجريمة.

وفي عام 1930 انتشرت الدعاوى بشرعية ترخيص المقامرة في الولايات المتحدة الأمريكية، فبدأت 21 ولاية أمريكية في فتح نوادي المقامرة.

وفي الآونة الأخيرة بدأت دراسات المقامرة تهتم بالعوامل النفسية والشخصية بدلاً من الاهتمام بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تحتل مركز الصدارة

منذ بداية الأبحاث العلمية الجادة، وبدأت تظهر المنظمات العالمية لدراسة سلوك المقامرة.

أما **الفصل الثاني** فركز على دراسة مفهوم المقامرة وتحديدها التي ظهرت في التسعينيات، وتحدث الباحث عن أنواع المقامرة بدءاً بالمقامرة المرضية، والمرضية الكامنة، والمرضية المحتملة، والمقامرة القهرية، والمقامر المشكل، وإدمان المقامرة، والمقامرة المعرضة للخطر، والمقامرة الاجتماعية، والمقامرة المضطربة. لقد أدرج الباحث كل هذه المفاهيم تحت مفهوم المقامرة المرضية Pathological gambling باستثناء المقامرة الاجتماعية التي تتسم بخاصية الجبر والإلزام والقهر؛ فهي بهذا الشكل تتصف بالإدمان. وهذا ما أكدته الجمعية الأمريكية للطب النفسي بإدراج المقامرة المرضية ضمن قائمة الإدمان. وهو ما يبدو في إصدارها الخاص بالدليل التشخيصي الإحصائي الرابع DSM-1؛ فقد يشعر المقامر بالتوتر الشديد في حال التوقف عن اللعب بغض النظر عن المكسب والخسارة، وبعض الناس يقامرون من أجل الهروب من المشكلات واضطرابات الحالة المزاجية.

كما تطرق الباحث إلى أغراض المقامرة من منظور «روزينتال»، وهي:

- عدم القدرة على التوقف عن اللعب والمراهنة بغض النظر عن المكسب.
- التفكير غير العقلاني والشعور بالذنب والرغبة في المخاطرة.
- الانسحاب من المجتمع في حالة التوقف عن المقامرة.

وخصص المؤلف الفصل الثالث لدراسة المنهج، وشدد على أن هناك منهجين:

1 – المنهج التجريبي: ويستهدف الفروق الفردية وتحديد مكان المفحوص بالنسبة للآخرين.

2 – المنهج الإكلينيكي: ويهدف إلى فهم المفحوص، ويتيح هذا الاتجاه تناول مشكلات يقف أمامها المنهج التجريبي عاجزاً، فهو يدرس بشكل عميق الحالة الفردية، ولا يقتصر ذلك على المرضى دون الأسوياء، بل يشمل جميع الحالات من دون استثناء، وينتهي من ذلك إلى تشخيص حالي وتشخيص للتطور المقبل وتحديد الطرائق التي يكون عليها العلاج. والمنهج الإكلينيكي هو الدراسة العميقة للحالة الفردية عن طريق المقابلات الشخصية الطليقة التي تستعين بالاختبارات الإسقاطية وفنيات التحليل النفسي، وشدد الباحث على الحاجة إلى المنهج الإكلينيكي إلى جانب المنهج التجريبي من أجل تعرف الديناميات النفسية للمقامر المرضي من

حيث التحليل والتفسير والفهم من خلال المقابلات الإكلينيكية والاختبارات ذات المحتوى الكيفي التي أصبحت على وعي تام بمشكلات الثبات والصدق.

أما **الفصل الرابع** فقد خصص للحديث عن النظريات التي تفسر ظاهرة المقامرة؛ فهناك النظريات النفسية التي تم التركيز عليها دون النظريات الأخرى، فنظرية التحليل النفسي للمقامرة تنصب على عاملين أساسيين، هما إشباع الدوافع الغريزية ومراحل النمو المبكرة وبخاصة الصراع الأوديبي الذي يمثل نقطة الحسم في الديناميات النفسية لسلوك المقامرة. كما أكد الباحث وجهة نظر (ماز) التي تتحدث عن أن المقامرين في طفولتهم يختلفون عن باقي الأطفال من حيث ثلاثة عوامل:

1 - صدمة الثدي.

2 - عقدة سيكوندس.

3 - مرحلة الاختبار الأخلاقي.

ثم تطرق الباحث إلى نظرية العوامل الشخصية للمقامرة من حيث دراسة الخصائص الشخصية التي ترى أنها تؤثر في البناء النفسي للفرد فتدفعه إلى سلوك المقامرة، فتحدثت النظرية عن الاكتئاب والشخصية المضادة للمجتمع والقلق والخضوع والسيطرة والشخصية النرجسية.

لقد حدد «مكورمك وتاير» خمس خصائص شخصية ترتبط بالمقامرة المرضية هي:

1 - الميول والاتجاهات الوسواسية القهرية.

2 - العامل المزاجي.

3 - الشعور بوجود صدمات وضغوط حياتية.

4 - العامل الاجتماعي.

5 - مشكلات الإدمان والشعور بالإساءة.

ومن النظريات النفسية الأخرى التي تم التركيز عليها نظرية الفعل السببي للمقامرة، التي تركز على دراسة متغيرات القصد والنية، وكذلك نظرية التقلب للمقامرة التي تفسر سلوك المقامرة بوصفها إثارة يمكن تفسيرها ضمن حالتين:

1 - الهدف.

2 - محاذاة الهدف.

وأخيراً النظرية المعرفية السلوكية للمقامرة التي تركز على الدور الذي تؤديه العمليات المعرفية في اكتساب سلوك المقامرة، وطبقاً لهذه النظرية فإن سلوك المقامرة يكتسب من خلال الميكانزمات التقليدية الموجودة في الإشراط الكلاسيكي. ثم انتقل الباحث إلى الحديث عن النظريات الاجتماعية للمقامرة، ومنها النظرية الاجتماعية الاقتصادية التي ترى المقامرة وسيلة لتحقيق ثروة ضخمة أو وسيلة من وسائل التسلية والترفيه؛ فهي نشاط استهلاكي يهدف إلى تحقيق كل ما هو نافع ومفيد للمقامر، وهناك النظرية الإنثروبولوجية التي ترى أن المقامرة عملية يتعلمها الإنسان من البيئة المحيطة، وبخاصة عندما تهدد هذه البيئة مصالحه ورغباته. لقد ازدادت المقامرة في العصر الحديث شكلاً ومضموناً نظراً إلى تعقد الحياة الاجتماعية وزيادة أعباء البيئة والتحديات الاجتماعية التي يواجهها الفرد.

وهناك النظريات البيولوجية التي ترى أن المقامرة هي مجموعة من الاستعدادات الفسيولوجية والعوامل الوراثية التي تدفع الفرد لسلوك المقامرة. وشدد الباحث على وجهة نظر «ليسير وروزينيثال» التي ترى أن هناك ثلاثة نماذج بيولوجية أساسية هي:

1 – النموذج الذي يعتمد على رسم المخ EEG.

2 – النموذج الخاص بمعدلات أندروفين البلازما، وهو نموذج يرتبط بالإثارة.

3 – نموذج عدم التوازن الكيميائي في المخ.

وأخيراً، أنهى الباحث حديثه عن النظريات الطبية التي ترى المقامرة ظاهرة مرضية وليست مجرد عرض أو زملة أعراض لاضطرابات الشخصية، تنتزع إرادة الفرد. وأكد الباحث أن النموذج الطبي أداة جيدة لقياس المقامرة وتصنيفها بالإضافة إلى أنه وسيلة علاجية أيضاً.

وتحدث الباحث في **الفصل الخامس** عن أسباب المقامرة من منظور المقامرين؛ حيث أكد غالبيتهم الأسباب التالية: الرغبة في الفوز بثروة كبيرة، والتسلية والمتعة والتشويق والإثارة، والتغلب على الاضطرابات الوجدانية والمسايرة الاجتماعية والاندماج في وسط اجتماعي، وقد يقامر الإنسان للتخلص من الشعور بالملل واليأس والهروب من المشكلات الشخصية والأسرية والضغوط النفسية الناجمة عنها، وقد يقامر البعض للحصول على الهيبة والمكانة والشعور بتقدير الذات والاعتراف من قبل الآخرين بأنه الأفضل.

وتطرق الباحث في **الفصل السادس** إلى الحديث عن سلوك المخاطرة لدى المقامرين، ويعود الفضل إلى علم النفس في ظهور هذا المفهوم لكن دراسته تشمل جميع العلوم. وسلوك المخاطرة هو السلوك الذي يضع المقامرين موضع الخطر ويعرض حياتهم للتهديد، وهو أحد جوانب السلوك الناتجة من الاختلال الوظيفي الذي يرتبط بالغذاء والسقم والاعتلال.

وسلوك المخاطرة سلوك إرادي نتائجه السلبية محددة ومعروفة مسبقاً من حيث ارتباطه بالغذاء، وهي فعل عقلاني يحقق به المقامر حاجة أساسية له هي الإثارة والتشويق، وتلك الحاجة يصعب تحقيقها من خلال الأساليب السوية العادية.

كما أن سلوك المخاطرة يؤدي إلى الإثارة التي تعمل على إحداث تغييرات جسمية تتمثل في زيادة ضربات القلب وزيادة إفراز العرق، وارتفاع ضغط الدم، وهذا ما يفسر لنا رعشات النشوة لدى المقامر في أثناء الفوز.

ثم تابع الباحث حديثه عن سلوك المخاطرة من منظور «ستيجبور» الذي يؤكد أن سلوك المخاطرة يزداد إذا كانت المقامرة قد وصلت إلى درجة الإدمان، كما يحدد «درايفوس» بعض الخصائص العامة للأفراد المفرطين في سلوك المخاطرة، وهي انخفاض في التحصيل، وضعف في المهارات الاجتماعية العامة، ونقص في التدعيم الوالدي، وانخفاض المقاومة، والاكتئاب والتوتر.

إن هناك علاقة من منظور «ليجوكس» بين المقامرة المرضية وإدمان الكحول، ليست مجرد علاقة شكلية تفرضها ظروف اللعب في نوادي المقامرة وإنما هي علاقة ديناميكية تتضح في ثلاثة أمور:

1 – الإثارة والبحث عن الإثارة.

2 – الاندفاعية وسلوك المخاطرة والرغبة في التخفف من الإثارة والمخاطرة.

وختم الباحث حديثه عن إجراء مقارنة بين المخاطر العادي والمخاطر المقامر، وأكد أن المخاطر العادي يخاطر بشيء من العقل أما المخاطر المقامر فإنه يخاطر بجنون واندفاعية، والمخاطر العادي يفعل ذلك تحت تأثير الضغوط والشعور بالتوتر والألم أما المخاطر المقامر فقد يشعر بالألم أيضاً ولكنه ألم بلذة، أو ما يعرف باشتهاء المثير.

وتحدث المؤلف في **الفصل السابع** عن الغرائز الجزئية عند المقامر، التي تعني في التحليل النفسي الغرائز المندرجة أو التي تندرج في غيرها، أما فرويد فيرجع

الغريزة الجنسية إلى عدد من العناصر التكوينية يطلق عليها الغرائز الجزئية التي تتمثل في الاستعراضية والنظارية والسادية والمازوخية، كما تعني الغرائز الجزئية من منظور المقامرة: العدوان والتحكم والتسلط والعنف والحط من قيمة الآخرين والتلذذ بالألم، وهو ما نعني به «السادية».

كما ناقش الباحث الاستعراضية لدى المقامر المرضي التي لا تقف عند حدود الجنس بل تشمل جوانب كثيرة تتمثل في الإثارة وجذب الانتباه وتأكيد الذات والمخاطرة والاندفاع والشعور بالقوة والسيطرة والقدرة على التحكم في الموضوعات، كما ناقش النظارية لدى المقامر، وهي ليست مجرد رؤية بل هي إدراك حسي يعمل على إعطاء الرؤية معاني لا حدود لها تشمل الانفعال والعاطفة والوجدان والنية والوقوف على أعتاب العقل والرغبة في كشف السر وهتك الحجاب وفك الرموز.

كما أن السادية لدى المقامر تعبر عن الانفصال والتفكك والتنافر وعدم الانسجام مع الآخرين، بل إن من شأنها أن تحدث ضرباً في الانقسام في الذات أيضاً.

والمقامر المازوخي يعيش حالة من انقسام الذات حيث يصبح القاضي والجلاد معاً ضد ذاته، وهو يتلذذ بعذاب ذاته؛ لأن ذلك يخفف من ألم الشعور بالذنب، إنه يتعذب بالمقامرة ويتعذب أكثر كلما أخلص لها أو تخلص منها. وأنهى المؤلف حديثه عن أسباب المازوخية فأشار إلى الفشل المتكرر في الفوز أثناء المقامرة، وإهمال الحياة الأسرية والوظيفة بشكل كبير، وعدم قدرة المقامر على التوقف عن المقامرة، واضطراب العلاقة بالآخرين وتدهور المهارات الاجتماعية.

وتناول **الفصل الثامن** اضطرابات الشخصية لدى المقامر المرضي؛ حيث بدأ العلماء في الآونة الأخيرة يدركون أن هناك علاقة بين اضطرابات الشخصية وسلوك المقامرة المرضية، وبدأ الحديث عن اضطرابات المزاج وشخصية المقامر المضادة للمجتمع والقلق والانتحار والعصابية والعدوانية والحيل الدفاعية التي يستخدمها المقامر.

ثم تابع الباحث حديثه عن اضطرابات التحكم في الدفعة، والمقامرة المرضية اضطرابات تتكون من نوبات عديدة ومتكررة من المقامرة تتحكم في حياة الشخص على حساب القيم والمعايير الاجتماعية والمهنية والمادية والأسرية، وتتفق غالبية الباحثين على أن المقامرة المرضية هي اضطرابات في التحكم في الدفعة، وهو ما

يعني الفشل في مقاومة الدفعة أو الدافع أو الرغبة وغواية المثير، ويشير الباحث إلى أن اضطرابات التحكم في الدفعة تشمل العديد من السلوكيات مثل إشعال الحرائق المرضي أو هوس إشعال الحريق، وهوس السرقة أو السرقة المرضية وهوس نزع الشعر، أو نتف الشعر والإدمان، ثم عرج الباحث إلى اضطرابات المزاج، حيث ربط المقامرة المرضية بمجموعة من اضطرابات المزاج تشمل الاكتئاب وما ينتج عنه من الانطواء والوجدانيات السلبية بجانب الهوس الخفيف وتقلب المزاج، وقد أوضحت الملاحظات الإكلينيكية للمقامرة المرضية أن هذه الاضطرابات تؤدي إلى اضطرابات نفسية أخرى أكثر خطورة مثل الإدمان والانتحار والقلق والتوتر النفسي وفقدان القدرة على التحكم.

وطرح الباحث في **الفصل التاسع** تساؤلاً: هل المقامرة إدمان؟

لقد اعتبر المقامرة في البداية مسألة تعلم أكثر منها مسألة إدمان، وتطرق المؤلف إلى مراحل إدمان المقامرة من منظور «جاكوب» وهي: 1 – مرحلة الاكتشاف، 2 – مرحلة التغيير، 3 – مرحلة الاستنزاف.

وعرض لوجهة نظر «روتر» في الإدمان، فوجد أن المقامرة المرضية تتطابق مع الإدمان إلى درجة كبيرة؛ فالمقامرة المرضية تمثل بالنسبة إلى المقامر «المثير»، واللعب والرهان يمثلان له «الاستجابة»، وهي استجابة غالباً ما تكون مصحوبة بالتشوق والمتعة والإثارة ولذة الانتصار على الخصم والإحساس بالتفوق.

كما أوضحت الدراسات العديدة التي أجريت على السمات الشخصية للمقامرين والمدمنين أن لهم بعض السمات الشخصية المشتركة، أهمها: السلوك المضاد للمجتمع، وعدم القدرة على الكف السلوكي للأفعال الضارة.

إن هناك دراسات ترى أن المقامرة تؤدي إلى الإدمان؛ فنسبة إدمان المخدرات بين المقامرين المرضيين تراوح بين 25% و 63%، وتشير بعض الدراسات الأخرى إلى أن النسبة تراوح ما بين 9% و 30%.

ثم أنهى الباحث هذا الفصل بالحديث عن رأي الدين في المقامرة.

أما **الفصل العاشر** فكرسه الباحث للعلاج النفسي للمقامرة المرضية، وتحدث عن أن المجتمعات الغربية تنظر إلى المقامر على أنه «مريض» يجب علاجه، وهذا دفع العلماء المتخصصين إلى الدراسات العلمية، وتصميم البرامج العلاجية للمقامرين، بل إلى إنشاء المؤسسات والمستشفيات العلاجية الخاصة بالمقامرة.

إن هناك طرقاً علاجية مختلفة؛ فمنها العلاج السيكوديناميي (التحليلي) الذي يشير إلى أن توقف المقامر عن سلوك المقامرة قد يجعله أكثر اكتئاباً مما يدفعه إلى تبني سلوكيات أخرى يدمر بها ذاته، لذلك لا بد أن ينصب العلاج على الدوافع اللاشعورية الكامنة، ومساعدة المقامر المرضي على فهم هذه الدوافع حتى يتسنى للمعالج إزالة الأعراض المرضية لديه. ويرى المؤلف وكثير من الإكلينيكيين أن العلاج التحليلي فعال ومفيد لكثير من الاضطرابات وبخاصة تلك التي تتصل بالطابع النرجسي والمازوخي للمقامرين، ثم عرض الباحث إلى أن العلاج بالتحليل النفسي يقوم على فنيتين أساسيتين، هما: 1 – الطرح. 2 – المقاومة.

ثم تناول الحديث العلاج السلوكي للمقامرة المرضية التي يعدها سلوكاً متعلماً يمكن القضاء عليه من خلال البيئة المحيطة بالمقامر، وتعديل سلوكياته عن طريق الإشراط الكلاسيكي، ويتم ذلك بأساليب متنوعة كالعلاج بالنفور، والعلاج بالمعنى، والعلاج بالتنويم، والتدعيم المتبادل، والعلاج عن طريق أسلوب الضبط الذاتي، والعلاج بالإشباع.

ثم تحدث عن العلاج المعرفي الذي يرتكز على فنيتين أساسيتين:

1 – القصد بالنقيض.

2 – تحويل الانتباه.

ثم عرج إلى المحاور الأربعة لهذا الأسلوب من منظور «لادوسير»:

1 – فهم العشوائية.

2 – فهم المعتقدات الخاطئة.

3 – الوعي بالمدركات غير الدقيقة.

4 – التصحيح المعرفي للمدركات الخاطئة.

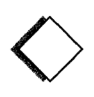
ثم شرح المؤلف البرامج العلاجية للمقامرة المرضية والعلاج النفسي الجماعي للمقامر، ويرى الباحث أن «سلافسون» يشير إلى تنوع أشكال العلاج الجماعي، ويرجع ذلك إلى اختلاف المدارس السيكولوجية، واختلاف معتقداتها حول طبيعة السلوك الإنساني في السوية والمرضية، وأشار «سلافسون» إلى العلاج النفسي الجماعي للمقامرة، ويتألف من: 1 – العلاج الجماعي النشط، 2 – العلاج الجماعي التحليلي، 3 – العلاج الجماعي الموجه.

ثم عرض الباحث لديناميات العلاج النفسي الجماعي وفنياته ومدى فاعليته، ثم أنهى حديثه متطرقاً لوجهة نظر «فرانكلين، وريتشاردسون»، التي تؤكد ضرورة وضع بعض المقاييس التي توضح مدى فاعلية العلاج للمقامرة المرضية.

أما **الفصل الأخير** فخصصه الباحث لدراسات الحالة من خلال المقابلات ذات رؤوس الموضوعات الهادفة التي تشمل الشكوى الحالية، الأسرة واتجاه المفحوص منها، الطفولة، التعليم، العمل، الإقامة، الحوادث، الأمراض، الحقل الجنسي، الموقف من الحياة والأحلام وتفسيرها.

لا شك في أن هذا الكتاب من الكتب المتميزة؛ كونه أول كتاب باللغة العربية يتحدث عن سيكولوجية المقامرة، ولم يهتم فقط بالتفسير والتحليل والنظر بعمق إلى العامل الدينامي للمقامر، بل تعداه ذلك إلى التشخيص والتنبؤ ووضع الاستراتيجيات العلاجية اللازمة.

إنه كتاب جيد يقدم إجابات كافية لكثير من المشكلات التي تؤرق الطبيب النفسي والمعالج النفسي، ورجل القضاء والعاملين في الإرشاد النفسي بهدف علاج هذا المرض الاجتماعي الخطير الذي يعصف بالأسرة والمجتمع، ويستحق بتصورنا أن نقف عنده نقلب صفحاته، ونغوص فيها علّنا نجد إجابات شافية وكافية لكثير من المشكلات التي تؤرقنا.



اجتماع

منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية - تدريبات عملية

تأليف: موريس أنجرس
الناشر: دار القصبة للنشر بالجزائر، 2004
عرض: الزولوي بغوره*

هذا كتاب في (منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية - تدريبات عملية) لأستاذ علم الاجتماع وتقنيات البحث الميداني في جامعة «لافال» و«شيربورك» بكندا، الأستاذ «موريس أنجرس». قام بترجمته الأساتذة «بوزيد صحراوي»، «كمال بوشرف»، «سعيد سبعون»، وأشرف عليه وراجعه «مصطفى ماضي»، وجميعهم أساتذة علم الاجتماع في جامعة الجزائر، وصدر عن دار القصبة للنشر بالجزائر، سنة 2004.

يتكون الكتاب من ستة أقسام واثني عشر فصلاً موزعة على النحو الآتي:

- القسم الأول: المغامرة العلمية ويتكون من الفصل الأول: الروح العلمية، والفصل الثاني: خصائص العلم.

- القسم الثاني: الطريقة العلمية، في العلوم الإنسانية، ويتكون من الفصل الثالث: البحث، والفصل الرابع: المنهجية.

- القسم الثالث: المرحلة الأولى من البحث، تحديد المشكلة، ويتكون من الفصل الخامس: الطرح، والفصل السادس: العملية.

- القسم الرابع: المرحلة الثانية من البحث: البناء التقني، ويتكون من الفصل السابع: تقنيات البحث، والفصل الثامن: بناء أدوات الجمع.

* قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة الكويت.

– القسم الخامس: المرحلة الثالثة من البحث: جمع المعطيات، ويتكون من الفصل التاسع: انتقاء عناصر مجتمع البحث، والفصل العاشر: استعمال التقنيات.

– القسم السادس: المرحلة الرابعة من البحث: التحليل والتأويل، ويتكون من الفصل الحادي عشر: تحضير المعطيات، والفصل الثاني عشر: تقرير البحث وكتابة التقرير.

بالإضافة إلى ملاحق متعلقة بمراحل اختصار البحث، والعمل ضمن فريق، وجداول ومعجم وببيليوغرافيا. وعدد صفحاته (477) صفحة.

بدأ المؤلف بمناقشة البحث العلمي بوصفه مغامرة (تجمع نشاطات وتجارب علمية مليئة بالمخاطر والمستجدات)، على أن هذه المغامرة تتميز عن غيرها من المغامرات (بالدقة والمنهج والموضوعية)؛ لأن من شروطها ضرورة التحلي بالروح العلمية التي تتكون من الملاحظة والمساءلة والاستدلال والمنهج والتفتح الذهني. ثم عمد إلى تحليل خصائص العلم من حيث تميزها عن المعارف المختلفة، كالمعارف غير العلمية، وصنفها في ثلاث فئات هي: المعارف العادية أو الشعبية، والمعارف المهنية أو الحرف، والمعارف الدينية.

تقوم المعارف العلمية على دراسة الظواهر التي يتم إدراكها بواسطة الحواس، وتخضع لمبدأ التحقق، وتتميز بتطورها الدائم، وهنا نلاحظ أن المؤلف يذهب مذهب الوضعيين في تصنيف العلوم والمعارف، ولقد بين النقد الحديث محدوديته في فهم الظواهر الإنسانية. إن هذه المعرفة العلمية في نظر المؤلف تتميز بمنهجها القائم على الاستقراء والاستنباط ومحاولة إيجاد الحلول للمشكلات المطروحة، والصياغة اللغوية الدقيقة والوصف والتصنيف والتفسير والفهم.

كما تقدم المؤلف بتمييز آخر داخل المعرفة، وهو التمييز بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية؛ حيث بين أن موضوع الأولى (كل ما هو موجود أو منتج دون تدخل من طرف الإنسان، ويمثل ما نسميه الطبيعة) وأن موضوع الثانية هو (الإنسان)، مبيناً من خلال جدول مختصر خصائص العلمين الطبيعي والإنساني مؤكداً أن العلوم الإنسانية تدرس موضوعاً له (وعي بوجوده) و(يعطي معنى لأفعاله) و(أنه من نفس طبيعة الملاحظ) و(غير ممكن إعادة إنتاجه) و(بسيط) و(يقبل القياس) و(يخضع للسببية).

بعد هذا التمييز، أفرد المؤلف بقية فصول الكتاب للمنهج ومناهج البحث؛

فخص القسم الأول للطريقة العلمية في العلوم الإنسانية، مبتدئاً بفرض أو فكرة أساسية، وهي: أن اتباع طريقة علمية في العلوم الإنسانية يتضمن القيام باختيارات مختلفة طبقاً للهدف المنشود. وبناء عليه، بين في الفصل الثالث مقاييس البحث والقصد منه والمعطيات المحصل عليها والفترة الزمنية المعينة والمجال الجغرافي المراد دراسته، وميدان التخصص والهدف من البحث. ورد مجموع المقاييس الواجب اتباعها إلى ثمانية مقاييس هي: القصد من البحث، البحث الأساسي والبحث التطبيقي، نوع المعطيات المحصل عليها، البحث الكمي، البحث الكيفي، الفترة الزمنية المعتبرة، البحث التزامني والبحث التعاقبي، أو البحث الوصفي والتاريخي، الإقليم الذي يندرج فيه البحث، كالإقليم المحلي والجهوي والوطني والدولي، والبحث الميداني والمخبري والوثائقي والبحث التخصصي أو المتعدد الاختصاصات، والهدف من البحث سواء كان هدفاً وصفياً أم تطبيقياً أم تفسيرياً أو يقوم على الفهم.

ثم شرع المؤلف في تحليل موسع ومفصل للمنهجية المطلوب اتباعها، وهي موضوع الكتاب، حيث فرق بين المنهج بوصفه وسيلة أو طريقة لبلوغ الحقيقة والمنهجية أو الفرع العلمي الذي يدرس مختلف المناهج، كما فرق بين المناهج الكمية والمناهج النوعية أو الكيفية، وبين النظرية والتطبيقية، واقترح اعتماد ثلاثة مناهج نمونجية للعلوم الإنسانية هي: المنهج التجريبي، والمنهج التاريخي، والمنهج الميداني.

وقام في القسم الثالث من الكتاب، بتوضيح الطريق الواجب اتباعه في العلوم الإنسانية، مبيناً في الفصل الخامس ما سماه بالمرحلة الأولى من البحث، حيث يتم تحديد المشكلة المراد دراستها، وذلك باختيار الموضوع من خلال جملة من العناصر المساعدة وهي (التجارب المعيشية، الرغبة في أن يكون البحث مفيداً، ملاحظة المحيط، تبادل الأفكار، البحوث السابقة، القابلية للإنجاز، توفر الوقت، مصادر المعلومات، درجة التعقيد). مهمة هذه العناصر مساعدة الباحث على تحديد موضوع بحثه، إلا أنه لتدقيق المشكلة المراد بحثها فإنه يتوجب على الباحث أن يطرح أربعة أسئلة رئيسة هي: (لماذا نهتم بهذا الموضوع؟ ما الذي نطمح إلى بلوغه؟ ماذا نعرف إلى حد الآن؟ وأي سؤال بحث سنطرحه؟).

في الفصل السادس من الكتاب بين المؤلف الجانب العملي من تحقيق البحث، وذلك عن طريق الانطلاق من الفرض والتحليل المفاهيمي للموضوع والإطار

المرجعي للدراسة، حيث تشكل هذه الخطوات المرحلة الأولى من البحث، تليها المرحلة الثانية التي سماها بالبناء التقني، وتتكون من الملاحظات والمقابلات والاستمارات والاستبانات والتجارب وتحليل المحتوى والإحصاءات.

وفي القسم الخامس من الكتاب حلل المؤلف المرحلة الثالثة من البحث التي سماها بجمع المعطيات من خلال العينة وأنواعها المختلفة، وعمليات الفرز المتبعة، والتقنيات المستعملة كالمقابلة والتحقيق، ثم تحدث عن أهمية التحليل والتأويل في المرحلة الرابعة من البحث. ذلك أنه بعد الانتهاء من عملية جمع المعلومات فإننا سنحتاج إلى عملية التحليل وتأويل تلك المعطيات، ولا يتم هذا في نظر المؤلف إلا بجملة من الخطوات، أهمها: ترتيب المعطيات، التحقق من المعطيات، تصنيف المعطيات إلى معطيات كمية وكيفية، وبعدها وكمرحلة أخيرة في البحث، يجب كتابة تقرير للبحث وذلك من خلال عملية التحليل والتأويل التي أجراها الباحث لمختلف معطياته التي قام بجمعها. ولكتابة التقرير، أو تحرير البحث وجب إعداد مخطط للبحث، وصياغة البحث بلغة دقيقة وأسلوب واضح، ثم القيام بكل ما يلزم من جوانب شكلية كتقسيم الفصل إلى عناصر أساسية واعتماد قاعدة واضحة في التهميش والإحالة، ومختلف مقتضيات المنهجية العلمية المتبعة في البحوث العلمية.

وإذا كان معلوماً أن كل كتاب في المنهجية، هو كتاب محدود، لأسباب كثيرة، منها المجال المعد له، ونوع المقاربة المتبعة، والقارئ الذي يتوجه إليه، ونوع المعطيات المعتمدة، ومع ذلك فإن هذا الكتاب، في تقديرنا، يتميز بمجموعة من المميزات المنهجية الأساسية، منها على وجه التحديد:

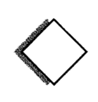
– **طابعه التربوي**؛ حيث بدأ المؤلف بفهرس تحليلي مفصل لكل عناصر الكتاب، وبتوضيح للأشكال والرسوم البيانية والخطوات الواجب اتباعها. وتضمن كل باب من أبواب الكتاب تحديداً للأهداف ومقدمة وخاتمة إجمالية وملخصاً وأسئلة توجيهية، كما احتوى كل فصل جداول لمختلف الموضوعات التي ناقشها المؤلف.

– **الطابع المنهجي** الدقيق الذي نقرأه في مختلف فصول الكتاب، وبخاصة الملاحق؛ حيث يستطيع القارئ تعرف منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ذلك أن المؤلف قام بتلخيص للمراحل الأربع من مراحل البحث، وهي: المرحلة الأولى الخاصة بتحديد المشكلة، والمرحلة الثانية الخاصة بالبناء التقني، والمرحلة الثالثة الخاصة بجمع المعطيات، والمرحلة الرابعة والأخيرة الخاصة بالتحليل

والتأويل. وأضاف إلى هذا، ملاحق علمية تفيد الباحث، وهي ملحق العمل ضمن فرقة، وجدول بالأعداد العشوائية، ومعجم لغوي، وبيبليوغرافيا لمن يرغب في المطالعة والقراءة في منهجية البحث.

– **الطابع العملي التطبيقي**؛ ذلك أن كل فصل من فصول الكتاب يتضمن نصوصاً تطبيقية أطلق عليها اسم الأطر، وعددها اثنا عشر إطاراً (12)، وجداول بالمقارنات والاستبانات.

كما وفق المترجمون في تقديم معاني الكتاب وصياغتها في لغة عربية سليمة وواضحة، تمكن القارئ من فهم مقاصد الكتاب. لذا نعتقد أن هذا الكتاب يعد وسيلة منهجية مفيدة للطلبة والباحثين في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية.



التقارير:

المدينة العربية، ومجال تطوير فضاءاتها الحياتية

إعداد: أحمد حلواني*

شكلت المدينة حقلاً مهماً للبحث العلمي في جميع ميادينه التطبيقية والإنسانية، وتركزت غالبية الأبحاث في التخطيط للمدينة وقابلية هذا التخطيط لقيام المدينة بوظائفها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وقد عدّت المدينة محركاً أساسياً للحداثة والتطوير بوصفها الكائن الحي الوحيد القابل للتجدد.

والمدن الحية هي التي فهمت التغير على أنه يمثل حقيقة التجدد والتطور. والمؤسف أن غالبية المدن العربية لم تفهم التغير بهذا المعنى، فوقعت فيما نستطيع أن نسميه بالأزمة، وهي أزمة متنوعة الجوانب الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية أيضاً، ومن ثم التنظيمية بمفهومها العقلي والرياضي.

فبعد أن كانت المدينة العربية الإسلامية تعتمد تخطيطاً واضحاً، قلبه المسجد (الجامع) في إطار من الثنائية بين المركز والخطط، يضاف إليها أجهزة الأطراف الأساسية الموجودة بالمدينة وخارجها.

ففي الساحة العامة في قلب المدينة تتركز الوظائف الأساسية الدينية والسلطوية والعسكرية: القصر ثم القلعة، ونجد من جهة أخرى الخطط (بحيث تشكل جميعها ثراءً وتراكباً تنويعياً بين الأجهزة والعناصر المكونة للمركب المدني كله)[1] فلقد كان هذا التراكب يعبر عن تعددية وتنوع كبير في تخطيط المدينة ومضمونها بدءاً من المسجد (الجامع) ودار الحكم والساحة العامة ودور الإشراف والضيافة العامة والأسواق المركزية المتخصصة مما أعطى للمدينة فكرة القوة الخلاقة وتأسيس تقاليد حضارية لا تنقطع عن التقاليد القديمة لكنها ترتقي وتتطور.

---

* أستاذ جامعي سوري، وزير سابق للسياحة، باحث وناشط في المؤتمرات والندوات الجامعية العربية والدولية، دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال.

(1) د. هشام جعيط (1986). الكوفة، نشأة المدينة العربية الإسلامية. الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ص 452.

بعد ذلك نجد أن هذه المدن قد وقعت في العصر الحديث بمشكلات كبيرة بسبب الازدياد السكاني والهجرات الريفية إلى المدينة، والتوسع العشوائي والفقر، وغياب تخطيط الدولة وضعفها إضافة إلى النزوح القسري نتيجة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وأجزاء أخرى من الدول العربية المجاورة.

فلم تصبح المدن العربية، والحال كذلك، مدناً حديثة، كما أنها لم تبقَ على تخطيطها القديم. فأفرزت صراعات متداخلة أعطت طابع خواء السلطة واضطرابه وارتباطه بمشكلات الفقر والصحة والتخلف الحضاري بشكل عام، الأمر الذي أنتج خللاً في التماسك الاجتماعي وفوضى في التوزيع السكاني، وحدّةً في الانحراف والجريمة، وعجزاً في التكيف مع التغيرات المتلاحقة، وإحباطات نفسية واجتماعية شكلت كلها حالات تراجع في شتى مجالات الإبداع الحياتي.

ولقد تنبه المتنورون إلى هذه الحقائق فتنادوا في محاولات لوضع حلول وأسس لمواجهة هذه الحالات، فكانت منظمة المدن العربية ومنظمة العواصم الإسلامية وما أشاعتاه من وعي عام في هذا المجال نتيجة توصياتهما وأبحاثهما وانعكاس ذلك على قرارات المسؤولين في المدن العربية والإسلامية وعلى الدارسين والباحثين في مجالات تخطيط المدن والثقافة العمرانية وإبراز جمالية العمارة العربية وقدرتها على الوحدة والتنوع.

يعبّر تنظيم المدينة عن فكر الأمة وهويتها وطرق تعاملها مع الوقائع والمستجدات، ومن ثم فالمدينة هي فكر وثقافة ونمط وقيم تؤثر على حياة مواطنيها كما تتأثر بهم، تنفعل معهم، تخلق فضاءات إبداعية لسكانها وزوارها بآن معاً، وتفعل العكس تماماً في حال عدم توافر شروط الحياة المدنية الموائمة.

فليس غريباً إذن أن ينعكس حال المدن العشوائية على سكانها وأن يهرب الكثير من أصحاب المواهب أو الطموح إلى مدن تتوافر فيها شروط الإبداع.

لقد برز مع العولمة بأبعادها وعناصرها المترابطة الاقتصادية والسياسية والثقافية، تحولات بارزة انعكست على نظام التحضر، فتمثلت في التسابق الحاد والمحموم بين العواصم والحواضر الكبرى لاقتناص الفرص الاستثمارية والأسواق الكبرى، والوظائف العالمية، وفي احتضان مراكز القيادة والتحكم الاقتصادي والإعلامي، وما يحتاجه ذلك من عمارة ومبان وخدمات.

لقد أصبحت سياسة التدخل في واقع المدن العربية وحياتها أمراً ضرورياً.

وهذه السياسة تتطلب تضافر جهود المعنيين لوضع استراتيجية لإعادة التأهيل والتطوير على أساس من التحليل الاجتماعي والاقتصادي والهندسي لعناصر تكوين الفضاء المعماري للمدينة، الأمر الذي يقتضي نشر حالة من الوعي العام لدى المجتمع المقيم والمستفيد من كل جزء من المدينة، لتأمين الحماية والتعاون وتحسين المحيط والمشاركة، بدل الحيادية أو الممانعة والمشاكسة أيضاً.

وإذا أردنا أن نجمل العوامل التي يبنى عليها التدخل لحماية المدينة وإعادة تأهيلها وتخطيطها، نستطيع أن ندرج العوامل الخدمية في البنية التحتية، التي تتضمن الجانب الصحي من ماء وهواء وشمس وصرف صحي، إضافة إلى العوامل التنظيمية من طرق وأرصفة وكهرباء وماء نظيف، إلى حدائق وتشجير وساحات وممرات مشاة، إلى جماليات فنية تعطي طابعاً خاصاً يبرز فيه الإرث الثقافي الفني للمنطقة.

إن حماية الإرث الثقافي لا يمكن أن يوضع في مقدمة خطة التدخل من أجل إعادة التخطيط والتأهيل ما لم تتدرج مع العوامل التي سبق ذكرها أولاً، ومن هنا تأتي صعوبة العمل وتكاليفه، فصحيح أن المجتمع يتحمس لإرثه الثقافي لكن هذه الحماسة تخف إذا كان ذلك على حساب سلامة حياته أو على حساب دخله المحدود بالأصل، أما في حال إدراجه ضمن العوامل الآنفة فإن عملية التدخل تصبح ممكنة بل يتم أيضاً ضمان حماسة المجتمع لها عبر عملية نشر الوعي العام بها.

إن المحافظة على تراث المدينة ونسيجها الاجتماعي يحقق ارتقاءً شاملاً لها.

سوق الحميدية في مدينة دمشق:

وفي هذا المجال يمكن أن نتذكر المشروع الذي أقدمت عليه محافظة دمشق في إعادة تأهيل سوق الحميدية وهو السوق التاريخي الذي بني في أواخر حكم الدولة العثمانية وتم سقفه حماية له من حر شمس صيف دمشق وغزارة ماء شتائها، وهو السوق المؤدي إلى جامع بني أمية الكبير أحد أبرز المعالم الدمشقية منذ عصر الخلافة الأموية.

والمعروف أن هذا السوق يعد سوقاً تجارياً تقليدياً لتجارة دمشق تتفرع منه أسواق تخصصية في الذهب والقماش والعطورات، والتوابل، والجلديات، والنحاسيات، والموزاييك، وغيره.

ومع تعاقب الأيام وتغير الظروف وجشع التجار أيضاً تم تجاوز أصحاب

المحال على واجهاتهم؛ فاختفت الواجهات واختلط الحابل بالنابل فلم تعد ترَ لواجهات المحال طرازاً أو شكلاً، وعندما فكرت محافظة دمشق بالأمر كان لا بد لها من حملة توعية لإقناع أصحاب المحال بأهمية العودة لإظهار الواجهات، فقدمت خطة لتحديث تمديدات الكهرباء والماء وإعادة رصف الأرصفة والطريق وربطتها بإظهار الواجهات ليعود السوق إلى جمالياته التاريخية، ويشكل حالة جذب للسياح الغربيين بشكل خاص، ويتحول السوق بذلك إلى سوق سياحي يحقق فائدة أكثر على أصحاب المحال فيه.

إعادة تأهيل مدينة بعلبك:

ونستطيع أن ندرج هنا الخطة الموضوعة لإعادة تأهيل مدينة بعلبك اللبنانية، التي تسعى إلى تحرير المنطقة القديمة للمدينة وتحويلها إلى منطقة سياحية بقصد تشجيع الاستثمار فيها.

تم أخذ الواقع القائم للمدينة بعين الاهتمام، وتأمين المعطيات الهندسية اللازمة ولا سيما في مجال البنى التحتية ووضع حلول مناسبة تحيي التراث المعماري، وتعكس أنماط عمارة تاريخية عريقة عن طريق ترميم السوق القديمة أولاً بقصد إحياء الحياة الاقتصادية والاجتماعية وصولاً إلى حالة ارتقاء شامل للمدينة.

وتتميز المرحلة الأولى من المشروع بتأهيل الساحة الرئيسة التي تربط بين المنطقة الأثرية والمدينة بحيث تتحول هذه الساحة إلى مساحة تنشيط ثقافي سياحي ضمن الخطة التالية:

أولاً – على الصعيد المدني:

– اعتماد وسط المدينة ضمن حدود السور الروماني والعربي النواة الأساسية لبعلبك، ووضع خطة لتحرير هذه المنطقة بدءاً بخفض عوامل الاستثمار فيها، وتشجيع الامتدادات العمرانية خارج المنطقة القديمة تالياً، والتركيز على المناطق الشمالية والشرقية، وإعادة إحياء البوابات الأربع: مقنة شمالاً وجنوباً، رأس العين شرقاً وغرباً وضمها إلى المعابد، تأهيل الطريق التي تصل إلى ثكنة غورو؛ أي إلى السور العربي وتحويلها للمشاة، وذلك بعد رسم خطة سير جديدة تهدف أولاً إلى تأمين مخرج بديل للمدينة، وتهدف تالياً إلى تحرر المنطقة القديمة من السيارات، وإعادة تنظيم الدخول والخروج إلى المدينة عبر مواقف للسيارات عند المدخلين الجنوبي والشمالي.

- توسيع الحماية لمنطقة رأس العين وتحويلها إلى مناطق سياحية عبر تأهيلها.

ثانياً – على الصعيد السياحي:

- التوجه نحو توسيع المناطق السياحية في وسط المدينة ومحيطها، عبر تأكيد أهمية امتداد الحزام السياحي من البنك المركزي مروراً بساحتي «المطران» و«القلعة» حتى ثكنة غورو، لربطها لاحقاً برأس العين عبر تأهيل الطريق المؤدية إليه وتحويلها مناطق سياحية بشروط خاصة واستثمارات خفيفة ونشاطات محددة وارتفاعات معتدلة، فتشكل واجهة فاصلة، بين الآثار والمنطقة القديمة، وذلك بعد تأهيل السوق القديمة التي تؤدي إلى رأس العين من ساحة خليل مطران وترميمها لتكون البوابة السياحية.

ثالثاً – على الصعيد الأثري:

- السعي إلى إعادة إحياء البوابات التاريخية الأربع للمدينة (مقنة شمالاً، الشام جنوباً، رأس العين شرقاً وغرباً) وربطها بعضها ببعض بعد إلغاء طريق القلعة وتأهيلها وتخصيصها للمشاة، وذلك إثر رسم خطة للسير بغية تحرير المنطقة القديمة من السيارات.

- اقتراح توسيع منطقة الحماية للسورين العربي والروماني المحانيين لغورو، وتوسيع منطقة منية السعدين وضمها إلى المناطق السياحية.

- ربط المعابد بعضها ببعض بعد إلغاء طريق القلعة وضم فينوس إلى المعابد الثلاثة، والسعي إلى ربطها ببقية المعابد (ميركور الشيخ عبدالله) عبر طريق منزل خليل مطران، ونبتون عبر طريق رأس العين لاحقاً.

- ترميم المعابد داخل القلعة، وخصوصاً معبد باخوس بسبب ما يتعرض له من تفتت وتآكل بدأ يهدد الجانب الشرقي الداخلي فيه نتيجة العوامل الطبيعية.

- تنظيم دخول السياح إلى المنطقة الأثرية وخروجهم منها، وذلك بعد ضم معبد فينوس إليها.

العولمة وتحولات المدينة:

لقد برز مع العولمة بأبعادها وعناصرها المترابطة الاقتصادية والسياسية والثقافية تحولات كبيرة تركت بصماتها على النظام الاجتماعي العالمي بما فيه النظام الحضاري وقد تمثل ذلك في التنافس المحموم بين رجال الأعمال وأصحاب

المشروعات الاستثمارية وانعكاس ذلك على العوامل والمدن الكبرى كونها مراكز للأسواق الكبرى ولعمليات الاستثمار ولشركات توظيف الأموال، ومن ثم فهي مركز احتضان القيادة والتحكم الاقتصادي والإعلامي بحيث أصبحت شبكة المدن العالمية في ظل الإطار الذي يربط الاقتصاد العالمي تؤدي مهام بارزة في تفعيل الاقتصاد، وفي احتكار سلطة القرار الذي يتحكم في الإنتاج والمبادلات والتمويل والإعلام.

وبهذا الشكل فقد أصبحت العواصم والحواضر الكبرى في الوطن العربي تبحث عن طرق توصلها إلى التكيف مع العولمة في نظامها الجديد من حيث الاستجابة لشروطه ومتطلباته وقواعده الجديدة؛ لأن المدن العربية أحست في غالبيتها – ولو متأخرة – أنها ستتحول إلى كتل من العمران بدون فاعلية أو حياة إن لم تتلمس الطريق، وتنفض غبار الجمود، وتتحول إلى الفاعلية للاندماج في النظام الحضري العالمي الجديد.

وهذا الأمر دعا القيادات الجديدة في المدن العربية إلى وضع خطط لتأهيل مدنهم في إطار الهدف الذي ذكرناه، ومواجهة صعوبات عمليات التأهيل الجديدة.

لقد كان أمام المخططين صعوبات جمة في ظل خلل كبير فيما نستطيع تسميته ديناميات النمو بين قطاعات المجتمع المعنية. وإذا كان الاهتمام متشعباً في عمليات التأهيل فلقد حدث اهتمام خاص بتأهيل المدن العربية بحكم تاريخها وعراقتها للتوظيف السياحي من منطلق أن السياحة الغربية إلى المنطقة العربية (الشرق الأوسط) هي أحد مجالات الاستثمار الأسهل والأبسط أمام ارتفاع مستوى الدخل للفرد في الغرب وتدنيه في المنطقة العربية عموماً. ولقد ترك لنا الأجداد تراثاً حضارياً ومعمارياً كبيراً نستطيع توظيفه لكسب دخل سياحي.

هذا الأمر جعل المخططين يهتمون في إبراز التراث المعماري وتحسين الطرق المؤدية له وتأمين الخدمات الأخرى اللازمة بما يتلاءم مع متطلبات السوق السياحي العالمي، وبما يحقق ربحية أعلى من هذا التوظيف.

المدينة والسياحة:

لكن السياحة بمفهومها الحديث وبحكم تحولها إلى صناعة واسعة وشاملة لقطاعات مختلفة وكبيرة فرضت تطورات في الميادين التي تشملها الصناعة السياحية سواء في الفنادق أو المطاعم أو البنوك أو الاتصالات أو حتى الأسواق المالية ومن ثم الصناعات التقليدية والاستثمارات الأخرى التي يمكن للسياح أن ينتبهوا إليها بحكم اختلاف شرائحهم واهتماماتهم.

فلم تعد السياحة تعني التوجه إلى المناطق الأثرية أو المدن الميتة أو القلاع المهجورة، إنما أصبحت المدن والعواصم الحية هي مناطق جذب سياحي في حال توفر الخدمات السياحية المطلوبة، وبهذا فقد أصبحت عمليات تأهيل المدن تتطلب مخيلات واسعة تعتمد على معرفة اهتمامات العالم من جهة، وعلى أسس التفكير العلمي المستقبلي من جهة أخرى، وقدرة إبداعية في توظيف المنتج المحلي والإمكانات المختزنة لدى أبناء هذه المدن الإبداعية والاقتصادية والخدمية إلخ... أيضاً.

لقد لاحظ المخططون لإعادة تأهيل مدينة برلين لتكون عاصمة لجمهورية ألمانيا الاتحادية بشقيها الشرقي والغربي أهمية توظيف الفن الألماني وإبداعاته في كل فناء وساحة وبناء في مدينة برلين في الوقت الذي أمنوا فيه جميع الخدمات اللازمة كي تقوم هذه المدينة بدورها ليس بوصفها عاصمة لألمانيا بالمفهوم التقليدي إنما بوصفها عاصمة لألمانيا التي تقود عملية الوحدة الأوربية بالمفهوم الحضاري العالمي الجديد.

ولعل هذا النموذج وهذا التخطيط الهادئ والدقيق هو ما يمكن أن يكون قدوة لكل المدن والعواصم العربية.

وإذا كان المفكرون والمثقفون العرب وكذلك الفنانون والتشكيليون قد تغنوا بالمدن العربية فإن الدراسات الحديثة قد توسعت اهتماماتها بدراسة أثر المدينة على الفكر الإنساني وإبداعاته المختلفة. وفي هذا التغني وتلك الأعمال الفنية الخالدة والقصائد العصماء والروايات الأدبية والأعمال المسرحية والسينمائية التي أبرزت حياة المدينة وتأثيراتها، ما يوضح الدور الكبير الذي يمكن أن تقدمه المدينة لإنسانها وإبداعاته إذا ما توفرت فيها عناصر الحياة والتنوع بدل الجمود والاضمحلال.

إذا كان البعض قد تصور أن المدينة بيوت للسكن وعمارات شاهقة فلقد شكل الجامع باستمرار الفسحة اللا محدودة التي تمنح للمؤمن في مواجهة اكتظاظ المدينة، كما شكلت الساحات والحدائق والبساتين وبرك الماء مجالاً من مجالات التخلص من جدران البيوت وحدية الشوارع والطرقات علماً أن الحياة القديمة كانت تتيح للإنسان سرعة الانطلاق على فرسه أو مركوبه للخروج من أسوار المدينة إلى الطبيعة بصحرائها وبساتينها ومجهولها، أما الآن، ومع صورة العالم الجديد بمدنه الكبيرة واكتظاظ سكانه، فلقد أصبحت المدينة هي المجال الرحب للحياة، إذا كانت المدينة قابلة للحياة.

المدينة والإبداع الروائي العربي:

وضع ملتقى القاهرة الثاني للإبداع الروائي العربي الذي حمل عنوان – الرواية والمدينة – والذي عقد في أواخر عام 2003 مقاربة بين موضوع المدينة والرواية من خلال علاقة الرواية بالمدن العربية مثل القاهرة، وعمّان والدار البيضاء، ومكة، وفاس، وطنجة، وبيروت، والقدس، وغزة، وبغداد، والإسكندرية، وطرابلس، ودمشق. إضافة إلى المدن الأندلسية التي كان لها أثر كبير في المخيلة الروائية والعلاقة الروائية المرتبطة بتحولات المدينة وتجلياتها في المتن الروائي العربي والتي تجلت في المدينة المجهضة، أو المدينة الحلم، أو المدينة الفاضلة، أو مدينة السير الذاتية، أو المدينة الكابوس، أو المدينة ذات الوجه القبيح، أو المدينة المتهمة، أو مدينة الفضاء الإشكالي، أو مدينة الخيال العلمي، والمجاز، أو مدينة المهمّشين، أو المدينة المضمرة.

وبحث الملتقى في القضايا الإشكالية التي تخص طبيعة العلاقات القائمة بين الرواية والمدينة، انطلاقاً من مفهومي كلٍ منهما، وأيضاً انطلاقاً من التحولات الطارئة في المدينة العربية وفي الخطاب الروائي المستوحي لها، وخصوصاً في روايات التسعينيات. كما تمت كذلك مقاربة صور المدينة كثيمة وصورة مهيمنة في الرواية، فعلاقة المدينة بالريف في الرواية، وحضور القرية في رواية المدينة، والمدينة وكونها فضاء سردياً وحكائياً وفضاء للسير الذاتية، وأيضاً فضاءات للنسيان والتذكر، وقاع المدينة في الرواية العربية وأمكنة المدينة، من شوارع ومقاه... والمدينة بوصفها فضاءً واقعياً وتاريخياً في الرواية، وتقاطع الزمان والمكان في رواية المدينة، والمدينة باعتبارها فضاء إشكالياً في الرواية، ورواية المدينة والمتخيل، وصور المدينة في روايات الخيال العلمي، والمدينة والاستلاب في الرواية، وعلاقة الراوي بالمدينة، والمدينة والسينما، ومؤثرات «رباعية الإسكندرية» على الرواية العربية، والمقارنة بين صور المدن في بعض النصوص العربية والأجنبية، والمدينة كاستعارة روائية، والتشكل القصصي للمدينة في الرواية، والمدينة كفضاء لتقاطع الثقافات والهويات والأزمنة، وكذا البحث في دلالات المدينة كفضاء روائي في الرواية.

– وبهذا فقد حاول الروائيون العرب تحميل هموم المدينة العربية لإبداعاتهم الروائية. وهي محاولة مهمة في فتح مجالات أو فضاءات لخيالات مستقبلية تستكشف وترسم لعقول المخططين، علّها تحولهم إلى مستكشفين إنسانيين

منفتحين بدل الإغلاق الحاد المنكسر بالمسطرة والعامود والزاوية. أو إلى بنائين بدون هدم أو إزالة.

المدينة والشعر:

أوضح كتاب د. مختار علي أبو غالي بعنوان «المدينة في الشعر العربي المعاصر»[2] أن المدينة الفخمة هي تحقيق مشخّص تتوافر فيه الطمأنينة والتواصل، وهي لغة الإنسان ومركز ثقل إنساني استقطبت جهده واستقطبته، وبدأت مفاتنها وشرورها الآسرة تأخذ شكل الغواية التي يصعب مقاومتها.

لقد توقفت طويلاً مع هذه الدراسة القيمة عن مكانة المدينة في الإبداع الشعري العربي المعاصر، وآثارها السلبية والإيجابية. والاستشهاد ببعض الإبداعات الشعرية عن رموز المدن العربية ومعالمها وآفاقها يمكن أن يغني الموضوع جمالية.

إن للمدينة آثاراً غير محدودة في الفضاء الإنساني الحياتي والإبداعي، فما بالك إذا تمتعت المدينة بآفاق جمالية مفتوحة.

واهتمام العرب بجمالية المدينة من حيث التنظيم والشكل والساحات والاعتناء بالنباتات والأشجار والزهور ليس غريباً عنهم في حال توافر الإمكانات الطبيعية كما فعلوا في الأندلس وبغداد ودمشق وقاهرة المعز وغيرها.

لقد وصف ابن سعيد المغربي دور الأندلس بأنها: «في غاية الجمال لمبالغة أهلها في أوضاعها وتبييضها لئلا تنبو العيون منها». وكذلك أثنى الشقندي، في رسالته عن فضائل الأندلس، على المباني الأندلسية فقال: «أما مبانيها فقد سمعت عن إتقانها واهتمام أصحابها بها، وكون أكثر ديارها لا تخلو من الماء الجاري والأشجار المتكاثفة، كالنارنج والليم والليمون والزنبوع وغير ذلك»[3].

وقصور قرطبة والعمارة المدنية بالأندلس عموماً هي مصدر دراسات كثيرة، كما أن آثارها أصبحت مثار جذب للباحثين والسياح على السواء؛ الأمر الذي جعل أسبانيا من أكثر دول العالم جذباً للسياحة الثقافية، وفي جلها ثقافة الآثار والمدن الإسلامية.

لقد شكلت المدينة ميداناً مهماً للبحث العلمي الإنساني، وقد أثارت دراسات المفكرين والمؤرخين والباحثين العلميين جملة من الأفكار والنقاط فيما تنطوي عليه

(2) د. مختار علي أبو غالي (1995)، المدينة في الشعر العربي المعاصر، الكويت: عالم المعرفة.

(3) دائرة معارف الشعب (1959)، كتاب الشعب 64، القاهرة، ص121.

المدينة كمحرك أساسي للحداثة وككائن حي يحتضن في ثناياه إمكانات التجدد والتنوع، ومما لا شك فيه أن المدينة في مهامها الجديدة تمثل ولادة عالم يختلف اختلافاً جذرياً في بنيته وتكوينه عما عرفته الإنسانية من قبل، فهي ولادة لعالم متغير لإنسان يعيش مع متغيرات العالم بعد أن ترك المجتمع القديم إلى زوال فاسحاً المجال لولادة حضارة جديدة، وإذا كانت جماليات العمارة العربية الإسلامية قد شكلت ظاهرة حضارية عبر مسيرة الحضارة العربية الإسلامية ومحور تطور علمي وأساساً لدراسات معمقة في الجماليات المعمارية فإن المدينة العربية في ظل العولمة الجديدة والتحولات الوظيفية في ظل هذا النظام لا بد أنها قادرة على ربط العمارة العربية المعاصرة بتراثها الحضاري في ظل توجهاتها للقيام بدورها الجديد.

ولقد اتجهت جهود مخططي المدن إلى تحقيق الأهداف التالية كما ذكرها د.عبدالباقي إبراهيم أستاذ التخطيط العمراني في كلية الهندسة بجامعة عين شمس[(4)]:

1 – إظهار التراث المعماري في الإنشاءات الحديثة.

2 – إظهار المباني الأثرية المنفصلة وإدماجها في حياة المدينة.

3 – المحافظة على مجموعات المباني ذات القيمة الحضارية.

4 – ربط تخطيط المناطق الحضارية الحديثة بالتراث التخطيطي المحلي.

لقد عُرفت المدن العربية عبر معالمها الكبيرة بهذه المعالم التي منحت كل مدينة طرازاً خاصاً وهوية مميزة.

ومع تطور البناء الحديث بشكله الهندسي الغربي أخذت تطغى هذه الأبنية العملاقة على هذه المعالم. فغاب الجامع الأموي في دمشق أو كاد، وصرت مضطراً للبحث عنه بين الأبنية المرتفعة.

ولولا أن قلعة حلب مبنية على مرتفع من الأرض لغابت كذلك، وكذا الأمر بالنسبة للبيت الحرام في مكة حيث حصر على كبره ومهابته بين فنادق وأبنية عملاقة لا طراز لها سوى الطراز التجاري الغربي.

وكذا الأمر بالنسبة للقاهرة فقد غابت قلعة محمد علي بين غابات العمارة الكبيرة، ولولا أن الأهرامات خارج القاهرة لغابت أيضاً.

---

(4) د. عبدالباقي إبراهيم (1986)، تأصيل القيم الإسلامية في مشروعات العمارة المعاصرة. (بحث في كتاب الإسكان في المدينة الإسلامية)، إصدار منظمة العواصم والمدن الإسلامية، ص11.

– ومع التقدم العام الذي بدأت أقطار الوطن العربي تعيشه ومع ثورة الاتصالات والمعلومات، ومع ازدياد الوعي بأهمية المدينة وبظهور حركة ثقافية تنويرية تدعو إلى المحافظة على الهوية وإعطاء كل مدينة طابعها الذي اختصت به خشية طغيان نمط واحد، ومن ثم صعوبة المنافسة أو تأمين عنصر جذب بديل عن المدن الغربية يعطيها خصوصية مختلفة، صارت الدعوة مهمة وضرورية – وفق مفهوم الحداثة من جهة ووفق المفهوم الاستثماري بشكل عام والسياحي بشكل خاص، ومسايرة لحركة التطور العام – إلى حق الإنسان بأن يعيش في فضاء مفتوح على كل الأصعدة يحقق له الراحة والأمان وفضاءات الإبداع والربحية أيضاً. ومن هنا صار مشروع تطوير التراث المعماري وفق طابع كل مدينة ومنطقة مشروعاً حيوياً.

– وقد تكون الجهود المبذولة في هذا الإطار لا تزال محدودة ولو أننا بدأنا نرى آثارها في بعض مدن المغرب العربي سواء من حيث الطراز المعماري أو المحافظة على الألوان أو ربط المناطق الأثرية وإعادة تأهيلها كما في تونس العاصمة أو الرباط أو في المخططات التي أخذت ترى النور في بعض عواصم المشرق العربي.

ومن المفيد التنبيه إلى التحولات المعمارية والتخطيطية في مدن العالم الإسلامي المعاصر، التي اعتمدت على النمط الغربي المستورد فأفقدت الإنسان المسلم الإحساس بالتوحد والتكامل في الحياة، لأن النمط الغربي ينبع من أصول ارتبطت بتراث العصور القديمة والوسطى وما تلاها، وتأثرت بالفكر الكنسي الذي يزدري الطبيعة والجمال الخلاق مع أثر المناخ واختلاف الطباع لدى الشعوب.

على هذا، لا بد أن يكون بناء المدينة متكاملاً من الناحية الفلسفية والروحية والتراثية والمناخية، مثل عملية بناء الإنسان في الإسلام من منطلق تكامل الأفعال الإنسانية في العبادات والمعاملات.

وبغض النظر عن إمكانية تنفيذ هذه الدعوة في مدننا العربية والإسلامية الحالية فإن التوجه إلى تأكيد النقاط التالية أصبح أمراً لا خلاف عليه، وهو:

1 – إعطاء طابع مميز لكل مدينة عربية وإسلامية يتواءم مع ما عرفت به معالمها الأساسية.

2 – ربط المناطق الأثرية بمخططات المدينة الحديثة وتوسعتها بعد إعادة تأهيلها.

3 – الحرص على وجود الساحات العامة والحدائق وتوزيع الإبداعات الفنية لسكان المدينة في كل الساحات والأمكنة المتاحة.

4 – إعطاء الأبنية العامة الطابع المعماري الذي يماشي طابع المدينة التاريخي مع الحرص على تزيين الواجهات بفنون المنطقة وألوانها.

5 – التنبه الشديد وأخذ الحيطة من موضوع تلوث البيئة ولا سيما الهواء.

لقد أحسنت الجمهورية الإسلامية الإيرانية عملاً في تزيين جميع واجهات سفاراتها وأبنيتها المعمارية بالزخرفة الأصفهانية، فحافظت بذلك على فنونها وطابعها.

إن الواجهات الفسيفسائية للجامع الأموي بدمشق لوحات فنية رائعة ومع هذا فلم تعمد الحكومات السورية إلى تعميمها، وقد يكون لذلك أسباب مختلفة؟!

إن مشاركة الفنانين التشكيليين في عمليات تخطيط المدن وإعادة تأهيلها عملية أساسية من حيث إن نظرة الفنان ومعالجته للحاجات المدنية هي إحساس بالقيم الجمالية والإنسانية التي فقدناها مع التطور التكنولوجي للبناء.

فالقضية متكاملة من حيث الحاجات المادية والروحية والنفسية.

لقد كانت عذابات الإنسان الريفي المهاجر إلى المدينة كبيرة عبر عنها بمختلف أشكال التعبير وقسا عليها أيضاً لأنه لم يجد فيها ذاته، ومن ثم راحته، فوصمها بالجمود والقيد لا بل بالقذارة أيضاً.

والمدينة العربية التي نبحث عنها في ظل التطور الحضاري ونظام العولمة إذا ما حافظت على جمالية طابعها وتراثها الأصيل فإنها قادرة على أن تحقق لإنسانها حالة الانسجام والابتعاد عن الغربة، ومن ثم تحقق حالة الارتقاء الجمالي بمختلف أشكاله المادية والروحية، وعندها تؤمن المدينة مهامها، تتجمّل بفضاءاتها بكل مفهوم الجمال المتكامل، وتمنح بذلك سكانها مجالات الإبداع والتجمّل الدائم وتلك هي مهمة المدينة التبادلية بينها وبين سكانها وروادها أيضاً.

المراجع:

إبراهيم سليمان مهنا (2000). **التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية**. مركز الإمارات للدراسات.

د. أحمد علي إسماعيل (1982). **دراسات في جغرافية المدن**. القاهرة. ط 2.

د. أندريه ريمون (1986). العواصم العربية عمارتها وعمرانها في الفترة العثمانية. تعريب قاسم طوير، دمشق: دار المجد.

دائرة معارف الشعب (1959). **كتاب الشعب**. القاهرة.

عبد الباقي إبراهيم (1986). **تاصيل القيم الإسلامية في مشروعات العمارة المعاصرة**. منظمة العواصم والمدن الإسلامية.

د. عبدالجبار ناجي (2001). **المدن العربية الإسلامية**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط1.

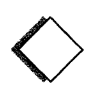
د. عبدالقادر ريحاوي (1979). **العمارة العربية الإسلامية**. وزارة الثقافة، دمشق.

د. عفيف بهنسي، العمارة العربية الجمالية والوحدة والتنوع، المجلس القومي للثقافة العربية.... الرباط، بدون تاريخ.

د. مختار علي أبو غالي (1995). **المدينة في الشعر العربي المعاصر**. عالم المعرفة، نيسان، الكويت.

منظمة العواصم والمدن الإسلامية (1986). الإسكان في المدينة الإسلامية، تقرير عن ندوة أنقرة، القاهرة. ط1.

هشام جعيط (1986). **الكوفة، نشأة المدينة العربية الإسلامية**. الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.





تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

	في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية
الأفراد	٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً
المؤسسات	١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت

تلفون: ٤٨٣٥٧٨٩ - ٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٤٨٣١١٤٣

E-mail: jol@kuc01.kuniv.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol

ISSN 1029 - 6069



المجلة العربية للعلوم الإدارية



Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير : أ.د. عبد الكريم عبد العزيز الصفار

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣ ● First Issue, November 1993
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية ● A refereed Journal Publishes Original Research in Administrative Sciences
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر (يناير، مايو، سبتمبر) ● Published by the Academic Publication Council, Kuwait University, 3 Issues (January, May, September)
- تهدف المجلة إلى الإسهام في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها ● The Journal Intends to Develop and Exchange Business Thoughts
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية ● Listed in Several International Databases

ISSN:1029-855X

الاشتراكات

الكويت : 3 دنانير للأفراد – 15 ديناراً للمؤسسات الدول العربية : 4 دنانير للأفراد – 15 ديناراً للمؤسسات

الدول الأجنبية : 15دولاراً للأفراد – 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي :

المجلة العربية للعلوم الإدارية – جامعة الكويت ص.ب. : 28558 الصفاة 13055 – دولة الكويت

هاتف : Tel:(965) 4827317 بدالة : 4846843 (965) داخلي : 4415 - 4416 - 4734 فاكس: Fax: (965) 4817028

E-mail: ajoas@kuc01.kuniv.edu.kw Web Site:http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas



المجلة التربوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. صالح عبدالله جاسم



فصلية علمية محكّمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: مبارك سيف الهاجري

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

أكاديمية - فصلية - محكمة

بحوث باللغة العربية والإنجليزية

مناقشات - عروض كتب - تقارير

مجلس النشر العلمي

رئيس التحرير: د. مرسل فالح العجمي

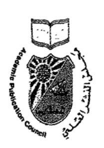


P.o.Box: 26585-Safat.13126 kuwait

Tel: (+965)4817689 – 4815453 Fax: (+965) 4812514

E-mail:ajh@kuc01.kuniv.edu.kw http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh/





جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

■ تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر بقرار صادر من وزير التربية والتعليم رقم (٢٠٣) بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٧٦

* أهداف اللجنة :

١- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .

٢- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .

٣- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف القومية التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

- طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية ، أو المترجمات لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة ، ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

- تحديد ثمن الكتاب الجامعي الذي ينشر باسم الجامعة .

رئيس اللجنة : د. أحمد ضاعن السمدان

توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي :

لجنة التأليف والتعريب والنشر / جامعة الكويت

ص.ب : 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت

بدالة : 4843185 / فاكس : 4843185

البريد الإلكتروني : atpc@kuc01.kuniv.edu.kw

الموقع على الإنترنت : www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atpc

ظاهرة الاستهلاك في المملكة العربية السعودية المشكلات والنتائج المترتبة

ثريا ولي الدين أسعد*

ملخص: زاد الاهتمام بظاهرة الاستهلاك وما يرتبط بها من مشكلات في كل من الدول المتقدمة والدول النامية بما في ذلك دول الخليج ومنها المملكة العربية السعودية، مع انتشار النظام الرأسمالي عالمياً. وعلى الرغم من تفاقم المشكلات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والنفسية والصحية المترتبة على تنامي النزعة الاستهلاكية، فإن الدراسات في هذا المجال مازالت محدودة. وينصب اهتمام هذا البحث على دراسة المشكلات المترتبة على تنامي النزعة الاستهلاكية في المملكة العربية السعودية، وهي حقيقة من الضروري مواجهتها للنهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

المصطلحات الأساسية: الاستهلاك، العولمة، المشكلات الاجتماعية، دول الخليج، سكان السعودية، التلوث، البيئة.

* أستاذ مشارك، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

Schor, J. (1999). What's wrong with consumer society? In Roger Rosenblatt (Ed.). *Consuming desires*, (pp. 37-50). Washington, D.C.: Island Press.

Schultz, H., Ezzat, A. & Allam, A. (1998). Smoking and Health: New insights and recent developments. *Annals of Saudi Medicine*, 18:1.

Schumacher, E.F. (1973). *Small is beautiful.* New York: Harper and row

Shaikh, H. (2004). Ramadan helps many to quit smoking. *Arab News Newspaper*, October 24.

Shukri, A. (1981). *Family studies: Current approaches.* Cairo: Dar- Almarfa.

Simmel, G. ([1907] 1978). *The philosophy of money.* London: Routledge.

Slater, D. (1997). *Consumer culture and modernity.* Cambridge: Routledge.

Stabile, D. (1996). Theories of consumption and waste: Institutional foreshadowing in classic writings. *Journal of Economic Issues*, 30(3): 685-699.

Stults, V. J., Morgan, K. J. & Zabik, M. E. (1982). Childern's and teenagers' beverage consumption patterns. *School Food Service Research Review*, 6: 20-26.

The Economist. (1999). Plum, and happy with it. 33: 48.

The Economist Intelligence Unit. (2004). *Country profile: Saudi Arabia.* United Kingdom: The Economist Intelligence Unit Limited.

The Financial Times. (1993). December 22.

United Nations Common Database (UNCD) accessed (2004). *http://esa.un.org/unpp/p2k0data.asp*

Veblen, T. ([1899] 1994). *Theory of the leisure class.* New York: Penguin Books.

Weber, M. ([1904]1958). *The protestant ethic and the spirit of capitalism.* New York: Scribner.

World Bank, (2001). *World Development Indicators.* Washington: World Bank.

World Bank, (2002). *World Development Indicators.* Washington: World Bank.

World Bank database accessed (2004).

Yamani, M. (2000). *Changed identities: The challenge of the new generation in Saudi Arabia.* Great Britain: Royal Institute of International Affairs.

Zahran, F. M., Ardawi, M. S. & Al-Fayez, S. (1985). Carboxyhaemoglobin concentrations in smokers of sheeshs and cigarettes in Saudi Arabia. *British Medical Journal*, 291:1768 - 1770.

Zaid, A. & Abu-Elenin, F. (1995). Children's consumption behaviour in the Gulf countries. *Social Affairs*, 47(12): 5-36.

Submitted April 2005
Approved March 2006

patterns in the Arab countries. *Journal of the Royal Society of Health*, 113(2): 68-74.

Musaiger, A. O. (1994). Nutritional status and dietary habits of adolescent girls in Oman. *Ecology Food Nutrition Diet*, 31: 227-237.

Musgrave, K. O., Achterberg, C. L. and Thornbury, M. (1981). Strategies for measuring adolescent snaking patterns. *Nutrition Report International*, 24: 557-573.

Obid, S. (1997). Consumption and modernization in the United Arab Emirates. Unpublished Master's thesis, Ein-Shams University.

Olson, P. (1998). My dam is bigger than yours: Emulation in global capitalism. In Doug Brown (Ed.). *Thorstein Veblen in the twenty-first century*, (pp.189-207). USA: Edward Edgar Publishing Limited.

Omasha, A. (2003). The effect of the trade mark of the consumer goods on the behaviour of the Saudi women. A comparative study between local and foreign trade marks in Jeddah city. Unpublished Master's thesis, King Abdulaziz University.

Peto, R., Lopez, A. D. & Boreham, J. (1992). Mortality from tobacco in developed countries: Indirect estimation from national vital statistics. *Lancet*, 339:1268-78.

Porritt, J. (1984). *Seeing green*. Oxford: Blackwell.

Rasooldeen, M. (2005). Kingdom wants to snuff out teen smoking. *Arab News Newspaper*, June 1.

Redclift, M. (1996). *Wasted: Counting the costs of global consumption*. UK: Earthscan Publication Limited.

Ritzer, G. (1993). *The McDonaldization of society*. Thousands Oaks, CA: Pine Forge Press.

Ritzer, G. (1996). *The McDonaldization of society*. rev. edn. Thousands Oaks, CA: Pine Forge Press.

Ritzer, G. (1998). *The McDonaldization thesis*. London: Sage.

Ritzer, G. (2000). *The McDonaldization of society*. New century edition. Thousands Oaks, CA: Pine Forge Press.

Ritzer, G. (2001a). *Explorations in the sociology of consumption*. London: Sage publications Ltd.

Ritzer, G., Goodman, D. & Wiedenhoft, W. (2001b). Theories of consumption. In George Ritzer and Barry Smart (Eds.). *Handbook of social theory*, (pp.410-427). London: Sage.

Rosenblatt, R. (Ed.). (1999). *Consuming desires*. Washington, D.C.: Island Press.

Saeed, A., Taha, M. & Al-Sharki, A. (1989). Smoking habits of physicians in Riyadh, Saudi Arabia. *Saudi Medical Journal*, 10:508-11.

Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA). (2000). *Thirty-Sixth Annual Report*.

Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA). (2001). *Thirty-Seventh Annual Report*.

Schor, J. (1991). *The overworked American: The unexpected decline of leisure*. New York: Basic Books.

Schor, J. (1998). *The overspent American: Upscaling, downshifting, and the new consumer*. New York: Basic Books.

In Eleanor Doumato and Marsha Posusney (Eds.). *Women and globalization in the Arab Middle East,* (pp. 239-257). USA: Lynne Rienner.

Duesenberry, J. (1949). *Saving and the theory of consumer behavior.* Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press.

Durkheim, E. (1964). *The division of labor in society.* New York: The Free Press.

Durning, A. (1992). *How much is enough.* New York: W.W. Norton and Company.

El-Barrawy, M., Morad, M.I. & Gaber, M. (1997). Role of Helicobacter pylori in the genesis of gastric ulcerations among smokers and nonsmokers. *East Mediterranean Health Journal,* 3:316-321.

El-Hakim, I. E. & Uthman, M.A. (1999). Squamous cell carcinoma and keratoacanthoma of the lower lip associated with "Goza" and "Shisha" smoking. *International Journal of Dermatology,* 38:108-110.

Global Market Information Database accessed (2004). *www.euromonitor. com/gmid*

Farthing, M. (1991). Current eating patterns of adolescents in the United States. *Nutrition Today* 26: 35-39.

Fedral Drug Administration (FDA) Consumer. (2004). New surgeon general's report expand list of smoking-related disease. July-August 38 (4):8.

Firq, M. D. (2005). Disposable waste and protection of the environment in Saudi Arabia. Paper presented at a symposium held at King Abdulaziz University, March, 7. Jeddah, Saudi Arabia.

Frank, R. H. (1999). *Luxury fever: Why money fails to satisfy in an era of excess.* New York: The Free Press.

Ibrahim, S. (1982). *The new Arab social order: A study of the social impact of oil wealth.* United States: West View Press, Inc.

Illich, I. (1975). *Tools for conviviality.* London: Fontana.

Jones, G. & Martin, C. (1999). The young consumer at home: Dependence and autonomy. In Jeff Hearn and Sasha Roseneil (Eds.). *Consuming cultures,* (pp. 17-41). USA: ST. Martin's Press, INC.

Lane, R. (1994). The road not taken: Friendship, Consumerism and happiness. *Critical Review,* 8(4): 521-554.

Marx, K. ([1857-58] 1973). *The grundrisse: Foundations of critique of political economy.* New York: Random House.

Middle East Economic Survey. (2002). March 6.

Miles, S. (1998). *Consumerism as a way of life.* London: Sage.

Ministry of Planning. (1970-2001). *Achievement of the Development Plans 1970-2001, Facts and Figures.* Riyadh: Kingdom of Saudi Arabia.

Ministry of Planning. (2000-2004). *Seventh Development Plan 2000-2004.* Riyadh: Kingdom of Saudi Arabia.

Ministry of Planning. (2002). *National Statistics Year Book.* 38: 347. Riyadh: Kingdom of Saudi Arabia.

Ministry of Planning. (2003). *National Statistics Year Book.* 39. Riyadh: Kingdom of Saudi Arabia.

Musaiger, A. O. & Gregory, W. B. (1992). Dietary habits of school children in Bahrain. *Journal of the Royal Society of Health,* 112(4): 159-162.

Musaiger, A. O. (1993). Socio-cultural & economic factors affecting food consumption

Al-Rahmani, E. (1999). Consumption in affluent societies: Different approach. *Social Studies Journal*, 27(1): 27-48.

AL-Rehaimi, A. & Bjorntorp, per. (1992). Obesity and fat distribution in women from Saudi Arabia. *International Journal of Obesity*, 16: 1017-1019.

Al-Saif, S. (2002). *Globalization and consumerism*. Saudi Arabia: Al-Ymama Publisher.

Al-Saif, M., Hakim, I., Harris, R., Alduwaihy, M., Al-Rubeaan, K., Al-Nuaim, A. & Al-Attas, O. (2002). Prevalence and risk factors of obesity and overweight in adult Saudi population. *Nutrition Research*, 22: 1243-1252.

Al-Saud, S. (1997). Sociological analysis of the impact of T.V advertisement on Saudi family purchasing behaviour in Riyadh city. Unpublished doctoral dissertation, Cairo University.

Al-Shanbary, N. (1998). Determinants of household consumption function in Saudi Arabia (1963-1995). Unpublished Master's thesis, King Abdulaziz University.

Al-Sharq Al-Awsat Newspaper. (2000). April 30.

Al-Sharq Al-Awsat Newspaper. (2003). December 7.

Al-Sudani, A. and Al-Mehamid, A. (2000). Water pricing policy in Saudi Arabia. *Public Administration*, 40(3): 489-533.

Al-Tamimi, T., Al-Bar, A., Sauhaimi, S., Ibrahim, E. and Ibrahim, A. (1996). Lung cancer in the Eastern Region of Saudi Arabia: A population-based study. *Annals of Saudi Medicine*, 16:3-11.

Al-Tarabulsi, A. (1998). Water crisis in the Arab world. *Arab Affairs*, 95: 147-157.

Al-Yaum Newspaper. (2004). Saudi Arabia: Saudis spend SR 12 billion on smoking. December 7.

Argyle, M. (1987). *The Psychology of happiness*. New York: Methuen.

Awad, A. (1994). *Consuming culture*. Al-Sharga: Culture and Media Center.

Awd, A. (2001). Population growth and sustainable development. *Arab Affairs*, 108: 175-196.

Baker, M. & Abou-Ismail, F. (1993). Organizational buying behaviour in the Gulf. *International Marketing Review*, 10(1): 42-60.

Barakat, H. (2000). *The Arab world in the twentieth century*. Beirut, Lebanon: Center for Contemporary Arab Studies.

Bloomberg. (2001). April 25.

Caufield, C. (1997). *Masters of illusion: The World Bank and the poverty of nations*. Basingstoke: Macmillan.

Central Intelligence Agency (CIA). *World Factbook*. 2002.

Clarke, T. (1996). Mechanisms of corporate rule. In J. Mander and E. Goldsmith (Eds.). *The case against the global economy and for a turn toward the local*. San Francisco: Sierra Club Books.

Common, M. (1995). *Sustainability and policy*. UK: Cambridge University Press.

Cordesman, A. (2003). *Saudi Arabia enters the twenty-first century*. U.S.A: Greenwood Publishing Group, Inc.

Corrigan, P. (1997). *The sociology of consumption*. London: Sage.

Doumato, E. (2003). Education in Saudi Arabia: Gender jobs, and the price of religion.

material values. Psychological and physical health threats posed by depression, increasing obesity and diseases related to smoking have emerged.

Excessive consumption must be dealt with if the country is to enjoy future well-being. Although the Saudi government has made one of the Seventh Development Plan (2000-2004) goals to rationalize consumption, no strong and influential voices in the Kingdom are affirming the importance of this issue. An effective policy for strategy and action is urgently needed and serious efforts should be devoted to spread public knowledge and awareness regarding their consumption patterns.

References

Abd-Elal, W. (1995). Social and economic changes and Saudi family consumption patterns in Jeddah. Unpublished Master's thesis, King Abdulaziz University.

Abdu, S. (1992). Consumerism in the Arab society. *AL-Wahda*, 92 (8): 57-65.

Al-Abadi, A. (1990). Developmental issues in Gulf countries. *Arab Future*, 140 (10): 103-117.

Al-Ali, F. (1995). Pollution in Gulf countries. *Al-Tawn*, 24: 121-137.

Al-Anad, A. (1993). The Impact of TV commercial on children's purchasing behaviour. *King Abdulaziz University Journal*, 5: 3-25.

Al-Bayan Newspaper. (2005). Saudi Arabia: World's 4th largest tobacco importer. July 17.

Al-Elikm, H. (1995). Water crisis in the Arab world and expected war. *Social Science Journal*, 23 (3): 7-25.

Al-Fayez, S., Salleh, M., Ardawi, M. & Zahran, F.M. (1988). Effects of sheesha and cigarette smoking on pulmonary function of Saudi males and females. *Tropical & Geographical Medicine*, 40:115-123.

Al-Fouzan, S. (2003). Impact of increased traffic volume on the city of Riyadh: Challenges and opportunities. *Journal of the Social Sciences*, 31(2): 391-421

Al-Gamdi, S. (1988). *Youth and family values in Saudi Arabia*. Cairo: Dar-Althgfa.

Al-Hayat Newspaper. (1997). September 5.

Al-Hedithi, A. (2000). The impact of T.V advertisement on Saudi children's purchasing behaviour. Unpublished Master's thesis, King Abdulaziz University.

Al-Khateeb, S. (1998). Women, family and the discovery of oil in Saudi Arabia. *Marriage & Family Review*, 27 (1/2): 167-189.

Al-Kabs Newspaper. (1997). Kuwait, February 11.

Al-Nouri, Q. (1990). Urbanization in the Gulf States. *Social Affairs*, 28(7): 97-122.

AL-Nuaim, A., Al-Rubeaan, K., Al-Mazrou, Y., Al-Attas, O., Al-Daghari, N. & Khoja, T. (1996a). High prevalence of overweight and obesity in Saudi Arabia. *International Journal of Obesity*, 20: 547-552.

AL-Nuaim, A., Bamgboye, E. A. & Al-Herbish, A. (1996b). The pattern of growth and obesity in Saudi Arabian male school children. *International Journal of Obesity*, 20(11): 1000-1005.

2004; Schultz *et al.*, 1998). Lung cancer is one of the leading causes of cancer deaths in males, according to a recent study in the Eastern Province in Saudi Arabia, and both morbidity and mortality can be expected to rise sharply if present smoking patterns continue unabated (Al Tamimi *et al.*, 1996). Nearly 23,000 people die annually in Saudi Arabia of smoking - related diseases (Shaikh, 2004). By 2006, lung cancer is expected to become the first death cause amongst Saudi men (*Al-Bayan*, 2005).

There is also an increased use of water-pipe smoking notably among male and female youth in Saudi Arabia. This trend presents a new challenge for health care providers. The few scientific studies regarding the adverse health consequences of water-pipe smoking point to dangers that are similar to those associated with cigarette smoking malignancy (EL-Hakim & Uthman 1999), and impaired pulmonary function (Al-Fayez *et al.*, 1988). Additional dangers not encountered with cigarette smoking are infectious diseases resulting from pipe sharing (El-Barrawy *et al.*, 1997). (Zahran *et al.*, 1985) report showed that the carboxyhemoglobin was measured in 1832 healthy Saudi Arabian males after smoking for 10 to 40 minutes. The mean carboxyhemoglobin concentrations were higher among water-pipe smokers (10.1%) than among cigarette smokers (6.5%) or nonsmokers (1.6%), and a linear relationship was found between smoking intensity and carboxyhemoglobin.

Conclusion

The rise of a consumer society in Saudi Arabia increases the challenges the country faces as it seeks sustainable development. Intensification of consumption has led to several problematic consequences. For example, this study implies that economic concern with consumerism in Saudi Arabia stems from the growing influence of multinational corporations, increasing dependency on import, credit indebtedness and decreased in-savings despite oil market fluctuations. In addition, it has generated environmental problems including natural resource depletion along with rampant population growth, ecological danger, air pollution and increasing volumes in disposable waste. Social problematic aspects of consumerism have been recognized such as growing consumption aspirations, rising social inequality, displaying conspicuous consumption, and the tendency toward emphasis on

According to (Global Market Information, 2004) report, Saudi consumer expenditures for oil and fat between 1990 and 2003 increased by 72.9% from SR 666.00 million to SR 1,151.69 million. Food expenditures in Saudi Arabia is dominated by meat particularly poultry, which accounted for 4.8% of total food expenditures in 2003. Meat expenditures were over ten times (SR 13362.33 million) that of dairy product including milk, cheese, and eggs, which accounted for only SR 1195.60 million for the same period. Per capita consumption of poultry meat increased from 16.5 kg in 1979 to 35 kg in 2000 based on a population of 21 million including 6.5 million expatriates.

Health Problems Associated with Smoking

Since 1950s, cigarette smoking has become widespread in Saudi Arabia. From 1961 to 1987, tobacco imports increased forty fold (Al-Tamimi *et al.*, 1996). According to *(Al-Bayan,* 2005), a specialized report ranks Saudi Arabia in the 4th position in the world in terms of importing tobacco and cigarettes. More than 15 million cigarettes are sold in Saudi Arabia annually. The kingdom spends annually SR 1.8 billion on tobacco imports.

The Saudi Charitable Anti-smoking Association announced that Saudis annually spend SR 12 billion on smoking. The association added that the Saudi smokers annually consume 99 tons of tobacco. The kingdom is ranked fourth in the world in terms of the smokers ratio amongst the local inhabitants. The existing 6 million smokers in the kingdom spend SR 33 million on tobacco on daily basis (Al-Yaum, 2004).

Various surveys indicate that 20 pecent - 40% of the male populations are regular smokers, while the figures for female are somewhat less (Peto *et al.*, 1992; Saeed *et al.*, 1989). Smoking among the teens is also spreading. More than 600,000 school students under the age of 22 are smoking (Rasooldeen, 2005).

(Schultz *et al.*, 1998) pointed out that in Saudi Arabia there is little knowledge among the population about the risks of smoking, and consumption of 60 - 80 cigarettes daily is considered quite ordinary by many. Several studies have pointed out the dangers of cigarette smoking. There is an increasing evidence of the link between smoking and lung cancer and nearly every organ of the body (Fedral Drug Administration,

(Alsif *et al.*, 2002). (Al-Nuaim *et al.*, 1996a:552) found a high prevalence of overweight and obese Saudi subjects, particularly females. These conditions were more prevalent among high income and illiterate subjects who resided in urban communities. The prevalence of obesity in Saudi Arabia was among the highest reported when compared with other countries, whether using the WHO criteria or U.S. criteria for defining overweight and obesity. A study done in Saudi Arabia in 1996 found that 45% of men and 52% of women were overweight (The Economist, 1999:48). According to (Global Market Information report, 2004), 25% of the Saudi population was classified as obese in 1990, and by 2000 this%age had reached almost 27%.

A study by (Al-Nuaim *et al.*, 1996b: 1000) found a high prevalence of childhood obesity among Saudi male children attending public schools. Since the prevalence of obesity increases with age and an unprecedented 60% of the Saudi population are less than 30 years old, the prevalence of obesity is expected to multiply in the near future.

The consumer class diet generally is too rich in fats. The price the consumer class pays for its meat-rich diet is high death rates from the so-called diseases of affluence – heart disease, stroke, and cancer of the breast and colon (Durning, 1992: 67, 68). People in consumer societies commonly dine on meat, processed and packaged foods, and high-caloric beverages in disposable containers. Mothers, particularly those working outside the home, may substitute infant formula for breast milk despite the known association of the former with higher rates of infant mortality (Schor, 1999:48). Commerciogenic malnutrition has increased as people substitute Coca-Cola and potato chips for healthier traditional food.

Mass media, especially televised food advertisements, have played an important role in modifying Saudi dietary habits, which have changed drastically as incomes increased in the decades following oil discovery. The traditional diet of dates, milk, rice, brown bread, fresh vegetables, and fish changed to include junk food and fewer green vegetables and fruits (Farthing, 1991; Musgrave *et al.*, 1981; Stults *et al.*, 1982). (Musaiger, 1993) says that food subsidy policies have also adversely affected food habits in the Gulf States by encouraging the intake of fat, sugar, rice, wheat flour, and meat. The deterioration of diet quality has occurred not only in Saudi Arabia but in the surrounding Gulf countries as well (Musaiger & Gregory, 1992; Musaiger, 1994).

than with traditionally valued capabilities. A mutual intolerance between the young and old has emerged (Olson, 1998:194,195).

There is much talk of the emptiness of modern life (Rosenblatt, 1999: 10). Many consumer societies have a sense that consumerism has created impoverishment of man's inner world, producing a feeling of moral emptiness, destroying the affection of man for fellow men, generating selfishness, and finally isolating and alienating man from society, leaving him with a divided personality. Saudi Arabians would do well to ponder these findings and consider the extent to which they may fall into the same trap. According to *(Al-Sharq Al-Awsat daily,* 2000), a recently conducted survey revealed that 30% of arrivals to the private and public psychiatric clinics in Saudi Arabia suffer from depression. A psychologist at the King Faisal Research Centre in Riyadh estimates that up to 10% of the local population suffers from depression. The specialist also revealed a rising suicide phenomenon, especially amongst people who do not receive any therapy.

Increasing Obesity

Increasing obesity in Saudi Arabia is visible. A plethora of fast-food chains and restaurants are becoming part of the Saudi people's daily eating regime. It is believed that 70% of the Saudi population eats out at least once a day (Global Market Information, 2004).

Attacks against the fast-food industry's harmful effects on health have mounted over the years (Ritzer, 2001a:34). In the Arabian Gulf countries, (Al-Rahmani, 1999:44) has warned of the dangers to children and youth posed by fast food consumption. The danger is posed by the content of most fast food: a lot of fat, cholesterol, salt, and sugar. Such meals are the last things Saudis need, suffering as many of them do from obesity, high cholesterol levels, and high blood pressure. In the Gulf States, according to research done by Abdu-Alrahman Musaiger an academic at the Bahrain Centre for Studies and Research, the prevalence of obesity ranges between 30% and 60% (*The Economist*, 1999:48).

Several studies have pointed to an alarmingly high incidence of obesity in Saudi females, who on average are reported to be more obese than their European counterparts (Al-Rehaimi, 1992). The Saudi National Survey Sample Data from 1990 to 1993 showed that 49.15% of women and 29.94% of men between 30 and 70 years of age were obese

world of plenty is somehow hollow – that, hoodwinked by a consumerist culture, they have been fruitlessly attempting to satisfy with material things what are essentially social, psychological, and spiritual needs.

(Argyle, 1987) found that the main determinants of happiness in life are related not to consumption at all, but to satisfaction with family life, especially marriage, followed by satisfaction with work, leisure to develop talents, and friendship. While over the past century, the mass market has taken over an increasing number of the productive tasks once provided within the household, diminishing people's particular reliance on one another to meet material needs (Durning, 1992:44). (Barakat, 2000:931) points to studies in the United States showing that increased spending on such goods as houses, cars, and clothes has led to debt and longer working hours in lieu of spending more time with family and friends. These studies show that those who consume more and spend more time on the Internet are less happy.

(Durning, 1992:145) observed that in the United States, now arguably the most wasteful society in human history, only in this past century did consuming rather than saving gain acceptance as a way of life. The new morality emphasizes not saving but expanding consumption. Americans have forgotten the wisdom of their forefather Benjamin Franklin, who wrote, "Money never made a man happy yet, nor will it. There is nothing in its nature to produce happiness. The more a man has, the more he wants. Instead of filling a vacuum, it makes one".

(Lane, 1994:521) points out that since the mid-1960s, advanced and rapidly advancing economies have witnessed a rising tide of clinical depression and dysphoria, a decline in mutual trust, and a loosening of social bonds. Most studies show that above a minimal level, income is irrelevant to one's sense of well-being, but companionship and social support increase well-being. Since shopping and consumption are increasingly solitary activities, and watching television is not genuinely sociable, the increased time devoted to these activities may contribute to rising levels of depression. Lane contends that advanced societies are more likely to increase "utility" if they maximize friendship opportunities rather than the getting and spending of wealth.

Many in consumer societies have a sense that people's self-respect and senses of self-worth have been shaken, generating a greater demand for material status symbols. People are more concerned with appearances

example, usually reach a higher order: either they acquire a second one of everything, such as cars or TVs, or more sophisticated items such as videotapes, stereo systems, expensive rugs, and expensive imported clothes. Egyptians who may not have quite the same level of income or savings from working abroad begin to crave similar consumption beyond basics or even average luxuries. Those who cannot afford to consume at the same level but who belong to the same reference group soon develop an irresistible urge to be seconded to an oil-rich country. In addition, the returnee to Egypt faces adjustment problems vis-à-vis premigration work, earnings, and expenditure patterns. Since it is often difficult for returnees to live on a relatively modest Egyptian salary after having been used to lavish spending, for four years, they begin to dip into their savings until that money is nearly exhausted. Thus the lavish expenditure habits of oil-rich country citizens spread to migrant laborers in these countries and, in turn, to the capital-poor countries. The only difference, of course, is that the latter cannot afford it (Ibrahim, 1982: 87, 88).

Psychological and Physical Health Consequences

Numerous aspects of a consumer society have a deleterious effect on psychological and physical health. These include the replacement of human relationships with commodities as superficial material values triumph over time-honoured interpersonal ones leading to psychological isolation and cultural alienation, particularly among those who fall behind in the status race for luxury goods. The stress of the race, often compounded by debt, can damage physical as well as psychological health. The concomitant rise of urbanization and physical mobility which can separate people from extended kin enhances feelings of anonymity and isolation. In addition, the prevalence of restaurant and particularly fast-food restaurant dining in the consumer society encourages obesity with its attendant health risks.

Depression

(Durning, 1992:23) points out that psychological evidence show that the relationship between consumption and personal happiness is weak. Worse, he says, two primary traditional sources of human fulfillment – social relations and leisure – appear to have withered or stagnated in the rush to riches. Many denizens of consumer society have a sense that their

attractiveness or athletic prowess star in advertisements, sending the message that beauty and brawn are more important than intellectual or spiritual capacities. Sex and violence programming attracts viewers by appealing to people's baser instincts, undermining traditional morality. Few of the people featured in commercial TV programs or commercials serve as positive role models for making significant contributions to society.

(Ritzer, 2001a:215) has rightly pointed out that today, consumer goods have other origins and other meanings than those associated simply with social class. In consumption, we no longer emulate the leisure class exclusively as Veblen indicated. We are increasingly likely to emulate the consumption patterns associated with a wide array of 'lifestyles' or 'status'. A variety of social groups with different tastes and lifestyles also provides leadership in emulating the glamorous lives of beautiful people - primarily actors, popular musicians, fashion models, and professional athletes. This phenomenon suggests that perhaps celebrity status, rather than class, is a more important variable when studying consumption practices. Consumers today are surrounded by advertisements and popular culture and study media images more closely than they do the consumption habits of the leisure class. They now emulate images displayed on television, billboards, advertisements, and music videos. These images, which flow from a wide range of class, status, and lifestyle groups, are a 'mediating factor' that influences consumer behavior.

Commercialization of the household economy has led to the diminishment of people's practical reliance on one another and the decline of traditional community, a sense of common identity and community, and little attachment to those who live nearby. Shopping centers threaten the small-shops-and homes character of cities (Durning, 1992:129,134). In Saudi Arabia, material values began to threaten traditional values emphasizing interpersonal relations.

Conspicuous consumption in Saudi Arabia impacts on migrant laborers to the country as well as natives. The rapid increase in wealth experienced by migrant laborers in the oil-rich Arab countries has led to new consumption patterns as these laborers have been exposed to endless demonstrations of the latest productions of the first world. The durable goods consumption patterns of Egyptians working in Saudi Arabia, for

when it should be on acquiring thinking skills and positive attitudes toward reading, learning, and efficiency; respect for and competence at work; respect for society's laws (such as traffic laws); and promoting achievement motivation. These concerns are emphasized in Islamic teachings and are not alien to traditional Arab culture. As (Rosenblatt, 1999:3) points out, civilization requires more than the possession of materials goods. Human development is equally important. In Saudi Arabia, there is a growing awareness at the governmental level as well as among individuals of the importance of human development.

Associated with the spread of consumerism and the tendency toward emphasis on material values is the rise of role models of conspicuous consumption. With the rise of the new wealthy leisure class described by Veblen, wealth had merit whatever its source. The leisure class was so named because its activities stressed leisure, not work. Whereas the old view had honored wealth as the result of productive efficiency, now wealth and waste were admired per se. The rich no longer served as role models of what hard work and prudence could achieve. As a result, if workers' incomes increased, they were more likely to spend them imitating the lifestyles of the rich in displays of wasteful consumption. Veblen worried that they would stint on necessities to keep up appearances (Stabile, 1996: 696). The patterns of consumption in Saudi Arabia suggest somewhat tendency in this direction.

Today the global media play a major role in advancing material values by presenting role models of the consumer lifestyle. Saudi society has become far more exposed to the world's media in recent years. In 1999, Saudi Arabia had over six million television sets, 265.4814 televisions sets per 1,000 people (Cordesman, 2003: 12). Ownership of satellite TV systems has increased dramatically between 1990 and 2003 from 0.37 to 60.77 per 100 households (Global Market Information, 2004). Saudi Arabia became a major user of the Internet, and had forty-two Internet service providers in 2001(Cordesman, 2003:12).

Like most communications media, television uses comparatively little energy or material. The messages are the problem: commercial television promotes restless craving for more material wealth by portraying the high consumption life-style as a model to be emulated (Durning, 1992:125). Television advertising encourages consumption of unhealthy food and drink. Celebrities renowned for their physical

despite its attractions, a consumer society fosters an apparently superficial way of life (Yamani, 2000:133).

Conspicuous Consumption and Household Stress

As (Schor, 1999:45) explains, the existence of a work and spend cycle has a number of implications. First, it suggests an addictive aspect to consumption. Over time, people become habituated or "addicted" to the level of consumption which they are attaining.

People in the Gulf States displayed conspicuous consumption lifestyle during the oil boom years (Al-Abadi, 1990:14), and, according to (Zaid & Abu-Elenin, 1995:11), changing people's spending habits is difficult. (Abdu, 1992:62) indicated that the spread of consumerism in both Gulf and non-Gulf Arab countries in the fifteen years prior to his study created difficulties among the upper and middle classes in controlling personal consumption accompanied by resistance to changing spending patterns. (Duesenberry, 1949) long ago suggested that personal expenditures rise with increasing income but do not decline with falling income. (Ibrahim, 1982:88) also found that people can adjust quickly to a higher standard of living but not vice-versa.

Even in cases in which failure to achieve middle-class status dooms one to a low "quality of life," the pressure on individuals and households to spend in order to achieve some measure of status can be intense (Schor, 1999:41). In recent years, Saudi parents, particularly fathers, have come under increasing pressure to spend on luxury items, domestic help, wedding expenses, jewelry, cars for teenagers, electronic devices, the latest video games, playgrounds, gifts for special occasions, and holiday traveling. This may on occasion result in marital or family fraction and impose a burden on the family budget. In the United States, where high levels of credit indebtedness prevail, studies commonly identify money arguments as the most prevalent reason for marital tensions

Tendency toward Emphasis on Material Values

(Al-Nouri, 1990:115) contends that a culture which focuses on demonstrating wealth does so at the expense of the intellectual and human aspects of life. (Al-Abadi, 1990) & (Abdu, 1992) indicate that in the Gulf countries, changes in material aspects of culture are exceeding immaterial changes. Emphasis is on importing durable and luxury goods

(Rosenblatt, 1999:9). Competitive consumption widens the gap between those who have and those who have not, the fortunate and the unfortunate (Durning, 1992:22). Widening the gap will result in a sense of lack of a fulfilling life on the part of the poor and the lower- middle class, who will suffer deprivation and relative poverty (Common, 1995).

This seems also to be true in Arab countries (Barakat, 2000:299). (Ibrahim, 1982:166) has observed that in Egypt, inflation hits the poor, the lower-middle class, and those on fixed incomes more than other categories of the population. The widening gap is accompanied by provocative displays of conspicuous consumption on the part of the upper class, especially the "nouveau riche", which create feelings of deprivation among those who "have not." If they cannot afford any semblance of such consumption themselves, their frustration can turn into alienation which breeds social unrest.

Similarly, a large, potentially influential young Saudi generation is coming of age which is disgruntled by the prospect of downward social mobility they see before them if Saudi Arabia cannot sustain its consumer society. (Yamani, 2000:9) has described their frustrations; they realize the disadvantages of Saudi economic dependency on oil, a non-renewable resource. They lack both the certainties of their grandparents and the economic security of their parents. They fear that the living standards their parents enjoy cannot possibly continue.

A study carried out by the Saudi Economic Studies Centre in 1998 concluded that already the average household income in Saudi Arabia had dropped to less than a third of what it was in 1980 and that, with the government running a deficit each year and U.S. $17 billion being sent abroad through remittances by foreign workers, the majority of young Saudis today could not hope to duplicate the financial security experienced by their parents' generation (Doumato, 2003:250).

Saudi youth observe the wastefulness of their parents particularly during feasts, when, as one respondent put it, for every one hundred guests, a hundred things are wasted. Some youth condemn the luxuries of consumer society and blame the global economic system (Yamani, 2000:80). Western consumer goods are widely available to Saudi youth, ranging from mobile phones and the Internet to videos of the latest Hollywood films, western music, satellite television, and the other consumer accessories of youth culture. However, some youth feel that,

grows. This increasing gap creates a persistent dissatisfaction among consumers that cannot be cured at any level of absolute income.

In Saudi Arabia, television advertising has been ranked as a main source of information and influence on family purchasing behavior, particularly among children (Al-Anad, 1993; Al-Hedithi, 2000; Al- Saud, 1997; Omasha, 2003). (Awad, 1994:187) indicates that 90% of the advertising on the three Arabian channels - Saudi Arabia, MBC, and Dubai - is for foreign durable and luxury goods. These goods are Japanese, American, and European, and most are the products of multinational corporations. The expectation is that these advertisements may create endless wants among Saudis.

Identifying various consumer items as necessities rather than luxuries has somewhat increased in Saudi Arabia. As a result, rather than saving their surplus earnings, some Saudi consumers may spend them for the latest luxuries or use them toward paying off indebtedness for past indulgences.

Social Inequality and the Threat of Social Unrest

The role of spending in reproducing inequality is to some extent very modern. In previous eras, birth, history, and caste determined status, spending played only a subsidiary role in the maintenance of social position. Consumption was more constrained by status position, as evidenced by cultural taboos not to spend "out of one's station" (Schor, 1999:40).

Urbanization, formal education, and the disappearance of traditional social relationships have rendered spending more salient in establishing social position and personal identity. Thus, in the modern consumer society, commodities take on a new kind of symbolic importance. People are now more likely to believe that the "good life" can be had from material goods. Growing numbers of people believe that large houses, vacation homes, swimming pools, and travel abroad, really nice clothes, a lot of money, and second cars are symbolic of a good life (Schor, 1999:45).

Socially visible or "conspicuous" consumption is a major strategy in a consumer society used by high-status groups to retain supremacy. Competitive consumption feeds a system of widening class distinctions wherein people aspire to a level of consumption that others have achieved

persuaded that they "need" certain nonessential goods or services in order to confirm their social status in their own and others' eyes, the process of transforming these acquisitions from "wants" to "needs" is successfully completed. Yet the advertising industry does not rest. Responding to capitalism's need for economic growth, every day new nonessential products and services appear which render old ones obsolete.

Whereas once people knew only their more materially successful relatives or neighbors as role models for their own aspirations, today TV and other media have familiarized people with standards higher than many previously knew existed. A new comparison process has evolved in which everyone observes and aspires to the standards set by the upper-middle class and the rich as the media presents these. (Schor, 1999:43) contends that a new consumerism has emerged which is more upscale in the sense that there is more aggressive rather than defensive consumption positioning.

Television has become increasingly important in providing information about the spending patterns of others, but television presents a heavily skewed picture of spending patterns, portraying almost exclusively the upper middle-class and the rich. This leads to an inflation of people's perceptions of others' lifestyles. Types of programs viewed also affect this upward distortion: for example, soap operas yield a larger upward bias than do other programs (Schor, 1999:44). People in Saudi Arabia are now more likely to compare themselves with, or aspire to the lifestyle of, those far above them in the economic hierarchy. In other words, people are more likely to engage in upward consumption comparison.

Unless consumers opt out of the status race, all but the wealthiest find themselves on an eternal treadmill on which they must forever strive to stretch their incomes to cover purchase of the latest status-enhancing luxuries. Since many fail in this endeavor, heavy consumer indebtedness and even personal bankruptcy have mushroomed in consumer societies. According to (Schor, 1999:46, 50), the competitive spending process in the U.S. has undergone major, highly problematic changes since approximately 1980. The difference between what people aspire to and the income they have available to spend has increased enormously. As upscale lifestyles increasingly dominate aspirations, the aspiration gap

economy is dominated by rapid obsolescence, unrepairable goods, excessive packaging, and changeable shifts in fashion.

In addition, in the throwaway economy, packaging becomes an end itself. Every imaginable consumable is mounted on cardboard, wrapped in paper, or sealed with plastic. Gift-wrap itself comes ornately wrapped. The wrapping boom is catching on in Saudi Arabia as elsewhere. Spending money for gift wrapping and using invitation cards for special occasions such as weddings, baby showers, graduations, birthday parties, promotions, retirements, hospitalizations, and housewarmings is becoming customary and common particularly among the Saudi middle and upper classes.

As disposables proliferate in the consumer society, so does the disposable waste problem. Some effort is being made in Saudi Arabia toward recycling of materials.

Social Consequences

Social problematic aspects of consumerism include: growing consumption aspirations, rising social inequality, displaying conspicuous consumption, and tendency toward emphasis on material values.

Growing Aspirations: Luxuries Become Necessities

For capitalism, at its early stage, production is mainly for consumption, but as surplus production increases in advanced capitalism, the purpose becomes to create continuous new needs to sell the surplus. Thus, consumption becomes the focus of production.

With the spread of consumption, academicians have focused on the importance of distinguishing between "needs" and "wants" (Illich, 1975; Porritt, 1984; Schumacher, 1973). Essentially, needs require satisfaction, but the way that they are satisfied can vary widely, and consumer societies may successfully create new "wants" without satisfying even basic needs (Redclift, 1996:7). Creating new needs for certain goods is done through advertising. Efforts are made to present an image of the good life to advertising targets and to convince them to achieve it by purchasing certain luxury goods and /or services. Whether or not the goods and services have any intrinsic value, their image is manipulated and their price set high so that their acquisition will be generally viewed as a status symbol (Al-Rahmani, 1999:33). Once targeted audiences are

(Global Market Information, 2004). The number of registered vehicles also rose dramatically from 60,000 in 1970 to 9,484.891 in 2003 (Cordesman, 2003:11; Ministry of Planning, 2003).

Air travel is also growing phenomenally. Airplanes pollute voluminously at higher altitudes. Planes are responsible for almost 3% of carbon emissions worldwide from fossil fuels, and other emissions may greatly amplify their responsibility for global warming (Durning, 1992:85). Between 1970 and 2000 in Saudi Arabia, air passenger traffic rose from 17 to 153 million kilometers and incoming air cargo weight rose from 248,000 tons to 2,898,000; rail freight tons rose from 34 to 822 million, and passenger kilometer miles rose from 39 million to 288 million (Ministry of planning, 1970-2001).

The increase use of consumer goods results in increasing volumes in disposable waste (Al-Rahmani, 1999:34). Households are the primary source of daily waste in the Gulf States. It has been estimated that each Gulf resident is responsible for the annual generation of between 750-900 kilograms of household waste (municipal waste); while in Western Europe each person is responsible for 350 kilograms (Al-Kabs, 1997). The main means of disposal are usually incineration, composting, landfill, and recycling/re-use, all of which constitute major environmental problems in themselves. In Saudi Arabia, (Firq, 2005) pointed out that in 500,000 housing units in Jeddah city, each resident is generating daily on average 1500 grams of disposable waste, the total daily disposable waste is on average 3000 tons, and the annual volume reaches 108,0000 tons. He also indicated that the total disposable waste during the last 23 years reached on average 21,000,000 tons and predicted reaching 42,000,000 tons during the next 23 years. In Saudi Arabia in particular, the disposable waste problem increases during the Hajj with the arrival of huge numbers of pilgrims. The proliferation of fast-food restaurants in Saudi Arabia also produces an enormous amount of trash, some of which is nonbiodegradable.

Another problem in Saudi Arabia associated with consumption and exacerbating the disposable waste is the trend toward a throwaway economy. The throwaway economy undermines durability. Capitalism thrives on planned obsolescence and disposability, on replacement instead of repair. Consumption of materials expands dramatically, as people accumulate more goods, and as waste proliferates. The materials

According to (The Economist Intelligence Unit report, 2004: 27) on Saudi Arabia, a number of serious environmental issues are: air pollution caused by heavy reliance on cars and the oil and petrochemicals industries; overuse of the country's limited water resources, which are obtained principally through tapping underground aquifers and the desalination of sea water; shortage of municipal facilities; and contamination of the land from the improper disposal of hazardous industrial and military waste, with the desert often used as a dumping ground. Although the government has acted to deal with these environmental challenges, there are no strong and influential voices in the Kingdom affirming the importance of these issues.

In the Gulf countries, supplying the demands of the increasing population for consumer goods necessitates the increased production of oil to gain the revenue used in part to import such goods. One source of pollution in the Gulf is oil refining, which generates huge quantities of toxic waste (Al-Rahmani, 1999:44; Al-Saif, 2002:26). A director of a major Saudi fish processing company director complained, for example, that because of toxic wastes they had suffered a loss of 30 million Saudi riyals and that fish prices had increased from 10% to 30% (Al-Ali, 1995:127).

Another source of pollution in Saudi Arabia is the increasing number of cars. The fuel burned by each one contributes to air pollution. Automotive emissions are the major source of air pollution in the country. (Al-Fouzan, 2003) indicated that the expansion of the city of Riyadh and the reliance of people on private cars have resulted in increased congestion, travel time and environmental pollution. The growth in car importation and in ownership of private cars, particularly, suggests that the level of urban pollution associated with motor vehicles will continue to rise, together with urban congestion. According to the Saudi (Ministry of Planning, 2002: 347), total vehicle importation (passenger's cars and Jeeps, buses, trucks, special vehicles, and other cars) rose from 22,922 in 1970 to 298,857 in 2002. With regard to passenger cars and Jeeps alone, total imports rose from 8,334 in 1970 to 241,245 in 2001. The number of passenger cars in use has increased substantially, from 764,000 in 1980 to 2,762,900 in 2003 (Global Market Information, 2004). Possession of passenger cars (per 100 households) has increased gradually between 1977 and 2003, from 87.89 to 99.16

Environmental Degradation

The consumer society's exploitation of resources threatens to exhaust and obstinately harm forests, soils, water, and air. Spending on housing, electricity, fuel, and transportation is damaging to the environment.

In the United States for example, an estimated two-thirds of carbon dioxide emissions stem from fossil fuel use. The fossil fuels that power the consumer society are its most ruinous input. Wresting coal, oil, and natural gas from the earth permanently disrupts countless habitats; burning these fuels causes an overwhelming share of the world's air pollution; and refining them generates huge quantities of toxic waste (Durning, 1992: 51, 52).

(Durning, 1992:52) found, based on United Nations data, that as income rises, consumption of ecologically less damaging products such as grains only slowly rises. In contrast, purchases of cars, gasoline, iron, steel, coal and electricity, which are all ecologically more damaging to produce, multiply rapidly.

The furnishing of the consumer lifestyle with such facilities as automobiles, air conditioning, throwaway merchandise and wrapping, can only be provided at great environmental cost. The consumer society's way of life depends on continuous inputs of the commodities that are most harmful to the earth to produce: energy, chemicals, metals, and paper. Its main ecological danger is its encouragement of consumerism, but advertising also uses up a lot of electrical energy, paper, and wood.

Numerous areas of environmental concern are closely linked with increasing energy generation: (Redclift, 1996:80,83) cites major environmental accidents and risks, water pollution, land-use disturbance, radiation and radioactivity, the disposal of solid wastes, hazardous air pollution, acid deposition, and anthropogenic climate change. He points out that pollution is generated not only by disposing of products, but also as a result of much higher levels of personal mobility. As urban densities grow and more people travel farther to work, the private car has assumed more, rather than less, importance in personal commuting. (Al-Saif, 2002:20) adds such other areas of environmental concern as the depletion of non-renewable resources, the destruction of the ozone layer in the stratosphere, and acidification of soils and surface water.

2000-2004 and 2.8% during 2000-2020. Industrial demand for water is projected to increase from 0.47 billion cubic meters in 2000 to 0.60 in 2004 and 1.66 in 2020. Water demand is estimated to increase by an annual average of 5.0% during 2000-2004 and 6.5% during 2000-2020. Agricultural demand for water is projected to increase from 18.8 billion cubic meters in 2000 to 19.9 in 2004 and 23.0 in 2020. Water demand is estimated to increase by an annual average of 1.1% during 2000-2004 and 1.0% during 2000-2020.

Electricity demand. Saudi domestic energy use has been wasteful. Electricity consumption increased by 315% during 1982-2000, rising to 110,611 million kilowatt hours (Cordesman, 2003:12). Total consumption multiplied at an annual rate of 4.2% during 1994-1998, while the peak load grew by an annual average of 2.7% (Ministry of Planning, 2000-2004: 222). Per capita electricity consumption also increased, from 321.3273 kilowatt hours in 1970 to 5,116.843 kilowatt hours in 2001 (World Bank, 2004).

Population and economic growth will increase future Saudi electricity demand at least as sharply. The World Energy Council forecasts an electricity demand increase from 22 gigawatts in 2000 to 58 gigawatts by 2020. The Seventh Development Plan estimated that total demand for electric power would grow at an average rate of 5.2% through 2004 and 4.5% per year through 2020. Meeting the rise in demand will be very expensive. According to some Saudi estimates, the economy must fund an increase in the total average need for electric power to over 60,000 megawatts in 2023. Saudi Arabia also must provide a substantial additional capacity to meet the needs of peak periods, largely for air conditioning. This means an estimated need for up to 69,500 megawatts of total capacity (Cordesman, 2003:294).

Saudi figures indicate that meeting this need for power could require an investment of $115 billion by 2020, with $ 63.2 billion going for generation, $33.6 billion for new transmission capacity, and $20 billion for upgrading the existing transmission system. The Saudi Ministry of Industry and Electricity has stated that an investment of $117 billion is required over the next twenty-four years, averaging $ 4.9 billion a year (Cordesman, 2003:295). According to some estimates, 8% to 10% of Saudi investments will have to be diverted to develop Saudi power generation capacity (Bloomberg, 2001; Middle East Economic Survey, 2000).

natural water will eventually confront Saudi Arabia with far more serious problems than it faces today (Saudi Arabian Monetary Agency, 2000:224-227).

Saudi Arabia's rapid increase in population is causing its natural water resources to drop sharply. The World Resources Institute and the World Bank estimate that Saudi per capita natural water resources dropped from 537 cubic meters in 1960 to 156 cubic meters in 1990 and project that they will drop to 49 cubic meters by 2025 (Cordesman, 2003:300).

Saudi Arabia must depend on an extensive system of desalination plants for its drinking water. The production of desalinated water increased from 4.4 million gallons per day in 1970 to 491.6 million gallons per day in 2000 (Cordesman, 2003:300).

A Saudi briefing issued in April 2002-based on Ministry of Agriculture and Water figures-estimated that Saudi water consumption would raise from 7 million cubic meters per day in 2002 to 11.3 million in 2022. This estimate was based on estimated population growth from 23.4 million in 2002 to 38 to 48 million in 2022, with a nominal estimate of 43.0 million. The cost was estimated to total 180 billion riyals from 2002 to 2022, including funds for the construction of new desalination plants and rehabilitating old ones, costs for operations, and maintenances fees. Preserving natural water supplies and wellhead supplies will cost another 70 billion riyals, increasing distribution will cost 40 billion riyals, and providing modern sewage and waste water recovery capability will cost 130 billion riyals. The total price of future water related projects will be 400 billion riyals. The Saline Water Conversion Corporation (SWCC) estimates the total cost of meeting the Kingdom's growing demand for desalinated water alone at $54 billion by 2020 (Cordesman, 2003:302,303).

The Seventh Development Plan (2000-2004) also projected a continuing massive increase in Saudi Arabia's water needs: The total demand for water is projected to increase from 21.1 billion cubic meters in 2000 to 22.5 in 2004 and 27.8 in 2020. Water demand is estimated to increase by an annual average of 1.3% desalinization and 1.4% during 2000-2020. Domestic demand for water is projected to increase from 1.8 billion cubic meters in 2000 to 2.0 in 2004 and 3.10 in 2020. Water demand is estimated to increase by an annual average of 2.4% during

high for a nation at Saudi Arabia's overall level of economic development, averaging about ninety gallons per person per day, about twice the international average. In Saudi Arabia, the demand for water will also increase with population growth. While the supply is ample today; it relies to a great extent on nonrenewable resources, promising serious shortage in the future. (Al-Elikm, 1995:7) anticipated that water shortages in the Arab countries could cause conflict over water resources. He complained of a lack of strategies to reduce water consumption in the region. He predicted that if the high population growth rate persists in the region, water shortages will double. While it is expected that the population will increase to more than double between 2000 and 2030, from 295 million to 743 million, water shortages during the same period are expected to increase more than eight folds from 30 cubic meters to 260 billion cubic meters. Population densities in cities are already growing faster than proper water infrastructure can be built. (Al-Sudani & Al-Mehamid, 2000) warn against a drinking water shortage in Saudi Arabia. In addition, the expected water shortage will adversely impact Saudi economic and social development (Awd, 2001:187).

For the Saudis, water is not only an economic problem that inevitably grows with population but a major strategic vulnerability. Saudi Arabia's annual rainfall is less than 100 millimeters in most areas. It has only about 2.33 million cubic kilometers of internal renewable water resources. These water resources provide only minimal amounts of water even for Saudi Arabia's current population. They total about 156 cubic meters per person - less than one-seventh the total for a citizen of the United States (Cordesman, 2003:299).

About 82% of Saudi Arabia's total present water use consists of non-renewable or "fossil" water obtained from deep wells; 14% is surface and shallow ground water, 4% is obtained from desalination and less than 1% is reclaimed or retreated water (Saudi Arabian Monetary Agency, 2001:229). Saudi Arabia also produces some 1.5 million cubic meters of wastewater a day, but only 340,000 cubic meters, around 23%, is used for agricultural purposes (Ministry of Planning, 2000-2004:95-99).

At the same time, 75% of the water in the central and eastern Saudi regions still comes from nonrenewable underground lakes. These reserves will be exhausted within eighty years at present rates of water usage, if not substantially sooner (Cordesman, 2003:301). This depletion of

simple terms. The report shows that in 2000, an average annual change of even $ 1 in the price of a barrel of oil can cut or raise the Saudi GDP by $2.5 billion (Cordesman, 2003:356-358).

Saudi Arabia's oil income will not be sufficient to meet its social and economic needs forever; it is estimated that the nation has only more than some eighty years of proven oil reserves (Cordesman, 2003: 23,383). Although consumerism continues there, as (Jones & Martin, 1999:18) point out, "it is a mistake to equate spending with affluence." According to The International Monetary Fund (IMF), living standards in Saudi Arabia had slipped from among the world's highest in 1981 to the level of a middle-income nation in 1993 (The Financial Times, 1993). The International Monetary Fund (IMF) has forecast increasing levels of indebtedness as a result of Saudi policies and has recommended further readjustment of development policies to reflect more accurately the market values of international finance (Caufield, 1997). The government budget has been funded by domestic borrowing, which is now becoming scarce (Yamani, 2000:73). This has necessitated a government policy of cutbacks manifested in reductions in social security benefits and education spending and higher prices for petrol, water, electricity, telephone service, and hospital care.

In the Gulf countries, supplying the demands of the increasing population for durable and nondurable goods necessitates the increased production of oil to gain the revenue used in part to import such goods. Oil is a nonrenewable resource. Saudi Arabia's estimated remaining eighty years of proven oil reserves will be exhausted earlier if consumer demands force stepped-up oil revenue. The longer Saudi Arabia can stretch out its oil reserves, the more time it buys to develop other economic sectors to ease the eventual transition to a non-oil-based economy.

Water demand. In the arid Arab world, water shortages are expected to pose a particular problem as population pressures increase. (Al-Tarabulsi, 2001:151) cites a predicted shortage of 282 billion cubic meters by the year 2030. Already, the share of water per person in the Arab world is lower than the world average. Whereas the Arab gets less than 1,707 billion cubic meters yearly, the world average per person is 12,900 billion cubic meters.

According to (Cordesman, 2003:301), water use is extraordinarily

Rampant Population Growth and Environmental Consequences

Compounding the problematic economic consequences of consumerism in Saudi Arabia is the rampant population growth and its impact on the environment.

The population of the Arab world grew from 76.7 million in 1950 to 253.4 million in 1995 and is expected to reach 474.5 million by 2025 (Al-Tarabulsi, 1998:151). Saudi Arabia's population increased at least by 300% between 1973 and 2000, reaching 22.01 million in 2000 (Cordesman, 2003:6). The native Saudi population increased at an estimated average annual rate of 3.5% during 1995-2000 (Saudi Arabian Monetary Agency, 2001:265). The propensity for large families continues; the fertility rate is 5.5 children born per woman (Doumato, 2003:251). Life expectancy is 71 years (Barakat, 2000:46).

The result has been a youth explosion. By far the most influential demographic factor impacting on consumption patterns in Saudi Arabia is the burgeoning youth market. Roughly 42.5% of the Kingdom's population was fourteen years or younger in 2002 (Central Intelligence Agency, 2002:38). This poses a problem of creating new jobs for this generation and meeting their expectations of high living standards.

The World Bank estimates that the population will increase to 32.1 million in 2015 and 46 million in 2030 (World Bank, 2001:46; World Bank, 2002: 50). According to (Awd, 2001:186), Riyadh alone, which has 4 million people, now, is expected to have 10.5 million by 2021.

Population growth leads to greatly increased demands for water, electricity, goods and services, and oil revenue to support social spending. Given the increasing size of the population, the government faces a situation in which consumer expectations may be difficult to meet.

Natural Resource Depletion

Oil. Saudi Arabia is dependent on a petroleum-based economy that is sharply vulnerable to changes in the world oil market. Declining oil prices and revenues affect the government's ability to import goods. The Kingdom relies on oil revenues for around 90% of its export earnings, about 70% of state revenues, and 40% of its GDP. The Energy Information Agency (EIA) of the U.S. Department of Energy (DOE)'s 1997 Report on Saudi Arabia illustrates the importance of the petroleum sector to the Saudi economy in

According to (*Al-Sharq Al-Awsat* daily, 2003:7), the Saudi Arabian Monetary Authority reported that the total value of consumer loans provided by Saudi banks grew to SR 60.2 billion ($16 billion) in the third quarter of 2003, up from SR 49 billion ($13.1 billion) in the corresponding period of the previous year, which is a 22.7% growth.

As people's aspirations, encouraged by lenders, grow beyond their incomes, they become comfortable with the idea of buying on credit. There are fewer tendencies to delay purchases until they had accumulated the cash to pay for them.

The situation becomes even more problematic in Saudi Arabia than elsewhere for several reasons. **First**, the country is vulnerable to oil price fluctuations; the decline of oil prices that began in the mid-1980s diminished national resources even as population growth led to increasing demand for social spending. Accordingly, average household income has declined from around $ 18,000 in 1980-among the highest in the world-to less than a third of that today (Doumato, 2003:250). Analysts agree that Saudi Arabia's per capita income has declined to around 40% of its peak at the height of the oil boom in the late 1970s and early 1980s, although the resulting figure is still high by the standard of most developing countries. The World Bank estimates that Saudi Arabia's per capita income totaled $ 7,230 in 2000, compared with $34,100 for the United States (Cordesman, 2003: 244).

Thus, since the oil windfall of the late 1970s, Saudi Arabia's economy has suffered a mighty fall, with the government running a deficit each year since 1983, and U.S.$17 billion being sent abroad through remittances by foreign workers (Doumato, 2003:250). **Second**, declining real oil revenue in affecting per capita income has been Saudi Arabia's continuing high population growth rate. **Third**, despite the oil revenue decline, Saudi Arabia's private consumption rose from $34.5 billion to $52.0 billion between 1980 and 1995. This growth in consumption reflected both the impact of population growth and a growing social dependence on imports and services. Private consumption rose from 22% of the GDP in 1980 to 35 in 1997 and to 41% in 1998, decreasing slightly to 33% of GDP in 2000. **Fourth**, reflecting rising consumption, gross domestic savings dropped precipitously from 62% of GDP in 1980 to 35% in 1997, 25% in 1998, and 16% in 2000 (Cordesman, 2003:245,246).

advanced around the world, everywhere it has proved exceptionally effective at stimulating buying urges. Aside from sleeping and working, watching TV is the leading activity in most consumer societies (Durning, 1992:125,126). In addition to carrying many commercial messages, television programming reinforces consumerist values.

Saudi Arabia had become far more exposed to the world's media by the late 1950s. The country had over six million television sets in 1999, and over 260 per 1,000 people in 2000. Most educated Saudis now have satellite dishes. Over 95% of the Saudi people have exposure to the radio (Cordesman, 2003:12). Television advertising has been ranked as a main source of information and influence on Saudi family purchasing behavior, particularly among children (Al-Saud, 1997). The Saudi government estimates that the average Saudi spent 50 to 100% more time watching television in 2000 than his or her U.S. or European counterpart (Cordesman, 2003:234).

The spread of the credit card industry encourages consumers to spend money, in many cases far beyond their means. Credit card companies make their profit by charging interest on unpaid debt. Western studies show that those with limited incomes will suffer from debt (Obid, 1997:88).

According to (*Al-Hayat daily,* 1997), credit cards usage in the Gulf States is the highest in the world. It has been estimated that charges to Visa cards more than doubled during one year, reaching 5.3 billion dollars compared with 2.6 billion the year before. In the Gulf countries, (Al-Rahmani, 1999:34) found a rise in debt among low-income classes as a result of the lure of credit cards and bank loans to buy cars or luxuries such as holiday travel.

In Saudi Arabia, the use of consumer credit is gradually increasing. Between 2002 and 2003, expenditures by MasterCard cardholders rose from US $ 420.00 to US $460.00 million, the number of MasterCards issued rose from 2,660,000 to 3,090,000 and the number of MasterCard transactions rose from 1,860,000 to 2,150,000 (Global Market Information, 2004).

On the other hand, bank claims on the Saudi private sector show an increase in debt. During the 1990-2003 period, private sector debt to banks rose from SR 70,985.70 to SR 228,486.00 million, which is a 221.9% growth (Global Market Information, 2004).

technology and mangerial know - how. The Arab world is now fully integrated into the world capitalist economic system (Barakat, 2000:295; Ibrahim, 1982:163). The Gulf States (Saudi Arabia, Kuwait, the United Arab Emirates, Oman, Bahrain, and Qatar) represent a major global market, accounting for 26% of European, 22% of Japanese, 27% of Southeast Asian, and 14% of United States exports (Baker & Abu-Ismail, 1993).

Import of goods and services to Saudi Arabia increased from SR 4.990 billion in 1970 to SR 162.558 billion in 2002 (United Nations, 2004). Imports by major commodity groups have also increased, from SR 3.2 billion in 1970 to SR 113.2 billion in 2000 (Cordesman, 2003:8). According to (The Economist Intelligence Unit report, 2004; 57) on Saudi Arabia, the year-on-year increase in the value of imports in the third quarter of 2003 was a striking 38%. Transport equipment and electrical equipment and appliances represented the dominant import sectors, with each rising by around 33% in value. Since 2000, metals machines, appliances, and equipment have represented an increasing portion of imports (totaling some 55.3%), and, together with foodstuffs, now constitute nearly three-quarters of the total value of imports. The metals, machinery, appliances, and equipment category, which includes the high-value market for imported transport equipment, has risen from 50.3% (at cif rates) of overall imports in 2000 to 55.3% in 2002, when their total value increased by 7.2% over that in 2001. Foodstuffs (including beverages) accounted in 2000 for almost 18% of the total import market (from 11% in 1992).

According to (Global Market Information report, 2004), Saudi consumer expenditures on goods increased substantially during the 1990-2003 period. Consumer expenditures on durable goods increased from SR 22,870.00 million to SR 39,400.13 million. Semi-durable goods expenditures increased from SR 16,968.00 million to SR 30,911.22 million, and nondurable goods expenditures rose from SR 53,099.00 million to SR 97,044.70 million.

The Household Economy: Credit Indebtedness and Decreased Savings

Social theories of consumption hold that the inflated spending norms raise aspirations, thereby leading to more spending and, all too often, inflating debt (Schor, 1999:45).

Excessive television viewing has been found to correlate with spending more and saving less (Schor, 1999:45). As commercial television has rapidly

tions around the globe has fostered internationalization of the consumerist lifestyle. People are encouraged to substitute high-status foreign for lower-status domestic versions of products and to switch from non-commodified activities to commodified provision of these. This process is most highly developed in Europe but has been growing substantially in Asia, Africa, and Latin America as well, among both the middle class and the poor (Schor, 1999:48).

Multinational corporations' policy is to homogenize human cultures and to create uniformity in consumer tastes. They focus on setting consumer aspiration to increase consumption and turning the individual into a "consumer being" (Abdu, 1992:62). They are also particularly concerned with opening markets in Gulf countries (Zaid & Abul-Enin, 1995:18).

Increasingly, the corporation, not the nation-state, has become the most important actor on the world stage in the globalization process. Multinational corporations operate largely on their own, this suggests that the balance of world power is firmly held by Western political elites and the corporate interests they represent (Clarke, 1996).

Economic globalization has exacerbated rather than alleviated the hierarchical relationships of the colonial era. Under General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) free market or free trade ideology, "underdeveloped" countries are positioned to lose control over local banks, manufacturing, agricultural insurance, information communication media, and other businesses to transnational corporations (Olson, 1998:192).

The Arab Gulf countries are among those which have attracted Western marketers of an array of goods promoting conspicuous consumption and which have been pressed to adopt more market-oriented policies. The last 25 years have witnessed western consumer trends flooding Arabian Gulf markets. Today's Saudi market is an incomparable avenue for international products ranging from home computers to sporting equipment. Consumer goods, including durable and luxury items, are widely available through multinational corporations.

Arab dependency on the outside world began to grow in the 1960s as the volume of trade between the Arab region and the outside world steadily increased. Most of the Arab world's external trade has been with capitalist industrial nations. The Arabs are still heavily dependent on the industrialized nations of the first world for food, manufactured goods, arms, western,

mental, social, psychological, and physical health problems which must be dealt with if the country is to enjoy future well-being.

Purpose of the Study

The study of consumption has important implications at both the macro and micro levels of the social analysis of the structure of society. Academic interest in consumption is increasing in sociology and other fields since the topic reflects private troubles and generates public issues. Few systematic studies are available in this area in Saudi Arabia. This study focuses on the problematic consequences of consumerism in Saudi Arabia and the imperative for change. Problematic aspects of consumption in Saudi Arabia include economic, environmental, social, psychological, and physical health problems.

Methodology

This study is based on the survey and analysis of secondary data relating to problems of consumption in Saudi Arabia. As part of the methodology, the data was gathered from published studies and reports available in English and in Arabic. Relevant statistics were obtained from Saudi Government publications, the World Bank, the United Nations and Global Market Information. These data were then analyzed to describe and explain the consumption patterns in Saudi Arabia and were related to the problematic aspects of consumption in the country which include economic, environmental, social psychological and physical health problems.

Economic Consequences

Economic problematic aspects of consumption include the growing influence of multinational corporations, the increasing dependency on import, credit indebtedness and decreased in-savings despite oil market fluctuations.

The National Economy: Globalization and Dependency

Creating a global economy means transforming the vast majority of largely self-sufficient people living in "underdeveloped" countries into consumers of Western goods provided by transnational corporations (Olson, 1998:194,195). The increasing influence of first-world corpora-

Although consumption has its positive aspects, some classical theorists have also addressed its negative aspects, viewing consumerism as a threat to the social order. (Ritzer *et al.* 2001b: 411-414) points out that while Weber, Durkheim, Marx, and Simmel did not deal directly with consumption, some of their concepts are related to the topic. Weber ([1904]1958) views consumption as a threat to capitalist protestant ethic. Durkheim, (1964) identified consumption with society-threatening anomie. Marx's ([1857-58]1973) negative view of consumption is reflected in his discussion of the concept of commodity. The capitalist market system makes relations between objects appear to be more powerful and real than relations between people, while the Marxists' concept of control seems to extend from workers to consumers. Like workers, consumers are controlled by capitalism with its objective of increasing profit. Consumption is viewed as an opportunity for greater control marketing manipulation, and resulting in alienation. Simmel's ([1907] 1978) critical thinking of consumption is apparent in his discussion of the growth of objective culture, wherein the growth of commodities overwhelms people's ability to use them; instead it seems that people are used by them to create a senseless desire for more.

Consumption was central to the work of Veblen ([1899] 1994), who like Marx took a negative view of it. He was critical of the consumption practices of the leisure class because he valued workmanship and production (Ritzer *et al.*, 2001b: 414).

More recent thinkers have also viewed consumption negatively, among others, Frank (1999) and Schor (1991, 1998). Ritzer (1993, 1996, 1998, 2000) acknowledges the positive aspects of McDonaldization; but since his primary interest is in the irrationalities of capitalist market systems, he can be seen in part, as critical of consumption (Ritzer *et al.*, 2001b: 413).

As capitalism expands worldwide, rising consumerism is also raising concern among policy-makers regarding its observed problems and consequences in developed and developing nations, including the Arabian Gulf countries such as Saudi Arabia.

Saudi Arabia has been identified as a consumer society (Abd-Elal, 1995; Al-Gamdi, 1988; Al-Khateeb, 1998: 172; Al-Saif, 2002; Al-Shanbary, 1998; Shukri, 1981). The spread of consumerism in Saudi Arabia increases the challenges the country faces as it seeks sustainable development. Excessive consumption is exacerbating economic, environ-

Consumerism in Saudi Arabia: Problems and Consequences

Soraya W. Assad *

Abstract: As capitalism expands globally, concern is growing over observed problematic consequences of rising consumerism in developed and developing nations, including the Arabian Gulf countries such as Saudi Arabia. The rise of a consumer society in Saudi Arabia increases the challenges the country faces as it seeks sustainable development. Consumerism is exacerbating economic, environmental, social, psychological and physical health problems, which must be dealt with if the country is to enjoy future well-being, yet few systematic studies deal with this issue. This study focuses on the problematic consequences of consumerism in Saudi Arabia and the imperative for change.

Keywords: Consumption, Globalization, Social problems, Gulf countries, Saudi population, Pollution, Environment.

Introduction

We live in a world permeated by consumerism. While consumerism first arose in the West, by the late *twentieth* century, it was spreading to third-world countries, including Arab countries, particularly the Gulf States.

Production has traditionally been the focus of most scientific analysis being the most fundamental economic activity; theoretical and empirical interest in consumption studies has also been growing as reflected in the work of (Corrigan, 1997; Slater, 1997; and Miles, 1998) among others.

---

* Associate professor, Department of Sociology, College of Arts and Humanities, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia.

Articles in English

Reports:

Table of Contents

Journal of the Social Sciences
Vol. 34 - No.1 - 2006



Conference and Seminar Reports

The journal welcomes brief reports on conferences, seminars and round tables recently attended, which are related to the journal areas of interests.

General Rules

- All Copyrights of the published material are reserved to the **Journal**.
- Every Author receive one complimentary copy of the issue in which his article has been published. All the authors further receive 20 copies of their published article.
- The **Journal** has the right to edit the accepted ms.

Acceptance

The **Journal** notifies the author(s) with the acceptence of their ms after being considered by two or more referees confidentially chosen by the **Journal**.

The Sources in the Text:

Write the Arabic references within the text as follows:

The researchers first name, family name, and the year of publication to be put in brackets, for example:

- (Shafiq Al-Ghabra, 1999) and (Fuad Abu-Hatab& Sayed Othman, 1980).
- For the foreign references within the text the **Journal** is abided to the American Psychological Association (APA) style.i.e.,the family name and the year of publication,e.g.
  (Smith, 1998); (Pervin & Jones, 1995).
  In the case of more than three authors for one reference, write: (Mustafa Soueif et al., 1996) and (Antony et al., 1999).
- If there are two references by two different authors, arrange them alphabetically,e.g., (Ahmad Abu zaid, 2000; Mohammad Al-Rumaihy, 1998) and (Roger, 1999; Smith, 1994).
- In case of two sources for one author in the same year write as follows (Fahed Al-Thageb, 1994a, 1994b) and (Snyder, 2000a, 2000b).
- In case of citation from books, write the number of page(s) quoted from in the text as follows: (Abdul Rahman Bin Khaldun, 1992:164) and (Jones, 1997:59).
- The new edition of an old work both dates should be written as follows: (Piaget,1924/ 1990:75).
- In case of a book or pamphlet that does not contain the authors name, and has been published by the government or a private sector, write as (Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences, 1999).

Table of References

Every manuscript must include a list of references containing only those works cited. Titles of journals should not be abbreviated. The entries should be arranged alphabetically according to the surname of the author. Multiple works by the same author(s) should be listed in chronological order of publication for example:

1 - Hirshi, T. (1983). *Crime and the family.* In J. Wilson (Ed.), Crime and public policy (pp.53-69). San Francisco: Institue for Contemporary Studies.

2 - Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46(2): 11-19.

3 - Pervin, L.A., &John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research* (7th Ed.). New York: John Wiley.

Instructions to Authors

The Journal of Social Sciences is a refereed quarterly published by The Academic Publication Council, Kuwait University since 1973. The **Journal** publishes the original studies that represent a real contribution to the fields of study.It welcomes the theoretical and conceptual studies which cover one of the fields of the **Journal** or the status quo of the social sciences in the Arab world..

Concerning the empirical studies, foremost among them is psychology, the **Journal** therefore is abided to the following regulations: a brief introduction that includes the research problem, hypotheses or objectives, and the literature review, then the methodology which contains the sample, the instruments, and procedure, followed by the results, discussion, and the table of references based on the APA style.

Guidelines for Submission

1 - An acknowledgement from the author(s) that the manuscript(ms) has not been published before, is not being considered for publication elsewhere and has been read and approved by all authors.

2 - The ms should not exceed 30 pages, including the references, footnotes, tables, typed double space on A4 papers. All pages should be serially numbered including the tables and appendices.

3 - Tables have to be minimized to the least possible number.

4 - The first page of the ms should include the research title as well as the author(s) name(s), affiliation, telephone number(s), and a detailed address for correspondence, along with a brief title of the research (running head).

5 - The second page should include the title of the research, an English Abstract within 100-150 word, and the keywords (up to 7 words).

6 - The last page should include an Arabic Abstract (a translation of the English one with the same terms and conditions).

7 - The text of the ms begins on the third page. It begins with the title of the research without the name (s) of the author(s).

8 - Tables should be printed on separate sheets numbered with Arabic numerals, and have a self-explanatory heading. Tables should be follow the table of references.

9 - Attach a brief vita of the author (s).

All correspondence should be addressed to
the Editor-in-chief of the Journal of The Social Scienes
P.O.Box 27780 Safat, code No. 13055, State of Kuwait
E-mail: jss@kuniv01.edu.kw



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Geography, Psychology, Anthropology, Sociology, and library and information sciences. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; Sociological Abstracts; ULRICH'S I.P.D. NO: 4545527; & EBSCO Publishing Products.

Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

Articles in English:

- Consumerism in Saudi Arabia: Problem and Consequences.

Soraya W. Assad

Articles in Arabic:

- The Economic Policy in Tunisia since the Structural Reform Program.

Moulodi Guessomi

- Relationship between Diabetes and some Psychological Factors.

Huda J. Hassan

- A Quantitave Analysis of the Relation between the Family and Adolescent Behavior: An Exploratory Study on Sample Kuwaiti Families.

Saleh Lairi

- The Distribution of Saudi Cities 1425/2004.

Ramze A. Elzahrany

Academic Publication Council



ISSN: 0253 - 1097

Vol. 34 - No. 1

2006